

علم

الإجتماع

السياسي

النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة



الأستاذ الدكتور

عبد الله محمد عبد الرحمن

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية



علم الاجتماع السياسى

النشأة التطورية والاجتماعات الحديثة والمعاصرة

الأستاذ الدكتور

عبد الله محمد عبد الرحمن

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف



- 55/PPG 1. A 18

إهداء

إلى

صغیرتی ریحام

مع تمنياتی بروام التوفیق والنجاح

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

لا تزال تعتبر الحياة السياسية المعاصرة وما يثار من قضايا ومشكلات اجتماعية واقتصادية وثقافية إحدى الظواهر المجتمعية التي يهتم بمعالجتها العديد من المتخصصين في كافة العلوم الاجتماعية والطبيعية في نفس الوقت. وهذا ما يظهر بوضوح خلال السنوات الأولى من القرن الحالي (الحادي والعشرون) وما تطرحه أيضاً قضايا ومشكلات ظاهرة العولمة والنظام السياسي الجديد الذي بات يشكل جميع مظاهر الحياة العصرية سواء على المستوى المحلي أو المستوى القبطى أو المستوى العالمى. وهذا ما يهتم به عموماً علماء الاجتماع والسياسة والقانون والاقتصاد وعلم النفس والتاريخ والفلسفة والخدمة الاجتماعية وغيرهم آخرون. وجاء هذا الاهتمام سواء على المستوى النظري أو البعد للتطيرى والتحليلى للمشكلات السياسية أو على المستوى المنهجى والميدانى الذى يهتم بمعالجة الواقع السياسى المتغير وما يطرحه من آثار سواء على الفرد أو الجماعة أو التنظيم الاجتماعى المحلى أو القومى أو العالمى بصورة عامة.

كما لا تزال أيضاً المجتمعات النامية بواقعها المتغير تحتاج إلى كثير من المعالجات النظرية والمنهجية والميدانية التى نهدف لدراسة الواقع السياسى وما له من آثار اجتماعية اقتصادية أخرى. وهذا ما يسعى إليه عموماً الكثير من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية، وذلك بهدف دراسة هذا الواقع المتغير وعلاقته بالمتغيرات العالمية الخارجية.

على أية حال، إن اهتمامنا بهذا الكتاب يكمن فى إطار إسهامنا لتوسيع معرفة القارئ العربى الذى يسعى جاهداً للتعرف على متغيرات السياسة العالمية وانعكاساتها على الواقع العربى بصورة خاصة، ولا سيما بعد أن عاشت مجتمعاتنا العربية العديد من المشكلات نتيجة لتأثرها بالواقع العالمى

المتغير والذي يفرض علينا الكثير من الظواهر والمشكلات التي لم نعرفها من قبل. بالإضافة إلى ذلك، إن هذا الكتاب يهدف إلى توسيع الأفق الفكرية والثقافية الأساسية للباحثين الاجتماعيين خاصة والمتخصصين في العلوم الاجتماعية والتطبيقية عامة. والإمام صوماً بالكثير من القضايا والمشكلات التي تهتم بدراستها على المستوى النظري والميداني.

والله الموفق،،،

د/ عبد الله محمد عبد الرحمن

الإسكندرية ٢٠٠٧

الباب الأول

علم الاجتماع السياسي

النشأة التطورية والمجالات وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

الفصل الأول: تعريف علم الاجتماع السياسي ونشأته وتطوره

الفصل الثاني: علم الاجتماع السياسي أهدافه ومجالاته وعلاقته بالعلوم الأخرى

الفصل الأول

تعريف علم الاجتماع المياسى ونشأته وتطوره

تمهيد:

(١) تعريف لعلم ومسمياته.

(٢) أسباب ظهور علم الاجتماع السيلسى.

(٣) المراحل للتطورية لعلم الاجتماع السيلسى.

١- المرحلة الأولى : ما قبل ١٨٠٠.

٢- المرحلة الثانية : ١٨٠٠ - ١٨٥٠.

٣- المرحلة الثالثة : ١٨٥٠ - ١٩٠٠.

٤- المرحلة الرابعة : ١٩٠٠ - ١٩٥٠.

٥- المرحلة الخامسة : ١٩٥٠ - ٢٠٠٠.

(٤) علم الاجتماع السيلسى فى الوطن العربى.

خاتمة.

منذ بداية القرن التاسع عشر إهتم العديد من علماء الاجتماع الأوائل بدراسة طبيعة النظم الاجتماعية ومدى تغيرها في المجتمع الحديث، ولاسيما النظام السياسي، الذي يعد من أهم هذه النظم، وهذا ما نلاحظه في الوقت الحاضر. ولقد جاء علم الاجتماع السياسي ليعالج طبيعة البناءات والنظم السياسية، التي تعددت أهدافها ووظائفها في الحياة الاجتماعية الحديثة، وخاصة بعد ظهور الدولة القومية التي غيرت كثير من ملامح الحياة السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية، التي كانت موجودة خلال العصور الوسطى المسيحية الأوروبية. ومن ثم، نجد أن علماء الاجتماع السياسي أو علماء السياسة المعاصرين يحاولون أن يحددوا النشأة التاريخية لعلم الاجتماع السياسي بإعتباره أحد الفروع المتخصصة في علم الاجتماع، وذلك مع بداية القرن التاسع عشر بصورة خاصة. ومن هذا المنطلق، نجد أن هناك محاولات جادة سعت لتحديد النشأة التطورية لعلم الاجتماع السياسي كغيره من فروع علم الاجتماع العام، وذلك بهدف معرفة كيفية تطور هذا العلم، وأهم المجالات التي يتم تناولها بالدراسة والتحليل.

في نفس الوقت، تركز تطورات بعض مؤرخي علم الاجتماع وفروعه المتعددة حول معرفة أهم التعريفات التي إرتبطت بعلم الاجتماع السياسي، ولاسيما أن هذه التعريفات تحدد بالفعل ماهية هذا العلم وأهم المفهومات التي إرتبطت به، وكيف تطورت المصطلحات العلمية التي تميز بها كل علم أو فرع متخصص عن بقية العلوم والفروع الأخرى بصورة عامة. في نفس الوقت، نجد أن تحديد المجالات والأفكار والقضايا العامة التي طرحها علم الاجتماع السياسي، في مرحلة نشأته الأولى لوما يعرف بالمرحلة التقليدية، قد اختلفت كثيراً عن نوعية القضايا والأفكار أو المجالات الحديثة التي يهتم بمعالجتها المتخصصون المحدثون في علم الاجتماع السياسي. ويمكن بالطبع، هذا التغير نتيجة التغيرات الهائلة التي حدثت على طبيعة كل من البناءات والنظم السياسية، التي توجد في عالمنا المعاصر، والتي تختلف بصورة كبيرة عن مثيلاتها منذ بداية العصر الحديث، أو على الأقل منذ بداية القرن التاسع عشر، تلك الفترة التي تلازمة مع ظهور علم الاجتماع وفروعه المتخصصة مثل علم الاجتماع السياسي.

على أية حال، يركز هذا الفصل على تناول أولاً نشأة التطورية لعلم الاجتماع السوسي، ومحاولاً الإجابة على العديد من التساؤلات التي يطرحها الباحثون المتخصصون في هذا المجال أو أيضاً المهتمين عموماً بدراسة القضايا السوسية المعاصرة، وهذا ما يتناول عموماً في الإسهامات السوسيولوجية ذلك الطابع السوسي، التي يهتم بها المتخصصون في علم الاجتماع السوسي في الوقت الراهن. هذا بالإضافة إلى، أن هناك العديد من القضايا التي لا تزال موضع دراسة وتحليل من جانب علماء هذا العلم بصورة خاصة، أو المهتمين بدراسة من الباحثين، الطلاب في العلم الاجتماعي بصورة عامة. كما يعالج هذا الفصل، أسباب ظهور علم الاجتماع السوسي، ولا سيما أن طبيعة ظهور أي علم لم تأت من فراغ، بل تكون استجابة للبحث عن العوامل التي أدت إلى ظهوره بصورة عامة. وبالطبع، قد تحدث طبيعة هذه العوامل التي لعبت دوراً أساسياً في تشكيل ماهية هذا العلم واهتمامه ومجالاته والقضايا التي يعالجها بالدراسة والتحليل. من ناحية أخرى، نركز على طرح عدد من الأفكار والمجالات التصنيفية المراحل التاريخية، التي تطور خلالها علم الاجتماع السوسي. ولأننا نهدف معرفة أي مدى تطور هذا العلم ومجالات تخصصه بصورة علمية. كما نختم هذا الفصل، بإعطاء فكرة مبسطة للباحث أو الطالب المتخصص، عن كيفية تطور الاهتمام بعلم الاجتماع السوسي في المجتمعات العربية، ولا سيما في دراسة القضايا والمشكلات السوسية، أصبحت موضع اهتمام كبير، للمهتمين عموماً سواء للمتخصصين في العلوم الاجتماعية أو الطبيعية أو من جانب الأفراد العاديين في عموم الحاضر.

(١) تعريف العلم ومصداقه.

لا تزال مشكلة التعريف من المشكلات التي تواجه الباحثين والمتخصصين في العلوم الإنسانية والطبيعية بصورة عامة، وبالطبع يرجع ذلك إلى عدم اتفاق العلماء على وجود تعريف مميز أو متحد حول عدد من العلوم الاجتماعية بصورة خاصة، نظراً لطبيعة الموضوعات والقضايا وأولوياتها التي يهتم بها العلماء أنفسهم. وإن كان ذلك لا ينفي، على الإطلاق، أن محاولة تعريف العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع وفروعه المختلفة، تعد ذات قيمة هامة، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها، وإعتبارها محاولة لتحديد ماهية وأهداف ومجالات هذه العلوم وكيفية تطورها وتعريفها بواسطة المهتمين بدراسة وتحليلها.

وعسى الواقع، لقد ظهرت تعريفات متعددة ومسميات متنوعة لعلم الاجتماع السياسي شأنه شأن غيره من الفروع المتخصصة لعلم الاجتماع أو لعلم الاجتماع بحد ذاته، ونسعى حالياً للإشارة أولاً لأهم التعريفات السائدة بين المهتمين أو المتخصصين عموماً بعلم الاجتماع السياسي ومن أهم هذه التعريفات:

أولاً: التعريفات:

١- تعريف موريس جانتوويتز M. Janowitz⁽¹⁾.

جاءت "جانتوويتز" أن يقوم التراث العلمي والتاريخي لعلم الاجتماع السياسي. وذلك في محاولة منه لتحديد ماهية هذا العلم بصورة شاملة تجمع بين كل من الإسهامات النظرية *Theoretical*، والدراسات الإمبريقية *Empirical Studies*. وهذا ما حددته بالفعل عندما طرح تعريفين لعلم الاجتماع السياسي هما:

(أ) التعريف الشامل، الذي حدد فيه أن علم الاجتماع السياسي يهتم بدراسة جميع الأسس الاجتماعية للقوة *The Power* في كافة القطاعات النظامية التي توجد في المجتمع. ويهدف بهذا التعريف، أن يوضح مدى اهتمام علم الاجتماع السياسي تقليدياً بمعالجة جميع أبعاد الحراك الاجتماعي *Social Stratification*، ونتائجه على كافة السياسات المنظمة ومن ثم، فإن مهمة علم الاجتماع السياسي في ضوء هذا التعريف تركز في دراسة كل من: ١- التنظيم الاجتماعي *Social Organization*، ٢- دراسة التغيير الاجتماعي *Social Change*.

(ب) التعريف الضيق، الذي حدد فيه طبيعة علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يركز على التحليل التنظيمي *Organizational Analysis*، لكل من الجماعات والقيادات السياسية *Political Groups & Leadership*.

ومن ثم، فإن مهمة علم الاجتماع السياسي تتلخص في اهتمامه بدراسة كل من التنظيمات السياسية والأحزاب المختلفة سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، ومن أهمها التنظيمات البيروقراطية الحكومية، والتنظيمات القانونية، وجماعات المصالح، والعلوية الانتخابية، وغيرها من التنظيمات السياسية الأخرى، التي توجد في حياتنا المعاصرة. وبإيجاز، إن هذا التعريف الأخير لعلم

(1) Janowitz, M. "Political Sociology" *International Encyclopedia of the Social Sciences*, vol. (12), N.Y: Macmillan Press, 1968, pp: 298 - 99.

الاجتماع السياسى، يعكس مدى إهتمام العلماء والمتخصصين، لباحثين الذين يتبنوا المدخل النظامى أو القنطري *Institutional (or) Organizational Approach*، عند دراستهم للقضايا والمشكلات التى توجد فى المجتمع الحديث بصورة عامة.

٢- تعريف لويس كوزر L. Coser⁽¹⁾.

يعرف كوزر "علم الاجتماع السياسى" على أنه أحد فروع علم الاجتماع الذى يركز على دراسة كل من النتائج والاسباب الاجتماعية لعملية توزيع القوة *Power Distributions* داخل أو بين المجتمعات، كما يعالج أنماط الصراع السياسى والاجتماعى الذى يودى إلى تغير فى عملية تخصيص القوة. كما يسعى (كوزر) لأن يوضح طبيعة تأثيره على القوة، كموضوع رئيسى للموضوعات والقضايا والعمليات الأخرى، ومحاولاً أن يستند فى تفسيره لماهية علم الاجتماع من خلال الرجوع إلى إسهامات "ماكس فيبر" *M. Weber*، وخاصة تحليلاته لمقولات الإحتكار *Monopoly* والشرعية *Legitimate* المرتبطة بعملية القوة ذاتها.

من ناحية أخرى، حاول كوزر أن يوضح طبيعة الاختلاف بين تحديده لمفهوم علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة التقليدية *Traditional Political Science* ذلك العلم الذى يهتم بدراسة نظام أو آليات الحكومة، وميكانيزمات الإدارة العامة *Public Administration*. بينما إن مهمة علم الاجتماع السياسى تتركز فى التحليل الموسيولوجى للظاهرة السياسية، من خلال الإهتمام بالعلاقات المتداخلة بين كل من (البناءات) السياسية والاجتماعية، وبين أيضاً كل من (العمليات) المجتمعية والسياسية فى نفس الوقت. بالإضافة إلى ذلك، حاول كوزر أن يوضح طبيعة تنوع إهتمامات علم السياسة الحديث، عن طريق تركيزه على مجموعة الأنشطة والعمليات السياسية والفرعية، تتكامل فيها عمليات القوة والنفوذ داخل بناءات الدولة، أو الجماعات أو التنظيمات التى توجد فى الدولة الحديثة ذاتها. علاوة على ذلك، سعى كوزر ليوضح مدى التباين بين كل من السياسة، وعلم الاجتماع، ولتوضيح علم الاجتماع السياسى، حيث يعالج (الأول) المظاهر العامة للنظم السياسى، بينما يركز (الثانى) على دراسة طبيعة

(1) Coser, L., "Introduction" in Coser L., (ed). *Political Sociology*, N.Y: Harper & Row, 1966, pp. 1-3.

النظام الاجتماعى الشامل، بما فيها النظام السياسى ذاته، لأنه يعتبر جزءاً من النظام المجتمعى الأكبر. أما علم الاجتماع السياسى، فإنه يتناول دراسة العمليات السياسية، التى ترتبط بكل من لبناءات الاجتماعية والسياسية ككل مثل دراسة العلاقة المتداخلة بين السلوك السياسى والحراك الاجتماعى على سبيل المثال.

٣- تعريف لورد لينجز L. Lingez^(١).

يوضح "لينجز" علم الاجتماع السياسى " بأنه علم دراسة السياسة فى مستوى اجتماعى " ، بينما يعالج علم الاجتماع " للنظام السياسى من منظور سوسولوجى شامل " . أو بعبارة أخرى، انه العلم الذى يقدم للنظام السياسى فى إطار العلاقة التكاملية مع مختلف النظم الاجتماعية للمكونة لبناء المجتمع ككل. كما يحاول "لينجز"، أن يحدد طبيعة التباين الشكلى بين إهتمامات كل من علم الاجتماع السياسى، وعلم الاجتماع العلم، ومن خلال تأكيد على أن العلم الرئيسى (علم الاجتماع)، يعالج قضايا ومشكلات سياسية، مثل دراسته لظاهرة السلطة، بإعتبارها أحد المتطلبات الضرورية داخل أى جماعة إنسانية. بينما يركز (علم الاجتماع السياسى) على دراسة سلطة الدولة، أو للقوة السياسية داخل الدولة فى علاقاتها بمختلف القوى الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع ذاته. من ناحية أخرى، يهتم علم الاجتماع السياسى، بدراسة التنظيمات السياسية، مثل الأحزاب والتنظيمات الحكومية، وطبيعة الصراع والتنافس السياسى ودافعه وأساليبه. بالإضافة إلى ذلك، يهتم بدراسة العمليات السياسية الأخرى مثل السلوك السياسى *Political Behavior*، والسلوك الحزبى *Party Behavior*، وغير ذلك من أمائط الأنشطة السياسية، وعمليات إتخاذ القرار *Decisions Making* داخل جميع التنظيمات السياسية.

على أية حال، إننا نلاحظ أن تعريف "لورد لينجز"، لا يختلف كثيراً عن تعريف "لويس كوزر" السابق، وخاصة بعد إتفاق كل منهما على طبيعة علم الاجتماع السياسى، الذى يدرس الظواهر والعمليات السياسية من وجهة نظر سوسيلوجية، وذلك فى إطار إستخدامه للمناهج والأدوات والنظريات التحليلية الاجتماعية لتتلى يهتم بها علماء الاجتماع ككل. وإن كان علم

(١) للمزيد من التفصيل انظر:

- فاروق سيف لجمد، دراسات فى علم الاجتماع لسياسى (ج-١)، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٧، ص ٦١ - ٦٩.

الاجتماع، يركز على دراسة للنظام والعمليات السياسية من منظور شمولي وإعتبار النظام السياسي جزء مكمّل للنظم المجتمعية الأخرى، إلا أن علم الاجتماع السياسي، يحلّ للعلاقات المتداخلة بين كل من التنظيم والعمليات والقواعد السياسية والاجتماعية بصورة علمية، أو بعبارة أخرى دراسة العلاقة المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو إجتماعي.

٤- تعريف فيليب برو *P. Braud* ^(١).

حاول "برو" أن يضع تعريف مميّزاً لعلم الاجتماع السياسي، من خلال عقده نوعاً من المقارنات بين إهتمامات كل من علم السياسة، وعلم الاجتماع، وعلم الاجتماع السياسي، كما تساهل عن مدى ارتباط علم الاجتماع السياسي بكل من العلمين الرئيسيين (السياسة)، و(الاجتماع). وهذا ما طرحه بالفعل في تساؤلاته المتعددة، عما إذا كان علم الاجتماع مجرد بُدّ لعلم الاجتماع، أو بالعكس فرعاً خاصاً لعلم السياسة. فقد رأى في إجابته على ذلك التساؤل، ضرورة التخلص أولاً من أشكال المنطق واللغة الحرفية، التي تقودنا إلى عقد مقارنات عميقة لا تقيد بشئ على الإطلاق. وإنما يجب علينا، عند تحديد ماهية علم الاجتماع السياسي وأن نتعرف بوضوح على الأسس الفكرية الخاصة والواضحة للشأ كل من علم السياسة، وعلم الاجتماع السياسي بصورة مميزة. ومن هذا المنطلق، يؤكد "برو" على أن علم الاجتماع السياسي لا يمكن أن يكون مرادفاً لعلم السياسة، كما أكد على ذلك بعض علماء السياسة أنفسهم، بقدر ما يجب أن نعتبر أن علم الاجتماع السياسي ما هو إلا "مجموع مساعد له".

وهذا ما جعل "برو" يوضح طبيعة التدخل بين العلوم الاجتماعية مثل علم الاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، حيث يتصور بأن علم السياسة، ما هو إلا جزء من علم إجتماعي أكبر يتناول دراسة للظاهرة السياسية مثلما يهتم علم الاقتصاد بدراسة للظاهرة الاقتصادية. أما علم الاجتماع، فإنه يهتم بدراسة الظواهر المجتمعية ككل. ومن هذا المنطلق، يرى "برو" أن علم السياسة ينقسم إلى أربع فروع وهي:

(١) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٨، ص ٨- ١٨.

(١) النظرية السياسية، التي تتضمن تاريخ مذاهب والحركات الفكرية، (٢) العلاقات الدولية، (٣) العلم الإداري، (٤) علم الاجتماع السياسي. ومن ثم، فإن مهمة علم الاجتماع السياسي، تكمن في تعريفه وتحديد على أنه الفرع الذي يهتم بدراسة ديناميكية علاقات القوى السياسية *Relations of Political Power* التي توجد في المجتمع. الشامل، وهو دراسة يتم التآمل فيها إطلاقاً من ملاحظة للممارسات التي تقوم بها عملية علاقات القوى السياسية ذاتها.

٥- تعريف موريس دوفرجيه ^(١) M. Duverger.

حاول دوفرجيه أن يوضح طبيعة استخدامات وتعريف علم الاجتماع السياسي في الأوساط الأكاديمية الغربية، وإلى أي حد يحدث الكثير من الترادف بين علم السياسة، وعلم الاجتماع السياسي بصورة كبيرة. وهذا ما يظهر خاصة في الجامعات الأمريكية، التي تتناول قضايا وموضوعات متشابهة سواء في كل من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي في نفس الوقت. أما في فرنسا على حد تعبير دوفرجيه، فالأمر يختلف تماماً، نظراً لأن علم الاجتماع السياسي يستبعد كثيراً المناهج القانونية والفلسفية، التي سيطرت طويلاً على السياسة، ويتجه نحو تبني المناهج والأدوات التحليلية السوسيولوجية الواقعية، التي أصبحت أكثر تطوراً وانتشاراً، وذلك بفعل إهتماماتها العملية والواقعية عند دراستها للمشكلات المجتمعية والسياسية الراهنة.

كما حاول "دوفرجيه" إلى لقاء اللوم على الإنغلاق العلمي والأكاديمي لكثير من المتخصصين في العلوم السياسية والاجتماعية، الذين يجدون ملهجية البحث القانوني والفلسفي العميق عند دراسة الظواهر السياسية، ولذا، يجب أن نحدد علم السياسة بعلم للظواهر السياسية *Political Phenomena* والذي يهتم بدراستها في ضوء علاقاتها بالمؤسسات القانونية والتاريخية والجغرافية البشرية والإقتصادية وعلم السكان وما إلى ذلك. أما علم الاجتماع السياسي، فذلك العلم الذي يدرس القضايا السياسية ومعالجتها سوسيولوجياً مستخدماً المناهج التحليلية والمقارنة التي يستخدمها بالفعل علماء الاجتماع، عند دراستهم للمشكلات المجتمعية الواقعية. وبإيجاز، يمكن تحديد

(١) موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة، ترجمة: سليم جراد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١، ص ٥-٧.

مفهوم علم الاجتماع السياسي - حسب تصورات "توفرجيه" - بأنه تطبيق الأساليب والمناهج للموسولوجية عند دراسة للظواهر السياسية. ولا سيما، أن هذا العلم يسمح بتحديد موقع هذه الظواهر في إطار وجودها ومحتواها الاجتماعي العام، والتي تشكل هذه الظواهر السياسية (أحد مظاهرها الأساسية)، وهو النظام السياسي الذي من الصعب فصله عن النظام الاجتماعي العام الذي يوجد في المجتمعات الحديثة.

٦- تعريف توم بوتومور *T. Bottomore* ^(١).

يحدد "بوتومور" علم الاجتماع السياسي، بأنه العلم الذي يعنى دراسة القوة *Power*، وذلك في إطارها الاجتماعي. ويقصد بالقوة هي قدرة *Ability* أحد الأفراد أو الجماعات الاجتماعية على ممارسة هذا الفعل (من أجل إتخاذ وتنفيذ القرارات، وذلك بشكل أوسع، وتحديد نظم وجدول العمل من أجل صنع القرار *Decision Making*). وكما يضيف "بوتومور"، أن تحقيق ذلك قد يقتضى الأمر، أن يكون من مصالح، ومعارضة، الأفراد والفئات والجماعات الأخرى. وليس المقصود بهذا التحديد لماهية القوة على أن تحدد طبيعة ومفهوم علم الاجتماع السياسي، بقدر ما نجد أن القوة، تعتبر في حد ذاته ميداناً خصصاً للبحث في هذا العلم، وهذا ما جعل للكثير من علماء السياسة أو علم الاجتماع السياسي، أن يطرحوا نظريات خاصة بذلك لهذا البحث أو المجال (القوة)، باعتبارها فكرة أو مفهوم رئيسي يرتبط بالعديد من المفاهيم والأفكار الأخرى، التي تدرج جميعها تحت مجال علم الاجتماع السياسي مثل: السلطة *Authority*، والنفوذ *Influence*، والصنف *Violence*، وغيرها من الأفكار التي تحتاج لكثير من المعالجات النظرية الخالصة.

من ناحية أخرى، يتصور "بوتومور" بتعريفه السابق عن القوة باعتبارها أحد مجالات علم الاجتماع السياسي وتميزاً له في نفس الوقت، ذلك التعريف الذي لا يخرج بعيداً عن تعريف القوة *Force* أو *Power* كما حدده صوماً "ماكس فيبر" باعتبارها "نوع من ممارسة القهر أو الإكراه بواسطة أحد الأفراد على الآخرين". بليجار، يرى "بوتومور" استحالة إقامة تمييز نظري محدد بين علم الاجتماع السياسي، والعلم السياسي، وذلك لوجود فوارق عدة

(1) Bottomore, T. *Political Sociology*, London: Hutchinson, 1980, pp. 7-8.

تعكس الاهتمامات السابقة التقليدية لعلماء السياسة وتحليلهم لأليات الدولة، ذلك الجهاز التشريعي، والإداري، والقضائي، والتي يتم دراستها بعيداً عن مضمونها الاجتماعي وبصورة وصفية بحتة. إلا أن علم السياسة الحديث، تقارب كثيراً من اهتمامات علم الاجتماع السياسي، وعالج العلاقة المتبادلة بين السياسة والمجتمع، تلك العلاقة التي تهتم بدراسة طبيعة المجتمع المدني ونشأته. في إطارها البحث والتي تعزز من ماهية علم الاجتماع السياسي، الذي يهتم بمجتمعات جديدة وضرورياً لدراسة السياسة كما أكد على ذلك توتومور.

على أية حال، تنعكس التعريفات الموجزة السابقة لعلم الاجتماع السياسي على مدى تعدد هذه التعريفات والتي حاولنا أن نطرح جزءاً من رتبها على شكل نموذج للنموذج طبيعة تفصيلي بين العلماء عند تحليلهم لماهية علم الاجتماع السياسي وأهدافه الأساسية، هذا بالإضافة إلى معرفة التداخل بين اهتمامات كل من علم السياسة التقليدي والحديث، وأيضاً اهتمامات علم الاجتماع السياسي. من ناحية أخرى، كشفت التعريفات السابقة عن صيغته اهتمامات علم الاجتماع لعلم، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم السياسة، إلى أي حد يمتد بعض العلماء مثل كاليب برو" لتحديد طبيعة علم الاجتماع السياسي وإعتباره فرعاً فرعاً عاماً عاماً ومساعداً لعلم السياسة ذاتها، أو إعتباره فرعاً متخصصاً يهتم بدراسة تداخلات القوة السياسية، التي توجد في المجتمعات الحديثة، والتي تعكس طبيعة العلاقات المتبادلة بين القابات المجتمعية ككل كما هو موجود في عالمنا المعاصر.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ بوضوح، كيف حاول بعض العلماء أن يماثلوا في تعريفاتهم بين تعريف علم الاجتماع السياسي، ومفهوم القوة أو القدرة في كثير من الأحيان، وإعتبار هذا العلم فرع من فروع علم الاجتماع المتخصصة لدراسة كل من العمليات والعمليات والنظم السياسية التي توجد في الوقت الحاضر، والتي يجب تحديد اهتماماتها بين كل من علم السياسة بصورته التقليدية والحديثة. وخاصة أن علم الاجتماع السياسي يعتبر التحليل السوسيولوجي للتظيم والعمليات السياسية، أو بكلمات أخرى، يميز بين ما هو اجتماعي وسياسي. بالإضافة إلى ذلك، نجد بعض التعريفات لعلم الاجتماع السياسي تحدد مهمة هذا العلم عن طريق تبنيها للمدخل للتدليوي والمؤسساتي في دراسته لكل من التنظيم الاجتماعي، والتغير الاجتماعي بمفهومها الشامل، ودراسة أيضاً العمليات والنظم السياسية مثل الحراك، وقوى الضغط، وعمليات اتخاذ القرار، وغيرها. وبايجز، إن تحليلنا لمفهوم علم الاجتماع

السياسى وتعريفه كما ورد فى التعريفات السابقة، لا يمكن أن يفهم بصورة أكثر وضوحاً، إلا من خلال تناولنا لعدد من المسميات المرتبطة بعلم الاجتماع السياسى وهذا ما سنعالجه فى الوقت الحاضر.

ثانياً: مسميات علم الاجتماع السياسى:

فى إطار تحليلنا لماهية علم الاجتماع السياسى وتعريفاته المختلفة، نلاحظ وجود العديد من التداخل فى هذه التعريفات كما أشرنا إلى ذلك مسبقاً، وإلى طبعية تحليل مفهوم السياسة وغموضه فى تحليلات الكثير من علماء السياسة كعلم فى حد ذاتها. وهذا الغموض قد أضفى للكثير من التداخل أو ازدواجية التمييز بين العلماء عن عرضهم للعلاقة المتبادلة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى من ناحية، وبين علم السياسة وعلم الاجتماع من ناحية أخرى، وإطلاقاً من أهدافنا الحالية، التى تركز على ضرورة توضيح كافة الرؤى العلمية، وخاصة تلك التحليلات التى تسعى لتوضيح ماهية علم الاجتماع السياسى كفرع متميز من فروع علم الاجتماع العلم، نحاول أن نعرض لأهم التسميات التى أطلقت على هذا النوع أو علم الاجتماع السياسى:

١- علم الاجتماع السياسى هو علم للدولة:

يرى بعض علماء الاجتماع السياسى المحدثين من أمثال "موريس دوفرجيه" *M. Duverger*، أن علم الاجتماع السياسى يرتبط بمفهوم علم الدولة، ذلك المفهوم الأكثر شيوعاً فى التحليلات التقليدية سواء بين المتخصصين فى العلوم الاجتماعية أو بالنسبة للفرد العادى. ويرجع هذا الاعتقاد إلى تصورات أرسطو إلى كلمة سياسة، بإعتبارها دراسة حكومة المدينة *La Cite Polis*، التى كان يقصد بها آنذاك (بالدولة). ومع تطور مفهوم الدولة سواء من ناحية المعنى أو المفهوم، أو الواقع السياسى، أصبحت يطلق عليها مفهوم (الأمة) فى الوقت الحاضر. وهذا بالفعل ما تستند إليه معظم المفاهيم اللغوية فى الوقت الراهن. فإذا كان قاموس اللغة الفرنسية *Littre* يعطى ثمانية تعريفات لكلمة السياسة. فإننا نلاحظ أن مفهوم علم السياسة (كعلم) يحدد كما يلى: " بأنه علم حكم الدولة "، كما يعرف نفس القاموس السابق كلمة (السياسة)، كصفة، على أنها " ماله علاقة بالشئون العامة ". كما يحدد ذلك أيضاً، معجم الأكاديمية الفرنسية (السياسة) بإعتبارها: معرفة كل ماله علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقتها مع الدول الأخرى^(١).

(١) م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص ١٩.

ومن ثم، فليس كلمة (بوتة) تشير هنا إلى فئة حاصة من التجمعات البشرية أو المجتمعات، ولتلي لها معنيتان هما: أولاً (الدولة - الأمة)، وثانياً: (الدولة - الحكومة). ويشير المعنى الأول، إلى المجتمع القومي، ذلك النوع من المجتمعات التي ظهرت مع نهاية المصور الوسطى، ويمثل حالياً أفضل أنواع المجتمعات البشرية من حيث التنظيم والقوة والتضامن. أما للمعنى الثاني (الدولة - الحكومة) فيدل على الحكم أو قيادة المجتمع القومي. وهذا ما يجعل تعريف علم الاجتماع السياسي مرافقاً إلى علم الدولة، سواء أكان هذا العلم يهتم بدراسة دولة - الأمة أو دولة تخزومة، وذلك طبقاً للمعنيين المشار إليهما سابقاً. وهذا ما يجعل علم الاجتماع السياسي مختلفاً في تعريفه مع بقية الفروع المتخصصة من فروع علم الاجتماع العلم، مثل علم اجتماع الأسرة، وعلم الاجتماع الديني أو غيرها، نظراً لأن طبيعة هذه الفروع الأخيرة يتفق حولها العلماء، ولا توجد إزدواجية أو ترانف في تعريفاتها، بقدر ما نجد إزدواجية التعريف وانضمه لعلم الاجتماع السياسي كعلم للدولة بمعانيها السابقة.

وكما يضيف "دوفرجيه"، أن هذا التعريف السابق لعلم الاجتماع السياسي كعلم للدولة، شكك شأن التعريفات الأخرى، التي لا تتناول المفاهيم المجردة ومعانيها فقط بقدر ما يتعرض لأصناف الموضوعات والقضايا والظواهر والعلاقات التي يهتم بدراستها وتحليلها. فتعريف علم الاجتماع السياسي، على أنه علم الدولة، يؤدي إلى عزل دراسة المجتمع القومي، وتحليله عن بقية الأنماط الأخرى من المجتمعات البشرية. ولأسيما، أن تعريف علم الاجتماع السياسي كعلم الدولة، يقتصر تعريف المجتمع القومي. والدولة، علم. تنهمها المجتمعات ظهرت وفق أيديولوجيت معينة، وظهرت مع نهاية المصور الوسطى، وأصبحت الدولة كمفهوم أيديولوجي (السيادة)، وتصبح الدولة نوعاً من المجتمع الكامل، الذي لا ينبع أي مجتمع آخر كما يهيم على بقية المجتمعات الأخرى جميعاً. وإذا ما حاولنا فهم مفهوم السيادة *Sovereignty* في ضوء فهمنا لمعنى الدولة - الأمة أو الدولة - الحكومة، فإن التركيز سيكون على الصفة القانونية، لكل من الدولة كتنظيم رسمي، أو للدولة باعتبارها الحكام السياسيين، ومن ثم فإن كليهما يقتضي معنى متعددة: إذا ما حاولنا تفسيرهما حسب للفهم الواعي لعملية السيادة في حد ذاتها، وذلك حسب تفسير كلمة السيادة في الفكر الرأسمالي الغربي بصورة عامة

ويحاول "توفرجيه" أن يعقد مقاربه بين إستخدام مفهوم علم الاجتماع السياسى سواء من قِبل رجال القانون أو علماء السياسة فى المجتمعات الرأسمالية الغربية، ومحاولة ترافهم إستخدام علم الاجتماع السياسى كعلم للدولة، أو علم السياسة أيضاً. إما ليعكس طبيعة الأيديولوجيا الرأسمالية، التى تنظر إلى أن علم الدولة جاء من خلال منظومة للتطور الاجتماعى، الذى أدى إلى ظهور الدولة (القومية) بعد انهيار العصور الوسطى، وظهور مجموعة من مقومات إنشاء هذه الدولة، ولاسيما قوى الإنتاج وعلاقات الملكية، التى حسب معالم وشكل الدولة القومية. ولكن هذا لتعريف لعلم الاجتماع السياسى كعلم الدولة، كما جاء فى التعبير الأيديولوجى للرأسمالى الغربى، لا ينطبق على التحليل الماركسى بصورة عامة، الذى يفسر العلاقة بين الدولة والمجتمع من منظور مغاير للمنظور الرأسمالى الغربى. وهذا ما جاء فى تحليلات ماركس، ونصواته لطبيعة الدولة وعلاقتها ليس فقط بقوى الإنتاج وعلاقات الملكية، أو طبيعة البناء التحتى، بقدر ما يفسر من خلال البنية القوقية والتحتية فى نفس الوقت. كما أن تعبير معنى (الدولة - الأمة، أو الدولة - الحكومة) لا ينطبق تماماً مع الفكر الماركسى، الذى يرى أن كلا من الدولة والحكومة والأمة والسياسة، ما هى إلا عناصر تابعة للأيديولوجية الرأسمالية، والتى تعزل فى تفسيرها ما بين البناء التحتى والبناء القوقى فى المجتمعات الرأسمالية.

وإطلاقاً من الفكر الماركسى السابق، ورويته لتعريف علم الاجتماع السياسى كعلم الدولة، أما يودى إلى تقديم صورة مغايرة لنفس التعريف فى الفكر الرأسمالى. ذلك الفكر الذى يتصور الدولة كياناً ذاتياً، وقوياً، ومسيطرأ، ويقال من أهمية الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية. وهذا ما يجعل تعريف علم الاجتماع السياسى كعلم الدولة، يأخذ طابع الديمقراطية المستمر أو ذات الطابع المحافظ لإيديولوجية السلطة وحكمها. كما أن النظرة الأيديولوجية الماركسية، تنظر إلى الدولة بصورة ضيقة وفى إطار إيديولوجى غير واقعى وينقص الكثير من عناصر التطور والبحث العلمى المفسر لقضايا السياسة وإهتمامات علم الاجتماع السياسى. ويلجأ، عند تحديثنا لمفهوم علم الاجتماع السياسى، يجب أن لا ننسى إيديولوجيات معينة أو مشبوهة تنقص من نظرنا الواقعية لإهتمامات هذا العلم،

وتفسيرها للدولة ووضعها في سياقها الاجتماعي والتاريخي بصورة عامة، وهذا ما ينبغي أن يهتم به علماء الاجتماع السياسي في تحليلاتهم النظرية والإمبريقية.

٢- علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة:

حاول "توفرجيه" أن يؤكد على أن علم الاجتماع السياسي يُعرف في الأوساط الأكاديمية الغربية كعلم للسلطة، والحكومة والولاية والقيادة في كل المجتمعات والتجمعات البشرية منذ أن وجدت وليس فقط في المجتمع القومي. ويسند "توفرجيه" إلى تحليلات مجموعة من علماء الاجتماع والسياسة الغربيين البارزين من أمثال "ماكس فيبر" *M. Weber*، و "هارولد لاسويل" *H. Lasswell*، و "روبرت داهل" *R. Dahl* و "ريمون آرون" *R. Aron*، و "جورج بورديو" *G. Burdeau*، وغيرهم آخرون يرفضون تعريف علم الاجتماع السياسي على أنه علم الدولة، وذلك في إطار رفضهم لقوة أيديولوجية السيادة التي تقوم عليها الدولة أو نظرية سيادة الدولة. تلك النظرية التي تقوم على أساس أيديولوجي بعيداً عن الواقع الفعلي، نظراً لأنها تعتبر السلطة في الدولة متميزة عن بقية المجتمعات الإنسانية الأخرى، لكن أظهرت الدراسات الماركسية الكلاسيكية والمحدثات لظاهرة السلطة، أنها موجودة في كافة المجتمعات القديمة والمعاصرة مع اختلاف طبيعتها ونوعيتها من مجتمع إلى آخر.

وإنطلاقاً من هذا التصور، فإن مفهوم علم الاجتماع السياسي يرادف تماماً علم للسلطة ويعتبر أكثر واقعية وعملياً من مرافقه لعلم الدولة. ولأسفياً، أن التعريفات الأولى نتيج الفرصة أمام الباحثين للدراسة والتحليل لطبيعة السلطة المرتبطة بالدولة ذاتها، في حين نجد أن التعريف الثاني (علم الدولة) لا يتيح مثل هذه الفرصة وتقتصر دراسة السلطة على الدولة بإعتبارها موجودة فقط في المجتمع القومي، وهذا ما يعتبر بعيداً عن الواقع. فالسلطة موجودة في كافة هذه التجمعات البشرية والمجتمعات الحديثة. ومن ثم، يجب عدم قصر تفسير السلطة في الدولة القومية أو المجتمع القومي فقط، بقدر ما يجب أن يهتم بدراسة السلطة في جميع أنماط التجمعات والجماعات البشرية، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة الفوارق الشكلية والصوربة، التي تظهر عليها أنماط السلطة.

كما يستند "دوفرجيه" إلى بعض تحليلات علماء القانون الفرنسي من أمثال "ليون دوجي" ^(١) *L. Dugit* عند تعريف علم الاجتماع السياسي، كعلم للسلطة، فقد تظهر بعض الصعوبات التفسيرية لهذا التعريف أو تمييز مفهوم السلطة ذاته. وخاصة تفسير مفهوم للدولة قد يكون أسهل بكثير من تحليل السلطة، نظراً لأن المفهوم الأول قد يجد نوع من الإزدواجية عند تحليل نعت السلطة بين الحاكم والمحكومين، أو التمييز بين من هم فئة الأمر وفئة الطاعة، أو من يجب أن يمثل للسلطة، الكبار أو الأصغر سناً، أو من يصنعون القرار أو ينفذونه. ومن ثم أولاً فإن الحديث عن السلطة، يوضح طبيعة العلاقة الإنسانية غير المتساوية بين أفراد التجمعات أو المجتمعات البشرية أي كان نوعها، ثانياً كما يوضح العلاقات المتداخلة بين مفهوم السلطة، والنفوذ، والقدرة، والهيبة، والمكانة وغير ذلك من معايير الجماعة وأعرافها التي تطبق فيها السلطة.

وعصوماً، يخلص "دوفرجيه" من ذلك التحليل إلى مقولة هامة ألا وهي: يجب علينا عند دراسة السلطة أن لا نقوم بتفسيرها في صورتها أو مفهومها ومعناها الضيق، بقدر ما يجب أن نفهم السلطة في إطار دراستها كظاهرة وعملية سياسية منذ القدم حتى الوقت الحاضر. وهذا على خلاف تعريف الدولة، الذي يقتصر على دراسة السلطة في المجتمع القومي فقط، ذلك النوع من المجتمعات التي ظهرت مع بداية العصر الحديث. كما حاول أن يفند "دوفرجيه" تحليلات علماء السياسة، لكل من السلطة والدولة، تلك التحليلات التي قد لا تستند إلى الواقعية في الكثير من الأحيان، في مقابل تحليلات علماء الاجتماع وعلماء الاجتماع السياسي بصورة خاصة، الذين يحاولون تفسير كل من السلطة والدولة وغيرها من الظواهر والعمليات والبناءات والنظم السياسية في إطار علم الاجتماع السياسي بصورة أكثر مقارنة بينه وبين السياسة، ولا سيما، أن الأول أيضاً يعتمد على المدخل التحليلية والتنظيمية والمؤسسية المقارنة عند تحليلهم للمشكلات السياسية أو المجتمعية عموماً. وعموماً، يخلص "دوفرجيه" إلى أهمية للتأكيد على أن علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة، أو هو العلم الذي يوسع من النظرة الشمولية لعلم الاجتماع العام عند دراسته للظواهر والنظم السياسية ككل.

(١) المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

(٢) أسباب ظهور علم الاجتماع السياسي.

ما من شك، إن تعدد تعريفات علم الاجتماع السياسي تُعد برهاناً قوياً ودليلاً واضحاً لمدى تباين وجهات نظر العلماء سواء من المفكرين السياسيين، وعلماء السياسة، أو علماء القانون، وعلماء الاجتماع وغيرهم آخرون حول ماهية هذا العلم الذي يعد نوعاً متخصصاً من فروع علم الاجتماع المتنامية. ولكننا نسعى حالياً، في محاولة إجتهدية لطرح عدد من المتغيرات أو العوامل، التي أسهمت في ظهور علم الاجتماع السياسي، والتي نعتبرها نوعاً من إستخلاص الشواهد العلمية والتاريخية والأكاديمية لنشأة هذا النوع من فروع علم الاجتماع العلم، وذلك في ضوء تحليلنا لمعطيات التراث العلمي والأكاديمي لعلم الاجتماع السياسي بصورة خاصة، والفروع المتخصصة للعلوم الاجتماعية ولاسيما علم الاجتماع بصورة عامة:

١- نشأة المجتمع المدني.

مع نهاية العصور الوسطى المسيحية التي سادت لعدة قرون طويلة في المجتمعات الأوروبية، ظهرت العديد من الأفكار السياسية لتحررية التي نادت بأهمية قيام المجتمعات القومية، أو ما يسمى بمجتمعات الدولة - الأمة، ذلك النوع من المجتمعات البشرية التي لم تعرفها الحضارة الإنسانية من قبل. وقد ظهر هذا النوع من المجتمعات بفضل جهود الكثير من المفكرين السياسيين من أمثال رواد نظرية العقد الإجتماعي *Social Contract Theory* عند كل من "هوبز" *Hobbes* و"لوك" *Locke* و"روسو" *Rousseau*، الذين نادوا بأهمية العلاقة بين كل من الحاكم والمحكومين في صور تعاقدية تصطبغ بطابع من الشرعية ويستلزم تنفيذها وجود علاقات القوة والسلطة، التي تتسم بتنظيم تلك العلاقة ومبررات وجودها، كما جاءت الثورة الفرنسية نتيجة إرهابات سياسية وفكرية وأيديولوجية مستعدة تقتضي قيام المجتمع المدني *Civil Society* كنوعاً من الشرعية الواقعية وتأسيس لمؤسسات التعاقد للنفعي، التي بدأت تطرح نتائجها سواء على النظام السياسي ممثلاً في السلطة والسيادة للدولة، أيضاً في العلاقات للنوعية الاقتصادية، التي إستخلصت من نتائج الثورة الصناعية، التي ظهرت في إنجلترا بفضل آراء "أدم سميث" *A. Smith* وكتابه ثروة الأمم *Wealth of Nation* الذي ظهر عام ١٧٧٦م، وأصبح الميثاق الفكري لتولم المجتمع المدني الرأسمالي في المجتمعات الأوروبية.

وكما كانت لإسهامات كل من "مونتسكيو" *Montisquie* و "الكس دي توكفيل" *A. Tocqueville* وغيرهم من المفكرين السياسيين من تأسيس مقومات المجتمع المدني، أو مجتمع الدولة - الأمة، التي إنتشرت في دول أوروبا الغربية والشرقية على أنقاض الإمبراطوريات المسيحية التي إتخذت من روما مركزاً لها. كما جاءت الدولة - الأمة، لتأسيس أنماط متعددة من آليات للأنظمة السياسية الجديد، وكان ذلك ممثلاً في طابع الحكومة والسيطرة السياسية وغير ذلك من أجهزة و ميكانيزمات وضعت أساس المجتمع المدني وأصبحت أهم للمبررات، التي إستقطبت العديد من المفكرين وعلماء السياسة، الذين إهتموا بدراسة أنماط ومظاهر الحياة السياسية التي توجد في المجتمع المدني، وطبيعة إستقراره، والعوامل الداخلية والخارجية التي تهدف إلى دعمه وتكميره. كما جاءت العديد من الأفكار التي تعتبر بمثابة الجنور- الأولى لنشأة علم الاجتماع السياسي والتي عبرت بوضوح عن مكونات المجتمع المدني، وإستطاع علماء هذا العلم التقليديين، أن يحلوا للحظوظ التاريخية للتمييز بين ما هو إجتماعي، وبين ما هو سياسي، وظهور للمجتمع المدني في مقابل مفهوم الدولة. وهذا ما طرح في أفكار علماء الاجتماع السياسة الغربيين، أو الإشتراكيين القوميين كما جاء في تحليلات "ماركس" وهذا ما سيجعل تحليله بصورة أكثر عدد تناولنا للفرامل التطورية لنشأة علم الاجتماع السياسي.

٢- ظهور الطبقات الإجتماعية الجديدة:

يرى الكثير من علماء السياسة، أن ظهور الطبقات الإجتماعية الجديدة *New Social Classes*، كان عاملاً هاماً وراء نشأة علم الاجتماع السياسي في مرحلة التكوينية الأولى خلال النصف الأول من لقرن التاسع عشر^(١)، يولاسيما، بعد أن ظهرت طبقات إجتماعية لم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل، ذلك النوع من الطبقات التي جاءت كنتيجة طبيعية لنشأة النظام الرأسمالي أو الرأسمالية الصناعية. فلقد ظهرت طبقة الرأسمالية الصناعية، في مقابل طبقة العمال لصناعية، ونتيجة إلى هذا التنوع الطبقي ظهرت نظريات مضادة، كانت بعد ذلك عاملاً قوياً لظهور علم الاجتماع السياسي، وتطور علم السياسة في نفس الوقت. وخاصة أن المجتمعات البشرية

(١) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المرجع التالي:

- Bottomone, T, op. cit, chap. (1).

السابقة على ظهور المجتمع الصناعي الحديث، لم تعرف إلا طبقات مختلفة ومغايرة لنمط البناء الطبقي في المجتمع الحديث، حيث كان المجتمع الإقطاعي يتكون من طبقتين أساسيتين هما، طبقة ملاك أو أصحاب الأرض، وطبقة الأتقان أو عبيد الأرض.

إلا أن الوضع الإقتصادي والسياسي المتغير منذ أواخر العصور الوسطى الإقطاعية، سمح بإقامة طبقات إجتماعية، ذات أهداف وسياسات وأيديولوجيات متصارعة. وكما يرى توم بوتومور "T. Bottomore"، إذا كانت كل من القوة الصناعية والقوة السياسية أحياناً تطورات جنزية لظهور علم السياسة الجديدة، إلا أن وجود النظم الطبقي الجديد، سمح لظهور علم الاجتماع السياسي، ليهتم بدراسة التغيرات السريعة التي حدثت على هيكل البناء الطبقي الاجتماعي. ولأسيما، بعد إتحاد هذه التطورات لبعاد اجتماعية وسياسية جديدة وميل كل منها إلى المساواة من جهة أو التكامل الاجتماعي من جهة أخرى. كما أن ذلك جسد في الوقت ذاته، إتجاهات ومداخل ومذاهب فكرية، كانت بمثابة ميادين ومجالات حقيقية لتطور علم الاجتماع السياسي. وإهتمامه بالمظاهر البنوية للطبقة والاجتماعية الجديدة، ولتكون موضوعاً هاماً للدراسة والتحليل من قبل علماء الاجتماع السياسي.

٣- تباين الأيديولوجيات السياسية:

جاءت الأيديولوجيات السياسية المتنوعة خلال المراحل الأولى لظهور المجتمع الصناعي الحديث، كنتيجة طبيعية لتنامي قوة الطبقات الاجتماعية الجديدة سواء أكانت رأسمالية صناعية، أم عمالية صناعية، وتنضوى أبعداً فكرية وعقائدية سياسية، لم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل. فلقد ظهرت ليدولوجية الرأسمالية نتيجة لتطور المجتمع المدني، أو المجتمع البرجوازي أو في تسمياته المتعددة، مثل مجتمع للدولة القومية، أو الدولة - الأمة، وغير ذلك من مسميات متجددة، ولتبرهن على أهمية إقامة قواعد أساسية، لهذا المجتمع يبرر وجود السلطة والشرعية والسيادة لأصحاب الثروة والمال والنفوذ، الرأسماليين-الصناعيين للجدد، تلك الطبقة التي تبرز وجودها وشرعيتها من خلال قدراتها على ملكية كل من مقومات وعلاقات

الإنتاج وتعكس مدى هيمنة الطبقة الرأسمالية الجديدة على مقاليد المجتمع الرأسمالى الحديث.

فى مقابل ذلك، ظهرت أيديولوجيات سياسية أخرى على النقيض من الأيديولوجية للرأسمالية للصناعية، ألا وهى أيديولوجية البروليتاريا والطبقة العاملة، كما تم تحديدها بواسطة مؤسسها الأول 'كارل ماركس' K.Marx، الذى طرح نظرية سياسية أيديولوجية واضحة وهى نظرية الصراع الطبقي *Class Conflict Theory*، والذى يعطى أولويات جوهرية للطبقة العمالية، التى تقوم بعملية الإنتاج الفعلى فى المجتمعات الرأسمالية. كما حرص 'ماركس' على أن يعطى مبرراً لأيديولوجية الصراع الطبقي لإنشاء المجتمع الشيوعى على أنقاض المجتمع الرأسمالى المبنى البرجوازي. مع تأكيد على ضرورة نشر هذه الأيديولوجية خارج المجتمع الموهبى وإلى خارج أوروبا أو تضخيم الفكر الأيديولوجى ليصطبغ به العالم ككل ويقوم على أيديولوجية عمالية عالمية. فى مقابل ذلك أيضاً ظهرت الأيديولوجيات الوسطية بين الرأسمالية للصناعة، وبين بروليتاريا العمالية، وتؤكد على أهمية الاشتراكية كأيديولوجية أخرى مختلفة عن غيرها من الأيديولوجيات السياسية الأخرى التى تنوعت أشكالها حتى الوقت الحاضر. ولتكون جميع هذه الأيديولوجيات مجالاً خصباً لإهتمامات علم الاجتماع السياسى ومصدراً أساسياً لتطور وإزدهار هذا العلم بصورة علمية.

٤- ظهور القوى الإستيعارية والحركات التحررية:

توضح طبيعة التطور التاريخى لنشأة للمجتمع القومى الحديث، مدى تعدد العوامل الداخلية والخارجية التى تشكل أو تعيد تشكيل تيارات هذا المجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية بصورة عامة. وهذا ما يظهر من خلال تتبعنا لنمو المجتمعات الإقطاعية وإنهيارها مع نهاية العصور الوسطى، ولتقسيم المجتمع المبنى، "مجتمع للدولة - الأمة"، أو المجتمع البرجوازي مع المراحل الأولى لنشأة العصر الحديث. إلا أن طبيعة الحياة الإقتصادية والسياسية المتنافسة فى المجتمع الرأسمالى (المبنى)، ساعدت ذلك المجتمع الذى لم يلبث إلا أن معنى للخروج من حدوده السياسية الوطنية فى إطار تحقيق حلم كل من الأفراد الرأسمالى الطموح، أو النظام الإقتصادى المستطلع لتكوين الثروة والنموذ، أو النظام السياسى الذى يسعى

لتوسيع نطاق حدوده وإمكاناته وموارده الطبيعية والاقتصادية، وذلك بدافع السيطرة والاحتكار والهيمنة سواء على بقية الطبقات المحرومة العاملة أو السيطرة على الدول الفقيرة والضعيفة المجاورة الأخرى.

جاء ذلك، فى إطار أهداف القوى الإستعمارية الأوروبية التى حرصت على تحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية عن طريق الإستعمار المباشر لمواطنى المواد الخام والطاقة والموارد البشرية. فى نفس الوقت لتكوين الجيوش الإستعمارية، كما حدث مع ظهور بريتانيا العظمى أو فرنسا الإستعمارية، أو القوى الإستعمارية الأخرى للعديد من الدول الأوروبية التى سعت لتحقيق سياسات الإستعمار الجديد. كما جاء هذا للتوسع الإستعماري إلى وجود حركات ثورية جديدة إتخذ البعض منها للطابع المتطرف مثل الفاشية أو الطابع المعتدل مثل الاشتراكية أو الإصلاحية أو المساواتية بين الفئات والطبقات الإجتماعية وتشمل مجتمعات غير أوروبية أخرى مثل ظهور الحركات التحررية الإصلاحية فى الصين والعديد من الدول النامية الأخرى. وعلى أية حال، فإن كل من القوة الإستعمارية والحركات التحررية، لاتزال تأخذ أبعاداً وأشكالاً متباينة، إلا أنها لا تختلف عن مضمونها التقليدى منذ بدايات القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر، وتعد جميعها مجالاً خصباً لتطور علم السياسة والإجتماع والإقتصاد، ولتبرز عن على أهمية وجود علم الإجتماع السياسى لدراسة هذه الظواهر السياسية الجديدة.

٥- تنوع الرأى العام والقضايا السياسية:

يرى عدد من الممثلين لتطور علم الإجتماع السياسى، أن طبيعة المجتمع الحديث وتغير بنيانه ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لم تأت من فراغ بقدر ما جاءت كنتيجة طبيعية لتعدد القضايا السياسية، التى ظهرت مع البوادر الأولى لظهور المجتمع المدنى الحديث. وكانت من ضمن هذه القضايا السياسية قضية: الديمقراطية *Democratic Problem* وقضية المساواة *Equilty Problem*، وقضايا إعادة توزيع الثروة *Redistribution of Wealth*، وتحقيق العدالة الاجتماعية *Social Justice*، وغير ذلك من القضايا المرتبطة بالحرية السياسية *Political Freedom*، وغير ذلك من قضايا كانت محور لأهتمامات الرأى العام *Public Opinion*، وخاصة طبقة المثقفين

والفئات المتعلمة، التي تزايد حجمها نتيجة لنمو وإزدهار العملية التعليمية والحركة الثقافية بصورة مضطردة.

كما كانت الظروف السياسية والإقتصادية والاجتماعية والعسكرية الراهنة، خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين، محسوراً لإستقطاب المفكرين والمتقنين والفئات التي تتأدى بالتغير والإصلاح أو الثورة. وهذا ما يتبلور فى نمو دعاة حقوق الإنسان، وما يعرف بالإصلاحيين، وجماعات الضغط السياسى، والتي تمثلت فى حركات التمرد الطلابى أو الفئات الاجتماعية الأخرى، التى رأت ضرورة المناداة بالإصلاح المستمر للنظم والمؤسسات السياسية، وخاصة أجهزة الدولة أو الحكومة، ومحاولة تقنين السلطات المتزايدة والممنوحة لها، ومحاولة لكبح جماح القادة أو أصحاب السلطة الرسمية. وإن كانت للقضايا السياسية وثقوبن رأى العلم المحلى، وللقومى، والعلمى، لم تأخذ طابعاً سلمياً فى كثير من الأحيان بقدر ما تم التعبير عن هذا الرأى فى صور شتى من العنف السياسى والطبرى والدلى مما أدى إلى تصدع العلاقات المتبادلة بين اصحاب الرأى العلم والميطرة الرسمية. كل ذلك بالطبع، ساهم فى تطور نشأة علم الإجتماع السياسى ليهتم بدراسة هذه الظواهر السياسية الجديدة، التى لم تشهدها المجتمعات البشرية من قبل، وأصبحت مجالاً خصباً من مجالات وإهتمامات هذا العلم.

٦- تلوع المؤسسات التنظيمية السياسية:

ما من شك، إن نمو الحياة السياسية المتغيرة خلال المجتمعات الحديثة سواء أكانت مجتمعات رأسمالية برجوازية أم مجتمعات إشتراكية و شيوعية، قد نتج عنها الكثير من المؤسسات التنظيمية السياسية، والتي ظهرت فى أنماط مختلفة من الحكومات وأجهزتها السياسية مثل البرلمانات *Parlaments*، والأحزاب السياسية *Political Parties*، والمجالس النيابية والتشريعية المختلفة وجماعات الضغط *Pressure Groups*، والإتحادات واللقابات *Trade Unions*، المهنية والعمالية، التى شاركت فى الحياة السياسية النيابية الحديثة، والتى يصعب فيها تطبيق ممارسة الملوك السياسى عن طريق التمثيل السياسى الديمقراطى المباشر على نحو الحياة السياسية فى عهد بداية الدولة، كما كان فى دول الإغريق القديمة، ذلك للنمط من الحياة السياسية الذى يصعب

تطبيقه في المجتمع القومي (المدنى) أو مجتمعات الدولة - الأمة، كما ظهر في العصر الحديث.

من ناحية أخرى، إن إهتمامات علم الاجتماع السياسى، لا تركز فقط على كيفية تحليل عناصر ومكونات هذه التنظيمات والمؤسسات السياسية الحديثة، بقدر ما تحاول أن تدرس طبيعة العلاقة المتبادلة بين هذه التنظيمات والعمليات السياسية، التى تقوم ممارستها في إطار مضمونها الاجتماعى الشامل الذى توجد فيه . هذا بالإضافة إلى أن للتنظيمات السياسية الحديثة كبناءات ومؤسسات إجتماعية وسياسية، لا يمكن أن تعمل بعيداً وبمعزل عن مركب العلاقات الإجتماعية والدينية والاقتصادية. وهذا ما جعل الكثير من علماء الاجتماع السياسى يثبتون المنخل المؤسساتى *Institutional Approach*، أو المنخل التنظيمى *Organizational Approach*، في دراسة التنظيمات السياسية والمتغيرات، الأخرى المترتبة معها مثل أنساق الشرعية، والقوة، والنفوذ، والهيمنة، والسلطة، والسيدة، وغيرها.

٧- تطور النظام السياسى العالمى الجديد:

حقيقة، إن طبيعة النظام العالمى والسياسى الجديد، يعد بعداً أساسياً وهاماً في تطور علم الاجتماع السياسى، وتتوحد مجالاته وإهتماماته علماء الأمر، الذى جعل بعض المحللين المحدثين من أمثال "موريس دوفرجية" *M. Duverger*، يوضح أن تنوع مجالات علم الاجتماع السياسى وإهتماماته الحديثة جعلت هناك نوع من التداخل بين الموضوعات التى يهتم بها هذا العلم، وعلم السياسة. وهذا ما هو واضح كثيراً في الأوساط العلمية الأكاديمية الأمريكية التى لا تبذل جهداً كبيراً في تحديد ماهية الموضوعات والقضايا التى يعالجها كل من علم الاجتماع السياسى، وعلم السياسة بل يعكس نوع من الخلط والغموض، في تعريف وتحديد ماهية هاتين العلمين في المجتمع الأمريكى بصورة خاصة. وعلى أية حال، إن دراسة النظام السياسى العالمى *The New International Political System*، يعد من المجالات التى استقطبت الكثير من المهتمين سواء بعلم الاجتماع السياسى وعلم السياسة في نفس الوقت.

ولكن بالطبع، إن إهتمامات علم السياسة «تصب على دراسة النظام السياسى كأحد الظواهرات السياسية، التى يهتم بها علماء السياسة في الوقت

الراهن، ولكن يعالج علماء الاجتماع السياسى للنظام السياسى العالمى الجديد، فى ضوء ما يسهم به هذا النظام من تغير وتحديث والنظم والبناءات السياسية وما ينتج عنها من صليات وعلاقات وميكانيزمات فى البناءات المجتمعية الأخرى سواء على المستوى المحلى أو القومى أو الإقليمى أو العالمى فى نفس الوقت. على أية حال، إن دراسة قضايا ومظاهر النظام السياسى العالمى الجديد مثل الاتحادات السياسية العالمية مثل دول أوروبا الاتحادية، أو كتلة دول الآسيان وجنوب شرق آسيا، أو اتحاد الدول اللاتينية أو غيرها من شأنه أن يسهم فى دراسة وتحليل هذه الاتحادات وعلاقتها فواء مع المنظمات السياسية العالمية، والتي تتمثل فى الأمم المتحدة *United Nations* ومؤسساتها المختلفة، أو مع أحزابها وبرلماناتها الاتحادية الإقليمية، أو المحلية القومية فى نفس الوقت. وبالطبع أن مثل هذه القضايا أصبحت موضوعات هامة ومن ضمن إهتمامات علم الاجتماع السياسى وساعدت على تطوره بصورة ملحوظة.

٨- تطور مؤسسات البحث العلمى:

فى الواقع، إن تطور علم الاجتماع السياسى جاء نتيجة لتعدد إهتمامات الجامعات ومراكز البحث العلمى والأكاديمى، والتي فتحت لها أقسام متطورة لعلم الاجتماع وفروعه المختلفة مثل علم الاجتماع السياسى. كما إهتمت الكثير من الجامعات الكبرى فى الدول المتقدمة والنلمية بإنشاء مراكز وأقسام سياسية وإستراتيجية متخصصة، ساعدت على تحديث الأساليب الفنية والإمكانات البحثية المتطورة، والتي تهتم بدراسة القضايا والمشكلات السياسية الواقعية سواء على المستوى المحلى أو القومى أو العالمى. كما حرصت هذه المؤسسات على تبادل الخبرة الأكاديمية النظرية والإمبريقية، من أجل الإستفادة من الخدمات المشتركة فيها. من ناحية أخرى، جاء تطور وتحديث مناهج البحث العلمى السوسولوجى لإعطاء دفعة قوية لتطوير البحوث العلمية للنظرية أو الواقعية، التي تهتم بها المتخصصون فى مجال البحث السياسى، وخاصة الأساليب المتطورة فى جمع البيانات وتحليلها كمياً وكيفياً، هذا بالإضافة إلى إهتمام علماء الاجتماع السياسى بما يعرف بالمخل البينى *Interdisciplinary* بين العلوم الطبيعية والإنسانية لتعزيز وتحديث هذا العلم ومجالاته المختلفة.

(٣) المراحل التطورية لعلم الاجتماع السياسي.

يوضح تحليلنا للتراث العلمي والتاريخي لعلم الاجتماع السياسي، أن هناك قصوراً واضحاً في معالجة كيفية تطور هذا التراث بالنسبة للطلاب والباحثين المهتمين بدراسة هذا العلم. وربما لا يقتصر هذا القصور على ما كتب باللغة العربية خلال العقود الأخيرة، بقدر ما نلاحظ أن ذلك يشمل كثير من المعالجات للتقليدية والحديثة في مجال علم الاجتماع السياسي عموماً، والتي لم تعط اهتماماً ملحوظاً لكيفية تطور اهتمامات العلماء والمفكرين بالقضايا والمشكلات وظواهر السياسة، التي يتم معالجتها بصورة عامة، وإطلاقاً من أهدافنا في هذا الكتاب، نحرص بصورة كبيرة لإعطاء خلفية تاريخية وتطورية لنشأة علم الاجتماع السياسي، وذلك بهدف إلمام الباحث المبتدئ أو الطالب المتخصص أو القارئ العادي، بالخطوات والمراحل التاريخية، التي مر بها علم الاجتماع السياسي كغيره من الفروع المتخصصة في علم الاجتماع.

ولكننا نود أن نشير إلى عدة حقائق موجزة قبل الإشارة إلى طبيعة المراحل التطورية بين الاجتماع السياسي، ومن أهم هذه الحقائق: أولاً، إن محاولة تحديد المراحل التطورية لهذا العلم كغيره من الفروع الأخرى لعلم الاجتماع، ما هي إلا محاولة إجتهدانية يسعى الباحث لطرحها من خلال إستنتاجاته التطوري التاريخي. وتحليل التراث العلمي لعلم الاجتماع السياسي. وثانياً، صعوبة تحديد خطوط فاصلة بين كل مرحلة تاريخية أخرى. ولأسيما أن نشأة الأفكار والنظريات، لم تلت بصورة تاريخية فاصلة بين كل منهما الأخرى، بقدر ما ظهرت للكثير من الآراء وتحليلات العلماء والمسيبين بصورة متلاحقة أو متزامنة في نفس الوقت. وثالثاً، إن علم الاجتماع السياسي يعتبر علماً حديثاً نسبياً مقارنة بغيره من فروع علم الاجتماع العلم مثلاً. فم الاجتماع الصناعي، أو الإقتصادي. وأيضاً العديد من العلوم الاجتماعية الرئيسية الأخرى مثل السياسة والتاريخ وغيرهما، وإذا، فإن علم الاجتماع السياسي قد إستفاد كثيراً من علماء هذه العلوم.

١- المرحلة الأولى ما قبل عام ١٨٠٠.

ما من شك، إن الفكر السياسي والاجتماعي لم يظهر من فراغ، بقدر ما جاء بصورة تطورية، وعلى مراحل تاريخية متتالية، وقد إستفاد الكثير من علماء الاجتماع السياسي من تحليلات أفكار السياسي والمفكرين التقليديين من الذين

لسموا بصورة مباشرة وغير مباشرة، في بلورة النظريات والظواهر السياسية، التي يتم معالجتها بواسطة علماء الاجتماع السياسي في الوقت الراهن. فلأراء كل من أرسطو وأفلاطون وسقراط^(١) وغيرهم من فلاسفة الإغريق القدماء كانت ولا تزال المنبع الفكري والسياسي الأول سواء لعم الاجتماع السياسي، أو علم السياسة.

فجاءت تحليلات أرسطو على سبيل المثال، في السياسة ونظم الحكم كالمفضل أنواع ونماذج للحكومات، والسلطة، والشرعية، ونظم دولة المدينة، كنماذج تحليلية وسياسية، لا تزال تمد المفكرين والعلماء في كافة العلوم الاجتماعية، وخاصة وعلم الاجتماع السياسي بالكثير من الآراء والتحليلات الواقعية والمثالية.

كما كانت إسهامات المفكرين السياسيين الإسلاميين من أمثال ابن خلدون، وإبن الأرق، والفارابي، وغيرهم منبعاً خصباً لتطور وإزدهار العلوم السياسية والاجتماعية عامة. فلا تزال على سبيل المثال، مقدمة ابن خلدون من أهم منابع الفكر السياسي، ولا سيما بعد أن طرح فيها للكثير من قضايا الحكم، والسياسة والخلافة، والبسطة، والعصبية، وطبيعة تقدم وإزدهار وإنهيار البناءات السياسية، والفساد السياسي، وغيرها من الظواهر السياسية، التي كانت موجودة في الدولة الإسلامية. كما جاءت تحليلات إبن الأرق، أو المفكر السياسي المعروف بأبو عبد الله محمد بن الأرق الأندلسي عام ٨٩٦ هـ (١٤٩١م)، وخاصة في كتابه (بدائع الملك في طبائع الملك) محاولة جديدة، لتنظيم أفكار إبن خلدون في مجال الميدان السياسي والاجتماعي. ويركز على دراسة عدد من الظواهر السياسية، مثل السلوك السياسي بالنسبة للحكباء والمخدومين، ونظم الدولة، وأنماط الحكم السياسي في المجتمعات البدوية، والحضرية، بالإضافة إلى مناقشته لأشكال الخلافة، وعوائق الملك والخلافة وغير ذلك من موضوعات، يضعها الكثير من المحللين السياسيين وعلم الاجتماع السياسي. المعاصرين، بأنها من أهم التحليلات في دراسة أنماط السلوك السياسي *Political Behavior*^(٢).

(١) يمكن الرجوع إلى هذا التراث في المرجع التالي:

- Hacker, A. *Political Theory*, N.Y: The Macmillan comp., 1961.

(٢) لتفريد متن التكميل لظفر محمد فتحي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، ج١،

الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص ٢٥٢.

كما جاءت إسهامات المفكرين والسياسيين الرومان أو الدولة المسيحية من أمثال "تشيرون" ومؤلفاته السياسية مثل (الجمهورية) و(القوانين)، من أهم ما كُتب في الفكر السياسي الروماني، وحاول أن يؤسس نظرية سياسية محافظة واضحة. كما كانت كتابات (سنيكا) بُعداً فكرياً وسياسياً آخر ذات طابع تشاؤمي، وضح فيه أسس الوظائف والعمليات السياسية مختلطة بالعقيدة الدينية، وتطويراً للنظريات السياسية الليوتوبية *Utopia*. كما جاءت أفكار القديس "أغسطين" و"توما لاكوين"، خلال القرن الخامس الميلادي لتقدم أسس وفلسفة للحياة السياسية للدولة المسيحية، وجاء ذلك في مؤلفاتهم حول مدينة الله، كما كانت محاولتهما نوع من النظريات السياسية التوفيقية الكلاسيكية بين النظام اللاهوتي والعلماني.

علاوة على ذلك، جاءت كتابات كل من "هوبز" *Hobbes* و"لوك" *Locke* و"روسو" *Rousseau* وغيرهم من علماء نظرية العقد الاجتماعي *Social Contract Theory* لتضيف أبعاداً وأفكاراً سياسية لم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل وخاصة في تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكومين. كما جاءت كتابات مفكرى عصر الإصلاح الديني والنهضة الأوروبية خاصة كما جاءت في تحولات ميكافلي، ولاسيما كتابه الأمير *The Prince* لتضيف أبعاداً جديدة ونظريات سياسية أخلاقية وتسهم في وضع أبس المجتمع الصناعي الحديث، وبلورة الروى الفكرية بين ماهو سياسي *Political* وإجتماعي *Social*^(١). كما جاء ذلك أيضاً، في كتابات "ألف فيرجسون" *A. Ferguson* في تطور تاريخ المجتمع المعنى *History of Civil Society*، وكتاباته "هيجل" *Hegel* عن فلسفة الحق والدولة، ولتضع الخطوط الأولى لنشأة علم الاجتماع السياسي، كما ظهر بعد ذلك عند العلماء والمفكرين السياسيين وخاصة عند "ماركس" *Marx* خلال النديك الأولى من القرن التاسع عشر.

(١) أنظر على سبيل المثال:

- جان جاك شوفالبييه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية، ١٩٩٨.

٢- المرحلة الثانية : ١٨٠٠-١٨٥٠.

يرى كثير من المؤرخين لنشأة علم الاجتماع السياسى أن إرهابات الفكر السياسى والاجتماعى والإقتصادى والدينى، التى ظهرت قبل القرن التاسع عشر، مهدت بصورة كبيرة لظهور علم الاجتماع السياسى وتطوره، وهذا ما أشرنا إليه خلال المرحلة الأولى (ماقبل عام ١٨٠٠) تلك المرحلة التى من الصعب على الباحث فى علم الاجتماع السياسى، أن يفهم للنشأة التطورية لهذا العلم، دون أن يأخذ فكرة موجزة عن أهم أفكارها وعلمائها بصورة عامة، ومدى إسهامهم فى تطوير هذا العلم. وكما كتب "فون شتاين" *Von Stin*، عن تاريخ الحركات الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر، أن الفترة الأولى أو بالتحديد النصف الأول من هذا القرن تعتبر البدايات الحقيقية لظهور علم الاجتماع السياسى. وخاصة عندما طرح "ماركس" *Marx* أفكاره حول نقد فلسفة "هيجل"، والتى حاول فيها أن يضع الأسس الأولى لنظرية سياسية هامة، حاول فيها أن يحدد العلاقة بين الفرد والدولة، ويضع مفهوماً جديداً للمجتمع *Society*.

كما جاءت المذاهب السياسية الحديثة التى طرحت أفكاراً سياسية حديثة من خلال تقديم تحليلات أكثر تطوراً للفكر الإقتصادى السياسى *Political Economy* الذى طرحه "أدم سميث" *A. Smith* فى كتابه ثروة الأمم *The Wealth of Nations*، وذلك خلال نهاية القرن الثامن عشر. كما ظهر فى النزعة أو المذهب الليبرالى *Liberalism* لتضيف أبعاداً سياسية وأيديولوجية جديدة، وتأخذ طابعاً توطئياً بين المذاهب السياسية الليبرالية عند ماركس أو اليمينية الإقتصادية للرأسمالية كما ظهرت فى تحليلات "أدم سميث" وكما ظهر ذلك فى كتابات كل من "ريكاردو" *Ricardo* و "مالتوس" من أنصار المذهب الإقتصادى السياسى الليبرالى للذان طرحا أفكار إقتصادية وسياسية جديدة، لتترجم فلسفة ما كتبه "سميث" النفعية إلى واقع ليبرالى إقتصادى رأسمالى^(١). كما كانت السياسة الإشتراكية، أحد الدعائم والنظريات

(١) أنظر: عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الإقتصادى، (ج-١)، الإسكندرية: دار المعرفة للجامعة، ١٩٩٤.

السياسية التي ظهرت خلال هذه المرحلة وهذا ما ظهر في كتابات "سان
سيمون" *S. Simon* وتأكيد على السياسات للرأسمالية الصناعية الإشتراكية.
٣- المرحلة الثالثة ١٨٥٠-١٩٠٠.

شهدت هذه المرحلة تطورات سياسية وفكرية متعددة الجوانب،
وخاصة عندما ظهرت فكرة إنشاء الدولة - الأمة، أو الدولة - الحكومة، التي
قامت على ضوئها العديد من القوميات الغربية في دول أوروبا بصورة عامة.
وإهتم العديد من علماء السياسة والاجتماع السياسى، بتحليل التغيرات البدائية
الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي صاحبت مرحلة التطور الإقتصادي
وإنشاء المجتمع القومي، والسعى إلى تحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية فيما
وراء البحار. وهذا ما ظهر في نمو القوى الإستعمارية الأوروبية ومحاولة
معظم هذه الدول لتحقيق مصالح إقتصادية عالمية. وبالفعل كانت لكتابات كل
من "تشارلز دارون" *C. Darwin*، و "كارل ماركس" *K. Mark*، و "هربرت
سبنسر" *H. Spencer* وأيضاً إسهامات "أوجست كومت" *A. Comte*، و "ماكس
فير" *M. Weber* وغيرها من أهم الإسهامات التقليدية السياسية، التي إهتمت
بمعالجة أفكار ونظريات سياسية هامة مثل الليبرالية، والرأسمالية،
والإشتراكية، والشيوعية، غير ذلك من المذاهب السياسية المتعددة التي
تبلورت بعد ذلك، في إطار من السياسات الاجتماعية والإقتصادية الواقعية.

في نفس الوقت، جاءت إهتمامات علماء الاجتماع السياسى ممتزجة
بإسهامات رواد علم الاجتماع العلم، وهذا ما ظهر في فكر "ماركس" و
"كسنت" وخاصة آراء كل منهما عن الطبقة، والشيوعية، والملكية، والسلطة
وغير ذلك من مقولات إجماعية وسوسولوجية هامة. وفي خلال هذه المرحلة
كما يقول "رايت ميلز" *R. Mills* أن النظريات السوسولوجية الطبقة التي
طرحها "ماركس" و"سيمون" و"كومت"، كانت نوع من النظريات العيسانية، التي
حاولت أن تبني للتحليل السوسولوجى، عدد تناولها لأهم القضايا والظواهر
والمشكلات السياسية. في نفس الوقت، لقد أصطبغت تلك التحليلات بمجموعة
من العوامل للنظامية (المؤسسية) والنقابية والاجتماعية بصورة عامة. وهذا
ما أسهم في طرح عدد من المدخل التحليلية، لدراسة الظواهر الاجتماعية
ومنهما الظواهر السياسية، وظهور "مايخرف بالمداخل التحليلية السوسولوجية
الكبيرة *Marco Sociological Analysis*. وهذا ما ظهر على سبيل المثال في

تحليلات "ماركس" عن الصراع الطبقي *Class Conflict*، حيث جعل من المجتمع وحدة الدراسة للكلية، ونظرته عموماً إلى المشكلات الواقعية، وجعلها بمثابة مشكلات ناتجة عن عمليات التفكير الاجتماعي الذي يحدث في جميع البناءات والنظم الاجتماعية ككل.

٤- المرحلة الرابعة ١٩٠٠-١٩٥٠.

بسبب كثير من مؤرخي نشأة فروع علم الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع السياسي خاصة، إلى أهمية هذه الفترة وهي النصف الأول من القرن العشرين وإعتبارها بمثابة فترة تحول هامة في تاريخ نشأة الفروع المتخصصة في علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الاقتصادي، وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الاجتماع السياسي وغيرهم من الفروع الأخرى لعلم الاجتماع. من ناحية أخرى، ظهر خلال هذه الفترة العديد من الجامعات ومراكز البحث العلمي المتخصصة التي أعطت اهتماماً ملحوظاً بإنشاء أقسام الاجتماع، والاجتماع السياسي، فضلاً عن وجود أقسام العلوم السياسية المتعددة، وهذا ما ظهر في جميع الدول الأوروبية والولايات المتحدة ومعظم دول العالم الثالث أيضاً. ولقد أسهمت هذه الأقسام الأكاديمية بدراسة النظريات والمذاهب السياسية، التي ظهرت أبان هذه المرحلة مثل الاشتراكية، والشيوعية، والرأسمالية الحديثة، والفاشية والنازية، والنفعية الليبرالية، وغيرها من الأيديولوجيات المتصارعة والإصلاحية في نفس الوقت^(١).

من ناحية أخرى، لقد عكست طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية العالمية، نوعية التيارات والاتجاهات الفكرية والسياسية المتصارعة، وهذا ما نتج عنه من خلال حدوث حربين عالميتين وهي الحرب العالمية الأولى ١٩١٤/١٩١٨، والحرب العالمية الثانية ١٩٤١/١٩٤٥، لتضيف أبعاداً جديدة على النظم والنسق السياسي العالمي وتطرح أفكاراً ونظريات وتكتلات سياسية وعسكرية، ألهمت لكثير من علماء الاجتماع السياسي، وحدثت لكثير من أفكار الفكر السياسي العالمي بصورة عامة.

(١) للمزيد من التحليلات أنظر على سبيل المثال:

- شانتال دلمسول: الأفكار السياسية في القرن العشرين، ترجمة /ج. ككورة، بيروت، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

علامة على ذلك، شهدت هذه المرحلة قيام الإتحاد السوفيتى عام ١٩١٧، وحدث الثورة البلشفية، ولتطبيق الفكر الماركسى الشيوعى النظرى، إلى واقع فعلى وتنشئ إحدى القوميات الكبرى (القومية الروسية) التى مالبث أن نفذت بالفعل أيديولوجية "ماركس" وأدت إلى حصول الطبقة العمالية (البروليتاريا) على أعلى المكاسب وتصدير ثورتها إلى الكثير من دول العالم وإنشاء الكتلة الإمبريالية، وتأسيس النظام السياسى فى الصين والعديد من الدول النامية. هذا بالإضافة، إلى أن هذه المرحلة ظهرت فيها العديد من الثورات والحركات السياسية والاجتماعية فى كثير من دول العالم الثالث، ولتطبق أفكاراً سياسية، وتثير قضايا ومشكلات لم يعرفها المجتمع الأوروبى الغربى من قبل. وبالمطبع، إن هذه الفترة عكست تحليلات وإسهامات العديد من رواد علم الاجتماع السياسى وشراحه فى نفس الوقت، وهذا ما ظهر فى تحليلات "فيبر" Weber و "باريتو" Parito، و "ميشلز" Michels، و "دوركايم" Durkhiem، و "هارلاند لاسويل" H.Lasswell، و "شومپتر" Schumpiter، و "بول لازار فيلد" P.Lazarfield، و "هربرت تاجستون" H.Tingston، و "دايفيد تريمان" D.Truman، و "جابريل الموند" G.Almond.

٥- المرحلة الخامسة: ١٩٥٠-٢٠٠٠.

تمثل هذه المرحلة مرحلة النضج العلمى والأكاديمى لعلم الاجتماع السياسى، ولأسيما بعد أن أصبح من أهم المقررات الدراسية العلمية، التى تدرس لجميع طلاب الجامعات والمعاهد العليا، بل لطلاب المرحلة المتوسطة والثانوية، فى العديد من دول العالم النامى والمتقدم. وجاء ذلك فى إطار ما يسمى بمرحلة التنشئة السياسية *Political Socialization* أو الثقافة السياسية *Political Culture* التى يجب أن يهتم بها كل من الفرد المتقف العادى، والمتخصص فى العلوم الاجتماعية والإنسانية. ونظراً للإهتمام العلمى والقومى والمحلى المتزايد بأهمية الثقافة السياسية كموضوع أساسى من موضوعات وقضايا التنشئة الاجتماعية الشاملة التى يهتم بها فئة المثقفين ككل، زاد الإهتمام بعلم الاجتماع السياسى ونوعية الموضوعات والقضايا والظواهر السياسية التى بدأ يهتم بها بالفعل خلال النصف الأخير من القرن العشرين. هذا بالإضافة إلى، أن هذه الفترة شهدت تحديثاً كبيراً للمفاهيم والأفكار السياسية مثل الطبقة، والسلطة، والدولة، والقومية، والإستعمار، والتفويض، والهيمنة، والمجتمع العدى، والقوة،

والصراع، وتميز ذلك من أفكار ومفاهيم جديدة أخرى. نشأة لتنامي المشكلات والظواهر والمشكلات السياسية.

ففى خلال هذه الفترة تنامت الحركات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية والأيدولوجية على المستوى العالمى، وأخذت تطورات حديثة على مستوى البناءات وللنظم والعمليات السياسية، التى أهتم بمعالجتها بالفعل علم الاجتماع السياسى، ومن أهم هذه الحركات، تطور الأحزاب السياسية، وظهور الحركات العمالية والنقابية، والحركات الطلابية، والصفوات الاجتماعية الجديدة مثل المثقفين، والمديرين، والعسكريين، وغيرهم من الفئات الاجتماعية الحديثة الأخرى. هذات فضلاً عن تنامى الحركات النسوية العالمية، وتباين الأفكار الديمقراطية وتوسيع نطاق هذه الأفكار نتيجة لتحديث المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وزيادة نفوذ الحركات التحررية والإستقلالية، وظهور التكتلات السياسية والإقليمية، والمؤسسات الحزبية والبرلمانية المحلية، والعالمية مثل هيئة الأمم المتحدة، والمؤسسات الاتحادية للكثيرة مثل السوق الأوروبية المتحدة ومجموعة الأسيان وغيرها.

هذا بالإضافة، إلى تحديث الحقوق السياسية على المستوى القومى والعالمى، مثل الملوك السياسى، ولتمثيل النيابى، والتصويت، والتعبير عن الرأى العام للأقليات، وتنمى للحركات الانفصالية، وظهور الأزمات المحلية، والقومية، والعالمية، وغير ذلك من مظاهر وظواهر سياسية لم تشهدها المجتمعات البشرية من قبل. مما أسهم ذلك فى مجلة فى تطوير مجالات علم الاجتماع السياسى وتحديث أهدافه، وهذا ما تمثل فى تحليلات كل من بارسونز "Parsons"، والبيست "Lipst"، وميرتون "Merton"، و "برو" Braud، وروبرت داهل "R. Dahl"، و"بندكس" Bendix، و"تورمان" Truman، و"ايزنشتات" Eisentadt وغيرها.

(4) علم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى.

حقيقة، إن نشأة علم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى، لم تظهر إلا بعد إنشاء الجامعات المصرية والعربية، التى بدأت مع بداية القرن العشرين، وقامت بتأسيس أقسام علم الاجتماع، التى عملت على إدخال التخصصات العلمية والأكاديمية لفروع علم الاجتماع المتعددة، وهذا ما ظهر خلال العقود الأولى من القرن الماضى. ونسعى حالياً، كعملية لتصنيف أهم

إهتمامات المتخصصين فى مجال علم الاجتماع السياسى، ونوعية الموضوعات والقضايا، التى تناولها هذا العلم بصورة شاملة. ولكننا يجب أن نشير إلى عدة حقائق واقعية، بشأن النشأة التطورية الأولى لعلم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى وهى: أولاً: أن كثيراً من الدراسات المرتبطة بعلم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى عامة، ومصر خاصة كانت ممترجة بالدراسات السياسية للخلاصة، وهذا ما جاء فى عدد من الدراسات والبحوث التى ظهرت بصورة خاصة خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين. وثانياً: تعد أهمية بعض البحوث السياسية، نظراً لأن معظمها جاءت فى عدد من رسائل الماجستير والدكتوراة، التى مكنت لعدد من الباحثين المصريين وخاصة كل من فرنسا والمملكة المتحدة، ولتهتم بدراسة النظريات والمذاهب السياسية المقارنة فقط، وذات الطابع النظرى للمجرد.

إلا أن طبيعة إهتمامات المتخصصين فى مجال علم الاجتماع السياسية، بدأت تأخذ طابعاً أكاديمياً متخصصاً فى مجال علم الاجتماع السياسى، خلال النصف الثانى من القرن العشرين. ولاسيما بعد أن سحبت الظروف السياسية المحلية، وقيل الثورات العربية التى أعطت حرية سياسية للبحث العلمى الأكاديمى ودراسة مشكلات العالم العربى مع الإستعمار وحركات التحرر والإستقلال وغير ذلك من دراسات إجتماعية وسياسية تعكس مشكلات الواقع العربى المتغير، خلال عقود الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وعموماً نسعى حالياً، لتقديم عرض موجز لأهم القضايا والموضوعات التى إهتم بها علم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى، وخاصة خلال النصف الثانى من القرن الماضى حتى الآن كما يلى:

- ١- دراسة للمذاهب والنظم السياسية العالمية.
- ٢- تحليل التطور التاريخى للنظريات السياسية.
- ٣- الإهتمام بالسياسات الدولية للمقارنة.
- ٤- دراسة قضايا السلطة وعلاقتها بالجماعات.
- ٥- الإهتمام بمعالجة الدولة كسلطة سياسية.
- ٦- تحليل دور الدولة كنظام سياسى.
- ٧- طبيعة المجتمع القومى ومقارنته بالمجتمعات العربى.
- ٨- دراسة التنظيمات السياسية بصورة عامة.
- ٩- الإهتمام بتحليل الأحزاب السياسية العالمية والعربية.

- ١٠- معرفة أثر التنوير الاجتماعى للطبقات الاجتماع: نعمة.
 - ١١- التركيز على بعض الطبقات الاجتماعيه مثل الفلاحين والعمال.
 - ١٢- المشاركة السياسية وتفعيل للنظام السياسى.
 - ١٣- الثقافة والتثنية السياسية.
 - ١٤- دور الحركات الاجتماعية والإصلاحية فى وضع السياسات المحلية.
 - ١٥- دور المرأة والشباب والحركات الطلابية فى المشاركة السياسية.
 - ١٦- الحركات العمالية والنقابية ودورها فى العمل السياسى.
 - ١٧- للتنمية السياسية كجزء من التنمية الشاملة.
 - ١٩- الملوك السياسى لدى المواطنين العرب.
 - ٢٠- التمثيل النيابى وتحديث الدور المؤسساتى والتنظيمات السياسية.
 - ٢١- جماعات الضغط والمصلحة السياسية وصنع القرار فى الوطن العربى.
 - ٢٢- السياسة الدولية وعلاقتها بالسياسات العربية والقطرية.
 - ٢٣- التكتلات السياسية العالمية وأثرها على العالم العربى.
 - ٢٤- تحليل الخطاب السياسى العربى.
 - ٢٥- دراسة للقيادات ونزعة عامة للعربية السياسية.
 - ٢٦- العنف السياسى ومظاهره المختلفة.
 - ٢٧- الفساد السياسى وواقع العالم العربى.
 - ٢٨- الإتصال السياسى ودور وسائل الإعلام العربى.
- بإيجاز، تلك أهم الموضوعات والقضايا التى يهتم بدراستها علم الاجتماع السياسى والمتخصصين فيه فى الوطن العربى. خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وأن كما نلاحظ أن حجم الدراسات والبحوث والموضوعات، التى اهتم بها صوماً للباحثين العرب. لا تزال قليلة نسبياً مقارنة باهتمامات ومجالات بعض الفروع الأخرى المتخصصة فى علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الصناعى، علم الاجتماع الريفى وغيرهم من الفروع الأخرى، والسبب يرجع بالطبع، إلى قلة المهتمين عموماً بعلم الاجتماع السياسى والمتخصصين فيه على مستوى الوطن العربى مقارنة بغيرهم من المهتمين بالفروع الأخرى.

خاتمة:

يوضح تحليل التراث العلمى لنشأة علم الاجتماع السياسى، كيف تطور هذا الفرع التخصصى من فروع علم الاجتماع خلال القرن الماضى (العشرين) بصورة خاصة، وإن كانت جذور هذا العلم ترجع إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فلقد تلازمت هذه النشأة التطورية، مع ظهور علم الاجتماع ذاته نظراً لطبيعة الموضوعات والقضايا والظواهر التى كان يهتم بها المتخصصون فى علم الاجتماع أو من يسمون برواد هذا العلم بصورة مميزة. كما ظهر ذلك فى تحليلات "كوت"، و"بير"، و"ماركس"، و"دوركهايم"، و"بلسر"، وغيرهم آخرون. إلا أننا نلاحظ، أن الفكر السياسى الحديث، لم يظهر من فراغ، بقدر ما شهدت المجتمعات البشرية الأولى مثل المجتمعات الإغريقية أو الإسلامية أو المسيحية فى العصور الوسطى وخلال مجتمعات التحول من العصور الوسطى إلى الحديثة أو ما يعرف بمرحلة الإصلاح والنهضة، ظهور إرغاصات فكرية وسياسية، مهدت لظهور أيديولوجيات وأفكاراً سياسية حديثة ومتطورة، وأصبحت جميعها مجالاً خصباً لاهتمامات المتخصصين سواء فى علم الاجتماع السياسى أو غيرهم كم فروع علم الاجتماع العام أو العلوم السياسية والاجتماعية الأخرى.

من ناحية أخرى، كشفت تحليلاتنا خلال هذا الفصل، صعوبة وضع تعريف محدد ومميز لعلم الاجتماع السياسى، وذلك نظراً لتعدد الموضوعات والقضايا الرئيسية التى يطرحها العلماء سواء أكانوا تقليديين أم محدثين ومعاصرين. إلا أن ذلك، لا ينفى على الإطلاق، ظهور محاولات جادة، ساعدت على بلورة مفاهيم ومصطلحات علم الاجتماع السياسى، بالرغم من التداخل فيما بينها بصورة عامة. كما حاولت هذه الجهود العلمية، أن تضع تعريفات مميزة لعلم الاجتماع السياسى، فى محاولة منها لتحديد ما هية هذا النوع التخصصى فى علم الاجتماع، ولتضيف أساق معرفية جديدة للباحثين والمهتمين عموماً بهذا النوع، وحثهم لتحديث مجالاته وقضايا ومشكلاته والظواهر التى يهتم بدراستها وتحليلها.

علاوة على ذلك، إن محاولتنا لوضع تحليل مبسط للمراحل التطورية لعلم الاجتماع السياسى، ماهى إلا محاولة إجتهدية هدفنا منها بالدرجة الأولى. لإعطاء خلفية تاريخية للباحث المبتدئ فى علم الاجتماع بصورة

خاصة وطلاب قسم الاجتماع والعلوم السياسية والقانونية بصورة عامة، عن كيفية تطور علم الاجتماع السياسي، وإلى أى حد يمكن تصنيفه أكاديمياً بين فروع علم الاجتماع المتعددة في الوقت الراهن. في نفس الوقت، حاولنا أن نوجز طبيعة الإهتمامات الحديثة بعلم الاجتماع السياسي في الوطن العربي، ونعرض لأهم القضايا والموضوعات التي يعالجها هذا الفرع في الكثير من الجامعات ومراكز البحث العلمي والمعاهد العليا المتخصصة، التي تزايدت في السنوات الأخيرة في الدول العربية.

هذا بالإضافة، إلى أن عملية تحليل الأسباب والعوامل التي ساهمت في ظهور علم الاجتماع السياسي، كانت من ضمن القضايا العامة التي تم معالجتها خلال هذا الفصل، والتي نهتم في مجملها بإعطاء خلفية للمتخصصين والمهتمين عموماً بعلم الاجتماع السياسي في الوطن العربي، وحقائق مجموعة الظروف الفعلية التي ساعدت على ظهور هذا الفرع من فروع علم الاجتماع، ومشاركته عموماً في تطوير مجالات هذا العلم، وتنوعها بصورة كبيرة، كما حدث خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي (العشرين)، التي لا تزال تحتاج للمزيد من الدراسة والتحليل، وخاصة للمشكلات العالمية والعربية، التي تعتبر بالفعل من أهم موضوعات مجالات علم الاجتماع السياسي، وهذا ما نسعى إلى تحليله في الفصول القادمة عند تناول أهم أهداف ومجالات علم الاجتماع السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

الفصل الثانى

علم الاجتماع السياسى

أهدافه ومجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

تمهيد:

(١) أهداف علم الاجتماع السياسى.

(٢) مجالات علم الاجتماع السياسى.

١- المجالات التقليدية.

٢- المجالات الحديثة.

(٣) علاقة علم الاجتماع السياسى بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

١- السياسة.

٢- الاقتصاد.

٣- التاريخ.

٤- القانون.

٥- الفلسفة.

٦- الإدارة.

٧- علم النفس.

٨- الجغرافيا.

٩- الخدمة الاجتماعية.

خاتمة.

يعتبر علم الاجتماع السياسي من أهم فروع علم الاجتماع التي تتعدد أهدافها ومجالاتها، وهذا ما جعل الكثير من المتخصصين يستطبون لدراسة هذه المجالات والميادين المختلفة التي يهتم بها هذا العلم بصورة علمية. هذا ما يميز علم الاجتماع كغيره من فروع علم الاجتماع، التي قد بدأت نشأتها الأولى مع ظهور العلم الأساسي ذاته (علم الاجتماع). وما من شك، أن مهمة أى علم من فروع المعرفة المتعددة لا بد وأن تتحدد أهدافه وإتجاهاته الفكرية، التي ينطلق منها المتخصصون فيه، ولاسيما أن تحديد ذلك يسهم في بلورة نظرياته ويطور من أساليب البحث والدراسة، التي تستخدم في دراسة البناءات والنظم السياسية المتغيرة، كما هو ملاحظ من طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية المتنوعة في السنوات الأخيرة. حققة، إن وضوح ماهية علم الاجتماع السياسي ومعرفة مفاهيمه وتصوراته التي تعتبر للغة العلمية التي يستخدمها الباحثين في المجالات المتنوعة لهذا العلم، من شأنها أن تعزز أهدافه وإتجاهاته ونظرياته والقضايا والمشكلات التي يتم معالجتها بصورة مستمرة.

وإنطلاقاً من أهدافنا المتعددة لإنجاز هذا الكتاب الذي يعد من الدراسات المتطورة في مجال علم الاجتماع السياسي، نهذف في هذا الفصل، لتوضيح أهم الأهداف العامة والفرعية، التي توجه الباحثين والعلماء المتخصصين في هذا العلم، وإلى أى حد تتعدد هذه الأهداف كما تتغير بصورة مستمرة. ولاسيما، أن طبيعة أهداف علم الاجتماع السياسي ترتبط بالأهداف العامة، التي يقوم عليها علم الاجتماع العام والمتخصصون فيه ككل، تلك الأهداف التي توجه البحث العلمي والأكتيدي. الذي يهتم به علم الاجتماع السياسي. علاوة على ذلك، نهذف إلى معرفة أهم المجالات التي يتناولها رواد علم الاجتماع السياسي للكلاسيكي، وأيضاً المعاصرين والمحدثين منهم، وهل بالفعل تم تحديث القضايا والمجالات والمشكلات والظواهر السياسية، التي تناولها العلماء منذ ظهور هذا العلم مع بداية القرن للتاسع عشر حتى الوقت الراهن؟ حقيقة، إن طبيعة التغيرات التي حدثت على مكونات البناءات والنظم السياسية تجيب عن تساؤلنا السابق، والواضح بصورة قاطعة، أن هناك مجالات متعددة ومتنوعة يشملها علماء الاجتماع السياسي بالدراسة والتحليل، ولقد تزايدت أنواع هذه المجالات بصورة مضطردة خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي (العشرين).

بالإضافة إلى ذلك، نهتم في هذا الفصل، بمعالجة أهم العلوم الاجتماعية التي ترتبط بعلم الاجتماع السياسي، ذلك العلم الذى يهتم بدراسة النسق والنظم السياسية باعتباره نسقاً اجتماعياً، يرتبط بالعديد من الأنساق والنظم الاجتماعية الأخرى مثل للنسق الإقتصادي، والسياسي، والقانوني، والديني، والأخلاقي، والديني وغير ذلك من الأنساق المجتمعية المتعددة، والتي نعكس كل منها فروعاً وعلومياً اجتماعية متخصصة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة مع علم الاجتماع السياسي. حقيقة، لقد كشفت التحليلات المسابقة عن تطور هذا العلم بأنه لم يظهر من فراغ بقدر ما جاءت إهتمامات الباحثين والعلماء في علم الاجتماع السياسي، انعكاساً لإهتمامات متعددة أهتم بها علماء العلوم الاجتماعية بصورة عامة. وهذا ما ظهر خلال تناولنا لإسهامات مجموعة من المفكرين والفلاسفة وعلماء السياسة والقانون والمؤرخين وعلماء الأنثروبولوجيا وغيرهم. وعموماً هذا في مجمله، يترجم طبيعة العلاقة أولاً بين علم الاجتماع السياسي والعلوم الاجتماعية من ناحية، وإعتبار للنظم والنسق السياسي عامة موضوعاً مشتركاً بين المهتمين عموماً في هذه العلوم من ناحية أخرى.

(١) أهداف علم الاجتماع السياسي.

نعكس طبيعة إهتمامات علماء الاجتماع السياسي، أن هناك مجموعة من الأهداف العامة التي توجه طبيعة إهتمامات الباحثين والمتخصصين في هذا العلم. وبالطبع، أن هذا التنوع والإهتمامات والأهداف، يعكس طبيعة المجالات والميادين التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي. ومن ثم، فإن مهمة أي فرع من فروع علم الاجتماع، تتبلور في جعل أهداف هذا العلم موجبة لتحقيق مجموعة من الغايات والأهداف، التي يسعىون لتحقيقها عن طريق معالجاتهم النظرية للخالصة أو الواقعية (الإمبريقية). في نفس الوقت، إن طبيعة أهداف فروع علم الاجتماع السياسي، ترتبط كثيراً بالأهداف العامة والمشاركة مع علم الاجتماع بإعتباره العلم الرئيسي. ولذا، نسمى حالياً لطرح عدد من الأهداف العامة لعلم الاجتماع السياسي، في محاولة تصنيفية لأهم هذه الأهداف، من خلال تحليلنا للتراث العلمي التقليدي والمحدث لهذا العلم:

١- يهدف علم الاجتماع السياسي للوصول لمجموعة من القوانين والتصورات العامة، التي من شأنها تعزز مكانة هذا العلم بين العلوم الاجتماعية

المتخصصة، والتي يمكن عن طريقها تحليل الظواهر والعمليات والقضايا السياسية بصورة علمية ومحددة. علاوة على ذلك، إن مثل هذه القوانين والإستنتاجات العامة المرتبطة بهذه الظواهر، تسمح بطرح عدد من الفروض والتساؤلات العلمية، التي من شأنها إختبار صحة النظريات بصورة مستمرة.

٢- يسعى علم الاجتماع السياسي لتبنى المناهج والمداخل الموسيولوجية *Sociological Approaches & Methods*، التي يستخدمها علماء الاجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية. وهذا ما يجعل الكثير من علماء يعرفون مهمة علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يحاول دراسة الظواهر والنظم والأنماط السياسية وتحليلها تحليلاً موسيولوجياً. وهذا ما يميز هذا العلم عن علم السياسة، إضافة إلى ذلك، إن علم الاجتماع السياسي يحاول جاهداً استخدام طرق ولغات جمع البيانات الموسيولوجية المتعددة والتي ذاع صيتها في الدراسات الاجتماعية بصورة عامة، والتي عن طريقها يمكن دراسة الظواهر الاجتماعية بصورة واقعية وشاملة.

٣- يركز علم الاجتماع السياسي كثيره من فروع علم الاجتماع بدراسة الظواهر والعمليات والأنماط السياسية، وذلك من حيث وظائفها وبنائها في المجتمع، ونوعية الترابط أو التدخل الذي يحدث بين هذه الأنماط، وإلى أي حد يمكن أن تقوم بمهامها ووظائفها أو غاياتها المتعددة، ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى الخلل الوظيفي لهذه الأنماط، وما علاقة ذلك بطبيعة البناء النسقي للنظم السياسية وإستراتيجيتها وأهدافها بصورة عامة؟ وخاصة، أن النظام أو النظم السياسية تتكون من مجموعة متعددة من الأنماط الفرعية التي تسعى لتكامل من حيث الوظيفة والبناء في تحقيق أهداف النسق أو تكامل النسق ككل، كما حدد ذلك "تالكوت بارموزن" *T. Parsons* فيما أسماه بتكامل النسق *System Integration*.

٤- يهتم علم الاجتماع بدراسة العلاقة المتبادلة *Mutual Relationships*، بين النسق السياسي *Political System* وبقية الأنماط الاجتماعية *Social Systems*. فالبناءات والنظم السياسية والعمليات والظواهر المختلفة لها، تتدخل في علاقات متعددة مع بنية الأنماط الاجتماعية الأخرى. وهذا ما يؤكد عليه علماء الاجتماع بصورة عامة عند دراساتهم للأنماط الاجتماعية، والعلاقات السببية، والعوامل المشتركة في تشكيل كل منها

وعلاسته بالأخر. فالنسق السياسى يرتبط بالضرورة بالأنماط الاقتصادية، والدينية، والתרورية، والأخلاقية، والقانونية، والأمرية (العائلية) وغير ذلك من الأنماط الإجتماعية ومكوناتها المختلفة، والتي يتحدد على ضوءها طبيعة تشكيل أهداف ووظائف وقاعدية النسق السياسى بصورة عامة.

٥- يهدف علم الإجتماع السياسى لدراسة طبيعة التغير المستمر الذى حدث على المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظم السياسية *Political Systems & Organizations* المختلفة، وذلك عبر العصور التاريخية مثل دراسة طبيعة التغير الذى حدث على الدولة - كمسلطة سياسية - وتغير هيكلية ووظائف الأحزاب السياسية، وعمليات التمثيل والسلوك السياسى للمواطنين، وحريات التصويت أو الانتخاب. وعملية تكوين وتشكيل للبرلمانات والأجهزة والمؤسسات السياسية الأخرى عبر العصور التاريخية. فجميعها تعتبر من أهم أهداف علم الإجتماع السياسى الذى يتبنى الكثير من المناهج والنظريات والمداخل التاريخية والسياسية المقارنة، التى من شأنها أن تعزز دراسة الواقع الفعلى لمثل هذه المؤسسات السياسية المختلفة والتى توجد فى المجتمع المعاصر.

٦- يهتم علم الإجتماع السياسى بمعالجة التغيرات المستمرة على نوعية الأيديولوجيات السياسية *Political Ideologies*، التى عرفتها المجتمعات البشرية، منذ أن تبلت هذه المجتمعات للنظم السياسية المستقرة. ومن أهم هذه الأيديولوجيات للتشيعوية (البدائية)، والماركسية، والرأسمالية، والليبرالية، والفاشية، والعنصرية، وغير ذلك من أيديولوجيات تغيرت فلسفاتها ومسمياتها عبر العصور التاريخية. واعتبرت هدفاً أساسياً من أهداف علم الإجتماع السياسى، ويسعى علماءه لدراساتها وتحليلها ومعرفة الخطوط والأطر العامة التى تتبناها كل من هذه الأيديولوجيات، فى سبيل تحقيق غاياتها وفلسفتها العامة. وبالطبع إن دراسة مثل هذه الأيديولوجيات يعتبر أحد المجالات الهامة التى تسيطر على إهتمامات علم الإجتماع السياسى وعلماءه فى الوقت الراهن.

٧- يركز علم الإجتماع السياسى على دراسة الطبقات السياسية *Political Classes* أو ما يعرف بدراسة الصفوة *Elites*، أو لتحديد طبقة النخبة السياسية، والتى تسعى إلى تقلد زمام الأمور السياسية فى الحياة البشرية. وبالطبع، إن مثل هذا النوع من الدراسات (دراسات للصفوة) تمت جذورها فى تاريخ المجتمعات البشرية، حيث يهتم علماء الإجتماع السياسى

بدراسة طبيعة ومكونات الشخصية القيادية *Leadership Personality* السياسية، وما تتمتع به هذه للشخصيات من كاريزمات أو مكونات شخصية (ذاتية) أو اجتماعية، أو وراثية تقليدية، أو غير ذلك من خصائص تؤهلها للعب دور الصفوة السياسية. كما يهدف علم الاجتماع السياسي، بدراسة دائرية الصفوة، وصراع الصفوات، وعلاقة الصفوات بالحياة والنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والديني، والأدوار المتعددة التي تلعبها الصفوة في الحياة السياسية ليس فقط في العصر الحديث، ولكن في المجتمعات البشرية القديمة أو خلال العصور الوسطى.

٨- يعالج علم الاجتماع السياسي الجماعات الرافضة أو المناهضة للنظم السياسية مثل جماعات الضغط *Pressure Groups*، أو جماعات المصلحة *Interest Groups*، والأقليات السياسية، والجماعات الإصلاحية، وغير ذلك من جماعات سياسية أخرى، تهدف أساساً إلى تغيير الحياة السياسية أو إصلاحها أو تحديثها بصورة مستمرة. كما تعبر هذه الجماعات عن آراء وإتجاهات أتباعها من الطبقات والفئات الاجتماعية ومطالبها عامة في الحياة السياسية ككل. وبالمطبع، أن التاريخ السياسي الحديث ولاسيما خلال القرن العشرين، يوضح لنا دور هذه الجماعات في السياسة الحديثة وتشكيلها لقوى سياسية مناهضة للنظم والأيدولوجيات السياسية التقليدية.

٩- يهتم علم الاجتماع السياسي بدراسة مشكلات وقضايا التنمية السياسية *Political Development*، بإعجاز أن، هذه التسمية تعتبر جزءاً من التنمية الشاملة *Comprehensive Development*. ولقد أخذت عمليات التنمية السياسية معاً، وأبعاداً متعددة، مثل الثقافة السياسية *Political Culture*، والتشكيلة السياسية *Political Socialization*، وما إلى ذلك من مظاهر وجوانب متعددة، تسيء عموماً مدى مشاركة المواطنين في العمليات والحياة السياسية. كما يعالج علم الاجتماع السياسي، أسباب إخفاق أو عدم مشاركة الأفراد والمجاعات ولاسيما علاقة ذلك بالتخلف ومظاهره المختلفة خاصة في المجتمعات النامية.

١٠- يهتم علم الاجتماع السياسي بإجراء الدراسات المقارنة بين النظم السياسية التي توجد في مرحلة تاريخية واحدة، أو عبر العصور التاريخية مثل دراسة نظم الديمقراطية، أو الدكتاتورية أو النظم (الفردية) أو غيرها من النظم السياسية الأخرى، وتحليل التغيرات التي حدثت على طبيعة

هذه النظم سواء فى المجتمعات القديمة أو الوسطى أو الحديثة. وبالطبع، يهدف هذا النوع من الإهتمامات لعلماء الاجتماع السياسى للتعرف على مكونات وطبيعة هذه النظم وعلاقة ذلك بالواقع الاجتماعى والاقتصادى والدنى الذى يوجد فى المجتمعات البشرية.

(٢) مجالات علم الاجتماع السياسى.

مأ من شك، إن تعدد أهداف علم الاجتماع السياسى، توضح لنا طبيعة مجالات وميادين هذا العلم، ولاسيما خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضى (العشرين). كما جاءت عملية هذا التنوع نتيجة توالى مجموعة كبيرة من العوامل، التى أسهمت فى تطوير وتحديث هذه المجالات المتعددة ومن أهم هذه العوامل على سبيل المثال:

أولاً: تزايد عدد المتخصصين من الباحثين والعلماء الذين استقطبوا للإهتمام بموضوعات وقضايا علم الاجتماع السياسى، سواء من علماء الاجتماع أو علماء السياسة أنفسهم.

ثانياً: النمو المتزايد للإهتمام بالقضايا والمشكلات والظواهر السياسية وخاصة من قبل رجال السياسة وأصحاب صنع القرار ووضع السياسات الداخلية والخارجية سواء فى الدول المتقدمة والنامية.

ثالثاً: تعدد مراكز البحث العلمى والجامعات والمعاهد العليا المتخصصة، التى أعطت إهتماماً ملحوظاً لدراسة النظام السياسى وتقييم العديد من الظواهر والمشكلات السياسية، التى تزداد بصورة مضطردة كما هو ملاحظ خلال السنوات الأخيرة.

رابعاً: تطور المناهج والأساليب العلمية، التى تستخدم فى دراسة البحوث السياسية النظرية والإميريقية (الميدانية) فى نفس الوقت. كما جاءت استخدامات الحاسب الآلى فى تحليل وجمع البيانات وتصنيفها، كخطوة إيجابية هامة فى تطوير الأساليب الكمية والكيفية وسرعة إجراء البحوث الواقعية بصورة عامة.

خامساً: زيادة الإهتمام بالدراسات المقارنة *Comparative Studies*، فى مجال علم الاجتماع السياسى، وغيره من فروع العلوم الاجتماعية الأخرى، ولاسيما عند دراسة الظواهر والمشكلات والنظم السياسية التى توجد فى عالمنا المعاصر، والتى قد ظهرت خلال مرحلة التطور التاريخى للمجتمعات البشرية ككل.

عموماً، تلك أهم العوامل التي تسهم ولا تزال في تطور مجالات وميادين علم الاجتماع السياسي، كما هو ملاحظ خلال السنوات الأخيرة، والتي حاولنا إستخلاصها من خلال تحليلنا للتطورات الحديثة، التي ظهرت سواء في الدول المتقدمة أو النامية. على أية حال، نحاول حالياً أن نطرح أهم المجالات والميادين، التي يمكن أن تصنف ضمن إهتمامات علماء الاجتماع السياسي، سواء أكانت تقليدية كلاسيكية أم معاصرة، وهي بإيجاز كما يلي:

أولاً: المجالات التقليدية (الكلاسيكية):

ظهرت محاولات تقليدية من جانب علماء الاجتماع السياسي، الذين إهتموا بتحديد مجالات وميادين هذا العلم، ولكننا نركز على إختبار إحدى هذه المحاولات الجادة، التي ظهرت خلال عقد الستينات من القرن الماضي (الستين)، والتي سعى فيها كل من "رينهارد بندكس" *R. Bendix*، و"سينور ليبست" *S. Lipset*، لتحديد أهم المجالات التي يهتم بها علم الاجتماع السياسي وهي بإيجاز^(١).

(١) السلوك الانتخابي *Voting Behavior*، الذي ظهر في الدولة والمجتمعات المحلية، ولقد إستخدم هذا المجال بحوث أو دراسات الإتجاهات أو للرأى العام *Attitude & Opinion Research*.

(٢) دراسة لقوة الاقتصادية *Economic Power*، وصنع القرار السياسي *Political Decision Making*؛ ولقد إستخدم في هذا المجال البحوث التوثيقية، والنماذج الرياضية.

(٣) دراسة لأيدولوجيات الحركات السياسية *Political Movements*، وجماعات المصلحة *Interest Groups*؛ كما إستخدم في هذا المجال البحوث التوثيقية *Documentary Research* وتحليل المضمون *Content Analysis*.

(٤) دراسة الأحزاب السياسية *Political Parties*، والمنظمات التطوعية *Voluntary Associations*، هذا بالإضافة إلى دراسة مشكلات الأوليغارشية، والمظاهر السيكولوجية المرتبطة بالسلوك السياسي؛ وركز هذا المجال على إستخدام العديد من طرق واساليب البحث الإجتماعي، والبحوث التوثيقية، وبحوث الإتجاهات والرأى العام، بالإضافة إلى الإختبارات

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر المرجع التالي:

- Bendix, R. & S. Lipset " The Field of Political Sociology " in L. Coser, op. cit, pp.9-47.

الميكولوجية، والعديد من أنماط البحوث الاجتماعية المتعددة الأخرى.
(٥) دراسة الحكومة *Government*، ومشكلة البيروقراطية *Bureaucracy*: وإهتم هذا المجال وميلانيه الفرعية المختلفة، بكل من الأنماط البحثية السابقة مثل البحوث التوثيقية لإتجاهات الراى العلم وغيرها.
(٦) للدراسات المقارنة *Comparative Studies* للنظم السياسية، ولقد إهتمت هذه الدراسات بالعديد من أساليب البحث السابقة، علاوة على التحليلات التاريخية المقارنة للعديد من النظم السياسية المعاصرة والتقليدية، التى ظهرت بالفعل فى المجتمعات البشرية السابقة.

وتكشف لنا هذه المحاولة لتصنيفية السابقة لمجالات ومبادئ علم الاجتماع السياسى، كما حدها كل من " بندكس " وزميله " ليبست"، عن أهم الموضوعات والقضايا التى إهتم بها هذا العلم حتى منتصف القرن العشرين تقريباً. كما جاءت إهتمامات "بندكس" وزميله، لتوضح لنا أيضاً نوعية البحوث الأساسية العلمية التى إستخدمت عند دراسة الموضوعات والقضايا الفرعية التى تدرج تحت هذه المجالات الست السابقة، وإلى كيفية تطور هذه المجالات بصورة تدريجية، وهذا ما أشارا إليه عدد محاولتهما لتحليل كل مجال على حده. فنجدهم على سبيل المثال، أنهم أشاروا إلى أن مجال السلوك الانتخابى، كان يرتبط تاريخياً بدراسات القوة الاقتصادية، ولاسيما، عندما كانت القوى الاقتصادية خلال عتدى الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضى، مستقلة عن عملية صنع القرار السياسى. علاوة على ذلك، كانت عملية صنع القرار السياسى وإتخاذه بعيدة عن مصالح القوى الاجتماعية والسياسية. ولكن ما لبث أن تدخلت المصالح الاقتصادية فى عملية صنع القرار السياسى، وهذا ما ظهر بصورة خاصة عندما نهتم بمعالجة تحليلات أصحاب نظرية المصلحة *Interest Theory*، وتفسيرها للسلوك السياسى *Political Behavior*.
ثانياً: المجالات الحديثة:

حقيقة، إن المحاولة لتصنيفية السابقة لكل من (بندكس وليبست) للمجالات التقليدية لعلم الاجتماع السياسى، كشفت عن أهم المجالات التى ظهرت بالفعل حتى نهاية النصف الأول من القرن الماضى (العشرين). وبالرغم من أهمية هذه المحاولة التقليدية، التى توضح لنا طبيعة الإهتمامات والمبادئ التى إهتم بها بالفعل الكثير من العلماء التقليديين، وبالطبع لايزال العديد من

المتخصصين في علم الاجتماع السياسي يهتمون بها أيضاً، إلا أننا نلاحظ من خلال تحليلنا للتراث العلمي الحديث لهذا العلم تنوع المجالات والميادين الحديثة، ولذا شملت بالفعل مجموعة كبيرة من القضايا والمعتقدات التي تدرج جميعها تحت إهتمامات وتخصصات علم الاجتماع السياسي. وبالطبع، إن هذه المجالات والميادين قد تنوعت نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل التي أشرنا إليها سابقاً. وعلى أية حال، نحاول حالياً، أن نوضح بشئ من الإيجاز، أهم المجالات والميادين التي تسيطر على إهتمامات علم الاجتماع السياسي بالإضافة إلى المجالات التقليدية السابقة، وهي كما يلي:

١- دراسة النظريات السياسية *Political Theories* بالإضافة إلى مناهج وأساليب البحث العلمي في الدراسات السياسية. وخاصة أن إهتمامات علماء الاجتماع السياسي، بدأت في التركيز على بلورة الأطر التصورية، التي تسهم في تعزيز مكانة هذا العلم من الناحية الأكاديمية والعلمية المتخصصة، ومحاولة الاستفادة من النظريات السوسيولوجية بصورة خاصة في دراسة قضايا والمشكلات الواقعية والنظرية في نفس الوقت.

٢- دراسة الوعي والإتفاق السياسي *Political Consensus*، ربما تستد جذور هذا المجال إلى دراسات العديد من العلماء السياسيين الكلاسيكيين من أمثال "ماركس" *Marx* و "ميشلز" *Michels*، ولكن هذا المجال قد أخذ أبعداً تحليلية جديدة، عندما ظهرت مجتمعات الدول النامية، حيث أخذت العملية السياسية تأخذ أبعداً وإهتمامات أكثر لدى جماهير هذه الدولة وعلاقتها بالنظم السياسية الحاكمة.

٣- دراسة الصفوة *Elites* في المجتمعات المتقدمة والنامية، مجال دراسة الصفوة، وخاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وأصبحت توجد علاقات متداخلة بين القوة الاجتماعية بمواء كانت صفوات سياسية، أو إقتصادية أو عسكرية أو دينية. وهذا ما ظهر في العديد من الصفوات الحاكمة وخاصة في المجتمعات المتقدمة والنامية.

٤- دراسة التنمية السياسية *Political Development*، ظهر هذا المجال بعد تعدد الدراسات الاجتماعية الشاملة، التي إهتمت بتحليل واقع الدول النامية، وعالجت التنمية السياسية كجزء من التنمية الشاملة *Comprehensive Development*.

٥- دراسة الثقافة السياسية *Political Culture* وعلاقتها بتحديث الوعي السياسى لدى الجماهير، وعمليات التنشئة السياسية *Polititcal Socialization*، التى تعد جزء من عمليات التنشئة الاجتماعية، والتى تهدف إلى خلق نوع من الولاء والانتماء ومعرفة درجات المشاركة السياسية عامة.

٦- دراسة مظاهر الحريات السياسية *Political Freedom*، التى أعطيت للأقليات *Minorities*، وأحزاب المعارضة، وجماعات الضغط، والانقلابات المهنية والعمالية، وغير ذلك من الجماعات السياسية، التى تلعب دوراً أساسياً فى الحياة السياسية المعاصرة.

٧- دراسة للحركات السياسية الحديثة *New Political Movements*، مثل الحركات الطلابية، والحركات النسوية *Feminist Movements*، والحركات الإصلاحية المعتدلة مثل جماعات الخضر *Green Group* أو الجماعات السياسية المتطرفة الحديثة، مثل جماعات هتلر الجديدة، والنازية الجديدة فى ألمانيا، أو الجماعات العنصرية مثل الصهيونية العالمية وغيرها.

٨- دراسة السياسة الدولية *International Politics*، ويمثل هذا النوع الحديث أو المتطور فى الدراسات السياسية، ولحق بتأثير السياسة العالمية أو النظام السياسى العالمى الجديد، وآلياته الشرعية الدولية، ومؤسساته ومنظماته المختلفة مثل الأمم المتحدة أو الاتحادات السياسية العالمية والإقليمية مثل إتحاد دول السوق الأوروبية أو مجموعة الكمنولث، ودول الأسيان، ودول جنوب غرب أفريقيا وغيرها من الاتحادات السياسية المتباينة، التى لها آثار متعددة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية المحلية والقومية فى نفس الوقت.

٩- دراسة للنسق السياسى *Polititcal System* وعلاقته بالأنماط الاجتماعية الأخرى، حقيقة لقد تحدثت مظاهر الإهتمام بدراسة النسق السياسى ومؤسساته المتعددة وطبيعة قياداته والسمات العامة للأشخاص السياسيين للقيادية، وأنماط شرعية توليها للسلطة، وغير ذلك من مظاهر جديدة تربط للنسق السياسى بالبناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة.

١٠- دراسة الفساد السياسى *Polititcal Corruption*، فى الواقع لقد تزايد الإهتمام بدراسة هذا النوع من الفساد الذى تزايد بصورة ملحوظة وخاصة فى مجتمعات الدول النامية. وأيضاً الدول المتقدمة، وأصبح مظهراً من مظاهر إنتشار النزاعات الميكافيلية والنزاعات النفعية اليمينية المتطرفة.

كما يعكس هذا النوع من الدراسات، طبيعة إهتمامات علماء الاجتماع السياسى لدراسة الفساد كجزء من أنماط الفساد الإجتماعى والأخلاقى المتزايد حديثاً.

بإيجاز، تلك أهم المجالات الحديثة، التى حرصنا على تحليلها بصورة موجزة، لتضيف لبعاداً وميادين أخرى حديثة إلى المجالات الكلاميكية التى اشرنا إليها مسبقاً. وتعمك جملة هذه المجالات والميادين نوعية الإهتمام المتزايد من جانب علماء الاجتماع السياسى بدراسة العديد من القضايا والمشكلات والظواهر السياسية، التى تعددت مظاهرها وأشكالها وعملياتها فى المجتمعات الحديثة.

(٣) علاقة علم الاجتماع السياسى بالعلوم الإجتماعية الأخرى.

كشفت التحليلات السابقة لكل من الأهداف العامة ومجالات وميادين علم الاجتماع السياسى، عن مدى تطور كل منهما بصورة كبيرة، الأمر الذى يؤكد طبيعة تداخل هذا العلم كأحد فروع علم الاجتماع المتخصصة مع العديد من العلوم الإجتماعية الأخرى. فى نفس الوقت، لقد كشفت التحليلات الخاصة بتعريف ماهية علم الاجتماع السياسى ومراحله التطورية والتاريخية المختلفة، عن الكثير من الحقائق العلمية، التى تؤكد على أن دراسة الظاهرة أو النظام السياسى ما هو، إلا نسق إجتماعى *Social System*، يرتبط بصورة مباشرة بمجموعة الأنساق الإجتماعية الأخرى، التى توجد فى المجتمعات البشرية. وبالطبع، إن تلك الأنساق الإجتماعية تعكس الإهتمامات المتعددة بين كل من علماء العلوم الإجتماعية ببعضها البعض، ولتى يصعب عزل نسق أو نظام بعيداً عن الإطار المجتمعى والنسقى الأشمل الذى توجد فيه. على أية حال، إن إهتمامنا العالى، يركز، نظراً لدراسة العلاقة المتداخلة بين إهتمامات كل من علماء الاجتماع السياسى والعلوم الإجتماعية الأخرى، ولتى نشير إليها بشئ من الإيجاز كما يلى:

١- السياسة.

يعتبر علم السياسة من أهم العلوم الإجتماعية، التى ترتبط بعلم الاجتماع السياسى، نظراً لإهتمام كل منهما بدراسة وتحليل الظاهرة والعمليات والنظم السياسية، ولكن بالطبع توجد إختلافات بين كل منهما عند دراستهم لطبيعة هذه الظواهر. ويرجع هذا الإختلاف إلى نوعية التخصصات الأكاديمية والمهنية والمنهجية، التى يركز عليها ككل علم سواء أكان علم السياسة أم علم الاجتماع السياسى، وهذا ما ظهر من خلال التعريفات السابقة حول ماهية علم الاجتماع وعلم السياسة، إلا إننا نلاحظ، أن هناك إهتمامات مشتركة حول

موضوع بحث كل من هذين العلمين والتضاييا والموضوعات، التي يتناولها بالفعل، وهذا ما يظهر عموماً من خلال تقييمنا للموضوعات والمجالات المرتبطة بعلم السياسة وعلم الاجتماع السياسي.

ولعل هذا يبرر وجهة نظر أحد علماء الاجتماع السياسي البارزين وهو، "تيم بوتومور" T. Bottomore، الذي يشير إلى استحالة إقامة أى تمييز نظري هام بين علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة، وفي أقصى الحالات يرى أن هناك ثمة فروقاً نلجمة عن الإهتمامات المسبقة والتقليدية (أو عن نظم تقسيم العمل الخاص بكل علم على حده)..... ومن وجهة نظر أخرى، إن علم السياسة الحديث (هو الشيء الذي لا يمكن فصله أو تميزه عن علم الاجتماع السياسي) ويدين بتطوره منذ بداية القرن التاسع عشر إلى قيام تمييز واضح بين كل ما هو سياسي وما هو إجتماعي، وبين تركيب (المجتمع) كموضوع للدراسة المنظمة، والتداخل الناتج بين العلاقات المتعددة بين الحياة السياسية والإجتماعية⁽¹⁾. ويظهر التحليل السابق لبوتومور، مدى العلاقة المتداخلة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي، حيث يؤكد أن علم السياسة ذاته من حيث المفهوم والمحتوى والمجالات التي يهتم بها، لم يتطور إلا مع ظهور نمط جديد من المجتمع وهو المجتمع الرأسمالي The Capitalist Society، ذلك المجتمع الذي يرانف تعريفاته الجزئية، بالمجتمع المدني Civil Society، أو المجتمع البرجوازي.

من ناحية أخرى، يؤكد على آراء "بوتومور" السابقة أحد علماء الاجتماع السياسي الفرنسيين المعاصرين وهو "موريس دوفرجيه" M. Duverger، الذي يرى في تقديمه لكتابه "علم الاجتماع السياسي Sociologie de La Politique" أن مفردات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي تتراصف تقريباً، ففي كثير من الجامعات الأمريكية يتحدثون عن التضاييا نفسها في "علم السياسة" عندما تعالج في إطار قسم علم السياسة، وفي علم الاجتماع السياسي عندما تعالج في قسم علم الاجتماع. أما في فرنسا، فإن "علم الاجتماع السياسي" يظهر غالباً قلبية مع المناهج القانونية أو الفلسفية، التي هيمنت طويلاً على علم السياسة، ومن ثم يجب تحليله بواسطة مناهج أكثر طمية. وعموماً، هذه

(1) Bottomore, T. op.cit, pp.8-9.

الفوارق ليس لها أهمية عملية ^(١). حقيقة، يكشف هذا للتصور السابق، مدى إهتمام كل من علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة، الأمر الذى جعل إهتمامات كل منهما متداخلة، كما جاءت فى الولايات المتحدة على خلاف ما هو فى فرنسا والدول الأوروبية الأخرى. على أية حال، إن التباين حول إهتمامات كل من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى، يرجع بالضرورة إلى أن للعلم الأخير، يسمى لإستخدام مناهج بحثية أكثر عظمية وواقعية وسوسيولوجية أكثر من إهتمامات علم السياسة التى لا تزال تسيطر عليها المناهج للقانونية والفلسفية. وهذا ما يظهر بوضوح من خلال تحليلنا لكل من النظرية السياسية *Political Theory* من جانب علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسى وهذا ما سنناقشه بصورة أكثر تفصيلاً فى الفصول القادمة.

عموماً، إن الدراسات الحديثة سواء فى مجال علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى، توضح أن هناك إهتمامات كثيرة مشتركة بين العلمين، وهذا يظهر بوضوح إذا تناولنا بصورة خاصة المجالات والميادين الحديثة، والتى تعتبر مجالات مشتركة بين المتخصصين مثل السياسة الدولية، أو النظام العالمى السياسى الجديد، وللتسمية السياسية، والثقافة والتكتشف السياسية، والمشاركة السياسية، والوعى السياسى، والأيديولوجيات السياسية، والنظم السياسية مثل الديمقراطية، والشيوعية، والنازية، والدولة القومية، والسلطة السياسية، ولنظم للحكم أو الدولة، والقوة، والنفوذ، والتيارات السياسية. بالإضافة إلى دراسة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصلحة والأقليات والحركات والثورات السياسية والنقلية العمالية وغيرها من المجالات، التى من الصعوبة أدراج أحد منها تحت علم السياسة أو علم الاجتماع السياسى فقط، بقدر ما تعكس الإهتمامات المزدوجة بين المتخصصين فى هذين العلمين.

ولكننا يجب أن نؤكد على حقيقة هامة مؤداها: أنه بالرغم من هذه المجالات المشتركة، إلا أن لكل علم من هذين العلمين خصوصيته العلمية والأكاديمية، التى تعكس نظم تقسيم العمل للمتخصص لكل علم على حده. بالإضافة، إلى طبيعة المناهج والأساليب العلمية البحثية، التى تميز بين

(١) - د. دوفرجيه. علم الاجتماع السياسى. مرجع سابق، ص ٥.

إهتمامات علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى، وخاصة أن (الأخير) يحاول أن يتناول دراسة للنظم أو الأساق السياسية عن طريق تبني المدخل والمناهج الموسيولوجية المعروفة، والتي تميز إهتمامات المتخصصين، فى علم الاجتماع السياسى، وتناولهم للقضايا والمشكلات والظواهر السياسية بصورة أكثر واقعية. فى نفس الوقت، يجب أن نشير أيضاً، إلى أن علماء السياسة المعاصرين يتجهون لتبني المدخل الموسيولوجية والتفسيرية الواقعية، عند دراسة مشكلاتهم وقضاياهم، والإستفادة من خبرات علماء الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع السياسى خاصة وهذا ما ظهر خلال السنوات الأخيرة.

٢- الاقتصاد.

يرتبط علم الاقتصاد بعلم الاجتماع منذ بداية القرن الماضى (العشرين) وتعددت مظاهر هذا الارتباط فى وجود فرع متخصص هو علم الاجتماع الاقتصادى *Economic Sociology*، ليزيد من طبيعة الإهتمامات المشتركة بين العلمين الرئيسيين (الاقتصاد والاجتماع). ولكننا نجد أن هناك ثمة علاقات أكاديمية مشتركة بصورة خاصة بين علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع السياسى الذى يعد موضوع إهتمامنا فى الوقت الحاضر. فنجد على سبيل المثال، أن علماء الاقتصاد السياسى *Political Economy*، الذين ظهروا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إهتموا بدراسة الجديد من الموضوعات والقضايا المشتركة التى يهتم بها علماء الاجتماع السياسى. كما قد أسهم علماء الاقتصاد الكلاسيكيين من أمثال "أدم سميث" *A. Smith* وكتابه "ثروة الأمم" *Wealth of Nations*، وكتاب رأس المال *The Capital*، لـ "كارل ماركس" *K. Marx*، وأن يضعوا أسس ومذاهب سياسية وأيديولوجية، شكلت على غرار مجتمعات بشرية حديثة، اختلفت كثيراً عن المجتمعات التقليدية (الإقطاعية)، والتي كانت سائدة فى العصور الوسطى وهى المجتمعات الرأسمالية، والمجتمعات الشيوعية والإشتراكية.

فى نفس الوقت، لقد أثرى علماء الاقتصاد الكلاسيكيين من أمثال رواد مدرسة أو مذهب للتجاربيين، الذى ظهر فى بريطانيا ومذهب الفيزوقراطيين الذى ظهر فى فرنسا خلال القرن الثامن عشر، أن يحددا طبيعة الأفكار العامة التى تقوم عليها فلسفة الحياة الاقتصادية، والتى خططت لقيام أكبر ثورة اقتصادية بعد ذلك الثورة للصناعية *Industrial Revolution*، والتي أحدثت

تغيرات كبرى فى البنىق الإقتصادى، والمياسى والإجتماعى والدينى، والثقافى. كما جاءت إهتمامات الكثير من رواد الإقتصاد والكلاسيكيين من أمثال "جون مستيورات مل" *Mill*، و "مالتوس" *Malthus*، و "ريكاردو" *Ricardo*، و "بيدام" *Bentham*، وغيرهم آخرون، ليعضفوا لاس وقلمفة للمذاهب النفعة الإقتصادية، والتى غيرت كثيراً من طبيعة العلاقات والبناءات الإجتماعية، وأصبحت مدخلأ مميزأ فى تاريخ النظم الإقتصادية والإجتماعية فى المجتمع الحديث.

علاوة على ذلك، توجد إهتمامات مشتركة بين كثير من علماء الإقتصاد، والذين أسهموا فى وضع أسس علم الإجتماع المياسى من أمثال "ماكس فيبر" *M. Weber* الذى يعتبر عالماً إقتصادياً ومياسياً وقانونياً وإديه إهتمامات مشتركة، أسهمت فى وضع الكثير من هذه العلوم الإجتماعية وتخصباتها المختلفة. وهذا ما جاء فى أحد إهتمامات "فيبر" الموسوعة مثل كتبه الشهير عن تاريخ الإقتصاد العام " *The History of General Economic* "، ودراسته عن تطور النظم الإجتماعية والدينية والإقتصادية والمياسية فى نفس الوقت وهى " الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية " *The Protestant Ethics and The Spirit of Capitalism*. كما أسهمت دراسة "لوزن" الإقتصادية الشهيرة التى أسسها لعالم الإقتصادى الشهير "والترس" *Waltrass* فى النساء، وتراسها بعد ذلك عالم الإقتصاد والإجتماع الشهير الإيطالى "لفريدو باريتو" *F. Pereto*، فى تناول كثير من الظواهر المياسية مثل دراسته الشهيرة عن الصفوة *Elites* أو النخبة المياسية، وتحليل طبيعة العلاقة بين تكوين الصفوة الحاكمة والقوة الإقتصادية *Economic Power*، وذلك مع البدليات الأولى خلال القرن الماضى (العشرين)، إلا أن أصبحت الصفوات الإجتماعية متداخلة بين الصفوة السياسية، والعسكرية، والإقتصادية، والدينية فى الوقت الحاضر. وتعتبر هذه الدراسات جزء من دراسة عملية للتغير الإجتماعى للصفوات المياسية وما يعرف بدائرية الصفوة، التى تعتبر ميدانأ خصبأ بين علم الإجتماع وعلم الإقتصاد.

حقيقة، إن طبيعة النظام الإقتصادى العالمى الجديد، الذى تشكل خلال النصف الأخير من القرن العشرين، يترجم لنا واقع الإهتمامات المشتركة بين علماء الإقتصاد وعلماء الإجتماع المياسى، الذين يعطون إهتمامأ ملحوظأ للتغيرات التى حدثت على منظومة المياسة العالمية خلال العقود الأخيرة، تلك المنظومة التى توضح لنا مدى العلاقة بين النظام الإقتصادى والمياسى، فى

تشكيل واقع القوى العالمية الكبرى والتكتلات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية. وإلى أى حد يمكن أن تلعب هذه المنظومات والتكتلات دوراً في تشكيل للبناءات الاجتماعية والسياسية التى توجد داخل المجتمعات المحلية والقومية فى نفس الوقت. علاوة على ذلك، إن دراسة طبيعة التنمية السياسية والصفوات والأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية فى الدول النامية أو المستقلة، لا يمكن تفسيرها إلا من خلال التأكيد على أهمية الإهتمامات المشتركة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع السياسى.

٣- التاريخ.

يعتبر علم التاريخ من أهم العلوم الاجتماعية التى تمد علماء هذه العلوم بجذور الفكر الاجتماعى للبشرى الذى يضرب فى أعماق البشرية منذ الألف السنين. وهذا ما يظهر بوضوح من خلال العلاقة المتبادلة بين التاريخ وعلم الاجتماع وفروعه المتخصصة ومنها علم الاجتماع السياسى بصورة مميزة. فدراسة قضايا الفكر السياسى وتطوره عبر العصور التاريخية، لا يمكن أن تتم إلا من خلال تحليلات المؤرخين وكتاباتهم المختلفة، والتى تتناول قضايا سياسية هامة، وتتبع كيفية تطور هذه القضايا والظواهر السياسية وكيف إختلفت بمرور الزمن وتعدلت إلى أن وصلت على ما هو عليه فى العصر الحاضر. فدراسة تطور الفكر السياسى الإغريق والفرعوني والرومانى والمسيحي خلال العصور الوسطى والقديمة، يسهم فى معرفة كيفية تحول هذا الفكر خلال عصر النهضة أو الإصلاح إلى أن وصل إلى المجتمعات الحديثة. ودراسة قضايا أو ظواهر نشأة الدولة، والحكم أو السلطة، والقوة، والطبقات والصراع السياسى، وغيرها من ظواهر سياسية لا يمكن فهمها إلا من خلال إسهامات علماء التاريخ والأثار.

كما تمتد جذور العلاقة المتبادلة بين التاريخ كعلم أساسى، وبين علم الاجتماع السياسى كعلم فرعى متخصص من فروع علم الاجتماع، فى استخدام العلم الأخير (المنهج التحليلى المقارن)، ذلك المنهج الذى يعتبر من أهم مناهج البحث العلمى الموسيولوجى، الذى يسهم فى دراسة الظواهر السانسية والمجتمعية بصورة عامة. فدراسة النظام الديموقراطى على سبيل المثال، لا يمكن أن يفهم هذا النظام بدون تتبع جذوره الأولى عند افلاطون أو أرسطو، ومعرفة طبيعة الأسباب التى أدت إلى تغيير ممارسة الديمقراطية

النيابية المباشرة، إلى ما يعرف بالسلوك السياسي *Political Behavior* أو التمثيل السياسي النيابي غير المباشر، كما ظهر خلال مرحلة المجتمعات الحديثة. وينطبق ذلك أيضاً، على دراسة نظام الدولة والحكم باعتبارها المؤسسة السياسية الكبرى، التي قد تغيرت كثيراً عبر العصور التاريخية. ولاسيما، خلال فترة التحول من المجتمعات الوسطى إلى المجتمعات القومية، أو أيضاً معرفة كيفية تحول دويلات المدينة مثل أتيكا وأسبرطة في بلاد الإغريق القديمة، إلى المجتمعات القومية، وظهور الدولة - الأمة، والمجتمع المدني، أو المجتمع البرجوازي وغير ذلك من أنماط متعددة لنماذج الدولة عبر العصور التاريخية.

حقيقة، إن تنوع مجالات علم الاجتماع السياسي في الوقت الراهن، لا تعكس فقط طبيعة التغيرات التي حدثت على الظواهر والعمليات والنظم السياسية كما هو موجود في المجتمعات الحديثة والمعاصرة، بل أن هذا التنوع يكشف أيضاً بوضوح عن طريقة استخدام الدراسات المقارنة *Comparative Studies*، التي تسهم في تحليل طبيعة التغيرات التي خدعت على كل من البنيات والنظم السياسية، منذ أن عرفت المجتمعات البشرية منذ آلاف السنين. وبالطبع، يعد هذا النوع من الدراسات إسهاماً حقيقياً لإهتمامات علماء التاريخ والآثار، الذين لا يزالون يتعرفون على طبيعة مكونات البنيات والنظم السياسية، التي ظهرت خلال العصور الوسطى والقديمة. إن دراسة ظواهر سياسية معينة مثل حدوث الصراع السياسي *Political Conflict*، والصفوات السياسية *Political Elites* أو نظم الملكية والديموقراطية، كما حدث في تحليلات "ماركس"، لا يمكن فهمها إلا في إطار ولقنها للتاريخ والاجتماع ككل. بعد أن أكد عليها "ماركس" من خلال تحليله التاريخي للمقارن، لتطور نظم الملكية وعلاقتها بالصراع الأثري والأبدى بين الطبقات الاجتماعية.

علوة على ذلك، إن إهتمامات المفكر العربي ابن خلدون، ومقدمته الشهيرة كفيلة بأن تترجم لنا العلاقة التبادلية بين التاريخ كعلم وبقية العلوم الاجتماعية، وبالتحديد علم العمران البشري (الاجتماع)، كما جاء ذلك في تحليلات ابن خلدون، التي تصطبغ بالطابع السياسي. كما أن تحليلات هذا المفكر كشفت لنا حقائق تاريخية وسياسية هامة، يرجع إليها للكثير من علماء الاجتماع السياسي، عندما يحاولون تفسير العديد من الظواهر والعمليات السياسية التي

ظهرت خلال العصور الوسطى الإسلامية. دراسة العصبية، والخلافة، ونظم الملك، والإستبداد، والملغيان، وإنهيار الدولة، والفساد السياسى، ونظم العدل والقضاء الإسلامى، تمكس لنا طبيعة العلاقة المتداخلة بين النظام السياسى والنظم الإجتماعية الأخرى التى شهدت فترة إنهيار الدولة الإسلامية، والتى لا يمكن فهمها إلا من خلال إستخدام المنهج التاريخى التحليلى المقارن، الذى يعتبر إهتماماً مشتركاً بين كل من علماء التاريخ وعلماء الإجتماع السياسى وغيرهم من المتخصصين فى فروع علم الإجتماع المختلفة.

٤ - القانون.

تعد إسهامات علماء القانون ونظرياتهم ومذاهبهم فى كل من علم السياسة، وعلم الإجتماع السياسى، وإيضاً علم الإجتماع، كما تسهم هذه العلوم الأخيرة وغيرها من العلوم الإجتماعية، فى تطوير الدراسات القانونية الحديثة، التى تسعى جاهدة لأهمية وضرورة الإلتقاء الفكرى النظرى والمنهجى بين المتخصصين والعلماء فى العلوم الإجتماعية بصورة عامة. كما لا تزال إهتمامات كل من فقهاء وعلماء القانون، وعلماء علم الإجتماع القانونى تتناول موضوعات وقضايا مشتركة، مرتبطة بمصادر القانون وأصوله الأساسية، سواء أكانت أصولاً وقعية ترتبط بالإنسان والبيئة الطبيعية والإجتماعية، أو أيضاً الأصول الفكرية، والتى تشمل العوامل الأخلاقية، والإقتصادية، والسياسية، وغيرها من العوامل الأخرى، التى توضح مدى العلاقة بين علم القانون والفروع المتخصصة من علم الإجتماع مثل علم الإجتماع القانونى^(١). وهذا ما تناوله الباحث بالفعل فى مؤلفات تحمل هذا المسمى الأخير، ويعد من أهم الدراسات الموسيولوجية للحديثة فى علم الإجتماع فى الوقت الحاضر.

ولعل الإهتمام المشترك بين علماء القانون وعلم الإجتماع السياسى، يرتبط بالعديد من القضايا والظواهر والنظم السياسية، التى نجدها فى تحليلات كل من هؤلاء العلماء. فدراسة القوانين الوضعية، والقوانين الطبيعية بواسطة علماء الإجتماع السياسى، تستند إلى تحليلات علماء القانون وفقهائه. وهذا ما ظهر أيضاً من خلال إهتمام المتخصصين فى علم الإجتماع السياسى بدراسة

(١) للمزيد من التفاصيل يرجع إلى :

- عبد الله عبد الرحمن، علم الإجتماع لقانونى، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

النظم السياسية مثل الدولة، ومدى شرعية للنظام السياسي الحاكم. فمقولة الشرعية *Legitimacy*، والميلادة *Sovereignty*، التي تتمتع بها الدولة كسلطة سياسية. لا يمكن أن تستم إلا من خلال شرعيتها والإعتراف بها، من قبل الجماهير أو المحكومين وهذا ما تناوله "ماكس فيبر"، عندما حاول أن يعالج العلاقة بين الشرعية القانونية وأنماط للسلطة السياسية سواء أكانت كارتزمية أم تقليدية أم بيروقراطية حديثة (عقلانية). ولقد استلزم "فيبر" كثيراً في تحليلاته السياسية أو بالتحديد في علم الاجتماع السياسي من دراساته و إهتماماته القانونية، وكعالم في علم الاجتماع القانوني ومؤرخ للقانون وعلم الاجتماع في نفس الوقت. وهذا ما ظهر في تحليلاته أيضاً لكل من القوة، والنفوذ، والهيمنة، وغير ذلك من مقولات هامة، تربط بين إهتمامات علماء الاجتماع السياسي والقانون في نفس الوقت.

في نفس الوقت، إهتم علماء القانون بدراسة تطور القانون عبر العصور التاريخية، وعلاقة ذلك بقضايا الحريات العامة، لكل من الأفراد والدول في نفس الوقت. وهذا ما ظهر من خلال الإهتمامات المشتركة بين علماء القانون وعلماء الاجتماع السياسي، عندما يهتمون بدراسة نظريات سياسية وقانونية وإجتماعية مثل نظرية التفويض الإلهي، التي أعطت الشرعية القانونية لرجال الدين المسيحي، للسيطرة على الجماهير والمجتمعات المسيحية خلال العصور الوسطى. وكيفية تكوين هذه النظرية من مجموعة من القوانين الشرعية، التي تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكومين، باعتبار الحكام هم ممثلي الله على الأرض ولا مراجعة لأوامرهم وقوانينهم، لأنها مستمدة من السماء ولا بد من طاعتها بولسطة للمحكومين. تلك الشرعية القانونية والسياسية، التي حددت نسق الشرعية وطبيعة الحدود والواجبات بين الحكام الدينين والمحكومين. ولكن، تطورت النظريات السياسية، عن طريق إحلال نظرية العقد الإجتماعي *Social Contract Theory*، عند كل من "هوبز" و"روسو" و"لوك"، كبديلاً عن نظرية التفويض الإلهي، ولتأخذ العلاقة القانونية الشرعية المجتمعية بين كل من الحاكم والمحكومين.

علوة على ذلك، يهتم علماء الاجتماع السياسي بدراسة تاريخ الحريات السياسية، من خلال إهتماماتهم المشتركة مع علماء القانون، الذين يهتمون بدراسة القانون الطبيعي *Natural Law*، والقانون الوضعي *Positive*

Larv^(١) ومدى تطور كل من منها في إطار علاقة البناءات الاجتماعية والسياسية، التي تطورت منها بصورة عامة. وإلى أي حد استمرت حركة التطور الاجتماعي الحريات السياسية والاقتصادية والدينية وغيرها خلال مراحل التحول بين المجتمعات المسيحية إلى للمجتمعات الحديثة، وخاصة خلال فترة عصر النهضة أو الإصلاح. كما تطورت مبادئ حقوق الإنسان نتيجة لتغيير التشريعات السياسية والقانونية والقضائية التي صاحبت حدوث الثورات السياسية خاصة للثورة السياسية الفرنسية، وتأثيرها بعد ذلك على مفهوم الحرية السياسية للأفراد والمجتمعات والدول في نفس الوقت. علاوة على ذلك، أن دراسة مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث القضائية، والتنفيذية، والتشريعية، قد تطور على مراحل تاريخية متعددة، إلى أن ظهر في النظم السياسية الحديثة، وأصبح من أهم الموضوعات التي يتناولها كل من علماء القانون وعلم الاجتماع السياسي.

٥ - الفلسفة.

تعتبر الفلسفة هي العلم الأساسي، الذي انفصلت عنه جميع العلوم الاجتماعية خلال القرنين الماضيين نتيجة لحركة تطور البحث العلمي، التي ظهرت مع العقود الأولى لنشأة المجتمع الحديث، ولكن هذا الانفصال لا يعني أن هناك مجموعة من العلاقات المتداخلة بين الفلسفة وعلم الاجتماع والتاريخ، والسياسة، والقانون، وفروعهم المتخصصة والمتعددة كما هو ملاحظ في العلاقة بين الفلسفة وعلم الاجتماع السياسي على سبيل المثال. ويوضح ذلك، العديد من المهتمين في هذا العلم خلال العقود الأخيرة، والذين يرجعون نشأة التطورية لعلم الاجتماع السياسي لإسهامات الكثير من الفلاسفة والمفكرين سواء في العصور الأولى والوسطى والحديثة أيضاً. كالدراستات السياسية لأرسطو وأفلاطون ومقراط مثل تحليلاتهم عن الفضل أنواع الحكومات ونظم السياسة والحكومات الفايضة والناجحة، لا تزال موضع اهتمام مشترك بين علماء الاجتماع والفلسفة. كما لا تزال دراسة أخلاقيات الفلاسفة مثل، العفة والشجاعة والحكمة والعدالة، وغيرها من مقومات الفيلسوف الحاكم، كما حدد

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر:

- محمد كامل ليلة، النظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

ذلك أطلاقاً، لا تزال تميز بين السياسات الحكومية النفعية والأخلاقية، والفلسفات السياسية للعائية.

كما يرتبطت دراسة الفلسفة وعلم الاجتماع السياسى، بدراسة أخلاقيات كل من الحكام والمحكومين والعلاقات المتبادلة بين الإثنين. وهذا ما جاء فى الفلسفات القديمة الأبيقورية والرواقية والمثالية والنفعية (الميكافيلية)، وغيرها من الفلسفات التى تحدد طبيعة النظم السياسية والحكام والقادة السياسيين، الذين عرفهم تاريخ المجتمع البشرى الحديث. فى نفس الوقت، إن دراسة قضايا الأيديولوجية السياسية، وتكوينها لم يأت من فراغ، بقدر ما جاءت نتيجة هذه الإيديولوجيات فلسفات فكرية وثقافية وسياسية معينة من أجل تطبيق أفكارها العامة ومبادئها وآراء روادها بصورة عامة. فالنظم السياسية الديمقراطية تختلف عن الديكتاتورية الشمولية، نتيجة لمجموعة من الأيديولوجيات، التى تقتضيها قاداتها وتحترمها الشعوب التى تؤيدها، وهذا ما يفسر عموماً فلسفة تطبيق الأيديولوجيات السياسية المعاصرة، ولتى شهدنا العالم خلال القرن الماضى (العشرين) وحقيقة، أن دراسة قضايا الشرعية، والسلطة، والعلاقة بين الحاكم والمحكومين، والفساد السياسى، وأخلاقيات القياادات السياسية، واحترام الجريات وغيرها تعتبر قضايا إهتمامات مشتركة بين كل من الفلاسفة وعلماء الاجتماع السياسى.

٦- الإدارة.

يرتبط علم الإدارة بعلم الاجتماع السياسى لوجود إهتمامات مشتركة بين كل منهما، شأنهم شأن العديد من العلوم الاجتماعية وتخصصاتها الفرعية المستعدة. فنجد على سبيل المثال، الكثير من الموضوعات والقضايا التى يهتم بها كل من المتخصصين فى هذين العلمين. وهذا ما يظهر عند دراسة كل منهما إلى أماليب دراسة الحكم أو إدارة التنظيمات والمؤسسات السياسية مثل الأحزاب السياسية *Political Parties*، والبرلمانات *Parliaments*، والأجهزة الحكومية السياسية المختلفة، وغيرها من المؤسسات الأخرى، التى لعبت دوراً أساسياً فى الحياة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع الحديث. وهذا ما يجعل الكثير من مؤرخى علم السياسة يصفون هذا العلم بأنه "فن إدارة الحكم" نظراً لطبيعة إختلاف الدولة - كجهاز إدارى وسياسى وأدائها عن بقية المؤسسات والتنظيمات الاجتماعية المتعددة فى الوقت الراهن. علاوة على ذلك، يهتم كل

من علماء الإدارة وعلم الاجتماع السياسى كغيرهم من المنحصرين فى العلوم الإجتماعية، بعملية الفصل بين السلطات، والمقصود بهذه العملية أو المبدأ، هو كيفية إحترام السلطات الإدارية ومنظومة الحقوق والواجبات أو المسؤولية الإدارية والمهنية، التى يجب أن يحتذى بها القائمون على ممارسة السلطة فى التنظيمات الحكومية للتنفيذ، والقضائية والتشريعية.

علاوة على ذلك، إستمدت علوم الإدارة، الكثير من نظرياتها واساليب ممارسة العملية الإدارية والتنظيمية من الفكر السياسى المتطور عبر العصور التاريخية. فدراسة النظم الديمقراطية، والديكتاتورية، والأوليغاركية، والفاشية، وغيرها من النظم السياسية المعروفة، تعتبر فى حد ذاتها نوع من الممارسات الإدارية والمهنية، التى توضح خصائصها ومسمات هذه النظم والعمليات السياسية الناتجة عنها فى الحياة السياسية المتعددة. وبالطبع، يشارك علم الاجتماع السياسى، بدراسة أنماط واساليب الإدارة فى جميع المؤسسات والتنظيمات السياسية، بإعتبارها تنظيمات وأنماط إجتماعية، ولكن لها خصوصيتها التى تميزها عن غيرها من التنظيمات الإجتماعية الأخرى: فى نفس الوقت، نجد الكثير من المجالات المشتركة الحديثة بين علم الاجتماع السياسى، وعلماء الإدارة، ومنها على سبيل المثال دراسة عمليات صنع القرار السياسى *Political Decision Macking* والتسمية السياسية *Political Development*، وكيفية إعتبارها جزء من التنمية والتحديث الإجتماعى الشامل، وغيرها من القضايا الأخرى التى تعد نوع من الإهتمامات المشتركة بين علم الإدارة وعلم الاجتماع السياسى. ولأسيما، أن هذه الموضوعات، لا يمكن فهمها بعيداً على أساليب الإدارة الناجحة، وكيفية تحديثها للنهوض بالعمليات والنظم السياسية وهذا ما يظهر عدد دراسة كل من علماء الإدارة والاجتماع السياسى لواقع المجتمعات النامية.

ومن هذا المنطلق، نجد الكثير من إهتمامات علم الاجتماع السياسى، وعلم الإدارة، تتركز حول تطوير الإتجاهات والمناهج البحثية والنظرية، التى تسهم فى تحديث دراسة العمليات والنظم والمؤسسات السياسية، وهذا ما هو واضح من خلال تحليلنا للتراث العلمى الحديث فى مجال علم الاجتماع السياسى وعلم الإدارة. فبجذ على سبيل المثال، إستخدام المتخصصين فى هذين العلمين بما يعرف بالمنخل النظمى *Institutional Approach*، والمنخل التنظيمى

Organizational Approach وغورهما من المدخل الأخرى، لقي سوف نشير إليها لاحقاً في الفصول القادمة، وذلك من أجل دراسة وتحليل للمؤسسات والنظم السياسية بصورة واقعية. وهذا ما يجعل علم الاجتماع السياسي، وعلم الإدارة متميزان عن علم السياسة، نظراً لأن العلم الأخير لا يزال تسيطر عليه المناهج والمدخل القانونية والفلسفية المجردة أو المثالية.

عموماً، إن مجالات الإهتمام بين علم الإدارة وعلم الاجتماع السياسي، لا تزال في زيادة مستمرة نتيجة للموضوعات والقضايا التي تهتم بها كل منها. وهذا ما يظهر بوضوح في دراسة مكونات النظام السياسي العالمي الجديد، ومجموعة المؤسسات السياسية العالمية والقومية والإقليمية، التي تتبع نوع من الإدارة، تختلف بالطبع عن طبيعة المؤسسات والتنظيمات السياسية المحلية سواء من حيث المشاركة، أو الفاعلية، أو الكفاءة، أو الأهداف والغايات، أو الإستراتيجيات والبرامج، ويرجع هذا الاختلاف إلى نتيجة آليات إدارة منظومات العملية السياسية ذاته، والتي تختلف حسب طبيعة ومجموعة الظروف والعوامل العالمية التي توجد في المجتمع الحديث، وهذا ما يهتم به بالفعل كل من نظام الإدارة والاجتماع السياسي أيضاً.

٧- علم النفس.

تمتد جذور الإهتمام المشترك بين علم النفس وعلم الاجتماع، إلى النشأة التاريخية لهذين العلمين، التي ترجع إلى البدايات الأولى من القرن الثامن عشر. كما تزايد هذا الإهتمام نتيجة تعدد التخصصات المشتركة (البينية) بين كل من العلمين مثل علم النفس الإجتماعي *Social Psychology*، وغيره من التخصصات الأخرى، التي لا تزال تثرى إهتمامات المتخصصين والباحثين ليست فقط في علم النفس أو علم الاجتماع، ولكن أيضاً العديد من العلوم الاجتماعية والطبيعية الأخرى. وفي إطار إهتمامنا بالعلاقة المتبادلة بين علم الاجتماع السياسي والعلوم الإجتماعية، فنجد أن علم النفس يسهم كثيراً في تطور مجالات الدراسة والبحث السياسي الذي يهتم بها علم الاجتماع السياسي. وهذا ما يترجم في استخدام المدخل السلوكي *Behaviourist Approach*، في دراسة العديد من الموضوعات والقضايا والمشكلات وأظواهر والعمليات السياسية، التي تتنوع بصورة مضطردة كما هو ملاحظ في السنوات الأخيرة. ومن بين هذه القضايا والموضوعات إهتمام كل من علم النفس وعلم

الإجتماع السياسى بدراسة الملوك الميام *Political Behavior*، والذي يندرج تحته الكثير من الموضوعات الفرعية مثل التصويت أو الانتخاب *Voting*، والوعى أو الإنفلاق السياسى *Political Consensus*، والمشاركة السياسية *Political Participation*، والحملات الدعاية السياسية *Political Propaganda*، وجماعات الضغط *Pressure Groups*، وجماعات المصلحة *Interest Groups*، والفساد السياسى *Political Corruption*، وغيرها من الموضوعات، التى من الصعب علينا تحليلها حالياً، بقدر ما نشير إلى هذه الموضوعات كنوع من أمثلة للإهتمامات المشتركة بين علماء النفس وعلماء الإجتماع السياسى. لكن لابد أن نعرف جيداً، أن كل منهم إتجاهاتهم ومدخلهم ومنهجهم وأساليبهم العلمية والبحثية التى يستطيع أن يعالج بها مثل هذه الموضوعات أو الظواهر السياسية، ولكن بالطبع توجد العديد من الأساليب والمداخل الموسيو سيكولوجية *Socio-Psychological*، التى تسهم فى الإثراء العلمى والواقعى لدراسة العمليات والنظم السياسية ككل.

حقيقة، إن دراسات الرأى العام *Public Opinions* وقياس درجات الوعى السياسى *Political Consensus*، والتثنية السياسية *political Socialization*، تعد من الموضوعات الهامة، التى يمكن أن نصفها من أهم الموضوعات التى تستقطب إهتمامات كل من علماء الإجتماع السياسى وعلم النفس. وهذا ما ظهر حديثاً فى مسوح الرأى العام وتعد مركزها على المستوى العالمى والقومى، والتى تحاول أن تعكس إتجاهات الجماهير، ومدى إقبالهم على العملية السياسية، وأسباب عدم إهتمام الكثير من الفئات والطبقات عن عملية الانتخابات العامة والقومية مثلاً حتى داخل الولايات المتحدة، فقد وصلت نسبة عدم المشاركة فى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ إلى ٥٠% من إجمالى حجم الناخبين. وبالطبع أن هناك العديد من التفسيرات الواقعية التى يقوم بها علماء النفس وعلم الإجتماع السياسى عن طريق للتأثير التى يصلون إليها بصورة مستمرة من خلال دراساتهم لمثل هذه الظواهر السياسية.

علاوة على ذلك، تعتبر موضوعات التميز العنصرى أو السلاكى *Race Discrimination*، والنزاعات الطائفية، والإكليات، والحركات النسوية والطلابية، وظواهر العنف والإرهاب والتطرف بأنواعه المختلفة، وغيرها من الموضوعات التى تعتبر نوع من الإهتمامات المشتركة التى يسعى علماء

كل من علم النفس وعلم الاجتماع السياسى لدراستها على المستوى النظرى والإمبيرى (المبدئى). فى نفس الوقت، إن دراسة الموضوعات مثل القيادات السياسية *Political Leadership*، والميكانيزمات التى تتميز بها الصفوات السياسية، تعتبر موضع اهتمامات كل من العلمين. ولانسيما، أن دراسة هذه الموضوعات تحتاج إلى دراسات سوسيو - سيكولوجية مثل الشخصية، والذكاء، والموقف، والسمات، وغير ذلك من خصائص أخرى يصعب دراستها بعيداً عن اهتمامات علماء النفس والمتخصصين فى مجال علم الاجتماع السياسى، الذين يعطون اهتماماً ملحوظاً لدراسة مثل هذه القضايا فى السنوات الأخيرة، باعتبارها جزءاً أساسياً من مكونات العلم الحديث. بهلجاز، إن الاهتمامات المشتركة بين علم النفس وعلم الاجتماع السياسى التى جاءت فى التحليلات السابقة، مجرد محاولة لإطرح عدد من أمثلة هذه الاهتمامات فقط، كما تعكس لنا طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية فى المجتمع الحديث.

٨- الجغرافيا.

تعتبر الجغرافيا من العلوم الاجتماعية، التى ترتبط بعلم الاجتماع وفروعه المختلفة، وذلك نتيجة للإهتمامات المتعددة التى تربط بينهما، فالجغرافيا علم أساسى من العلوم التى تعطى اهتماماً ملحوظاً بالبيئة الأيكولوجية والسكانية، والاقتصادية، والسياسية، والطبيعية، فى نفس الوقت. وفى إطار اهتماماتنا ومعالجتنا للعلاقة المتداخلة بين علم الاجتماع السياسى والعلوم الاجتماعية، نجد أن هناك العديد من الموضوعات المشتركة بين إهتمامات كل من العلمين. فنجد على سبيل المثال لا الحصر، أن علماء الجغرافيا يهتمون بدراسة كل من الأقليم، والسكان (الشعب) والموارد الطبيعية، كعامل أساسى للإعتراف بوجود الدولة كنظام سياسى. من جانب الدول المحيطة بها سواء على المستوى الإقليمى أو العالمى. هذا بالإضافة إلى إهتمام الجغرافيا، بدراسة تأثير العوامل البيئية والجغرافية على الكثافة السكانية، ومستوى الدخل والمعيشة، والعلاقة بين الموارد البشرية والاقتصادية وغيرها من أهم الموضوعات التى يهتم بها علماء الاجتماع السياسى فى نفس الوقت.

بالإضافة إلى ذلك، يهتم أحد فروع علم الجغرافيا مثل الجغرافيا السياسية *Political Geography*، بدراسة العديد من القضايا التى يهتم بها علم الاجتماع السياسى وأيضاً فرع الجغرافيا الاقتصادية، أو الجغرافيا البترية بدراسة السكان والموارد. وتسهم هذه الفروع المتخصصة فى إثراء مجالات علم الاجتماع السياسى،

كما تسهم مجالات هذا العلم الأخير فى تطور مناهج وأساليب البحث العلمى، التى يستخدمها الجغرافيون فى دراساتهم المتعددة. هذا بالإضافة إلى أن فروع الجغرافيا المستندة لعلاج قضايا مشتركة معاصرة، مثل دراسة للتكتلات الاقتصادية والسياسية العالمية المستندة، مثل مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة، أو مجموعة الكومنولث، أو دول الآسيان، ومجموعة دول غرب أفريقيا وغيرها من التكتلات الإقليمية والعالمية، التى تلعب دوراً أساسياً فى الحياة والنظم السياسية القومية والعالمية. وبالطبع، أن هذا الاهتمام يعد اهتماماً مشتركاً بين علم الجغرافيا وعلم الاجتماع السياسى، الذى يتناول مثل هذه الموضوعات فى إطار اهتماماته المتعددة وتحليلاته بصورة خاصة لتأثير النظم العالمى السياسى الجديد على واقع الحياة السياسية فى المجتمع الحديث.

٩- الخدمة الاجتماعية:

ما من شك أن الخدمة الاجتماعية تعتبر من أهم العلوم الاجتماعية التى ترتبط عموماً بعلم الاجتماع وفروعه المختلفة ولاسيما علم الاجتماع السياسى، ويحظى هذا الاهتمام نظراً للقاسم المشترك بينهما سواء على المستوى النظرى، أو الميدانى، حيث يعتبر الكثيرون المتخصصين فى كل من علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أن مجالهما مجالاً واحداً وهذا ما يظهر بوضوح فى طبيعة الموضوعات والظواهر والمشكلات التى يهتم كل منهما بدراستها وتحليلها بصورة واقعية. فلا تزال بالطبع النظريات السوسيولوجية فى الإطار الفكرى والتنصورى لعلماء الخدمة الاجتماعية وممارسيها والمتخصصين فيها ككل، كما تعتبر الأخيرة (الخدمة الاجتماعية) هى الجانب التطبقى لعلم الاجتماع ذاته وهذا ما يؤيده الكثير من المتخصصين فى علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية فى المجتمعات المتقدمة أو النامية على حد سواء. كما يظهر ذلك بوضوح فى طبيعة الأبعاد المنهجية والأساليب الميدانية التى تشمل كل من مناهج البحث وطرق وأنوات جمع البيانات وأساليب التحليل والتفسير التى يهتم بها كل من علماء الاجتماع وعلماء الخدمة الاجتماعية. وإن كان ذلك بالطبع لا ينفى وجود بعض السمات التخصصية التى يتميز بها كل من العلمين - علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - وهذا ما يطول تفسيره ويحتاج إلى مواضع أخرى غير التى نحن بصددتها حالياً.

على أية حال، إن علاقة علم الاجتماع ولاسيما على الاجتماع السياسى بالخدمة الاجتماعية يظهر بوضوح من خلال الاهتمامات المشتركة

النظرية والمنهجية الميدانية والقضايا السياسية التي تطرح لمعالجتها وتفسيرها وأيضاً من جانب المتخصصين الاجتماعيين عموماً. وهذا ما يظهر على سبيل الحصر في دراسة السياسات الاجتماعية *Social Policies* وما يرتبط بها من برامج واستراتيجيات تهدف إلى تطوير وتحديث الواقع الاجتماعي والسياسي، والاهتمام عموماً بعمليات التخطيط الاجتماعي *Social Planning*، وصنع القرار السياسي *Political Decision Making*، والرعاية أو الرفاهية الاجتماعية *Social Welfare* وغير ذلك من قضايا ومشكلات أخرى يحتاج إلى الدراسة الميدانية الواقعية علاوة على ذلك، أن نتائج الدراسات الميدانية والنظرية لكس من علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية تعتبر مرشداً علمياً وأكاديمياً لصناع القرار والقائمين على التخطيط للرعاية والرفاهية الاجتماعية سواء في المجتمعات المحلية أو القومية أو العالمية.

بالإضافة إلى ذلك، إن الاهتمام بدراسة قضايا ومشكلات سياسية ومجتمعية تعتبر موضع اهتمام من المتخصصين في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ومن أهم هذه القضايا أيضاً دراسة الدولة، *State*، ومكوناتها وقطاعاتها المختلفة، ودراسة قضية الأيديولوجية *Ideology* وتأثيراتها على وضع ورسم السياسات المحلية والقطرية والتي تهتم برفع مستوى المعيشة للفقراء والطبقات الكادحة، كما تعتبر قضايا مثل المشاركة السياسية *Political Participation* والتثقيف السياسي *Political Socialization* والنظام السياسي العالمي الجديد *New Political System* وغيرها من القضايا الأخرى التي تستقطب اهتمام كل من المتخصصين والباحثين في العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص.

خاتمة:

نوضح التحليلات السابقة لطبيعة أهداف ومجالات علم الاجتماع السياسي وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، عن الكثير من الموضوعات والقضايا التي ترتبط بدراسة هذا الفرع المتخصص من فروع علم الاجتماع والتي اكتسبت شهرة واسعة بين المتخصصين في هذا العلم أو غيره من العلوم الأخرى، نظراً لأنه يتناول قضايا هامة ومشتركة بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية أو المهتمين عموماً بدراسة قضايا الحياة السياسية الواقعية سواء من القائمين على وضع السياسات أو الباحثين والأفراد العاديين. حقيقة، أن طبيعة أهداف علم الاجتماع السياسي تعكس في مجملها مدى تنوع المجالات

والمبشرين لتنى يعالجها هذا العلم، وإلى أى حد تزايدت، هذه المجالات، ولاسيما فى النصف الأخير من القرن الماضى (العشرين)، مقارنة عما كانت عليه فى المراحل التطورية الأولى لنشأة علم الاجتماع السياسى ذاته.

بالإضافة إلى ذلك، عكست طبيعة الحياة السياسية ونظمها وعملياتها المختلفة، مدى اهتمام علماء الاجتماع السياسى، بدراسة واقع هذه الحياة، وانعكاسها على السلوك الفردى والجماعى والمجتمعى والعالمى فى نفس الوقت. كما جاءت أهداف علم الاجتماع السياسى، لتؤكد على أهمية التخصص للقيق، الذى ينفرد به هذا العلم بين الفروع المختلفة لعلم الاجتماع، الذى يزيد إثراء العلماء والباحثين، بالكثير من المناهج والاتجاهات البحثية والنظرية، التى تسهم فى معالجة القضايا والمشكلات والظواهر السياسية الواقعية. وهذا ما يتميز به علم الاجتماع السياسى عن علم السياسة. ولاسيما، بعد أن وجهت الكثير من الانتقادات، إلى العلم الأخير، وخاصة من علماء السياسة أنفسهم، لأنه لم يتحرر بعد من سيطرة المناهج القانونية والفلسفية المثالية والمعارية. وهذا بخلاف البندجيث العلمى والمنهجى المستمر بواسطة علماء الاجتماع السياسى، عند دراستهم للقضايا والمشكلات الأساسية التى توجد فى المجتمع المعاصر.

حقيقة، إن الإبراء العلمى والأكاديمى المتخصص لعلم الاجتماع السياسى، لم يتحقق بفضل جهود علماء هذا العلم فقط، بقدر ما جاء لمجموعة من الاهتمامات المشتركة مع العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى، والتى أعطينا لها اهتماماً موجزاً خلال تناولنا للعلاقة المتبادلة بين علم الاجتماع السياسى، وهذه العلوم، هى: السياسة، والاقتصاد، والتاريخ، والقانون، والفلسفة، والإدارة، وعلم النفس، والجغرافيا. وبالطبع، إن هذه العلاقة تترجم مدى أهمية الاستفادة من خبرات وتجارب ودراسات المتخصصين فى هذه العلوم، من أجل إثراء وتطوير أساليب البحث العلمى، والمنهجى، عند دراساتهم للظواهر والمشكلات والقضايا المجتمعية وهذا ما ينادى به جميع المتخصصين فى فروع العلوم الاجتماعية. أو ما يسمى بالمنهج أو المدخل البندجيث بين العلوم (Interdisciplinary Approach)، الذى يبرز من مكانة البحث العلمى عامة فى هذه العلوم، ومحاولة الاستفادة من تجارب وتقديم العلوم الطبيعية ودراساتها للظواهر الكونية الواقعية.

الباب الثانى

الاتجاهات النظرية التقليدية والمعاصرة

فى علم الاجتماع السياسى

الفصل الثالث: الاتجاهات النظرية التقليدية

الفصل الرابع: الاتجاهات النظرية الحديثة

الفصل الثالث

الاتجاهات النظرية التقليدية

تمهيد:

(١) النظرية السياسية الأخلاقية.

(٢) نظرية السيادة المطلقة.

(٣) نظرية العقد الاجتماعي.

خاتمة.

من الصعوبة على المتخصص في علم الاجتماع السياسي أن يبدأ تحليلاته النظرية في هذا العلم، دون الرجوع إلى التطورات الفكرية والسياسية، التي ظهرت قبل نشأة المجتمعات الحديثة، خاصة وأن قضية السياسة أو دراسة الظواهر والعمليات والنظم السياسية لم تقتصر ظهورها أو نشأتها وتطورها على هذه المجتمعات، بقدر ما ترجع إلى مرحلة ظهور الحضارات البشرية الأولى، التي خلقت لنا تراثاً مادياً وفكرياً وثقافياً وديناً، لا يمكن تجاهله عند دراستنا للواقع الفعلي للتراث البشري، الذي تعيشه مجتمعات العصر الحديث. فلقد إشغل العقل الإنساني بدراسة ظواهر وقضايا سياسية مثل السلطة، ونظام الحكم، والديمقراطية، والديكتاتورية، والقوة، والصراع، والهيبة، والنفوذ، والسيطرة، والفصل بين أنواع السلطات، والبرلمانات، والأحزاب وغيرها من مظاهر وقضايا ومؤسسات سياسية يصعب علينا تفسيرها في الوقت الحاضر، دون الرجوع إلى الفكر السياسي الذي ظهر خلال مرحلة الحضارات القديمة. تلك الحضارات التي خلفت وراثها تراث فكري وسياسي هائل لا يزال يعتبر موضع اهتمام العديد من جانب العلماء والباحثين المتخصصين سواء في العلوم الإنسانية أو الطبيعية.

وإطلاقاً من أهدافنا الموضوعية والواقعية والتي ترضيها علينا متطلبات البحث العلمي، يجب أن نوضح حقيقة تطور الفكر السياسي خلال مراحل نشأته الأولى، والتي لا تزال تثرى المراحل التطورية اللاحقة له. وهذا ما يظهر من خلال القيمة العلمية التي تركها لنا المفكرين السياسيين اليونانيين القدماء (الإغريق) من أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو الذين ربيعوا بين الفلسفة والأخلاق والدين والواقع. فلا يستطيع لأي باحث على سبيل المثال، أن يتناول قضية الديمقراطية أو نظم الحكم دون الرجوع إلى الأفكار اليونانية عند كل من أرسطو وأفلاطون، للذان وضعنا أول مسمى أو تحليل واقعي لهذه الظواهر السياسية. وهذا ما ينطبق أيضاً على عناصر الفكر السياسي الإسلامي والمسيحي خلال العصور الوسطى، التي ظهرت فيها أفكار وتيارات سياسية، مهنت بعد ذلك لتفسير أنماط الفكر السياسي خلال العصور الحديثة. وبالطبع، لا نستطيع أن ننكر إسهامات علماء وفلاسفة عصر النهضة ومجموعة النظريات السياسية القيمة، مثل نظرية السيادة المطلقة، أو نظرية

للتفويض الإلهي، أو نظريات العقد الإجتماعي أو غيرها من النظريات التي تعتبر جزءاً أساسياً في تطور كل من العلوم السياسية، وعلم الاجتماع السياسي خاصة، وعلم الاجتماع والعلوم الاجتماعية عامة.

على أية حال، سنركز خلال هذا الفصل للإشارة الموجزة جداً، أولاً، لإسهامات فلاسفة السياسة الإغريقين ممثلين في آراء كل من أفلاطون وأرسطو ونوضح كيف أسهمت تحليلاتهم في تطور الفكر السياسي عبر العصور التاريخية. كما نعرض لأهم ملامح الفكر السياسي المسيحي عند فلاسفة العصر للروماني وخاصة عند شيشرون بالإضافة إلى إسهامات كل من القديسين أوغسطين وتوما لاكوين. ثم، الإشارة إلى إسهامات المفكرين الإسلاميين وخاصة عند كل من ابن خلدون والمقرئزي على سبيل المثال، هذا.

بالرغم من وجود إسهامات سياسية كبيرة عند الكثير من المفكرين الإسلاميين من أمثال ابن بلجة، والغزالي، وابن الأرق، والفارابي وغيرهم ولكن لا نستطيع أن نشير إلى هذه الإسهامات بصورة مستفيضة لاعتبارات مكانية وثائقية، نركز اهتمامنا إلى تحليل رواد نظرية السيادة المطلقة، كما جاءت في الفكر كل من بودان ومكافيلي كممثلين لرواد هذه النظرية، وأهم القضايا التي طرحوها في مجال الفكر السياسي. وثالثاً وأخيراً، نشير إلى أهم إسهامات أصحاب نظرية العقد الإجتماعي التي حدثت كثيراً من أنماط الفكر السياسي خاصة، والإجتماعي عامة، ولاسيما عند كل من "هوبز" و"روسو". وما من شك، إن أهمية تناولنا تلك الإسهامات إنما تركز بالدرجة الأولى، على نوعية تطور الفكر السياسي وقضاياها المختلفة التي تعتبر الحذور الأولى، التي مهدت لنشأة علم الاجتماع السياسي، وإهتمامه بالكثير من القضايا والظواهر السياسية المعاصرة.

(١) النظرية السياسية الأخلاقية.

حقيقة، قبل أن نتناول هذه النظرية، يجب أن نشير إلى حقيقة هامة مؤداها: إن إطلاقاً مسمى النظرية السياسية الأخلاقية، جاء من منطلق تحليلنا للتراث العلمي السياسي، التي تركته هذه النظرية والتي تنسب بها الأفكار والتحليلات السياسية، التي ظهرت من خلال العصور القديمة ولاسيما عند الإغريق. وبإضـاءة عند كل من المفكرين السياسيين الإسلاميين والمسيحيين في نفس الوقت، والذين ربطوا صوماً بين السياسية والأخلاق والدين. ولذا، حرصنا على

تسميتهم بأصحاب النظرية السياسية الأخلاقية، لأنهم لكتوا على ضرورة هذا الربط بين السياسة والأخلاق، وذلك انطلاقاً من الموجهات الدينية والثقافية والاجتماعية التي مرت بها مجتمعات العصور القديمة والوسطى بصورة خاصة.

١- الفكر السياسي الإغريقي:

(أ) أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م).

تكمن أهمية فلسفة السياسة عند "أفلاطون" لأنها مزجت بين الواقعية والمثالية، وهذا ما ظهر في عدد من مؤلفاته ونخص منها مؤلفاته السياسية، التي ظهرت في (الجمهورية)، التي ترجم فيها فكرة السياسي عن المدينة المثالية (الفاضلة)^(١). كما جاءت أيضاً تحليلاته السياسية في مؤلفه الثاني (القوانين ورجل الدولة)، محاولاً أن يجمع فيها نظريته السياسية والأخلاقية والقانونية والفلسفية في نفس الوقت. كما جاءت محاولات أفلاطون لتعكس طبيعة نظام الدولة (دولة المدينة) وإعبارها الوحدة السياسية الرئيسية، وخاصة أن تصورات لمفهوم الدولة، انعكس من واقع المجتمع الإمبراطوري، الذي كان يعتبر نموذجاً مثالياً وواقعياً للمجتمع السياسي خلال هذه المرحلة التاريخية، وذلك نتيجة للتصدع السياسي والتفكك الاجتماعي الذي أصاب المجتمع السياسي لمدينة أثينا، وذلك نتيجة لمجموعة من القواعد الأخلاقية والسياسة والدينية والاجتماعية، التي أصابت هذا المجتمع الأخير. وهذا ما يعكس عموماً، مدى ربط أفلاطون بين الفلسفة والسياسة والأخلاق، والقيم الاجتماعية، وهذا ما جعل الكثير من علماء السياسة ينظرون إلى أفلاطون بأنه مؤسس النظرية السياسية الأخلاقية.

وربما تجيء تحليلات أفلاطون عن الطبقات الاجتماعية والسياسية خير نموذج للإسهام الأفلاطوني في مجال السياسة وتطور الفكر السياسي، وهذا ما ظهر في تحليلاته عن توزيع السلطات في المدينة الفاضلة وهي:

١- حراس الدستور، الذين يحافظون على الدستور وعدم تغييره.

٢- مجلس الشيوخ، وهي الفئة التي تتولى حكم المدينة بالاتفاق مع حراس الدستور.

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن، تاريخ الفكر الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

- ٣- الكهنة ورجال الدين، الذين يتولون رعاية المعابد والقيام بالطقوس الدينية.
- ٤- حكماء التربية، وهي الفئة المختصة بتربية الناشئ على أسس أخلاقية وسياسية ودلالية.
- ٥- رجال القضاء والحاكم، وهم فقهاء للعقل والحكمة والعدل ويسعون إلى تحقيق العدالة والفضيلة.
- ٦- قادة الجيش، الذين يقومون بحراسة بوابات المدينة من العدو الخارجى.
- ٧- رجال الشرطة، وهم يقومون بتنظيم القواعد الداخلية وإستقرار الأمن الداخلى.
- ٨- التجار، وهى الفئة التى تعمل بالنشاط التجارى ولهم حق المواطنة.
- ٩- العمال الزراعيين، الذين يقومون بالنشاط الزراعى والإنتاجى البسيط.
- ١٠- عمال الصناعة، وهى الفئة التى تعمل بالحرف والمهن وتلعب دوراً أساسياً فى الحياة الإقتصادية.

وبلجاز، سعى أفلاطون لأن يطرح نظريته عن الفئات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وقد حدد طبيعة وظائف السلطات داخل المدينة الفاضلة، حتى يحدث نوع من للتجانس بين مكونات البناء الإجتماعى الطبقي فى مدينة أسبرطة. كما حاول أن يعقد نوعاً من التحليلات الإشتراكية التقليدية بين الفئات والطبقات الإجتماعية، وذلك من أجل تحقيق الرفاهية والعدالة والشماعة وهذا ما ظهر فى تحديده للإختصاصات بين الفئات الإجتماعية والسياسية السابقة. وهذا بالطبع، يؤثر على طبيعة الإستقرار السياسى والإجتماعى لدولة المدينة السياسية الفاضلة، حيث لكل فئة من الفئات السياسية والإقتصادية والدينية السابقة، عدد من الوظائف التى تهدف لتحقيق فضائل أخلاقية معينة.

من ناحية أخرى، لقد عرض أفلاطون نظرية سياسية هامة فى نظم الحكم، وهذا ما جاء فى مؤلفه "الجمهورية"، وأيضاً "السياسة" حيث أشار إلى أفضل أنواع الحكومات، وهى حكومة الدولة المثالية الديمقراطية، ثم الدولة التيموقراطية، وهى نموذج من الدولة المثالية فى حالة فسادها. فالدولة الأوليجاركية *Oligarchy*، وهى حكومة الأقلية ذات الثراء المادى أو ما يطلق عليها حكومة الأثرياء *Ploutocracy* أو الحكومة البيلوتوقراطية. وإن كان قد ميز الحكومة الأولجاركية بأنها أفضل فى نظم الحكم عن الحكومة البيلوتوقراطية، وتمثل الأخيرة للفساد أو مرحلة حديثة من الحكومة

الأوليغاركية (حكومة الأقلية أو الصفوة الغلبة) ولخيراً، حاول أفلاطون أن يطرح طبيعة نظم الحكومة بصورة مثالية، وذلك عن طريق وجود عدد من القادة السياسيين الذين يجمعون بين الحكمة، والعفة، والفضيلة، والشجاعة ويجمع بين هذه الفضائل عند الفيلسوف الحاكم كما زعم أفلاطون^(١).

كما نلاحظ أيضاً، أن أفلاطون حرص على أن يطرح نموذجاً تصنيفياً لأفضل أنواع للحكومات، على أساس التّزام الدول بالقوانين أو الدستور وهذا ما جاء في تصوراته للدولة الواقعية. فقد أشار أولاً، إلى عدد من أنماط ونظم الحكم (الدولة) التي تمثل للقوانين وهي: ثلاث أنواع فرعية (حكومة الملك المستبد، حكومة الأقلية الإستراتيجية، حكومة الأقلية المعتدلة). وثانياً، الحكومات التي لا تلتزم بالقوانين، وتشمل حكومة للطاغية أو الفرد المستبد، حكومة الأقلية أو الأوليغاركية، وحكومة الديمقراطية المتطرفة للغواها. ما من شك، أن آراء أفلاطون السياسية لأفضل أنواع للحكومات، لا تزال تعتبر الإطار المرجعي لكل من القادة السياسيين والمهتمين بالعلوم السياسية والاجتماعية والفلسفية الأخلاقية في نفس الوقت. علاوة على ذلك، لقد إهتم أفلاطون بالفكر سياسية هامة، مثل تحليلاته عن الديمقراطية والشيوعية، وعلاقة هذين النظامين السياسيين بالإقتصاد والأخلاق والتربية، وهذا ما تفسر عموماً تصورات أفلاطون السياسية المثالية والواقعية عامة.

(ب) أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م).

يرى كثير من المحللين للعلوم السياسية، أن أرسطو يعتبر أولاً، من أرسى قواعد هذه العلوم، وجعلها علوماً مستقلة ولها قضاياها وحجالاتها المتخصصة. فقد حرص أرسطو على أن يجمع بين تحليلاته للفلسفية اله القصة ورؤيته العقلية لواقع المجتمع الإغريقي الذي عاش فيه بالفعل. فـ: "تحليلاته خاصة عن نظام الدولة والحكم من أفضل أنواع لتحليلات السياسة والواقعية المتميزة. وهذا ما تمثل في تحليلاته عن طبيعة الدولة والشروط التي ينبغي أن تقوم عليها الدولة وهي ثلاث عناصر أساسية وهي:

١- السكان: حيث يعتبر السكان العنصر البشري الذي يقوم بتأسيس المجتمع ولابد أن يكون هناك حجم سكاني أمثل كقيام نظام سياسي فاضل ومتميز.

(1) Jewett, B, "Apology" The Dialogus of Plato, Oxford, University Press, 1969.

٢- المساحة: أو الإقليم، يعتبر الموقع الجغرافى أو الإقليمى (الفيزيقي) للعنصر الأساسى فى قيام الدولة، ولابد أن يتميز هذا الموقع خصائص جغرافية وأمنية متميزة، وتتوفر فيه كافة الضمانات الأساسية لمعيشة المواطنين.

٣- الطبقات الاجتماعية: لم يضع أرسطو نظام للدولة الإغريقية عن طريق وجود نوع من تقسيم العمل الاجتماعى والسياسى بين الفئات الاجتماعية التى توجد فى الدولة وهذا ما حدده لكل الفئات الاجتماعية ومجموع السكان الأمثل الذى تشارك به فى الدولة.

على أية حال، إن تصورات أرسطو السياسية لنظام الدولة، ونصواته عن الحجم الأمثل للسكان من حيث العدد والفئات الاجتماعية تعد نوعاً من التحليلات السياسية والاقتصادية والديمقراطية المبكرة، التى وضعت نظريات متكاملة خلال العصور الوسطى والحديثة إنطلاقاً من أفكار أرسطو فى هذا المجال، كما سنلاحظ ذلك خلال الفصول القادمة.

من ناحية أخرى، تجب أهمية تحليلات أرسطو السياسية من خلال طرحه لعدد من الأفكار السياسية الهامة، مثل أنواع الحكومات وخاصة أنه حاول أن يعكس الوضع السياسى الموجود فى عصره، وأيضاً تطلعاته كمفكر سياسى لأفضل أنواع للحكم السياسى، الذى يتطلع إليه من أجل تحقيق سعادة الإنسان والمواطن بصورة عامة. فلقد أشار (لولا) إلى الحكومات الصالحة، التى تلتزم بالقانون والدستور، وهى ثلاث أنواع فرعية، الحكومة الملكية، والإستقرائية، والديموقراطية (الدستورية). وثانياً، الحكومات غير الصالحة (الفاسدة)، وتشمل ثلاث أنواع أخرى، وهى الحكومة الديمقراطية، والأوليغاركية، وحكومة الطغيان. وإن كنا نلاحظ تبريراته حول الحكومة الديمقراطية وتصنيفها على أنها من الحكومات الفاسدة، وخاصة عندما يسعى مجموعة من الأحرار لإمتلاك السلطة السياسية دون مشاركة الجماهير^(١).
ونمكن أهمية تحليلات أرسطو السياسية، نظراً لإهتمامه بالكثير من القضايا والمشكلات السياسية التى يهتم بها علماء الاجتماع السياسى فى الوقت

(١) انظر على سبيل المثال:

- Grene, D. *Greek Political Theory*, Chicago: Chicago University Press, 1950.

الحاضر، ومنها مشكلة أو مبدأ فصل السلطات، تلك المشكلة التي إهتم بها من خلال أولاً، تركيزه على ضرورة التمييز بين تخصصات الفئات الاجتماعية والسياسية والعسكرية، التي توجد في دولة المدينة. وثانياً، من خلال تحليله لأنماط السلطات أو الهيئات الثلاث، وهي السلطة التشريعية، التي تتجسد فيها مصادر التشريع والسيادة السياسية، والسلطة التنفيذية، التي تمثلها الإدارات التي تقوم بتنفيذ القوانين وإدارة شئون الدولة. ثم أخيراً السلطة (القضائية) التي تشرف على القضاء وأنواع المحاكم والفصل في الخلافات القضائية والعدائية بين المواطنين، والعمل على إحترام القانون والدستور والتمسك به. وبالطبع، إن تحليلات أرسطو عن مبدأ الفصل بين السلطات، وجدت إهتماماً ملحوظاً خاصة عن الكثير من المفكرين السياسيين ولاسيما "مونتسكيو"، "دوتوكفيل"، وغيرهم من رواد أو أصحاب نظرية العقد الاجتماعي من أمثال "لوك"، "روسو"، و"هوبز"، وهذا ما سنعالجه لاحقاً بصورة متممة^(١).

بالإضافة إلى ذلك، تجي أهمية تحليلات أرسطو السياسية الواقعية وإثراؤه لعلم الاجتماع السياسي من خلال تحليله لكل من الحركات الاجتماعية والثورات *Revolutions & Social Movements* فلقد إهتم أرسطو، بدراسة العلاقة بين التغيير الاجتماعي وحدث الثورات السياسية والاجتماعية، وهذا ما جعله يحلل مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى التغيير الاجتماعي؛ وهي تغير النظم السياسية والاجتماعية وتغير الولاء والانتماء من قبل المواطنين لها، وظهور الثورات نتيجة لعدم وجود المساواة وتحقيق العدل، والتغيير السريع في نمط الحكم وخاصة ظهور الحكومات الفاسدة التي تؤدي إلى إهدار حقوق المواطن والمواطنين، والإسراف في استخدام القوة، والقهر والإجبار للامثال للسلطة السياسية. كما أشار أيضاً، إلى مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى حدوث الثورة، ومنها على سبيل المثال، حدوث المؤامرات السياسية، والتطرف الزائد للفئات أو الطبقات الغنية، والخوف المتزايد من قبل السلطة على المكانات السياسية والمراكز القيادية، والإهمال الشديد لحقوق المواطنين والدولة، وعدم التجانس بين الفئات والطبقات الاجتماعية والسياسية. بإيجاز،

(١) انظر:

- Barker, E. *The Political Thought of Plato and Aristotle*. N.Y: Dover Publish. Co. 1959.

لقد حرص أرسطو على أن يطرح أفكاره السياسية في إطار من الواقعية والموضوعية، وهذا ما تمثل أيضاً في منهجياته السياسية لعدد من القضايا السياسية الأخرى مثل حقوق المواطن *Citizenship*، والسياسة الاجتماعية *Social Policy* وغير ذلك من قضايا متعددة أخرى.

٢- الفكر السياسي الروماني.

(أ) بوليبيوس (٢٠١-١٢٠ ق م):

يرى كثير من المحللين لتطور الفكر السياسي خلال العصور الوسطى والقديمة، أن الفكر السياسي الروماني ورث الفكر السياسي الإغريقي، وهذا ما ظهر في تحليلات الكثير من المفكرين السياسيين الرومان ومنهم 'بوليبيوس'، الذي تلمذ على يدى أرسطو، وانتقل بعد ذلك إلى روما ليُجمل من أفكاره السياسية حلقة اتصال بين كل من الفكر السياسي الإغريقي والروماني. وحاول بوليبيوس، أن يُقيم الدستور والقانون الروماني وفصله على العديد من الدساتير، ولاسيما أنه وجد في الدستور الروماني، مزيجاً بين نظم الحكم السياسية الثلاث الرئيسية وهي، الملكية والاشتراكية والديمقراطية. هذا النوع من النظام السياسي والدستوري المختلط الذي تبنى النظام الروماني لقرون طويلة مستفيداً من تجارب الدول السياسية سواء التي كانت موجودة آنذاك، أو التي قامت الإمبراطورية بفتحها كما حدث في الدول الشرقية والاسبوية^(١).

كما سعى 'بوليبيوس' لأن يحدد كيفية إدارة نظام الدولة وتوزيع القوى السياسية في روما، حيث رأى أن هذه القوة السياسية تتوزع بين ثلاث فئات أولاً، القناصل، وهي الفئة السياسية العليا التي تشغل رئاسة الدولة كما تمثل عناصر القوى المالكة. وثانياً، مجلس الشيوخ، وهي الهيئة البرلمانية، التي تمثل عنصر الطبقة الإشرافية. وثالثاً، الشعب، وهي المجالس المنتخبة التي تشير إلى القوى الحريضة من الشعب وتمثل العنصر الديمقراطي. وبذلك يكون النظام السياسي في روما يشمل للنظم السياسية الثلاث (الملكية - الإشرافية - الديمقراطية)، وهذا ما جعلها (روما) قادرة على السيطرة على الكثير من الدول والمملكات السياسية المتباعدة الأطراف لفترات طويلة. في الواقع أن

(١) ارجع إلى:

- بريلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، ١٩٦١- وفيضا: محمد كامل نيله، النظم السياسية، مرجع سابق ص ٣٩٨ وما بعدها.

آراء "بوليبوس" كانت موضع إهتمام للعديد من المفكرين السياسيين، الذين ركزوا على دراسة الدستور والنظام السياسي والنظام السياسي والقانوني روماء، من أمثال "ميكيلاولي"، و "بوسيه"، و "منتسكيو" وغيرهم آخرون. علاوة على ذلك، إن آراء "بوليبوس" السياسية، إلتفتت كثيراً مع آراء أستاذه (أرسطو) من الناحية الواقعية، وهذا ما جعله يؤكد على أن الهدف الأسمى من السياسة ليس إكتساب الثروة والشهرة والحفاظ عليها، بقدرها يجب أن تهدف إلى إقامة حياة مستقرة للأفراد والشعوب، وتقوم على أساس الفضيلة والعدل والرحمة، كما تنبأ أيضاً "بوليبوس" بإضمحلال الدولة الرومانية وإنهيارها نتيجة للمجموعة الظروف الداخلية والخارجية التي أحاطت بها، وعدم تطبيق نظم الحكم السياسي السليمة وفساد القوى السياسية.

(ب) شيشرون (١٠٦ - ٤٣ ق.م).

تأثر "شيشرون" كثيراً بكتابات كل من "بوليبوس" و"أفلاطون" و"أرسطو"، ولذا يرى الكثير من مؤرخي الفكر السياسي أن آراء "شيشرون" تعتبر مزيجاً من آراء هؤلاء الفلاسفة للمفكرين، وهذا ما جاء على سبيل المثال، في تسميته مؤلفاته التي حملت نفس تسميات "أفلاطون"، وخاصة كتابه (الجمهورية)، ومؤلف آخر يحمل عنوان (القوانين). ولذا يعتبر "أفلاطون" مصدر الهام "شيشرون" على حد تعبيراته، وهذا ما جعله يقدر الفكر الأفلاطوني المثالي، في حياته العملية كأحد حكماء الفكر الروماني، ومن وضعوا أسس للقانون والدستور الروماني في نفس الوقت. وعلى أية حال، إن نظرية "شيشرون" السياسية تعتبر نظرية أخلاقية، من الدرجة الأولى، لإعتمادها على الفضيلة والشجاعة والعدالة، وهذا هو الجانب المثالي في أفكار "شيشرون". إلا أنه أيضاً سعى لدراسة السلطة السياسية دراسة موضوعية من خلال نظام الحكم السياسي في دولة المدينة، على غرار أفكار أرسطو الموضوعية. فلقد رأى أن السلطة ليس إمتيازاً لأحد، وإنما هي وسيلة تسعى بها الفئة الحاكمة لتحقيق الصالح العام^(١).

(١) أنظر: - محمد طه بدوي، محمد طلعت الخليمي، النظام السياسية والاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة للجمعية، ١٩٦٥.

فى نفس الوقت، أكد "ثيشرون" على أهمية نظام الحكم السياسى المختلط، الذى عاصره فى روما خلال فترات الإزدهار الإمبراطورى. ولقد حاول "ثيشرون" أن يدفع عن النظام السياسى المختلط من خلال إسترشاده بالكثير من الأحداث التاريخية والسياسية التى تؤكد على أن النظام السياسى الذى يستند إلى نمط سياسى واحد، يؤدى هذا النظام إلى إنبهار الدولة ككل. ولذا، أكد على ضرورة أن يجمع نظام الحكم عن الدستور المختلط للتنظيم السياسى (الملكية - الأرستقراطية - الديمقراطية). فى نفس الوقت، حرص "ثيشرون" على أن يؤكد أفكار كل من "أرسطو" وإستاذ "بوليبوس" حول مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك حرص على الأداء الوظيفى لهذه السلطات، وهذا ما عبر عنه فى مؤلفه الشهير عن "القانون الطبيعى". كما حاول أن يقيم قانوناً طبيعياً من صنع الآلهة، ويستطيع العقل البشرى أن يكتشفه بسهولة لأن موضوع فى قلوب البشر، ولذا يجب أن يوصف هذا القانون بالقانون الأسمى وهو سيد القوانين. كما رأى ضرورة أن تقوم مبادئ هذا القانون على المساواة والعدالة والحرية، ويجب على جميع الدول إحترامه والخضوع له. ومن ثم، فقد نادى "ثيشرون"، بوحدة القانون بين الدول الذى يؤدى إلى تكوين جامعة إنسانية تضم البشر جميعاً فى ظل القانون الطبيعى، ويكون الفرد مواطناً عالمياً حراً.

٣- الفكر السياسى المسيحى.

(أ) القديس أوغسطين (٣٥٤ - ٤٣٥م):

ما من شك، لقد كان لظهور الدين المسيحى فى الشرق آثاراً متعددة على الفكر السياسى الأوروبى، بدءاً من إعراف الإمبراطورية الرومانية بهذا الدين، وجاء ذلك فى مرسوم (ميلان) الذى صدر من الإمبراطور الرومانى خلال عام ٣١٣م. ولكن قبل ذلك التاريخ لم يكن معترفاً بالدين المسيحى كدين رسمى فى الإمبراطورية، فقد ظلت الدولة الرومانية متجاهلة هذا الدين السماوى طيلة ثلاثة قرون من الزمان، ولم تعترف به إلا فى القرن الرابع الميلادى. وبالطبع، كانت هناك مخاوف سياسية من جانب أباطرة الرومان على سلطانهم وملوكهم من الدين المسيحى الذى أخذ فى الإنتشار بسرعة برغم من إضطهاد الرومان للمسيحيين طيلة للقرن الثالث الأولى من الميلاد. ولكن ما لبث أن إعتق الحكام الدين الجديد، وأصبح بعد ذلك الدين الرسمى للدولة حتى بعد إنقسام الإمبراطورية الرومانية، إلى قسمين غربى وشرقى. وكما

يرى البعض أن مدة العصور الوسطى تبدأ بعد سقوط الدولة الرومانية في الغرب وكان ذلك عام ٤٧٦م^(١).

وجاءت أفكار القديس "أوغسطين" ذات الطابع الديني والإجتماعي والأخلاقي والمسيحي ممتزجة بروح الدين المسيحي وتفسيره عموماً لكثير من القضايا الهامة، لا تزال تشغل العقل الإنساني في الوقت الحاضر. فلقد إهتم "أوغسطين" بمفهوم أو قضية الإدارة البشرية عندما سعى لتفسير الطبيعة الإنسانية، تلك للطبيعة التي ترتبط بمستويين أساسيين وهما: المستوى السفلي، والمستوى العلوي. حيث يرتبط المستوى الأول بالطبيعة الأخلاقية، أما المستوى الثاني، فيرتبط بالذوات والغرائز. لذا، فإن للإنسان مستويان من الطبيعة العلوية والسفلية، وهما يمثلان للأخلاقيات والأهواء والذوات الإنسانية. وهذا ما يجعل الإنسان في حالة من الصراع الدائم بين هذين المستويين. ولكن، للإنسان إرادة بشرية، تجعله قادراً على الاختيار واستخدام العقل والدين لتحديد معرفة ما بين المعبوتين، ولذا يجب أن توجه الإدارة البشرية إلى المستوى الأعلى (الأخلاقيات).

كما حاول "أوغسطين" أن يوضح فكرة القانون الطبيعي والقانون الوضعي، وعلاقتها بنظام الحكم السياسي المدني، فقلد أشار إلى أن الإنسان وإرادته البشرية كثيراً ما تبعد عن الأخلاقيات أو مبادئ القانون الطبيعي، ولذا يجب أن يوضع القانون الوضعي، بإعتباره نوع من التهذيب للملوك البشري وبعد ذلك أمراً ضرورياً. وبالطبع، لقد استمدت الكثير من النظم السياسية الوظيفية وقيام السلطة العلمانية مبرراتها من خلال هذا القانون الوضعي عند "أوغسطين". كما قد ارتكبت الكثير من الأخطاء في حق البشرية من جانب نظم الحكم السياسية، بفضل تقديمها تبريرات حول الصواب والخطيئة البشرية، وجاء ذلك في مبررات نظم الرق والعبودية وقسوة وإضطهاد النظم السياسية للأقليات والأديان الأخرى. وهذا ما إنتقده "أوغسطين" كثيراً ولاسيما نظم الرق. وطالب بالغاءه، ولاسيما أنه يمثل قوة وبطش النظم السياسية الديكتاتورية^(٢).

(١) انظر:

- ثروت بدوي، النظم السياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٦٦.

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن، تاريخ الفكر الإجتماعي، مرجع سابق، ص ١١٠ وما بعدها.

كما جاءت تحليلات "أوغسطين" وخاصة التي صدرت في مؤلفه "مدينة الله"، للدفاع عن الدين المسيحي وأسباب ظهوره وأسباب سقوط الإمبراطورية الرومانية التي أقيمت بعيداً عن تعاليم السماء، وتعاضل حجم الشرور الإنسانية والأخطاء وتحولها إلى مملكة للفرقة والأهواء وغيرها عن الأخلاقيات. وهذا ما أشار إليه في طرحه كنوعين من المجتمعات أو للممتلكات وهذا ما أشار إليه في طرحه لنوعين من المجتمعات أو للممتلكات الأولى مملكة الشيطان، والثاني مملكة المسيح. وبالمطبع، إن المملكة الأولى دُعماً في طريقها إلى الزوال، وهذا ما ظهر خلال فترة حكم الدولة و الإمبراطورية الرومانية، لكن بقيت مملكة (المسيح) التي كتب لها البقاء لإرتباطها ولا سيما بالسماء وبالأخلاقيات وحبها لإنشاء للسلام والمجبة، وهذا ما جعل "أوغسطين" يرمز لها بمدينة الله^(١).

من ناحية أخرى، إهتم "أوغسطين" بالكثير من القضايا السياسية الهامة، مثل الملكية والقانون، وهذا ما أكد عليه في تحليلاته حول طبيعة الملكية والتي أرجعها إلى الذات الإلهية، حيث أن الله هو المالك الحقيقي، ولقد إغتفى هذا الحق على البشر، فالمملكة الفردية ما هي إلا حق لسمى منحها الله سبحانه وتعالى إلى العباد. ولكن أفكار أوغسطين عن حق الملكية للفردية، ما لبث أن إنتشر إلى حق رجال الدين والسياسة و تطوير هذا القانون الطبيعي، إلى فكرة القانون الطبيعي المقدس، الذي يخول لهم السلطة السياسية المطلقة. وجاء ذلك من خلال تقديمهم لتبرير منح السلطة من الله، وهذا ما تبلور في نظرية للتقويض الإلهي أو نظرية الحكم السياسي المطلق للنفقة الحاكمة سواء أكانت سياسية أم دينية وهذا ما سنناقشه لاحقاً عند تناول نظرية السيادة المطلقة.

(ب) توما الاكويني (١٢٢٥-١٢٧٤م):

يرى عدد من مؤرخي الفكر السياسي خلال العصور الوسطى المسيحية، أن توما الاكويني يعد من أهم شراح "أرسطو" ونظريته السياسية خلال القرن الثالث عشر الميلادي سواء من الناحية المنهجية التحليلية المنبাসية، أو تناول الأفكار والقضايا السياسية التي إهتم بها بصورة عامة. وهذا ما ظهر في أفكار "الاكويني" ونظريته عن الدولة والقوانين على سبيل المثال، فخلد قسم أنواع للحكومات وفصل للنظام السياسي الملكي أو الحكومة

(٢) لمزيد من التحليلات أرجع إلى:

- Ullmann, W. Medieval Political Thought: Aylesbury: Perginone Book 1963.

الملكية، معاملة بنفس تمييز أرسطو لهذا النوع عن الحكومات السياسية، وإعتبارها نوع من حكم الشورى الديمقراطي، الذى يقوم على إشراك النبلاء أو أصحاب السلطة السياسية من الدرجة الثانية، مع الملوك أصحاب السلطة العليا (الدولة السياسية العليا). وإن كان "الاكوينى" حرص على ضرورة أن يخضع الجميع لطبيعة السلطة القانونية، وهذا ما جعله يربط عموماً ما بين السلطة وأنظام الحكم والنظام القانونى.

وعلى أية حال، حرص "الاكوينى" على أن يوضح تصوراتَه حول القانون الذى يبرر شرعية وجود السلطة السياسية، ولكن فى إطار من التحليلات الأخلاقية، فلا وجود لسلطة سياسية بدون قانون. ولهذا إنقذ كثير نظام الحكم الإستبدادى، وحث الجماهير على ضرورة مقاومة هذا النوع من الحكم. وإن كان حدد نوع المقاومة للجماهيرية فى إطار شرطين أساسيين وهما أولاً: أن تكون المقاومة حق مكفول لجميع الأفراد أو الشعب جميعاً، وثانياً: أن يحرص الشعب على أن تكون مقاومته إيجابية، أى تودى إلى ظهور نظم من الحكم الجيد، ولا تودى المقاومة إلى ظهور قيادات سياسية أو نظم حكم أسوء من السابقة. وبالطبع، تلك الأفكار تعكس الكثير من فلسفة السياسة للحركات الإجتماعية والتحررية ومبررات ظهورها وهذا ما ظهر خلال تحليلات علماء الإجتماع السياسى عند دراستهم للكثير من هذه القضايا فى العصر الحديث^(١).

بإيجاز، إن الفكر السياسى فى الفصور الوسطى المسيحية تميز بعدد من الخصائص، وهى أولاً، أصبح هذا الفكر فكراً سياسياً عالمياً، بمعنى قيام عالم واحد يمثل الجانب الدنيوى لأصحاب السلطة السياسية (الدنيوية)؛ والجانب الروحى (الكنيسة المسيحية). وثانياً، تم الفصل بين السلطة الدنيوية والسلطة الكنيسية. بعد أن تم تحديد مبدأ فصل السلطات فيما بينهما، ولكن هذا الفصل لم يستمر طويلاً، حيث حدث نوع من الصراع على السلطات بين السلطة السياسية الدنيوية، والسلطة المسيحية (الدنيوية).

(١) للمزيد من التحليلات يرجع إلى:

- Gilby. T. *The Political Thought of T. Aquinas*, Chicago: Chicago Univ. Press. 1958.

حقيقة، لقد جاء الدين الإسلامي بالكثير من القضايا الدينية والإجتماعية والسياسية، التي ظهرت خلال المراحل الأولى من ظهور الإسلام، وهذا ما تمثل في فترة سيادة محمد عليه الصلاة والسلام، الذي يعتبر أول من أسس حكم الشورى الإسلامي، مستمداً من القرآن الكريم وما تطلبه ظروف الحياة السياسية الأولى من قضايا وأحكام طبقت بالفعل خلال فترات السلم والحرب أو الفتوحات الإسلامية، والتي حرص فيها على نشر القواعد الإسلامية الحميدة مع إحترام كافة الحقوق الخاصة للأديان والأقليات الأخرى. وهذا ما جعله يؤكد على مبادئ الإسلام السمحة، والتي تنشر السلام والمحبة والرخاء والمساواة، وهذا ما جاء في أحاديثه المتعددة فيها لإلحاق بين عربي ولا أعجمي إلا بالتقوى. ولقد حمل الرسالة بعده الخلفاء الراشدين وقامت لهم تجارب ونماذج سياسية ناضجة في إدارة نظم الحكم سواء في الجزيرة العربية أو في أنحاء الدول الإسلامية، ولعل ذلك كان من أهم أسباب نجاح الخلفاء الراشدين في فتوحاتهم ونشرهم للإسلام ككل.

ولعل إختيارنا "إبن خلدون"، الذي ظهر خلال القرن الرابع عشر الميلادي كمثال ونموذج لأحد مؤرخي ومفكر العصر الإسلامي، والذي تنوعت إهتماماته وكتابات، والتي حرص على كتابتها وتحليلها بصورة منهجية وعلمية مدروسة جعل الكثير من علماء الاجتماع والسياسة المعاصرين، يعدونه دراسة مغمته الشهيرة خلال القرن العشرين^(١). وليؤكدوا على أهمية تحليلات إبن خلدون ولا سيما في علم الاجتماع أو العمران البشري كما أسماه "إبن خلدون" ذاته. ولكن لن نتناول إهتمامات إبن خلدون المتعددة وخاصة إهتماماته المنهجية أو الإجتماعية التي سبق أن تناولناها في مواضع سابقة. ولكن نحرص لعرض تحليلي موجز لإسهاماته السياسية وهذا ما ظهر في مقدمته التي خصص فيها مساحة كبيرة لمناقشة نظم الحكم أو الدولة، والتي

(١) انظر على سبيل المثال:

- Abraham, H. *Origins and Growth of Sociology*. London: Penguins Book, 1973.

خصص لها ثلث مؤلفه (المقدمة)^(١): وهذا ما جاء على سبيل المثال، فى المبحث الثالث فيها وشملت موضوعات وقضايا سياسية هامة لا تزال موضع إهتمام كل من المهتمين بالسياسة عامة، والعلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسى خاصة. ومن هذه الموضوعات، قضايا الملك، والخلافة، والعصبية، والمراىب السلطانية، كما تناول أيضاً، كيفية نشأة الدولة، وتوسيعها، وإنقسامها، وإنهيارها، ومراحل دوراتها أو ما يعرف بطور للدولة. وهذا ما جعل تحليلات "إين خلدون" السياسية، تمثل مدخلاً سوسيولوجياً متميزاً فى تحليلات الكثير من رواد علم الاجتماع السياسى فى الوقت الحاضر.

فلقد، تناول إين خلدون العصبية، وإعتبرها العنصر الأساسى لقوى الوحدة السياسية، وأقام الاجتماع الإنسانى، ويقصد بالعصبية، الإحساس المشترك العام، الذى يشعر به الأفراد تجاه ما يربطهم من نسب أو قرابه أو دم أو صلة رحم، وما تقتضيه علاقات الجوار، والولاء، والحلف، أو رفع الظلم، وغير ذلك من مظاهر متعددة تسهم فى تحقيق الروابط الاجتماعية والسياسية، وللتنضامن الاجتماعى عامة. وبالطبع، إن فكرة "إين خلدون" عن العصبية، هى ذاتها فكرة الشعور بالإتفاق عند الجماهير أو فكرة الإتفاق العام *General Consensus*، تلك للفكرة التى تعتبر من أهم الأفكار السياسية التى تؤدى إلى التحالف السياسى والاجتماعى، وعن طريقها يمكن قياس درجة العمل السياسى ككل. كما أشار إلى ذلك علماء الاجتماع السياسى وتعريفهم لهذا العلم ومجالاته المختلفة، كما أشارنا إلى ذلك أيضاً خلال الفصول الأولى من هذا الكتاب. فى نفس الوقت، حاول "إين خلدون" أن يربط بين العصبية والرياسة والسلطة السياسية، وكيفية سعى أصحاب السلطة إلى العصبية القوية والتغلب على العصبيات الأخرى، حتى أن تظهر للدولة القوية. ثم ما ثبت أن تنشأ العصبية للأمة، والتى تعتبر بديلاً عن العصبية الفردية. وبالطبع، إن مثل هذه الأفكار السياسية توضح كيفية إنتقال الدولة من مجتمع العصبية، أو مجتمع الأقلية إلى دولة - الأمة. وهذا ما يفسر سبق إين خلدون الكثير من رواد

(١) للمزيد من التحليلات أنظر:

- عبد الرحمن إين خلدون، مقدمة إين خلدون، (ط٣)، تطيل: عبد الوليد وافي، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٥٦.

الفكر السياسى الغربى بأكثر من خمسة قرون من الزمان فى تحديده إلى كيفية تحول المجتمعات البشرية إلى المجتمعات المدنية.

وفى إطار تحليلنا لأفكار إين خلدون السياسية، نجد أنه عسر للدولة على إنها نظام إجتماعى وسياسى يخضع لعوامل التغيير والتطور. وهذا ما جعله يحدد أطوار الدولة، إلى خمسة مراحل أو أطوار وهى (١) طور الظفر بالغلبة، (٢) طور الإستبداد، (٣) طور الفراغ، (٤) طور التنوع والمسالمة، وأخيراً (٥) طور الإسراف والتبذير. وبالطبع، تكمن أهمية تفسيرات إين خلدون لطور الدولة من خلال تفسيراته الواقعية ومشاهداته لتطور الدولة الإسلامية وخاصة مراحل إنقسامها وإهيارها وهذا ما جعله يكتب عن طور الإضمحلال أو فناء الدولة وموت الحضارات. وهذا بالفعل، ما شاهده إين خلدون من مظاهر الترف والإسراف فى عهد الكثير من الإمراء الإسلاميين فى بغداد أو فى الأندلس. كما حرص على تقديم الكثير من الأمثلة وللظواهر التاريخية الماضية أو التى عاصرها بالفعل، فلقد حدد على سبيل المثال، العمر الزمنى للدولة، فقد يمتد هذا العمر إلى مائة وخمسون عاماً، وينقسم هذا العمر إلى ثلاث مراحل أو أجيال وهى أولاً: جيل البدولة والخشونة والبسالة؛ ثانياً: جيل الحضارة والترف؛ ثالثاً: جيل إحتقار أهل الدولة.

والواقع، إن إين خلدون ينظر إلى الدولة بإعتبارها ظاهرة إجتماعية، وذلك فى إطار تحليلاته التى أتسمت بالطابع التحليلى المقارن، وهذا ما جعله يركز على أهمية الدولة كنظام سياسى وإجتماعى. كما أحاط تفسيراته بطبيعة الدولة الإسلامية وتنظيماتها الإدارية والسياسية والإجتماعية المختلفة. كما ميز إين خلدون، بين شكلين من أشكال الدولة أو السلطة السياسية. الشكل الأول، وهو القائم على الإحترام والإختيار للرئيس (السلطة)، كما هو موجود فى النظام العشائرى القبلى. والشكل الثانى، وهو ذلك للنظام القائم على القهر والإجبار والإكراه وهو متمثلاً فى نظام الملك. كما نجد من خلال تحليلنا لأفكار إين خلدون السياسية، إن رؤيته للنظام السياسى خلال عصره، وجد أن الدولة أو نظام السلطة كان قائماً على أساس القهر والإجبار أو نظام الملك. كما حاول إين خلدون أن يربط بين نظام العصبية (كنظام سياسى) والنظام الأول للدولة وهى للنظام العشائرى والقبلى، وإن كان يجزم بأن العصبية ما هى إلا نظام يدعو إلى التضامن الإجتماعى، والروابط القرابية التى تؤدى إلى

احترام الفرد في أصل جماعته الأساسية. أما في النظام القهري، فيصبح الفرد لاقية ولا حرية له، نظراً لبعده عن الروابط القرابية التي تعضد من قوته وحريته ومكانته في نفس الوقت، وهذا ما أكد عليه بأن ضعف للعصبية هو الذي يؤدي إلى إتهيار الدولة كنظام سياسي.

من ناحية أخرى، حرص إبن خلدون على مناقشة عدد من القضايا السياسية، التي تظهر في مزاج إزدهار أو إتهيار الدولة، وهذا ما ناقشه أيضاً خلال تحليل العلاقة بين أهمية وجود القوانين الإجتماعية والسياسية وتصديره للعوامل التي تعمل بإتهيار الدولة، وعدم إتهارها للقوانين وسيطرة الغلبة والقوة أو القهر والفساد السياسي، من جانب الملاك والحاشية. ولقد ربط إبن خلدون بين مظاهر الفساد السياسي والاقتصادي، والذي تمثل في حياة الإسراف والبزخ والترف، تلك القضايا التي تعتبر من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي وخاصة، من مناقشته للفساد السياسي والاقتصادي *Political & Economical Corruption*. كما ناقش أيضاً قضايا الرشوة وأصل للتأميم والمصادرة لأموال المفسدين السياسيين، وضرورة مصادرة أملاكهم، ورجع ذلك إلى أصل قانون من أين لك هذا؟ من الناحية الإسلامية. كما ناقش أيضاً، أسباب التمرد والعنف والإنتقال ضد الحكومة أو للنظام السياسي، وأرجع ذلك لأسباب سياسية واقتصادية وعدم التوافق بين الفئات والطبقات الإجتماعية وتناحر العصبية الموجودة، وغير ذلك من قضايا سياسية تعتبر موضع إهتمام كثير من جانب علماء الاجتماع السياسي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ومنها العالم العربي موطن إبن خلدون السياسي.

(ب) المقرئ (١٣٦٥ - ١٤٤٢م):

يعتبر المقرئ أحد تلاميذ إبن خلدون، والذي تعلم على يديه أثناء وجوده بالقاهرة، وتقلد العديد من المناصب الإدارية والسياسية والاقتصادية، ووصل إلى وظيفة (المختب) كما عمل بمجال التدريس، وله مجموعة من المؤلفات من أهمها كتابه "إغاثة الأمة وكشف الغمبة" الذي يعد من أهم مؤلفاته وأشهرها، ولاسيما لأنه يربط بين إهتماماته في الفكر الاقتصادي والسياسي في نفس الوقت. كما كانت الظروف التي عاشرها المقرئ موضع إهتمامه، وطرح قضايا الواقعية وخاصة الأزمة الاقتصادية والإجتماعية التي ظهرت في مصر في الفترة من ١٣٩٢ - ١٤٠٤م،

والتي جاءت نتيجة لمجموعة من العوامل البيئية الجغرافية، والفساد السياسى والإقتصادى، وإقصاء الأمراء والخلفاء ولعرب المسلمين، وتعدد الطوائف والمذاهب والممال المختلفة. ومن ثم، يمكن القول بأن إهتمامات المقرئى بدراسة أسباب المجاعات وحدثها ومظاهرها على البناء الطبقي وتحليله للفئات المستفيدة من المجاعات مثل طبقة للتجار، أو أصحاب المصلحة والمنفعة الإقتصادية وأيضاً الفئات التى تضررت منها خاصة فئة الفقراء وغيرها من الطبقات المتوسطة^(١).

والواقع، إن تحليلات المقرئى تعد نوع من الإسهام فى علم الاجتماع السياسى المرتبط بتحليل الواقع السياسى فى الدول الإسلامية وخاصة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، والتي يندر حولها مثل هذا التحليل اللهم تحليلات أستاذ للمقرئى (إن خلدون). فقد فسر المقرئى مدى تأثير الأزمة الإقتصادية (المجاعة) على تفكك وإتجار الدولة والنظام السياسى والطبقي الاجتماعى وعلاقة ذلك بالعوامل البيئية الخارجية والفساد السياسى والإقتصادى، ونوعية الأزمت والأوبئة والأمراض التى عانى منها الشعب المصرى خلال فترة المجاعة. فى نفس الوقت، حرص المقرئى، على طرح الكثير من الأفكار الإصلاحية الإقتصادية والسياسية التى من شأنها أن تُصلح الظروف الإقتصادية والاجتماعية لنعمة فئات الطبقات الاجتماعية. كما إهتم المقرئى بتحليل العلاقة بين النظام الإقتصادى وتكوين الصفوات السياسية والاجتماعية وظهور جماعات المصلحة والقيم للنفعية، وأيضاً كيفية حدوث الدراسات الإقتصادية والسياسية فى نفس الوقت. كما حاول أن يوصف العلاقة بين الحكام والمحكومين خلال فترة الأزمت الإقتصادية، وكيفية إجراء الإصلاحات السياسية وتحسين مستوى الدخل للطبقات الفقيرة. بإيجاز، إن أفكار المقرئى السياسية والإقتصادية، توضح لنا كثير من المشكلات السياسية والإقتصادية وكيفية نهى السياسات الإصلاحية مثل قوانين الفقر، وتبنى للنظم الاشتراكية الإصلاحية، وكيفية إستخدام المدخل البيئى فى تفسير الواقع السياسى.

(١) لمزيد من التفاصيل - أنظر - عبد الله محمد عبد الرحمن، تاريخ الفكر الاجتماعى، مرجع سابق، ص ٥٨ - ٥٩.

(٢) نظرية السيادة المطلقة.

تطورت النظريات السياسية خلال عصر النهضة أو الإصلاح الديني *Renaissance & Religion Refrom* وتغيرت الأفكار السياسية خلال البوادر الأولى من القرن الخامس عشر بداية عصر النهضة، نتيجة لمجموعة من العوامل السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية، ومن أهم هذه العوامل الحروب الصليبية على الشرق، والتي بدأت منذ القرن الحادى عشر إلى القرن الثالث عشر، واكتساب الدول الأوروبية الكثير من ثقافات الشرق المتطورة، وخاصة من الناحية السياسية والعسكرية، وإتصالهم عموماً بالثقافة العربية التي كانت موجودة فى الشرق أو فى بلاد الأندلس الإسلامية. كما كانت مراكز للتجارة النشطة، وخاصة فى بلاد اليونان، من أهم الدعائم القوية لاكتساب التراث الإغريقى، والتفكير بعقلانية أكثر فى أمور الحياة السياسية بدلاً من التركيز على تقديس الحياة اللاهوتية للمسيحية. بالإضافة أيضاً، إلى مجموعة من العوامل الداخلية السياسية، التي ظهرت فى أوروبا وهى تمرد النبلاء والملوك والأباطرة ضد السيطرة للكنيسة، أو مايسمى بحدوث الصراع السياسى بين السلطة الزمنية (الدنيوية) والسلطة المسيحية اللاهوتية. هذا بالإضافة إلى سقوط القسطنطينية فى أيدي الأتراك العثمانيين عام ١٤٥٣م (وإن كان بعض المؤرخين يشيرون إلى أن هذه الحادثة التاريخية تحدد البدايات الأولى للعصر الحديث)، وإلى إنتشار حركة الترجمة من الثقافة الإسلامية واليونانية، والتي أحدثت كثيراً من الجمود الدينى ومهدت لظهور عصر النهضة والإصلاح.

فلقد أسهمت هذه العوامل الداخلية والخارجية فى ظهور مجموعة من العلماء والمفكرين، ومن يسمون برجال النهضة (الإنسانيين) *humanistis*، والذين بدأوا تغيير النظريات السياسية من نظريات التفويض الإلهى أو الحكم المطلق لرجال الدين للمسيحي، إلى نظريات السيادة المطلقة للدولة الزمنية، والاهتمام بالإنسان للفرد بدلاً من التركيز على الآلهة وتحقيق غاية إسعاد الإنسان وتحقيق أهدافه. ومن ثم ظهرت مبررات سياسة كبيرة لأفئدة كل من الملوك والأفراد والجماعات، بضرورة تبني فلسفات سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية متعددة، وتأخذ طابع الأسلوب العلمى المنهجى فى دراسة الظواهر المجتمعية، عن طريق إستخدام العقل والملاحظة والتحليل المدروس.

بدلاً من الإعتماد على التفسير الغيبي واللاهوتي والميتافيزيقي، كما كان سائداً خلال العصور القديمة والوسطى للمسيحية. وعموماً، يشير إلى أهم المفكرين السياسيين خلال عصر النهضة والذين لهم بصمات كبيرة على نظرية السيادة المطلقة وهما "مكيافيلي" و "بودان".

(١) مكيافيلي (١٤٦٩ - ١٥٢٧م).

عكست الظروف الاجتماعية والأسرية والسياسية التي نشأ فيها، طبيعة إهتماماته خلال البوادر الأولى من فترة عصر النهضة في إيطاليا، وخاصة في ولاية فلورنسيا والتي تراجعت حكمها بين النظام الملكي والجمهوري لفترات متعددة. وخلال حكم الجمهوريين وصل مكيافيلي إلى منصب سياسي مرموق، فقد تقلد وظيفة سكرتير في وزارة السياسة الخارجية ومارس العمل السياسي منذ عامه الخامس والعشرين. كما أعد بلاء لحروب متعددة مع جيرانه، كما ساهم في إنشاء الحديد من العلاقات ما بين ولاية فلورنسيا والولايات الإيطالية الأخرى، بالإضافة إلى الحديد من الدول المجاورة. ولكن بعد سقوط الحكم الجمهوري، وإعادة الحكم الملكي، تم سجن مكيافيلي ثم إطلاق سراحه، وبدأ يكتب مؤلفاته السياسية، التي ظهرت في كتابين الأول هو الخطاب *Discourses*، والثاني هو الأمير *The Prince* ذلك المؤلف الأخير الذي كسب شهرة عالمية لم يحققها مؤلف في العصر الحديث وخاصة بعد وفاة مكيافيلي نفسه. وجاءت أفكاره تجمل نزعة سياسية تسمى بالمكيافيلية، والتي تركز على مجموعة من المبررات السياسية، التي تبرر الوسائل للوصول إلى الغايات والأهداف وتحقيقها، بغض النظر عن النتائج والآثار التاريخية عنها، ويمكن الإشارة إلى أهم أفكار مكيافيلي السياسية بشئ من الإيجاز، وكيفية تأكيده على أهمية السيادة المطلقة^(١).

- القانون الديني والقانون الطبيعي:

أنكر مكيافيلي القوانين الدينية والطبيعية إنكاراً شديداً، نظراً لأن هذه القوانين حسب رأيه، تؤكد على مجموعة من الغايات الغيبيّة والميتافيزيقية،

(١) انظر على سبيل المثال:

- Machiavelli, N. " The Price " in *The Prince and The Discourses*, N. Y: Randon House Inc. 1950.

- Chabod, F. *Machiavelli and The Renaissance* (Trans. D. Moore) N.Y: Harpel & Row Publish. 1958.

والتي يجب أن يسعى إليها الإنسان الذي يهدف إلى الشهرة والمجد وإكمال القوة، فإن تتحقق أهداف الإنسان وغاياته عن طريق الطاعة العمياء للقوانين الدينية، التي تحد من تفكيره وتحليله للأحداث والظروف التي يعيش فيها بصورة عقلية ومنطقية وعلمية. كما أن القوانين الدينية، بالرغم من أهميتها للحياة الأبدية وحياة الخلود، إلا أنها تسيطر على الإنسان وتكبل عقله وحرية الكثير من القيود والعقاب. كما أن عملية تنفيذها وتبريرها بواسطة السلطات الدينية، كما ظهر خلال العصور الوسطى المسيحية، يوجب على الإنسان طاعة هذه السلطات بصورة عمياء. وبالرغم من آراء ميكافيللي عن القانون الديني، إلا أنه لم ينكر أهمية الدين أو يقلل من شأنه، بل كان يرى في الدين وسيلة لإقامة دولة قوية متماسكة. كما أكد على ضرورة أن يظهر رجال الدين والأفراد أنفسهم من قيم الفساد والرشوة وحب النساء، كما يجب أن يطهروا القواعد الدينية، وأن يعالجوها ويطبقوها باحترام. بل نجد أن ميكافيللي، يؤكد على أن إضمحلال الدول وإنهيارها، لم يأت أبداً نتيجة الدين، ولكن نتيجة إحتقار القواعد الدينية بين أبناء هذه الدول. ومن ثم، فقد جعل ميكافيللي للدين مكانة هامة، ولكنه إنتقد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين التي تبنى على الخوف والرعبة وإعترها عنصران أساسيان سلبيان على كل من الدولة والأمة والحاكم.

- أنواع الحكومات:

يوضح كتاب الأمير، والخطب، لميكافيللي مدى تأثيره بالفكر الإغريقي المتوسطي وخاصة عن أفلاطون والفكر السياسي "ترايا" بماخوس "الذي كان يُعرف المثل بأنه "ليس شيئاً آخر إلا مصلحة القوى". ذلك التبرير الذي أطلق منه ميكافيللي في تبريراته السياسية التي عن طريقها جعلت منه أفضل مفكر سياسي عرفه التاريخ البشري. كما حاول ميكافيللي أن يصنف أفضل أنواع الحكومات وأصاؤها، إذ يعرض لنوعين أساسيين وهما: النوع الأول، النظام للجمهوري، وهو النظام السياسي الذي يكرس جهده للحريات والديمقراطية، ولكن يجب أن لا يطبق هذا النوع من الحكم، إلا إذا كانت هناك مجموعة من المميزات والخصائص التي يتمتع بها الحاكم (الأمير) والمحكومين. فلا يمكن أن يطبق هذا النظام إلا إذا بلغ الشعب على درجة كبيرة من الوعي والفصيلة بحقوقه وواجباته، وهذا ما جعله ينتقد تطبيق هذا

النظام على الشعب الإيطالي، لأنه لم يصل إلى مرحلة هذه الدرجة. والنوع الثاني: النظام الملكي أو الإمارة، أو ما سماه بنظام حكومة الاستبداد، هذا النظام الذي يقوم على العبودية والقهر والطفان، وهو أكثر ملائمة للتطبيق في الولايات الإيطالية. ويرى كثير من المحللين المسلمين أن آراء ميكافيللي كانت تتأرجح بين النظامين وتفضيلة بينهما، وذلك خشية من قسوة أصحاب السلطة السياسية الملكية، وهذا ما ظهر خلال عودة أسرة (مديتشى) إلى الحكم مرة أخرى في ولاية فلورنسيا موطن ميكافيللي. أما بعد ظهور الإنقلاب ضد هذه الأسرة، نجد أن تحليلاته تؤكد على أهمية وتعديس النظام الجمهورى، وهذا ما يعكس عموماً تردد أفكار ميكافيللي وتفضيله بين النظام الجمهورى والملكى حسب الحياة السياسية التى كان يعيشها بالفعل.

- الأمير وأخلاقيته السياسية:

حقيقة، إن تحليل كتابات ميكافيللي وخاصة فى كتابه الرئيسى (الأمير)، توضح كيف طرح هذا الاسم من وحى خياله السياسى، فلم يوجد أمير بعينه حدد له مجموعة من الأخلاقيات الإجتماعية والدينية والسياسية، ولكنه سعى لطرح هذه الشخصية التقليدية من واقع تجاربه السياسية وإيمانه بضرورة وجود شخصية سيادة ممثلة فى الأمير أو الحاكم. وإن كان فى نفس الوقت، حلل بعض أساليب الحكم السياسى، كما جاءت فى (الأمير)، من خلال مشاهدته الواقعية لكثير من الأحداث السياسية. فلقد لاحظ على سبيل المثال، أن هناك كثيراً من الحكام الأنكياء المحتالين، الذين لديهم قوة جبارة فى الوصول إلى الحكم وتحقيق مآربهم وأهدافهم وغاياتهم. بغض النظر عن الوسائل أو الفضائل الإيجابية والسلبية، التى جعلتهم يتربعون على قمة السلطة والسيادة. كما حاول أن يبرر ذلك المسلك، عندما أشار لوجود طريقتين للتنافس بين الناس وهما، أولاً: طريق القانون، والثانى: طريق القوة. ولكن الإنسان يعتبر حيوان غرقزى، قد لا يلجأ غالباً إلى الطريق الأول، ومن ثم فيجب على الأمير أن يحرص على كيفية إستغلال الطريقتين معاً. وهذا ما جعله بحث الأمير بأن يجب عليه أن يجمع بين دهاء الثعلب وقوة الأسد فى نفس الوقت. وهذا ما جعله يبرر للخيانة، والمؤامرات، والخداع، والقوة، والبطش، والسيطرة من جانب الأمراء أو الحكام السياسيين. ولذا، على الأمير أن يتبع طريق الخير وأيضاً طريق الشر. وعموماً رأى ميكافيللي فى

شخصية الأمير الخيالية السياسية مصدراً أو وسيلة لظهور التيارات السياسية التي تعمل على وحدة للشعوب وخاصة كما كان يحلم لإيطاليا.
- القومية:

حرص ميكافيللي في كتابه الأمير، على أن يوضح فلسفته السياسية ومنطق السيادة للحكام السياسيين وأيضاً للشعوب، وذلك عن طريق طرح فكرته عن القومية *Nationalism*، تلك النزعة الايديولوجية التي بدأت تظهر من خلال مفكرى ومبلى عصر النهضة ولا سيما في إيطاليا موطن ميكافيللي. وتحت على ضرورة أن يظهر الحاكم الأمير الذي يلم شئنا الأمة الإيطالية، على غرار نظام الدولة للمدينة السياسية في بلاد الإغريق الذي تأثر بكتابات فلاسفتها. فظهور القومية سوف يخلص الشعب الإيطالي من الطاغية والفساد ويطش الملوك وحكومات الطغيان والاستبداد. بإيجاز، إن أفكار ميكافيللي عن القوانين ونظام الحكم الجمهوري، وخصائص شخصية الأمير وأخلاقياته، والقومية وغيرها لا تزال تعتبر من القضايا التي يهتم بها علماء الاجتماع السياسي، والتي تجعل من تحليلات ميكافيللي مصدراً أساسياً لهذه الموضوعات الهامة.

(ب) جان بودان (١٥٣٠-١٥٩٦م):

جاءت نظرية السيادة المطلقة مرتبطة بالفكر 'بودان'، والتي حلم فيها بتحقيق رؤيته السياسية، التي نادى بها مخلفاً رأى الكنيسة وسيطرتها الدينية. كما عبر في هذه النظرية عن خبرته السياسية والقانونية، حيث شغل وظيفة المدعى العام بولاية لاوون بفرنسا لسنوات طويلة، وعمل مستشاراً وقانونياً لكثير من الأمراء الفرنسيين. ومن ثم، أثرت عليه حياته المهنية في إهتمامه بفكرة السيادة المطلقة للشعب، وضرورة تقرير مصيره في إختيار السلطة أو السيادة السياسية، وهذا ما ظهر في أحد مؤلفاته الشهيرة (الجمهورية)^(١)، الذي تضمن ستة أجزاء كاملة حدد لها أفكاره السياسية حيث جاء في الجزء الأول، بمقومات الجمهورية، والجزء الثاني كيفية دراسة وممارسة السياسة أو ما يطلق عليه اليوم بأنماط السيطرة السياسية. والثالث، يهتم بالتنظيم الإداري

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- هارميسل بريوت، جورج لوسكه، تاريخ الأفكار السياسية، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

والاجتماعى للدولة. والرابع والخامس، يعرضان للقضايا الاجتماعية وتوزيع السلطة، بالإضافة إلى العوامل البيئية والجغرافية وتأثيرها على أنماط السلطة وأشكالها. أما الجزء السادس والأخير، فيشمل السلطة المثالية، وأنماط الرقابة الإدارية والمالية عليها.

- السيادة:

حرص "بودان" على أن تصطبغ تحليلاته السياسية بمفهوم السيادة، والتي يقصد بها السلطة السياسية التي من حقها تقرير المصير عن طريق إختيار الشعب لها دون تدخل من السلطة الدينية الكنيسية، ومحاربته لتكوين أمة أو شعب ذات سيادة، وهذا ما حلم به بالنسبة لفرنسا على غرار حلم "ميكافيللى" بسيادة الأمير، وتكوين القومية فى إيطاليا. ولقد حرص "بودان" على أن يطرح أفكاره محاولاً أن يختار نموذجاً أو نمطاً سياسياً مشتركاً بين النظم السياسية ويجمع ما بين الجمهورية والشعبية. كما أكد على ضرورة أن تتمتع السلطة السياسية ذات السيادة، بالمزيد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تؤولها إلى قيام الدولة القومية ذات السيادة. وإن كانت أفكار "بودان" قد تقلبت بين أفضل أنواع أو أشكال السلطة السياسية فتارة يختارها مزيجاً من النظام المختلط بين الملكية المطلقة الاستقرائية والسلطة الشعبية، ولكن كان يقلب على هذا للنظام خوفاً من عدم قدرته عموماً بعد ذلك من تحمل المسؤولية. وهذا ما جعله يحدد تصنيف آخر لأنواع السلطة أو الحكومة من خلال نوعية الحاكم الذى يشغل وظيفة رئيس السلطة السياسية وهى :

- (١) إذا كان الحاكم واحد ويجمع فى يده السلطات كلها فيصبح الحكم ملكياً.
- (٢) إذا كانت السيطرة فى أيدي عدد من الأفراد فالحكم يصبح أرستقراطياً.
- (٣) أما إذا شارك للشعب فى السلطة بشكل أو بآخر تكون الدولة ذات سيادة أو منطلة شعبية.

كما حاول "بودان" أن يقيم تصنيف آخر يكمل رؤيته للسلطة السياسية ذات السيادة، ويميز بين السلطة والحكومة، هذا التميز الذى جعل الكثير من محلى أفكار "بودان" يصفونه بأنه ميز بين الإدارة والمؤسسات أى بين السيادة والقدرة. فالسيادة، سلطة لاحت لها على الإطلاق، أما المفهوم الثانى (القدرة) فهى سلطة وقدرة مؤقتة، حيث يبقى الموظف أو الهيئة السياسية والإدارة لها

صفة القدرة ومتمتع بها، وذلك طالما هناك نوع من الرضا من جانب أصحاب السلطة السياسية أو الإدارية العليا. وهذا التمييز السابق، أشار إليه 'بودان' في توضيحه للنظام السياسي الديكتاتوري، فالديكتاتور لديه القدرة المطلقة، ولكن في العصور القديمة (الديكتاتور) لم يكن يملك السلطة المطلقة أو السيادة، لأن الأخيرة (السيادة) كانت دائماً في أيدي الشعب. فكثيراً ما يحوز الملك للسلطة أو السيادة، ولكن بدون القدرة. وهذا ما يظهر صوماً في النظم الملكية التقليدية، التي توجد في العديد من الدول الأوروبية حتى الوقت الحاضر. وبإيجاز، معنى 'بودان' لأن يصنف أشكال السلطة السياسية ذات السيادة الثلاث (الأرستقراطية — الملكية — الشعبية) والتي ينتج عنها تسعة أنماط فرعية من نظم الحكومة أو طرق ووسائل لممارسة السلطة وهي:

- ١- السلطة الديمقراطية (الشعبية): التشريعية، الإقطاعية، الصاخية.
- ٢- السلطة الأرستقراطية: التشريعية، الإقطاعية، المتمردة.
- ٣- السلطة الملكية: الملكية، الإقطاعية، الاستبدادية.

صوماً، إن أفكار 'بودان' عن السلطة السيادة المطلقة تجسدت في تصوراته لأهمية وجود سلطة سيادة تمتع بمزيد من الإصلاحات؛ التي تجعل من الدولة -أمة قومية قوية. كما حاول أن يركز على مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع المسؤوليات الإدارية والسياسية داخل الجمهورية. كما دافع عن السلطة السيادة وجعلها بعيداً عن المسائلة كما جعل إرادتها إرادة سامية، وهذا ما جعلها بعيداً عن السلطات الدينية البابوية، أو حتى من قبل المحاسن النيابية المنتخبة مثل البرلمانات. ولكن يجب على هذه السلطة أن تستند قوتها من القاعدة الجماهيرية والشعب، وإن كان بودان يستبعد عملية الانتخاب، هم لاختيار السلطة السياسية ذات السيادة.

(٣) نظرية العقد الاجتماعي.

جاءت نظرية العقد الاجتماعي *Social Contract Theory*، وما يطلق عليها أحياناً بنظرية العقد السياسي *Political Contract*، لتعكس مرحلة تاريخية سياسية جديدة ظهرت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولتضيف أفكاراً سياسية جديدة لم تعرفها المجتمعات الإنسانية من قبل. فلقد أثرت كثيراً نظرية السيادة المطلقة، على أفكار العلماء والمفكرين السياسيين الذين أطلق عليهم بالسياسيين أو الإنسانيين، لتركيزهم على سبل الإصلاح

الدينى والسياسى خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وهذا ما تمثل فى أفكار "ميكيافيللى" و "بودان"، وسعى كل منهما لطرح أفكاراً سياسية إصلاحية تدعم السلطة السياسية المطلقة، التى يجب أن تمنح لأصحاب السلطة سواء أكانت ملكية أم أرستقراطية لم شعبية ديمقراطية، وهذا ما جاء فى آراء "بودان"، السياسية التى أشرنا إليها خلال الصفحات السابقة. ولقد حرصت نظرية السيادة المطلقة، على منح أصحاب السلطة والسلطة المطلقة من أجل تحقيق حلم السياسيين (المفكرين) وأصحاب السلطة للزمنية الملوك والأفراد لإنشاء الدولة القومية، التى حققت حلماً يرلود الجميع فى أوروبا خلال أربعة قرون من الزمن، إلى أن تكونت بالفعل الجمهوريات القومية مثل فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وإنجلترا، وغيرها من الدول الغربية الأخرى.

ومن ثم، إن تحليل للتراث التاريخى للنظريات السياسية، التى ظهرت خلال عصر الإصلاح أو التنوير، مثل نظرية السيادة المطلقة، تركت المجال السياسى مفتوحاً أما المفكرين السياسيين ليطوروا أفكار هذه النظرية، التى لم تحدد معالمها من حيث منح السلطة المطلقة لأصحاب السيادة، ودون التمييز بين نمط أو شكل الحكومة سواء أكانت (ديمقراطية) أم أرستقراطية، أم ملكية. بالطبع، إن الشغل الشاغل الذى إهتم به أصحاب نظرية السلطة، كانت تركيز على أهمية وجود سلطة سياسية ذات سيادة، بعيدة عن هيمنة السلطة الدينية، وضرورة أن تسعى السلطة السياسية إلى إقامة قومية أو للدولة الأمة. وبإيجاز، ضرورة التخلص من نظرية التفويض الإلهى وإحلال مكانها نظرية السيادة المطلقة. إلاء، أن الفكر السياسى خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر، خطى خطوات سريعة نحو طرح العديد من الأفكار التى من شأنها أن تعزز السلطة السياسية، وتضمن وجود حدود وشرعية متعاقدة عليها بين الحكام والمحكومين، وتجعل السلطة المطلقة فى عقود مبرمه، بين الطرفين، وهذا ما تمثل فى آراء كل من "هوبز"، و "لوك"، و "روسو" فى نظرية العقد الاجتماعى والتى نشير إليها بإيجاز كما يلى:

- ١- توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩م): عكست طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية التى عاشها "هوبز" سواء فى بريطانيا أو خلال فترة هروبه فى فرنسا لسنوات طويلة، نوعية إهتماماته السياسية وأفكاره، التى كثفت عن طبيعته الحياة السياسية غير

المستقرة وبحوث الإضطرابات المستمرة بين الأمراء والملوك السياسيين الكنيسة التي كانت لا تزال مسيطرة على زمام الأمور في الدول الأوروبية وأيضاً ودخلوها في صراعات مذهبية وخاصة بين أصحاب المذاهب البروتستانتية الذين كانوا يتطلعون إلى المزيد من الحرية والعلم، أصحاب المذاهب الكاثوليكية الذين يسعوا للحفاظ على التقاليد الدينية وتماسكها ورعايتها ضد عوامل التغيير والإصلاح أو التحديث الديني والسياسي. ومن هذا المنطلق، حرص هوبز، على أن يعبر عن آرائه محاولاً أن يقدم تبريرات سياسية وإجتماعية وبيئية وجغرافية وسيكولوجية في نفس الوقت، لأهمية وجود نظام سياسي تعاقدي، بين الحكام السياسيين والمحكومين. وإن كان قد أيد هوبز كثيراً أفكار بودان عن سيادة الدولة أو السلطة السياسية المطلقة، حتى يعيش الجميع في كنفها في حالة من المساواة والإنفاق فيما بينهم، إلا أن آراء بودان لم تقدم له حلاً مقنعاً لتحقيق ذلك، وهذا ما جعله يضع مجموعة من الأفكار السياسية التي وضعت أسس المذهب السياسي الجديد للعقد الإجتماعي^(١).

ومن أهم هذه الأفكار السياسية دراسته للطبيعة الإنسانية، مستعيناً بالمناهج الرياضية والتحليلية والسيكولوجية، التي تطورت بها العلوم الطبيعية، ومحاولاً أن يستبعد للمناهج التقليدية في دراسته قضايا وأفكاره وخاصة تلك المناهج الميتافيزيقية واللاهوتية، التي كانت سائدة خلال العصور الوسطى. إذ يفسر كل من الدولة والمجتمع تفسيراً مادياً حيث يقول إن الإنسان قد وجد ذاته مع الآخرين في عالم طبيعي مكون من أجسام طبيعية مليئة بالحركة، وباعتبار أن الإنسان جزء من هذا العالم الطبيعي، فإنه يسعى بأن لا يخضع إلى قوانين الحركة الطبيعية، وخاصة أن للإنسان عالمه الطبيعي الذاتي، الذي يتكون من مجموعة من الفرائز والرغبات ولذا يسعى لتحقيقها، كما لا يتفق مع الأشياء أو الحقائق التي لا تتفق مع مجموعة هذه الفرائز والرغبات والدوافع النفسية. إذن فإن مصدر التغيير في الإنسان هو تحقيق الإثنية الفردية، وهذا هو حال الإنسان منذ ظهور المجتمعات الإنسانية.

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

- Hobbes, T. *Leviathan*, London ; Pengun Book : 1966.
- Warrender, H. *The Political Philosophy of Hobbes*, Oxford, Churend on Press, 1957.

فالحياة الإنسانية الأولى كانت لا تُطلق، وكانت جحيماً، نظراً للتنافس الإنسان على الموارد بدفع إشباع حاجاته ورغباته، التى تضمن له البقاء والاستمرار، تلك الحياة الوحشية، لم تكن تخضع لأى نوع من القوانين التى توجد فى المجتمعات للوضعية أو العرفية، التى تؤمن بقوانين العرف والتقاليد. ولكن فى نفس الوقت، إن طبيعة الحياة الاجتماعية، التى كانت توجد فى المجتمعات السابقة على وجود المجتمعات البشرية، لا يمكن أن تكتب لها الاستمرار، ولا سيما أن للإنسان دوافع أخرى، تحركه نحو الأمن والاستقرار والسلام وبالرغم من الحياة الوحشية. إذن فالإنسان إذا كان محكوماً بمجموعة من الدوافع تكفحه نحو الأثنية، إلا أن هناك مجموعة أخرى، تسعى لدفعه للحياة المستقرة والتعاون. وهذا ما ينقل الإنسان من حالة الطبيعة الموحشة إلى المجتمع المدنى *Civil Society*، وهذه النقطة لا يمكن أن تتم إلا عن طريق وجود نوع من التعاقد الاجتماعى، ووجود سلطة عليا، تقوم بإدارة هذا المجتمع الجديد، تلك السلطة التى أطلق عليها هوبز (التكئين) وهى سلطة ذات سيادة و تتمثل فى مجموعة من الأفراد أو فرد واحد، تمنح له من قبل المحكومين أو من يختارونه لتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بينهم.

بالإضافة إلى ذلك، حرص هوبز على أن يعطى لصاحب السلطة السياسية أو ذات السيادة الكثير من الحقوق والصلاحيات التى تخوله لتحقيق مهامه ومسؤولياته، ولكن جميع مصادر السلطة تتمثل فى التعاقد المبرم بين المحكومين والحاكم. ولذا، فهو بعيد كل البعد عن القوانين الطبيعية أو الإلهية ولا رقيب عليه من سلطات عليا أخرى. كما نجد أن هوبز يوضح أن الشعب أو المحكومين ليس لديهم أى حق فى الثورة أو تغييروا من شكل الحكم، وعدم استطاعة صاحب السلطة أن يتخلى عن السيادة الممنوحة لديه. كما لا يجوز للأفراد أن يحتجوا على سلطات الحاكم لأنها ممنوحة من الأغلبية. كما يمنح "هوبز" لصاحب السلطة سواء كان حاكم أو مجموعة من الأفراد أو مجلس نوابى أو برلمانى سياسى أن الكثير من الصلاحيات الممنوحة له لممارسة السلطة. ولكن فى نفس الوقت، هناك حدود على السلطة السياسية إذا أخلت بالتعاقد وقد عجزت عن توفير الحياة والأمن والرعاية الشاملة للمحكومين. وهذا ما جعل هوبز يفضل الحكومة الملكية على الأرستقراطية والديمقراطية، كما

جعل البعض يطلقون على نظرية هوبز بأنها نظرية السيادة المطلقة للحكومات الملكية، التي عاصرها في إنجلترا وخاصة أسرة ستيفورت البريطانية.

٢- جون لوك J.Locke (١٦٦٢ - ١٧٠٤م):

حرص "لوك" على أن يطور أفكار "هوبز" السابقة، ولكن من منظور آخر طور به نظرية العقد الإجتماعي ولاسيما لأن آراء "هوبز" الأخيرة، جاءت لتتاصر حكم الأسرة الملكية (المستبدة) وهي أسرة ستيفورت، التي لم تستمر طويلاً نتيجة لإجلائها بالعقد السياسي أو الإجتماعي الذي نادى به "هوبز" ذاته ودافع عنه بشدة. فلقد عاصر "لوك" ثورة الشعب البريطاني خلال القرن الرابع عشر ضد أسرة ستيفورت، التي أعطيت لها صلاحيات سياسية مطلقة، وهذا ما تبلور في نظرية السيادة الملكية المطلقة والتي وجدت من أفكار "هوبز" تبريراً لها. ولما انتصر الشعب البريطاني على هذه الأسرة وجد من أفكار "لوك" تبريراً لتأكيد ثورته وتأييداً فكرياً وسياسياً بين الجماهير. وخاصة، إن ظروف بريطانيا بدلت في التغير السياسي والاقتصادي الشامل، نتيجة لحدوث الثورة السياسية، وإيضاً الثورة للصناعة التي أفرزت طبقة رأسمالية بدأت تتلهم للمشاركة في العملية السياسية في المجتمع البريطاني.

وتتبلور لفكار "لوك" (١) عن الطبيعة الإجتماعية الأولى للإنسان، بأنها تختلف كثيراً عن أفكار "هوبز" الذي وصف هذه الطبيعة بالوحشية والقسوة، ولكن الأمر لم يكن كذلك عند "لوك"، لأن الطبيعة الأولى كانت صالحة جداً لحياة الإنسان مع أقرانه من البشر الآخرين، وهي حياة مستقرة وتسير وفق القواعد العامة التي تحكم القوانين الطبيعية، ذلك النوع من القواعد التي سبقت القوانين الإجتماعية والوضعية التي عرفت بها المجتمعات البشرية لاحقاً. ولذا، فإن مجموعة القوانين الطبيعية ظلت لمجهود طويلة تحكم حياة الأفراد والمجتمعات ككل. كما كانت حالة الطبيعة الأولى تقوم على الحرية والمساواة باعتبارها دعامة للقوانين الطبيعية، ولكن مضمون الحرية الفردية لم يكن بالمفهوم الحديث المطلق، بقدر ماكانت هذه الحرية تكفل حياة الآخرين وأمنهم واستقرارهم. ولذا، سعى الإنسان لبلورة القوانين الطبيعية في صورة تعاقدية

(١) أنظر للمزيد من التحليلات:

- Locke, J, *The Second Treatise* (ed). by p. Laslett, N.Y: New American Comp. 1965.

وتترجم فى سلطة عليا، تسعى لتحقيق وظيفة الحرية والمساواة بشكل أقوى ومستقر. ومن ثم، فقد سعى الأفراد إلى التنازل عن حريتهم وحقوقهم الطبيعية الأولى، إلى من يجدونه مؤهلاً لتمثيلهم لممارسة السلطة والحكم ويترجم ذلك فى إطار من التعاقد الإجتماعى والسياسى.

وتتمثل صور التعاقد بين الحاكم والمحكومين، فى ضرورة أن يلتزم الطرف الأول (الحاكم) سواء أكان ملكاً أو مجموعة من الأفراد بالمحافظة على حقوق المحكومين. كما يجب على الطرف الثانى (المحكومين) أن يمتثلوا لطاعة صاحب السلطة والحكم. ولكن إذا أخل أحد من الطرفين بهذا التعاقد أصبح الطرف الآخر فى حل من التزاماته. ومن هذا المنطلق، يرى "لوك" أن للشعب و المحكومين بمقتضى هذا الميثاق أو التعاقد لهم الحق فى تغيير الحكومة أو السلطة السياسية، كما يجوز لهم خلع الملك وطرده، وخاصة إذا حاول أن يلحق بالسلطة تجاه النظام السياسى الديكتاتورى (الملكى المطلق). وإذا إتسمت آراء "لوك" السياسية بتأييدها إلى الحكم الملكى المفيد بإرادة الشعب، حيث أن الشعب له الكلمة العليا وهو صاحب السيادة العليا. كما يجب أن تستعين السلطة السياسية بالسلطة التنفيذية، لتنفيذ مهام القانون والدستور، ولكن مع وجود السلطة التشريعية التى تتركز فى يدها السلطة السيادية باعتبارها ممثلة لها.

من ناحية أخرى، لقد حرص "لوك" على أن يبرز تصوراتة السياسية تجاه الفئات أو الطبقات للرأسمالية البريطانية الجديدة، التى بدأت تسعى للحصول على المكاسب السياسية مع تأميم مصالحها الإقتصادية. وهذا ما جعله يؤيد الملكية الخاصة، وإعتبارها حق مكفول للجميع، وحق طبيعى يفهم أساساً على العمل، وليس التملك أو الحيازة فقط. ولذا، نجد أن "لوك"، يعتبر من أنصار المذهب السياسى الملكى المفيد، وأيضاً من رواد الفكر السياسى الذين أبدوا المذهب الليبرالى النفعى، الذى حدده أدم سميث (A. Smith) فى كتابه "ثروة الأمم"، وهذا ما سنشير إليه لاحقاً عند تناولنا للإسهامات السياسية للنظرية الليبرالية - والنفعية - ولتى وجدت من بريطانيا مهداً لإنتشارها، بإعتبارها مصدر الثورة الصناعية والإقتصادية. وبإيجاز، إن لوك كان من مؤسسى قيام النظام الملكى (المفيد)، الذى يتحول للسلطة التشريعية وضع القوانين بإعتبارها صاحبة السيادة العليا، وتقوم بعملية الفصل بين السلطات

التي تنشأ عموماً بين جميع الأطراف. كما أنها تعتمد على مصدر (إدارة الشعب)، وإن كان على هذه السلطة (ذات السيادة) أن تحدد مجموعة من القوانين، حتى لا تهدد حريات الأفراد أو تصدر قوانين لمصالح فئات وجماعات على حساب الأخرى. كما حرص لوك على تأييد حرية العقيدة الدينية في إطار مبدأ التسامح، وعلى السلطة الدينية أن تستقل في شئونها طالما أن السلطة السياسية تتمتع بنفس الصلاحيات في الشؤون السياسية.

٣- جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨م):

بنى "روسو" أفكاره السياسية من خلال الواقع السياسي، الذي عاش فيه في فرنسا ولاحظه عن قرب في العديد من الدول الأوروبية المجاورة وخاصة بريطانيا. كما كانت لأفكار "هوبز" وخاصة كتابه (الفلتين) إصداء واسعة على آراء "روسو" ولاسيما، أن "هوبز" وضع كتابه ومؤلفه خلال فترة وجوده في فرنسا ذاته، ولكن حرص "روسو" على أن يقدم نظريته في العقد الاجتماعية، لتنضيف أبعاداً وأفكاراً سياسية متباعدة في الشكل. مع أصحاب هذه النظرية خاصة "هوبز" و "لوك" أو أنصار نظرية العقد الاجتماعي من المفكرين البريطانيين. إلا أن "روسو" إتفق في المضمون والجوهر، حول أهمية العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكومين. أما مظاهر الاختلاف بين "روسو" و "هوبز" تتمثل في رؤية كل منهما، لحياة الطبيعة الأولى التي فسرهما "هوبز" على أنها حياة شقاء وبؤس ووحشية عاشها الإنسان وأجبرته على التخلي عن الإنسانية وسعى لتحقيق الأمن واللحظ مع الآخرين وهذا هو مصدر التعاقد الاجتماعي. أما "روسو"، فلم يجد هذه الحياة على نفس المستوى، ولكن كانت "طبيعة الحياة الاجتماعية الأولى حالة (لائظامية) ولا توجد فيها قوانين منظمة، وقوانين طبيعية أو دينية، نظراً لعدم وجود دبنات تجبر الإنسان على إحترام قواعد ممارستها. ولذا عاش الإنسان حياة من العزلة الاجتماعية، وشعر بالسيادة والحرية وكفى حاجاته المعيشية، ولكن لا يمكن أن يكون هذا هو حال الإنسان الأول بصورة مستمرة، لذا سعى للمعيش مع الآخرين في حياة منظمة ومستقرة، وتخلي عن حقوقه الطبيعية إلى الدولة باعتبارها السلطة النظامية التعاقدية^(١).

(١) أنظر للمزيد من التحليلات:

- Rousseau, J. *The Social Contract*, Rev. by c. Frankel, N.Y : Hagner Press, 1947.
- Rousseau, J. *The Confessins*, Trans. By J.Cohon penguin Book, 1954.

ومن ثم، لقد أيد "روسو" حالة الطبيعة الأولى كما جاء بها "لوك" وعلى خلاف "هوبز" كما أشرنا سابقاً، ولكن أضفى "روسو" مزيداً من الطابع الرومانتيكى على حياة الإنسان الأول، التى إتسمت بالسعادة والهناء والعواطف والحب والإيثارة. إلا أن ذلك الطابع الحياتى للإنسان، لا يمكن أن يستمر طويلاً دون معونه لمحافظة على بقله وإستمراره وتنظيم حياة بصورة الفضل لمواجهة مخاطر البيئة الطبيعية والخارجية التى فيها للكثير من مظاهر القسوة وغيرها من مظاهر سلبية ورغم إيجابيتها للمتحدة. ومن هذا المنطلق، يجب علم: الإنسان، أن يتخلى عن حقوقه الطبيعية من أجل إيجاد سلطة عليا، تخضع للإرادة العامة، وهى إرادة الجماهير والشعب الذى يجب أن يكون هو صاحب السلطة السياسية. ولذا، نجد أن "روسو" حول نظام التعاقد، إلى السلطة التى تتمتع بمفهوم الإرادة العامة، والتى تهدف إلى جعل السلطة المطلقة فى أيدى الشعب والجماهير. هذا التحول السياسى عن أفكار "هوبز" الذى حلل السلطة والمياداة فى النظام السياسى الملكى، أما "لوك" فلقد ركز على أهمية وجود السيادة فى السلطة الملكية المتقدمة، مع إعطاء طابع السيادة إلى السلطة التشريعية (القانونية)، ولكن "روسو" حرص على أن تكون السلطة لسيادة الشعب وهى سلطة مطلقة.

وحاول "روسو" أن يوضح طبيعة السلطة العليا التى تخضع للإرادة العامة للشعب، فعندما تتم إتمام عملية التعاقد بين الشعب وأصحاب السلطة يجب إختيار هيئة أخلاقية جماعية، تتكون من الأفراد الذين تم إنتخابهم بواسطة الشعب، وهم ممثلهم فى الحياة السياسية. وهذه الفئة السياسية، تمنح سلطات غير محدودة للمواطنين وفى سبيل محاسبتهم للسلطة السياسية بصورة مستمرة. وهذا ما تمثل فى السلطة التشريعية التى يجب أن تكون لها نظام المحاسبة القانونية ووضع القواعد الأخلاقية العامة، التى يجب أن يطيعها كل من الحاكم والمحكومين. فى نفس الوقت، حرص "روسو" على مبادئ تدعيم الحرية والمساواة، بالرغم من وجود الكثير من مظاهر اللامساواة فى الحياة الواقعية. وهذا ما أشر إلىه فى مقاله أو بحثه السياسى المميز عن "أصول اللامساواة بين الناس"، وذلك نتيجة لمجموعة من مظاهر التفاوت بين البشر أنفسهم، والتى تتجسد فى الأسباب العوامل الفيزيائية (الجسمانية) والأسباب الإجتماعية التى تعكسها للظروف والعادات والتقاليد. وإن كان "روسو" فى بعض الأحيان، يرجع الفساد إلى حالات التمرد للفردى وظاهرة الملكية، إلا

أنه يحاول دائماً أن يكبح نزوات وغرائز الإنسان الإنسانية، ويحاول توظيفها لإقامة حياة تقوم على العدالة والخير والمساواة. وهذا ما يتمثل في مبدأ الإرادة العامة، الذى يسعى إلى تحقيق الخير والصالح العام وليس للمصلحة الخاصة. وبالطبع، لقد طرح "روسو" بعض الأفكار والتصورات التى تتم عن طريقها تنشئة الفرد أو الإنسان منذ الصغر إلى إعتناق مبدأ الإرادة العامة، وذلك عن طريق وضع أسس جيدة للتربية والأخلاقية وتعاليم الدين. بل يجاز، إن آراء "روسو" السياسية حول نظرية العقد الاجتماعى تشارك كل من "هوبز" و "لوك" فى كثير من إطارها العام، بالرغم من إختلافه مغنهما على صور الحياة الطبيعية (خاصة مع آراء هوبز)، وهذا ما جسده فى نظريته عن السيادة المطلقة للشعب صاحب الإرادة العامة.

خاتمة:

توضح النظريات السياسية التقليدية، التى ظهرت خلال العصور القديمة والوسطى وعصر النهضة والإصلاح الدينى والسياسى، عن مدى تنوع الفكر السياسى عبر هذه العصور، التى شهدت تغيرات سياسية وفكرية متعددة وإتسمت عموماً فى تشكيل الواقع السياسى فى المجتمعات الحديثة. ولذا، فإن علماء السياسة وعلماء الاجتماع السياسى، لا يمكن أن يهتموا بمعالجة قضاياهم ومشكلاتهم السياسية فى العصر أو المجتمعات الحديثة، دون الرجوع إلى تحليل هذا التراث الفكرى والسياسى الهائل، الذى خلفته للمجتمعات الإنسانية وحضاراتها المختلفة، الذى تمثل بالطبع فى هذا التراث السياسى. وهذا ما تمثل فى دراسة الفكر السياسى الإغريقى سواء أكان مثالياً خيالياً كما جاء فى تحليلات أفلاطون، أو أيضاً واقعياً كما عبرت عنه تحليلات أرسطو السياسية. وبإيجاز، لقد أسهم هذا الفكر الإغريقى فى وضع أسس وأشكال ونظم الحكم والسياسة المختلفة، والتى تعتبر مصدراً أساسياً لجميع المهتمين بقضايا السياسة وأنماط الحكومات وتطورها خلال العصر الحديث.

كما إرتبطت السياسة بالدين، وأصبح الأخير مصدراً لها، وهذا ما جاء خلال ظهور الديانات السماوية فى العصور الوسطى المسيحية والإسلامية. فلقد سيطرت الكنيسة على أدوار الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأصبحت هناك نظريات سياسية دينية وأخلاقية كرسست معظمها لإعطاء التبريرات السياسية

لأصحاب السلطة الدينية. وهذا ما جاء فى نظريات التفويض الإلهى كما دافع عنها الكثير من المفكرين السياسيين المسيحيين من أمثال القديس أوغسطين وتوما الاكوينى. كما لاحظنا أيضاً، أن الفكر السياسى المسيحى، لم يأت من فراغ بقدر ما تأثر كثيراً بالنظام السياسى للرومانى أو الإمبراطورية الرومانية، التى لم تعترف بالديانة المسيحية لمدة ثلاثة قرون كاملة، نظراً لإعتبارات سياسية وخوفاً من النظم الدينى المسيحى على رجال السياسة والباطرة الرومان. إلا أن الأمر، لم يستمر طويلاً خاصة بعد إعراف الإمبراطورية الرومانية بالدين الجديد، الذى ما لبث أن سيطر على جميع أتماط الحياة السياسية والاقتصادية بصورة عامة، وهذا ما تم تبريره خلال تحليلنا للنظريات السياسية المسيحية ذات الطابع الأخلاقى المحافظ.

وخلال عصر النهضة والإصلاح الدينى وخاصة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ظهرت مجموعة أخرى من النظريات السياسية، التى تمثل أفكاراً وآراء سياسية جديدة أكثر تمرداً ودعوة للإصلاح والتغيير والتحديث من السيطرة الدينية الكنسية، التى جعلت حرية الفكر السياسى مرتبطة بالدين والدولة المسيحية. وهذا ما تمثل فى آراء كل من ميكافيللى، وبودان الممثلين للنظرية السيادة المطلقة، التى حاولت أن تقدم تبريرات واقعية وعقلية، لأهمية وجود السلطة السياسية ذات السيادة المطلقة، والتى يجب أن تكون محررة تماماً وبمبدأ عن هيمنة السلطة الدينية المسيحية، التى جعلت من الدين المسيحى مصدراً لكل شئ، وأعاققت حرية الفكر والتحديث والإصلاح. كما جاءت نظرية السيادة المطلقة، كبديلاً لنظرية التفويض الإلهى للرجال الدين، ولتبحث عن قيادات سياسية أو نظم قومية تخلص المجتمع البشرى من الصراع الفكرى والدينى والاجتماعى، وهذا ما تمثل فى الصراع الدينى بين المذاهب الكبرى مثل المذهب البروتستانى والكاثوليكى، أو الصراع السياسى بين الدين المسيحى ورجاله، والأمراء والملوك الذين يسعون إلى تحقيق الإستقلال السياسى عن الكنيسة.

علاوة على ذلك، لقد حرصت نظرية السيادة المطلقة، لإعطاء تبريرات واقعية لأهمية وجود السلطة السياسية القومية، التى تهدف إلى توحيد الفئات والطبقات الاجتماعية المتصارعة من ناحية، والدويلات أو المدن والمقاطعات السياسية التى كانت منتشرة فى جميع أنحاء أوروبا خلال عصر النهضة

والإصلاح من ناحية أخرى، والسعى إلى تكوين دولة الأمة القومية بأى وسيلة وغاية أو هدف. وهذا ما جعل ميكافيللى على سبيل المثال، يقدم تبريراته لوسائل السياسة المتعددة للأمير، الذى كان يحلم بوجوده كقائد سياسى، تتجسد فيه روح القومية، وهذا بالفعل ما بلغته أوروبا خلال عصر تكوين القوميات فيها. فى نفس الوقت، لقد جاءت نظرية العقد الإجتماعى: والسياسى خلال القرنين السابع عشر، والثامن عشر، لتعكس مرحلة سياسية جديدة، خطط لها العقل البشرى منذ قرون طويلة مضت، وحاولت هذه النظرية أن تكتفى نظم وأشكال من الحكم والسيادة سواء أكانت ممثلة فى السلطة الملكية المطلقة، كما جاءت عند هوبز، أو السلطة الملكية المقيدة عند لوك، وأخيراً فى السلطة السيادية المطلقة للشعب عند روسو. وبإيجاز، إن دراسة التطور التاريخى للنظريات السياسية خلال العصور القديمة والوسطى وعصر الإصلاح من شأنها أن تعزز إهتمامات علماء الاجتماع السياسى فى دراسة كيفية تطور النظرية السياسية خلال العصر الحديث وطبيعة القضايا والمشكلات والظواهر السياسية التى تحدث خلال هذا العصر ككل.

الفصل الرابع

الاتجاهات النظرية الحديثة

تمهيد:

(١) النظرية الليبرالية النفعية.

(٢) النظرية الاشتراكية المثالية.

(٣) النظرية الماركسية.

خاتمة:

ما من شك، إن دراسة النظريات السياسية تعتبر من الدراسات الهامة التى تجذب إهتمام الكثير من المتخصصين فى علم الاجتماع السياسى، وذلك لأنها جزء من النظرية السوسيولوجية العامة، التى يقوم عليها علم الاجتماع وفروعه المختلفة. إلا أن ذلك، لا ينفى على الإطلاق، طبيعة دراسة النظريات السياسية وإرتباطها بالعلوم السياسية بصورة خاصة، والكثير من العلوم الاجتماعية الأخرى بصورة عامة. وهذا ما يعكس عنوماً طبيعة تعقد الظاهرة السياسية *Political Phenomèna*، كأحد أنواع -الظواهر الاجتماعية، وإعتبارها موضع إحترام للعديد من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ككل. ولقد لاحظنا، بوضوح خلال تحليلاتنا السابقة حول النظريات السياسية التقليدية، كيف إرتبط الكثير من المفكرين والفلاسفة وعلماء السياسة بدراسة الظاهرة السياسية وكيف إهتموا بدراسة تطور الفكر السياسى من العصور القديمة، ثم العصور الوسطى وخلال عصر الإصلاح والتطور وهذا ما إنتهى تقريباً بالتحديد حتى نهاية القرن السابع عشر. وتمثل ذلك فى عدد من النظريات السياسية الأخلاقية، ونظريات السيادة المطلقة، ونظرية العقد الاجتماعى أو السياسى، والتى أضفت لكثير من القضايا والمشكلات التى إرتبطت بالظاهرة السياسية ككل.

ومن بداية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر، ظهرت أيضاً مجموعة من النظريات السياسية التى تم تصنيفها فى إطار النظريات السياسية الحديثة، والتى تعكس مرحلة تاريخية وسياسية جديدة، وهى مرحلة العصر الحديث. ولاسيما، بعد أن تعددت لكثير من الأحداث التاريخية والإقتصادية (الصناعية) فى بريطانيا. وجاء ذلك خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وتلازمه عموماً مع أفكار نظريات العقد السياسى أو الاجتماعى. ومن تعدد الأحداث التاريخية والسياسية ومظاهرها الاجتماعية والثقافية، ظهرت مجموعة جديدة من العلماء السياسيين والإقتصاديين والاجتماعيين الذين يصنفون تحت علماء مرحلة العصر الحديث، ووضعوا الكثير من النظريات السياسية والاجتماعية والإقتصادية، التى عبرت عن ملامح الحياة فى المجتمعات الحديثة وخاصة فى الوقت الحاضر.

وإنطلاقاً من أهدافنا بدراسة النظريات السياسية الحديثة بصورة خاصة، نركز اهتمامنا على إسهامات أهم العلماء الذين أسهموا بالفعل في تطور النظرية السياسية الحديثة ونبدأ هذه الإسهامات أولاً، بالنظرية الليبرالية النفعية، التي وجدت من بريطانيا بصورة خاصة نقطة إنطلاقاً لها ومهد لها الكثير من المفكرين أو من يعرفون بعلماء الاقتصاد السياسي *Political Economy*، أو السياسيين أو علماء الاقتصاد الحر، ومن أهم هؤلاء العلماء آدم سميث *A. Smith*، الذي وضع أسس النظام للرأسمالي السياسي والاقتصادي. كما ظهر ذلك في مؤلفه الشهير "ثروة الأمم" *The Wealth of Nation*، وأيضاً إسهامات "جرمي بنتام" *J. Bentham*. أحد دعاة علم الاقتصاد السياسي النفعي الكلاسيكي، والذي وضع الكثير من النظريات والأفكار الاقتصادية والسياسية التي لا تزال تغذي النظريات السياسية المعاصرة في القرن العشرين بتحليلات سياسية مميزة. وأخيراً، منشير في إطار تحليلنا للنظرية الليبرالية النفعية إلى إسهامات "جون ستوروت مل" *J. S. Mill*، الذي تعددت إسهاماته العلمية والمنهجية، ومحاولته لدراسة المشكلات الاقتصادية والسياسية بصورة حديثة متطورة. وثانياً، سنركز اهتمامنا على دراسة تيارات سياسية أخرى، على نقيض النظريات السياسية الليبرالية النفعية، وهذا ما يتمثل في النظرية الاشتراكية المثالية *Ideal Socialist Theory*، والتي ظهرت أيضاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر وتلازم ظهورها مع النظرية الليبرالية النفعية. وبالطبع هناك الكثير من رواد هذه النظرية، إلا أننا سنركز على ثلاث مفكرين سياسيين مثاليين وهم "هوجل" *Hegel* ويمثل السياسة الألمانية المثالية، و"روبرت أوين" *R. Owen* ويمثل النزعة المثالية السياسية في بريطانيا، وأخيراً آراء "سان سيمون" *S. Simon* ممثلاً عن السياسة المثالية الفرنسية ومؤسس الاشتراكية الغربية بصورة عامة. وثالثاً، سنعالج في هذا الفصل، آراء النظرية السياسية الماركسية، لمعرفة كيف أسهمت أفكار "كارل ماركس" *K. Marx* في تطور دراسة الظواهر السياسية وإعتباره مؤسس أحد للنظم السياسية الحديثة وهو النظم الشيوعي.

(١) النظرية الليبرالية للنفعية.

قبل الإشارة إلى أهم أفكار هذه النظرية، نود أن نوضح حقيقة هامة موداها: أن آراء النظرية السياسية الليبرالية للنفعية، التي وجدت من بريطانيا معقلاً لها، لم تأت من فراغ بقدر ما جاءت أفكارها الاقتصادية والسياسية وإسهاماتها في تأسيس علم الاقتصاد السياسي، بعد ظهور مجموعة من المدارس والنظريات الاقتصادية الشهيرة التي ظهرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر والذي سمي بعصر الرأسمالية التجارية، مثل مدرسة التجاريين *Mercantilists*، التي ظهرت في بريطانيا، ومدرسة الطبيعيين *Physiocrats*، التي ظهرت في فرنسا، وطرحت الكثير من الدراسات السياسية والاقتصادية التي مهدت إلى ظهور النظرية الليبرالية للنفعية *Liberal Utilitarian Theory*.

وفي الواقع، لقد ظهرت مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية في بريطانيا وأوروبا ككل، ومهدت لظهور مدرسة أو نظرية الليبرالية للنفعية، ومن أهم هذه العوامل:

١- إزدياد أهمية التجارة الخارجية، نتيجة لمجموعة الاكتشافات الجغرافية العالمية ومن أهمها إكتشاف أمريكا، وطرق الملاحة العالمية مثل رأس الرجاء الصالح وتطور السفن للملاحة، وتبادل السلع والمواد الخام مع النصف الثاني من الكرة الأرضية (الجنوب).

٢- زيادة قوة الطبقات الرأسمالية، نتيجة نمو الاقتصاد الصناعي. وخاصة بعد ظهور القوة الصناعية في بريطانيا وإنتشارها إلى بقية الدول الأوروبية، ببه ظهرت قوة الطبقات الرأسمالية الجديدة لتلعب أدواراً سياسية وإجتماعية متعددة وتشارك في التحليلات السياسية وهذا ما ظهر مع بداية ظهور نظريات العقد السياسي.

٣- ظهور القوميات السياسية، فلقد أثرت للنظريات السياسية سواء أكانت نظريات السيادة المطلقة، أم نظريات العقد السياسي في توجيه الفكر والرأي السياسي الأوروبي، نحو ضرورة وجود نظم سياسية بديلة عن النظم الدينية للمسيحية، والتي تعمل على ظهور الدولة القومية، وهذا ما حدث بالفعل في العديد من الدول الأوروبية وقيل للدولة القومية.

٤- قيام نظم الدولة السياسية (ذات السيادة) ، ظهرت الدولة كنظام سياسي جديد منطور، بعد أن أثرت نظريات العقد الإجتماعي أو السياسي في طرح

الكثير من الأفكار والبدائل لنظم الحكم الدينى، وهذا ما تمثل فى ظهور الدول الملكية ذات السيادة، أو الملكية المقيدة، أو الدولة الديمقراطية ذات السيادة للشعب وقيامها على مبدأ الإرادة العامة.

٥- تطور نظم السياسة الاجتماعية، ما من شك، أن زيادة الحركة التجارية، وظهور طبقات رأسمالية وعملية جديدة، أحدث تفاوت طبقي نتيجة لنمو رأس المال، وتعدد النزعات الإصلاحية للفقراء نتيجة لثوراتهم المنكررة خاصة فى بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية، كل ذلك أسهم فى طرح نظم اجتماعية تهتم بالرعاية الصحية والسياسة الضريبية والتعليمية و الاجتماعية ككل لحل هذه المشكلات والنهوض بمستوى المعيشة، لتفادى الاضطرابات السياسية وحركات التحرر أو الانقلابات السياسية التى تنفج عن الفقر، والخوف والقهر السياسى والاجتماعى.

١- آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠م).

يرى كثير من المحللين للفكر الإقتصادى والسياسى، أن "آدم سميث" *A. Smith* يعد من أهم علماء الإقتصاد السياسى الغربى، الذى وضع أسس أول نظرية ليبرالية نفعية تقوم على أسس واقعية ظهر عن طريقها أحد أهم النظم السياسية والإقتصادية (النظام الرأسمالى) وجاء ذلك فى كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذى نشره عام ١٧٧٨م، ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن يعتبر الميثاق السياسى والإقتصادى للنظم السياسية الأوروبية والرأسمالية العالمية بصورة عامة. كما تعكس طبيعة الظروف الاجتماعية والإقتصادية أو المهنية التى عاشها سميث الكثير من وجهات نظره الواقعية والتحليلية العلمية للمشكلات السياسية والإقتصادية التى أهتم بمعالجتها بالفعل. فقد عمل أستاذ للمنطق والإقتصاد السياسى فى جامعة جلاسجو، كما شغل وظيفة أستاذ كرسى الفلسفة الأخلاقية بذات الجامعة، ونشر مؤلفاً يعرض فيه آرائه الأخلاقية والاجتماعية، وهذا ما جاء تحت عنوان نظرية المشاعر الأخلاقية *Theory of Moral Sentiments* ^(١) ومن ثم، يعتبر سميث أول عالم إقتصاد يقرر مبادئ

(١) مظر للمزيد من التفاصيل:

جون ناول، الفكر السياسى الغربى، ترجمة: محمد خميس، ورشيد البرلوى، القاهرة: انجبة نعامه المضوية للكتاب، ١٩٨٥.

شاملة يمكن على ضوءها تفسير العملية الاقتصادية، كما وضع أول فرض علمي عام قام على علم الاقتصاد السياسي ككل.

(١) أسس المصلحة الذاتية:

وفي الواقع، إن آراء سميت الاقتصادية والسياسية، تأثرت كثيراً كما نثرنا من قبل بآراء نظرية العقد الاجتماعي، ومدرسة التجاربيين، والفيزيوقراطيين في كل من فرنسا وإنجلترا. ومن أهم أفكاره رؤيته لحالة الطبيعة الإنسانية، والمصلحة الذاتية النفسية، التي تنفع الناس جميعاً نحو تحسين مركزهم ومستواهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويعبر هذا الواقع عن طريقة الطموح الفردي، وسعيه لاستغلال مهارته للفردية الفيزيقية والمقابلة والعلمية والثقافية، كما لا يتم ذلك إلا من خلال العمل الجاد والطموح. فالإنسان العادي للسهول الذي يعمل ساعات قليلة أو يجهد ذاته بصورة بسيطة جداً، لا يمكن أن تتوفر لديه الفرصة لإطعام نفسه. ولذا يعتبر شخصاً غريباً وجاهلاً، ويجب أن يطور أبواب التعليم والثقافة حتى يخلق لديه وعي اجتماعي يحته على العمل والطموح والنجاح والذي يؤوله إلى التخصص في مهنة علمية أو نظرية يحقق فيها طموحه وشمع فيها رغباته الذاتية.

(٢) تقسيم العمل:

يرى سميت، أن تقسيم العمل ناتج عن سعي الإنسان للتعاون مع الآخرين، وتلبية حاجاته الأساسية، التي لا يستطيع أن يقوم بتلبيتها جميعاً دون المساعدة من الآخرين. كما أن تقسيم العمل، ناتج عن التعليم والخبرة والتخصص المهني، وظهور الفئات العمالية والمهنية المهرة، وتعدد أنماط العمل الصناعي والنشاط التجاري. وأيضاً، تعدد نظم الاقتصاد الحديث، والنظرية العلمية الشاملة إلى طبيعة الحياة المصرية. فالتخصص وتقسيم العمل، هما مهمة المجتمعات الحضرية، وتعكس الأسلوب المهني في مجالات العمل المتطورة بصورة مستمرة. كما أن التخصص وتقسيم العمل، يزيد من عافى التعاون والتوافق بين المصلحة الذاتية والعامة وإشباع كآ منها بطريقة مثلى.

(٣) نظام الدولة (الحكومة السياسية):

رأى سميت أن الدولة كجهاز إداري وتنظيمي من الصعوبة تحقيق وظائفها العامة بصورة مرضية وسليمة، وهذا ناتج عن عدم وجود مؤسسات

أو تنظيمات بيروقراطية ذات كفاءة عالية، تلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية والسياسية الحديثة. ولكن هذا لا يعنى أن سميت حاول أن يلغى الدولة كما فعل ماركس، ولكنه رأى وظيفة أخرى للدولة كنظام سياسى أو حكومة سياسية، لها صفة حفظ النظام والأمن وحماية الأفراد والجماعات على حرياتهم وممتلكاتهم. ولهذا، يجب أن تقوم الدولة بدوراً الحارس الأمين، الذى لا يتدخل فى الحريات بكل معانيها وخاصة حرية العمل والملكية^(١). جاء هذا الرأى انطلاقاً من فكرته (سميت) عن ذلك المبدأ "أنه حر دعه يعمل"، تلك الفكرة أو المبدأ التى تحدد وظيفة كل من الدولة الحديثة، والتركيز على أهمية الملكية أو المشروع الخاص وتحقيق الطموح الفردى. كما حرص سميت، على طرح عدد من الأسس التى يجب مراعاتها عند تحقيق العدالة الإجتماعية، ومنها على سبيل المثال، أن لا تفرض الدولة ضرائب إلا فى حدود ضئيلة، حرصاً على زيادة رأس المال، لأن السياسات الضريبية تعد من النشاط الإقتصادى وتحقيق الطموح الفردى لصالح الفئات العاطلة أو غير المنتجة.

(٤) التنمية السياسية والإقتصادية:

تعد تصورات "سميت" حول التنمية السياسية والإقتصادية، إحدى التحليلات الهامة التى إهتم بها رواد النظرية الليبرالية النفعية أو ما يعرف فى علم الإقتصاد الحديث، برواد المدرسة الكلاسيكية أو الليوكلاسيكية بعد ذلك، حيث عرف سميت التنمية بأنها ضمنية تتم بصورة تدريجية تعتمد على القوى الذاتية للنشاط والبناء الإقتصادى والسياسى. ولقد ركز سميت على أهمية نمو عوامل الإنتاج الإقتصادى وتأثيرها على بقية عناصر التنمية السياسية والإجتماعية وهذا ما عالجته فى قضايا إقتصادية صرفة مثل الأرباح، والثروة الإقتصادية، والربح والأجر وغيرها من قضايا إقتصادية تم معالجة لها فى مؤلف آخر وهو علم الاجتماع الإقتصادى^(٢). ولكننا نركز على الآراء السياسية الليبرالية لأن سميت حالياً، كما إعتبر أن التنمية السياسية والإقتصادية هى محور قيام مجتمعات الرفاهية Welfare Societies، وذلك

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- Smith, A, The Wealth of Nations, London : penguin Book, 1950.

(٢) لمزيد من التحليلات حول هذه القضايا انظر:

.. عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الإقتصادى، (ج-١)، مرجع سابق.

باعتبار أن قوى الإنتاج الإقتصادي هي المحرك الأول لعملية الرفاهية والتأثير على كافة القوى الاجتماعية الأخرى. كما حرص سميث على أن يناقش علاقة قوى الإنتاج والتنمية وظهور الطبقات للرأسمالية الاجتماعية في المجتمعات الصناعية وهم (ملاك الأرض، والعمال، والرأسماليون الصناعيون).

عموماً، حرص سميث على أن يوضح أفكاره حول السياسة الإقتصادية والاجتماعية من خلال إستخدامه لكثير من المفاهيم والقضايا التي لا يزال يهتم بها علماء الاجتماع الميائسي، والإقتصادي، والتنمية وغيرهم. ومن أهم هذه المفاهيم التقدم *Progress*، والتطور *Improvement*، وتقدم التطور *Improvement of Progress*، وتوفير الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا، وتقسيم العمل، وحرية للمشروع الخاص، والعلوم للفردى، والتخصص، وغير ذلك من أفكار متعددة أشار إليها في مؤلفه الشهير عن ثروة الأمم، ولوضع أسس علم الإقتصاد السياسي النفعي الليبرالى، وبسر العلاقة المتداخلة بين الإقتصاد والسياسة وخاصة من جانب السياسات القومية. في نفس الوقت، حرص سميث على أن يهتم بالمناهج العلمية والتحليلية الوصفية، التي ساعدته كثيراً على دراسة الظواهر الإقتصادية والسياسية وربطها بالواقع الاجتماعى الذى ظهرت فيه. كما ركز على دراسة العلاقة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية والسياسات الضريبية وواجبات الدولة أو الحكومة السياسية، وغير ذلك من آراء وقضايا متعددة، لا تزال تشغل إهتمامات علماء الاجتماع السياسى، خاصة عند دراستهم لواقع المجتمعات النامية أو الأخذ في التحول، كما إهتم سميث بذلك خلال دراسته لواقع المجتمعات الأوروبية وخاصة بريطانيا في أوائل القرن الثامن عشر.

٢- جرمى بتلزم (١٧٤٨ - ١٨٣٢م):

جاءت إهتمامات هذا المفكر السياسي محيرة عن طبيعة المذهب النفعي الليبرالى، وذلك في صيغة قانونية وسياسية وإقتصادية، لتعكس إهتمامات بنظام المهنة والثقافية، حيث درس القانون بجامعة إكسفورد البريطانية، وعمل بالمحاماة، ثم ما لبث أن كرس بقية حياته في الدراسات الإنسانية وخاصة الإقتصادية والسياسية. ولقد ظهرت مؤلفاته لتعكس هذا الإهتمام، وهذا ما جاء على سبيل المثال، في أول كتاب له نشر عام ١٧٧٦م

"فصل عن الحكومة" *Fragment on Government*، أى أن هذا الكتاب ظهر قبل أن ينشر أهم سميت مؤلفه بعلمين (١٧٧٨م). كما ظهرت مؤلفات أخرى لبنتام منها "مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع" *Introduction to The Principle of Morals and Legislation*، والذي نشر عام ١٧٨٩م، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المؤلفات فى مجال الربا، والتشريعات المدنية والجنائية^(١).

(١) الأساس الأخلاقى للمذهب النفعى:

حقيقة، لقد تبنى بنتام أفكاره السياسية على أساس أخلاقى نفعى فى نفس الوقت، وهذا ما يحس وجهه نظره واعتباره للمذهب النفعى، مذهب الإحساس باللذة والألم والتي تشعر بها من خلال تجاربنا مع الأشياء. وكل تجربته إنسانية يشعر فيها الفرد إما بلذة أو بالألم، أو لذة وألم فى نفس الوقت. ولكن تختلف سعادة الإنسان عن اللذة، لأنها (السعادة) تقوم على مجموعة من الإحساسات، بينما اللذة لا تحتوى إلا على إحساس واحد فقط. ولشئ اللذيق، يعتبر شيئاً غرائزياً وإن كان مطلوباً، ولكن عن طريق تكوين مجموعة الأحاسيس والمشاعر الأخلاقية يبحث الإنسان عن السعادة والخير، ويضطر إلى رفض اللذائذ الوقتية فى سبيل لذائذ أفضل مستقبلية. وعموماً، سعى بنتام ليضع مقياس لإحصاء السعادة أو تقديرها، ومقارنة مدى شئتها أو قوتها وضعفها. ومن ثم، يحكم مذهب النفعية بنتائج الأعمال ويحكم على مدى إتمامها بالخير أو الشر، وذلك وفق ما ينتج عنها من لذات أو آلام، دون الإهتمام بالبواصت (الدوافع). وهكذا يعتقد بنتام قبل هوبز فى دراسته للحالة الطبيعية الأولى، وإن كل إنسان إنما يهدف إلى تحقيق سعادته ولذاته، ولكن يرى "بنتام" أن كل إنسان يجب أن يسعى لإسعاد الآخرين، وأن يحاول أن يحقق أكبر قدر من سعادة الآخرين. كما أنكر "بنتام" القوانين الطبيعية، أو ما يعرف بالعقل الطبيعي، لأن الإنسان لديه قدرة على التمييز بين اللذة والألم والسعادة، وتعتبر الأخيرة البديل الأساسى عن القوانين الطبيعية.

(١) أنظر:

- *Wanlass, L. Gettills History of Political Thought, London : George Allen & Unwin LTD, 1970.*

(٢) نظام الدولة السياسية:

تعتبر الدولة كنظام سياسى عند المذهب الليبرالية النفعية مثلما حددها بنتام، فهي مجموعة من الأفراد المنظمين، الذين يسعون لتحقيق المنفعة، أو السعادة أو اللذة. والمحافظة عليها. ومن ثم، فإن المذهب النفعي ينكر فكرة وجود العقد الاجتماعى أو السياسى كما ظهر عند هوبز و لوك و روسو. والدولة، مجرد نظام من بين العديد من النظم التى تسود المجتمع. وإذا كانت الدولة تحرص على تحقيق المنفعة، فلماذا إذن نعقد نوع من المفارقة والتميز بينها كنظام اجتماعى، والنظم الاجتماعية الأخرى مثل النظم الأسرى؟. يجيب بنتام على ذلك، بأن الدولة تتميز عن النظم الاجتماعية الأخرى، لأنها مصدر القانون وهذا الأخير (القانون)، هو أحد الجزاءات الأربعة التى تسيطر على الحياة الإنسانية وهي^(١):

- ١- الجزاء الطبيعى، الذى يتمثل فى حوادث الطبيعة المتكررة.
- ٢- الجزاء الأخلاقى، وينتج عن الشعور العلم للمجتمع ضد الأفراد أو المخالفين.
- ٣- الجزاء الدينى، وينتج عن مدى مخالفة الفرد للتعاليم الدينية.
- ٤- الجزاء القانونى أو السياسى، وهو الجزاء الذى تقوم به الدولة ضد المخالفين للقوانين العامة.

كما يرتبط المذهب النفعي كما ظهر عن بنتام بين القانون والدولة، وخاصة أن الأخيرة هي الجهاز السياسى الأعلى، ولها العديد من الاختصاصات باعتبارها مصدر الحقوق للأفراد. ومن ثم، لا يستطيع الفرد أن يجنح أمامها عن ضياع حقوقه الطبيعية، لأن هذه الحقوق لا جدوى لها فى الواقع، باعتبار أن الدولة هي المتصرفة فى هذه الحقوق. ولكن هذا لا يعنى أن لا ضمان ولا حقوق للفرد، أما سلطة الدولة، لا تستطيع أن تستولى على ملكية أحد الأفراد دون تقديم تعويضات مناسبة. كما أن للفرد حق فى المعارضة إذا كانت هذه المعارضة تحقق نفعاً للجميع. ويلجأ، يمكن القول، بأن بنتام جرد الفرد تقريباً من حريته الطبيعية أمام الدولة، وإن كان لم يؤكد على أن الدولة تهدف إلى تحقيق الحرية الفردية والاهتمام بها وهذا ما جاء فى الحرية الفردية للملكية.

(1) Bentham, J. *Handbook of Political Fallacies* (ed.) by H. Larrabee, N.Y.: Harper Book Comp. 1962.

المعلقة في الإقتصاد السياسي" الذى نشر عام ١٨٤٤. كما يعد كتابه الأول عن مقال عن الحرية *Essay on Liberty* الذى نشر عام ١٧٥٩ من أهم المؤلفات ذات الطابع السياسى، هذا بالإضافة إلى مؤلفات مثل "نظام المنطق" *System of Logic* والمذهب النفعى، وخضوع النساء، وملاحظات على الحكومة الليبيرية وغيرها. كما ترجم "مل" هذه المؤلفات إلى واقع على حيث أسهم فى الحياة السياسية البريطانية كعضو فى البرلمان بين عامى ١٨٦٦ - ١٨٦٨ إلا أنه لم يستمر طويلاً^(١).

(١) المذهب النفعى:

سمى "مل" لتطوير المذهب النفعى والاتجاه الراديكالى الذى ورثه عن والده "جيمس مل" *J. Mill*. وإستناد كثيراً من عالم الإقتصاد السياسى الشهير "دافيد ريكاردو" *D. Ricardo*، إلا أنه إنتقد المذهب النفعى وخاصة آراء بنتام، ولاسيما تصوراتهِ حول اللذة والسعادة والام. وركز على أهمية الإنترام والقانون الأخلاقى، ورأى أن السلوك الفردى يجب أن يوجه للصالح العام، كما أن الأعمال الإنسانية يجب أن توجه للخير والسعادة للآخرين حتى يشعر أصحابها بالكرامة. كما يجب أن يحرص الإنسان على أن تكون هفلية للحصول على السعادة مجرد هدف لذاتها، ولكن يجب توجيه هذه السعادة الإنسانية لتحقيق الأغراض الأخلاقية والتى تشعر الإنسان بكرامته وبكرامة الآخرين. كما حاول "مل" أن يوضح حرية التعبير عن الرأى والمناقشة، وجعل الهدف منها موجهاً لتحقيق السعادة والرفاهية للمجتمع ككل.

(٢) الحرية السياسية:

أعتبر "مل" الحرية بمفهومها العام شيئاً رئيسياً، وليست مجرد ، ثانوياً كما جاء ذلك فى تصورات بنتام المناطقة، فالحرية تعتبر الأساس الأول لوصول الإنسان للحقيقة والمعرفة وشعوره بالكرامة والإعتراف بالنفس، والوصول إلى ضرورة سعادة المجتمع ككل. وإذا حدد مفهوم الحرية على أنها "سلطة الإنسان على نفسه". وعلى ضوء هذا المفهوم، سعى "مل" لإستبعاد كافة القيود التى توضع على حرية الفرد أو الإنسان الحديث. كما على ضوء تفسير مفهوم الحرية، يمكن تصنيف أفعال الإنسان، وهى نوعان، النوع الأول، أفعال

(1) Hacker, A. Political Theory, N. Y: The Macmilcan, 1961.

تخص الفرد ذاته، والنوع الثاني، أفعال يتأثر بها الآخرين. وعموماً، لقد كان "مل" من المتحمسين بشدة للحرية الإنسانية. وهذا ما عبر عنها في حرية المناقشة وإبداء الرأي بصورة واضحة، كما أن مضمون الحرية يشمل كافة الحريات الاقتصادية، والسياسية، والدينية^(١).

(٣) النظام الليبرالي:

وفي ضوء تحليلاته لمفهوم الحرية الإنسانية، أهتم "مل" بالديمقراطية - كنظام سياسي، وإعتبره أفضل أنواع نظم الحكم السياسية، ولأسباب أن هذا النظام يتيح للجمهور أن تدير شئونها بنفسها وإختيارها بصورة حرة لممثلهم من أصحاب السلطة والبرلمان. ولقد إختار بنظام الديمقراطية، لأنها أكثر الأشكال السياسية ملائمة عند الميول الأثنية التي تميز أفعال الإنسان الفردية. ولكن "مل" رأى أن النظام يجب أن يطبق في المجتمعات التي قد وصلت إلى درجة عالية من التقدم والمتطور والمستويات الأخلاقية العليا. وبالفعل، نجد أن رأى "مل" هذا يتفق تماماً مع تصورات ميكافيللي في إختياره إلى النظام الديمقراطي، ولكنه تشكك في تطبيقه في إيطاليا، ولأنها لم تكن قد وصلت إلى مرحلة التطور "التقدم". وعموماً، أكد "مل" على ضرورة تبني النظام الديمقراطي في الحكم، لأنه أفضل للنظم السياسية توفيراً للحرية للشعوب، على شرط أن تكون الظروف المحيطة بالمجتمعات ملائمة لتطبيق النظام الديمقراطي، وخاصة أن هذا النظام يقوم على مبدأ الإرادة العامة للشعب. كما أكد على أهمية رعاية الطبقات الفقيرة، وإعتناق كثيراً من الأفكار الاشتراكية الأخلاقية. وهذا ما جعله ينتقد النظام الرأسمالي نظراً لوجود تناقضات كبيرة في اتساقه وعدالة التوزيع، بالرغم من إعتبار "مل" من مؤسسي نهج الليبرالي الرأسمالي. التفتى في نفس الوقت.

(٢) النظرية الاشتراكية المثالية.

ظهرت في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حركات فكرية وسياسية متنوعة بعضها جاء واقعي والآخر مثالي. ولقد شاهدنا الكثير من الأفكار السياسية التي إهتم بها أصحاب النظرية الليبرالية التنفية، الذين

(١) للمزيد من التفصيل إرجع إلى:

- Mill, J. Representative Government, In utilitarianism, Liberty London : Dent, 1910.

أسسوا علم الاقتصاد السياسي، وهذا ما تمثل في تحليلات كل من "سميث"، و"بنتام"، و"مل"، وكلفت لهم آراء حول الطبيعة الإنسانية، ونظام الدولة، والديمقراطية، والحريات الإنسانية، والقوانين الطبيعية والментية، وغير ذلك من آراء متعددة ذات طابع إقتصادي وسياسي ظهرت خاصة في بريطانيا، وما لبث أن إنتشرت أفكارهم إلى جميع أنحاء أوروبا. من ناحية أخرى، ظهرت العديد من الأفكار الاشتراكية المثالية والتي وجدت من ألمانيا خلال الفترة ما بين عام ١٧٧٠ - ١٨٣٠، منبعاً فكرياً خصباً لها ولاسيما أنها تأثرت كثيراً بالأفكار الفلسفية المثالية عند كانت، وإهتمت هذه المدرسة "الاشتراكية" بقضايا الروح القومية، ونظام الدولة السياسية، والطبقات الاجتماعية، ودراسة الثورة الفرنسية وأثارها على المجتمع الأوربي وخاصة حقوق الإنسان، والروح الإنسانية عموماً وهذا ما تمثل في أفكار كل من لفلينوف فخته وهيجل في ألمانيا، وآراء أوبين الاشتراكية والاقتصادية في بريطانيا، وايضاً آراء "سان سيمون" مؤسس الاشتراكية الفرنسية وهذا ما سنعالجه بشئ من الإيجاز.

١- ج. هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١م):

يعتبر من أهم الفلاسفة الألمان الذين ظهوروا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بل خلال العصر الحديث على الإطلاق، وأصبحت أفكاره السياسية والاجتماعية لها صدق واسع للنطاق سواء في ألمانيا وبقية الدول الأوروبية، ويعتبر مؤسس المذهب العضوي السياسي. ولقد أثرت فيه الثورة الفرنسية التي قامت عام ١٧٩٨م فإهتم بها وأيدها في بادئ الأمر، ولكن ما لبث أن إنتقدها بشدة بعد أن إكتشف أن البناء الفلسفي السياسي والاجتماعي للثورة التي قامت عليه في بادئ الأمر، أصبح نوع من الخيال. ولذا سعى "هيجل" ليضع أفكار سياسية جديدة ذات طابع مثالي تقوم على تخلص الروح الإنسانية من الخطيئة الأساسية، وذلك عن طريق تبني أسلوب التعبير الحر المستدير القائم على المنطق والفلسفة المثالية، والمنهج الديالكتيكي (الجدلي). ويمكن الإشارة إلى أهم أفكار "هيجل" للسياسية المثالية كما يلي^(١):

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

- Hegel, F. *The Philosophy of History*, N.Y: 1944.

- Marcuse. H. *Reason and The Revolution*, N.Y: Maemillan, 1954.

(١) طبيعة العالم:

تقوم فلسفة "هيجل" المثالية السياسية على أساس عنصرين أساسيين وهما: (١) للجدل، الذى يعتبر وسيلة منهجية وتحليلية يستخدمها العقل البشرى لدراسة الحقائق الواقعية والمثالية المجردة، بهدف التوصل إلى نتائج محددة، لا يمكن، أن تتم إلا عن طريق هذا الطريق المنهجي الجدلى (الديالكتيكى). (٢) نظريته عن الدولة القومية باعتبارها تجسيدا للسلطة السياسية التى كان يحلم بإنشائها وظهورها. فى الحياة السياسية. ويعتبر العنصر الأول (الجدل) الأسلوب الذى عن طريقه يمكن دراسة نظريته عن طبيعة العالم، والتى عن طريقها يمكن فهم نظريته السياسية والاجتماعية العامة. فلقد بنى "هيجل" الكثير من أفكار الفلاسفة المثاليين من أمثال أفلاطون، وكانط، وخاصة إن العالم يُحرر أساساً عن قيم مثالية أو روحية، ولذا يجب أن نميز بين العالم الروحى الحقيقى، والعالم الظاهرى. كما يجب أن نستخدم الجدل لأنه الطريق الوحيد الذى يساعدنا لفهم هذين العالمين، ولأن (الجدل) يعبر عن حياة الروح أو الفكر، وخاصة، أن تطور الروح يتم أثناء الصراع أو التعاون بين الأفكار، التى تتم عن طريق إعادة التوفيق بين المتعارضات، وتنتج عن ذلك ميلاد فكرة أو روح جديدة، تكون نتاجاً من العناصر للمتعارضة. وعناصر الجدل الجزئية تشمل القضية والموضوع *Thesis*، ونقيض القضية *Antithesis*، والقضية التركيبية (المؤلفة) *Synthesis* وتعتبر الأخيرة هى جملة الأفكار والنظم بل هى الكون والعالم ذاته.

(٢) الدولة القومية:

أما العنصر الثالث "الدولة القومية" وهى شئ أسامى وتجسيد للسلطة السياسية، وميزها "هيجل" وجعلها فوق الأفراد الأعضاء، وتعتبر من أفضل النظم السياسية والاجتماعية، ولقد نشأ هذا النظام تاريخياً من خلال تكوين مجموعة من الأسر "جماعات بشرية" تقوم على أساس التعاون والمسئولية فيما بينها، ثم تحولت بعد ذلك إلى مجتمع تتنافس، بسوءه الصراع والتنافر حول مبادئ الطبيعة، وحرية الدوافع الذاتية والأخلاقية. لكن تحول هذا المجتمع التنافسى إلى الدولة القومية، ذلك لنوع من النظم الاجتماعى والسياسى الذى يجمع شمل الأمة، وتهدف تحقيق الأمن والطمأنينة والمساواة والعدل. ولذا،

يجب أن يخضع لها الأفراد والجماعات بصورة عياء، كما تعتبر الدولة القومية هي الأداة العقلية التي تهيا الإنسان إلى الإرادة العامة، وذلك بفضل قوانينها وتنظيماتها المتعددة.

(٣) الحكم الدستوري (الملكي):

حرص "هيجل" أيضاً على أن يستخدم الجدل أو المنهج الديالكتيكي في دراسته لأفضل أنواع الحكم المفضلة لديه عندما أشار إلى أن هذا الحكم الدستوري (الملكي)، ينتج عن مرحلة تطورية للنظم السياسية العالمية. ويظهر ذلك على سبيل المثال أولاً، عندما تظهر دولة ما من خلال تطبيقها للنظام الطغيان وتعد هذه المرحلة الأولى (القضية أو الموضوع) *Thesis*، ولكن تظهر نتيجة هذا النظام نظام سياسياً آخر مضاداً له، وهو النظام الديمقراطي (القضية المضادة) *Antithesis* أو كمرحلة مضادة للنظام الطغيان، ولكن تأت المرحلة التركيبية - الإستنتاجية الأخيرة *Synthesis*، ممثلة في الملكية الدستورية. ورأى "هيجل"، أن هذا النوع من السلطة السياسية له خصائص مميزة، فالمالك صاحب السلطة المنفردة لا يمكن أن تكون مصلحة السياسية ذاتية، بقدر ما يخضع الملك وسلطاته إلى مصلحة الأفراد العامة. ولذا، فالمالك الذي يقوم أساساً على الدستور لا بد وأن تتمثل فيه إرادة الدولة، وهو صاحب السيادة العليا، وخاصة أن هذا النظام الدستوري يتمثل في دولة القانون.

(٤) السياسات الدولية:

يطرح "هيجل" أفكاره حول السياسات أو العلاقات الدولية. نتيجة نشأتها وتطورها وإضطرابها، حيث يرى أن السياسات الدولية تقام بين الدول حسب مصالحها الخاصة، ولكن لكل دولة حريتها في تحديد مصلحتها، وسياساتها الخارجية تماماً مثل ممارستها لسياساتها الداخلية. فتحدد السياسة الخارجية، يعتبر نوع من الحريات السياسية للدول، وخاصة أن هذه السياسات تتم بين دول ذات سيادة. وهذا ما ظهر في مؤلفه فلسفة الحق *The Philosophy of Rights*، كما يجب أن يحترم القانون الدولي، لأنه أسس أساساً على مبدأ التوازي الطبيعية، كما يجب على الدول أن لا تنتظر إلى سياساتها وعلاقاتها الخارجية على إنها أشياء مؤقتة، لأن ذلك سوف يؤدي إلى النزاع الذي لا يمكن إلهائه إلا عن طريق الحرب، كما يرى "هيجل" أن الحرب لا تعد

شراً مطلقاً فهذا نوع من النشاط الجيد. فمن طريقه يمكن تغيير الأوضاع الخارجية والداخلية ويقضى على فساد الأفراد والحكام، ويؤدى إلى السلم الأبدى أو طويل الأجل. كما تؤدى الحروب إلى تقوية الروح الوطنية الداخلية ومنع الإضطرابات. وبيلجاز، يتصور "هيجل" أن الحروب تعتبر أكبر فضل فى الحضارة الإنسانية ونعمه للمجتمعات ويدلل على ذلك بأن الحروب مصدرا للإختراعات الحديثة والتخوير وللتحديث لصالح للشعوب الإنسانية.

٣- روبرت لوين (١٧٧١ - ١٨٥٨م):

تعكس طبيعة الحياة الاجتماعية والمهنية لأوين عن تشكيل الكثير من أفكاره الاشتراكية المثالية الاجتماعية والاقتصادية. فقد ولد فى أسرة فقيرة بمنطقة ويلز عام ١٧٧١، ولم يمكث فى المدرسة إلا عند سن التاسعة فقط، بعدها عمل صبياً فى أحد المحلات لتجارة القماش. وما لبث أن سعى لتحقيق طموحاته فى مجال العمل التجارى والصناعى حيث أنشأ مصنعاً صغيراً للمنسوجات، ثم أصبح مديراً لأكبر مؤسسة صناعية فى بريطانيا فى ذلك الوقت. واكتسب شهرة عالمية فى أوروبا مكنته من تكوين ثروة مقدارها ٦٠ ألف جنيه إسترليني. وبعد أحداث عام ١٨٢٠، تم إختيار لوين نظراً لحبه للإنسانية والخير أحد أعضاء اللجنة المشرفة على دراسة أسباب الفقر، وحدث الإضطرابات الاجتماعية المعروفة بإضطرابات "الخبز والدم" (١) بيلجاز، نعالج فيما يلى أهم تصورات لوين الاشتراكية السياسية المثالية ومدى تفسيره لواقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية التى عاصرها بالفعل.

(١) الاشتراكية والتغير الاجتماعى والسياسى:

تظهر تصورات لوين حول الاشتراكية كسياسة إصلاحية للنظام الرأسمالى القائم، وخاصة تحسين أوضاع الطبقات العاملة على غرار بقية المفكرين الاشتراكين فى ذلك الوقت. ولقد عبر لوين عن أفكاره ضمن تقاريره للجنة البحث عن الأزمت الاجتماعية والإضطرابات، خاصة وأن لوين ركز على أهمية إصلاح المصانع ووضع الآراء التى من شأنها تعزيز الظروف الفيزيائية والمعيشية للعمال، والتى تمثلت فى خفض ساعات العمل، وإلغاء عمل

(١) للمزيد من التفاصيل انظر: أريك رول، تاريخ الفكر الإقتصادى، ترجمة راشد البرلوى، القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٨٦.

الأطفال. إلا أن أوين سعى لوضع تقرير شامل لإعادة تنظيم المجتمع، وإقترح حلاً لمشكلة الفقر، ألا وهو جعل الفقراء أفراداً منتجين، ودعا لإنشاء قرى تعاونية محددة العدد، يقوم أفرادها بالعمل في الزراعة أو الصناعة، كما يؤسس لهم بيوتاً ملائمة، وتحسن تعليم الأطفال بها بهدف تنشئتهم مهنيًا وأخلاقيًا.

في الحقيقة، لم يستطع أوين تحقيق حلمه في بادئ الأمر في تأسيس نظام رأسمالي تسوده الحرية الاقتصادية غير المقيدة، مما جعل اللجنة تستبعد تقريره. ألا أنه لم ييأس بالفشل ونجح في الحصول على الموافقة في تنفيذ المشروع من البرلمان خاصة بعد أن انضم إليها دافيد ريكاردو في ذلك الوقت. وبالرغم من الانتقادات التي وجهت إلى أوين وفلسفته التعاونية، إلى أن لم يستطع إقامة مجتمع للفقراء، بقدر ما تصور أن الأسلوب الصحيح لمعالجة مشاكل هذه الفئة هو جعلهم أفراد منتجين، لأنهم يكونون ثروة بشرية إذا أتاحت لها فرص العمل الفعلية، وتغيرت بيئاتهم الاجتماعية.

ومن ثم، فإن إنشاء بيئة إجتماعية ملائمة للفقراء تعد بمثابة أسلوب للإصلاح الاشتراكي، الذي يجب السعى لتحقيقه عن طريق المطالبة المستمرة، والعمل عموماً على تحسين الوسط البيئي والاجتماعي للفقراء بواسطة الدولة وأصحاب العمل، وهذا الرأي شارك أوين فيه العديد من علماء البيولوجيا ونظريائهم على الكائنات الحية. على أية حال، سعى أوين لإنشاء أول قرية تعاونية في عام ١٨٢٦ في أمريكا ليطبق فيها تصوراتهِ الاشتراكية الليونوية ولتقوم على أسس اقتصادية معينة، ولكنها فشلت لإعتبارات متعددة، ولاسيما غياب تصور أوين الفعلي لطبيعة المجتمع الأمريكي الذي عرف الحرية الاقتصادية والسياسية طيلة نصف القرن السابق على إنشاء قرىته التعاونية. وعاد أوين مرة أخرى إلى إنجلترا، ليصارع من أجل الطبقة العاملة، وأسهم في تأسيس العديد من الاتحادات والنقابات العمالية، وكانت ألقاها نقابة العمال الصناعية، وهدف عموماً من النقابات لتكون أداة للتغيير الاجتماعي والسياسي.

(٢) الاشتراكية والتغير الاقتصادي:

حقيقة، من الصعب الفصل بين التغيير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي عموماً، وهذا ما ظهر واضحاً عند دراسة أفكار أوين الاشتراكية كسياسية عامة. فنجده قد ربط فلسفته الأيديولوجية الاشتراكية بتغيير البيئة الاجتماعية وهذا ما حدث أيضاً في طرحة لعدد من السياسات الاقتصادية التي

من شأنها أن تعمل على تغيير النظام الرأسمالي القائم و السعى عموماً لتحسين
أوضاع الحياة الاجتماعية غير المتوازنة خاصة بين طبقات الرأسمالية
والعمالية كما فعل من قبله هيجل و ميسموندى على سبيل المثال وغيره من
الفكرين الإشتراكيين.

وفى هذا الصدد، طرح لوين بعض الأساليب لتغيير الحياة الاقتصادية
والتي تتمثل فى إلغاء الأرباح أو أى زيادة فى ثمن السلع يفوق سعر تكلفتها،
فالأرباح، تعتبر مكاسب غير عادلة، ولكن العدل - كما يتصور لوين - هو
الحصول على الثمن الفعلى (التكلفة) للسلع فقط. علاوة على ذلك، فإن الأرباح
تؤدى إلى تفاقم الأخطار الاقتصادية أبان الأزمات وهبوط مستوى الاستهلاك
عدد الأفراد البسطاء. كما أن إضافة أى زيادة على السلع تجعل من الصعب
على من قام بإنتاجها إقتناءها وإستهلاكها.

ومن ثم، لم يجد لوين مخلصاً من ضرورة إلغاء الربح وذلك فى إطار
تصوراته اليوتوبية، بإعتبارها عادة سيئة يجب التخلص منها، وبما أن أداة الربح
هى النقود، فوجب أيضاً التخلص من الأخيرة وإلغاء التعامل بها وأحلالها
ببطاقات العمل، بإعتبار أن العمل هو أساس "القيمة" الذى على ضوءه تحدد قيم
الأشياء. وفى الواقع، طرح لوين عدد من التصورات لتطبيق نظم بطاقات
العمل، للإستغناء عن النقود والربح. وبالفعل أنشأ مخزناً لتبادل السلع فى لندن
كمؤسسة تعاونية يقوم المنتجون بتسليم إنتاجهم مقابل الحصول على بطاقات
العمل وإستبدالها بسلع أخرى وذلك حسب قيمة العمل المبذول فيها بالفعل.
وبالرغم من نجاح المشروع فى بادئ الأمر، ولكنه فشل فى النهاية نتيجة
للمغالاة فى قيمة ساعات العمل من المنتجين وإستبدال منتوجاتهم الرخيصة
بالسلع الغالية.

أخيراً، فإن تحليلات لوين الإشتراكية بالرغم من وصفها بالخيال
اليوتوبى، فإنها تمثل فترة تاريخية هامة تكشف عن نوعية الفكر الإقتصادى
والاجتماعى الذى وضعه سان سيمون، وميسموندى، وأوين، وآخرون من أمثال
فورييه، وبرودون، وبلان، وجراى، وكنجزلى^(١). وغيرهم. أسهموا فى

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

ر. هيلبرونر، فكرة الفكر الإقتصادى، ترجمة رشيد البراوى، القاهرة: مطبعة النهضة،
١٩٧٩.

الإعداد لظهور ما يعرف بالإشتراكية العلمية للماركسية وضعها ماركس بعد ذلك قرابة قرن من الزمان وحتى نهاية القرن العشرين.

٣- سنان سيمون (١٧٦١ - ١٨٢٥م):

اعتنق سيمون الإشتراكية وسعى لتأسيسها كمذهب لنظام سياسى خليط ما بين الواقعية والمثالية (اليوتوبية)، وهذا ما جاء فى تصوراته السياسية بصورة خاصة، ومحاولته لوضع نظرية إجتماعية وإقتصادية وسياسية متكاملة. وجاء هذا الإهتمام من قبل سيمون، بعد نشأته نشأة أرسنقراطية، ولكن ما لبث أن تمرد عليها واعتنق الأفكار الإشتراكية المناهضة للفكر الأرسنقراطى ذات الطابع الإستعمارى، وهذا ما جعله يسافر إلى الولايات المتحدة للمشاركة فى الثورة الأمريكية ضد الإنجليز. كما قد ورث ثروة مالية كبيرة نتيجة ميراثه العائلى وصله لفته فى المجال الإقتصادى والمالى، ثم حاول إقامة مشروع تجارى صناعى ذات طابع إشتراكى، مثلما حدث وأقامه المفكر الإقتصادى الإشتراكى روبرت أوين فى بريطانيا خلال نفس الفترة التى عاصرها سيمون. وكان يهدف بإقامة هذا المشروع الذى فشل فيه أيضاً، أن يقيم نوع من المؤسسات الإدارية والمهنية الصناعية الضخمة، وإعادة تنظيم العمل المؤسستى فى جميع أنحاء الدول الأوروبية. ويمكن فيما يلى أن نعرض لأهم أفكار سيمون الإشتراكية بشئ من الإيجاز^(١).

(١) الإشتراكية والتنظيم للتكنولوجيا:

سعى سيمون لتكوين حلمه السياسى بظهور تجمع سياسى وإقتصادى وإجتماعى جديد يعم الدول الأوروبية. وبقيّة أنحاء العالم، ورأى أن قيام الثورة السياسية الفرنسية عام ١٨٧٩م ما هى مظهر من مظاهر التغير والتى مهدت للثورة إجتماعية، وهذا ينطبق أيضاً على الثورة الصناعية، التى أحدثت تغيرات هامة بفضل تقدم العلوم والصناعة. ولكن هذا التقدم لا يمكن أن يكتب له النجاح والإستمرار ما لم تظهر طبقة من الفنيين والصناعيين المهرة والإداريين، الذين لديهم قدرة على إدارة المشروعات الصناعية والتجارية

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- أريك رول، تاريخ الفكر الإقتصادى، ترجمة: راشد البراوى، القاهرة، دار الكتب، ١٩٨٦.
- Markham, H. (ed.) Henri de S. Simon (Selected Writing) Oxford, 1952.

العملقة، وسمى هذه الطبقة بطبقة التكنوقراطيين، وأعطى لها أهمية كبرى وأكثر من إهتمامه بالطبقة السياسية. كما نجده يتخذ موقفاً «تشدداً من الدين» و«اعتبره من أحد العوامل التى تعوق التقدم والتطور»، ونظراً لأن النظم الدينية سعت فى العصور الوسطى إلى رفض التفكير فى العلم والتقدم والأشياء المادية. ولكى يجب على النظام الإشتراكي الجديد تحت حكم التكنوقراطيين، أن يعطوا إهتماماً ملحوظاً لقيمة العمل، لدوره فى دفع عجلات التقدم والتطور والرخاء للإنسانية.

وإطلاقاً من أفكار سيمون وتصوراته نحو الإشتراكية، وخلق جيل جديد من الفئتين الصناعيين، وضع مؤلفاً هاماً سمي «المنظم» وضح فيه الوسائل العلمية لتحقيق نظام صناعي مثالي. كما حاول أن يقوى موقف هذه الفئة (التكنوقراطية) عن طريق تجميع الطبقات الاجتماعية الأخرى حولها وخاصة الطبقة البرجوازية، وحث الطبقات العمالية للإلتفاف حول هذا النوع من التجمع الطبقي، وهذا ما أدى إلى قيام الثورة الفرنسية الثانية عام ١٨٣٠م، والتي أحدثت الكثير من التغيرات التي نادى بها سان سيمون. من ناحية أخرى، حرص سيمون على أن يوضح بنوع من التحليل المثالي، ما ينبغي أن تقوم به الفئة التكنوقراطية، التي يجب أن تعمل تحت سلطة كبار رجال الصناعة والدولة، وضرورة حدوث نوع من التفاعل الصادق بين هذه الطبقة والطبقة العمالية للكادحة، وعدم الإتحراف أو الفساد أو الإستغلال فى هذا النظام الإشتراكي الجديد، لأن ذلك يهدد طبيعة الحرية الإنسانية، كما رأى ضرورة أن يعيش الفرد تحت أقل سلطة مستغلة من الدولة، ويجب أن يحدد ذلك من قبل التشريعات القانونية التي يجب أن تكفل الأمر والحفاظ على المجتمع والنظام الاجتماعي ككل.

(٢) البناء السياسي والطبقي:

سمى سيمون لتحديد طبيعة البناء الطبقي والسياسي تحت إدارة طبقة التكنوقراطية، من خلال طرحه لعدد من الأفكار المثالية والتي رأى فيها ضرورة أن يحتاج المجتمع الجديد نمط جديد من الدين، ويتميز به المجتمع الصناعي الذي يجب أن يقوم فيه العلماء والمتقنين بدور الكهنة والرهبان. كما يجب أن لا تصاغ القيم الأخلاقية بصورة ميتافيزيقية أو غيبية أو روحية،

ولكن يجب أن نضاع في إطار القيم الأخلاقية المهنية. كما حاول أن يقدّر قيمة العمل، ولكن لابد أن يتغير نظام العمل في المجتمع الإشتراكي التكنوقراطي، ويصبح بعيداً عن نظام السخرة، ويجب أن يظهر نوع من الرضا العام بين الفئات العاملة في هذا النظام الإشتراكي. كما يجب تنمية القيم الجماعية وأساليب العمل والتعاون بين الأفراد والجماعات، حتى يؤدي ذلك إلى نظام إجتماعي طبقي مميز، يحترم جميع الطبقات الاجتماعية دون إستثناء.

وعموماً، سنعى سيمون لأن يضع طبقة التكنوقراطية فوق السلم الهرمي للطبقات الاجتماعية التي توجد في المجتمع الإشتراكي وأن يكون هناك نوع من التدرج الطبقي، وذلك على أساس الدور الوظيفي أو المهني لكل طبقة وخدماتها في المجتمع الحديث. ولكنه رأى أن الطبقة التكنوقراطية طبقة كبرى، وتشمل العديد من الفئات الاجتماعية من عمال ورؤساءين ومحامين ومهندسين وأطباء وغيرهم من المهنيين. و المثقفين الذين يعملون بأيديهم وعقولهم أو الإثنين معاً. ولهذا أطلق عليها بالطبقة التكنوقراطية الكبرى، والتي يقع عليها عبء إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع. وإن كان سيمون في نفس الوقت، سعى لوضع الطبقة غير العاملة والصناعية أسفل الهرم الطبقي الإجتماعي، كما حرص عموماً، على أهمية أن تؤدي الطبقة الكبرى إلى رفع مستوى معيشة الطبقة العمالية الكادحة.

كما حرص سيمون على ضرورة إعادة التدرج الطبقي في المجتمع الإشتراكي، وذلك حسب مكانة ومركز الطبقات والفئات الاجتماعية ودورها الوظيفي في هذا المجتمع وهذه الخطوة "إعادة التدرج الطبقي" تسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية. ومن ثم، فإن نظام الطبقات يعتبر ذو ضرورة إجتماعية وسياسية، ولكن لا يجب أن تطغى طبقة على أخرى فلا بد من حدوث نوع من التساند الطبقي، ولكن عن طريق الإنفاف أساساً حول طبقة التكنوقراطية تلك الطبقة التي توجه مصالحها الخاصة نحو تحقيق المصالح العامة، وإعتبارها المحور الرئيسي للطبقات المنتجة جميعاً في المجتمع الإشتراكي. كما حذر سيمون من إقتسام المجتمع الصناعي إلى طبقتين فقط وهما: الطبقة للرأسمالية الصناعية، والطبقة العمالية أولئك الكادحة، لأن ذلك سوف يقسم المجتمع إلى معسكرين متصارعين. نظراً لأن الطبقة

الأولى دافعاً إلى حرص للسيطرة على الطبقة الثانية. كما أكد على أهمية وجود الحكومة كنظام إداري وتنظيمي، يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين أحوال الطبقات الاجتماعية وخاصة الطبقات الاجتماعية. بإيجاز، حرص سيمون على أن يقدم نظريته عن الاشتراكية بنوع من المثالية، من خلال تركيزه على الطبقة التكنوقراطية، وهذا ما لم يحدث في المجتمع الرأسمالي بصورة واقعية، وأصبح نقطة انطلاق أساسية لأفكار ماركس ذات الطابع الشيوعي والمتحيز لطبقة البروليتاريا وليس الطبقة التكنوقراطية.

(٣) النظرية الماركسية.

عكست طبيعة الأفكار السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي ظهرت في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر عن وجود تيارات ونظريات سياسية لم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل وهذا ما ظهر في نظريات السيادة المطلقة، والعقد الاجتماعي، والتي ركزت على ضرورة التغيير والإصلاح الشامل، والتخلص من سيطرة السلطة الدينية الكنيسية. إلا أن القرن التاسع عشر بدأ يطرح أفكاراً سياسية تبلورت في نظريات ليبرالية نفعية، وأخرى اشتراكية مثالية، إلا أن جاء ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣م) ليضيف نظرية جديد سميت نسبة إليه (الماركسية)، ولنطرح هذه النظرية الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الطابع النظري تم تطبيقها من الناحية العملية ولتؤسس ولقياً الاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية الشرقية (سابقاً) والتي استمرت كواقع سياسي إلى مايقرب من نهاية القرن العشرين. والمتتبع لتطور الفكر الاقتصادي الاجتماعي خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، يجد أن طبيعة المناخ الفكري والأيديولوجي الموجود في المجتمع الأوروبي آنذاك قد مهد لظهور فكر ماركس وزميله أنجلز، وتمثل هذا المناخ في آراء أصحاب المدرسة الاشتراكية المثالية سواء في إنجلترا أو فرنسا والتي عرضنا أفكارها السابقة.

كما يعكس طابع الحياة السياسية والاجتماعية لأوروبا لبنان منتصف القرن التاسع عشر، عن إهتزاز قوى لدعائم النظام الكلاسيكي القديم حيث انهيار حكم الملك لويس فيليب في فرنسا ونشطت الحركات العمالية في باريس، وفي بلجيكا تصدع للحكم الملكي بقوة. وهزيت موجة الاحتجاجات في ألمانيا

وإيطاليا وفرنسا وبراغ. وعموماً، ازدهرت الحركات الراديكالية ضد الطبقات الحاكمة نتيجة لتدهورها من أخطار الشيوعية، التي ترعها كارل ماركس وأنصاره، وتركت آثاراً متعددة بالرغم من حركات القمع المستمر لها، وإنشئت دولة قوية عظمى في العقد الثالث من القرن الحالي استمرت تقريباً ثلاثة أرباع قرن من الزمان، وإمتدت خارج حدودها تاركة وراءها العديد من نظم الحكم الشيوعية أو الإشتراكية، وتبناها الكثير من القادة السياسيين والاقتصاديين والمفكرين الاجتماعيين. ثم، ما لبث أن تداعت وتركت للبشرية أفكاراً ونظريات تعد ميراثاً هائلاً للأجيال القادمة لمساعدتهم في فهم طبيعة الإنسانية وقوانين التطور الاجتماعي.

بالإضافة إلى الطبيعة السياسية والاجتماعية أو المناخ العام في أوروبا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتي أثرت على نوعية الفكر الماركسي وأرقه الأساسية، إلا أننا نجد أيضاً أن الحياة الاجتماعية والعائلية والمهنية لماركس تعد من أهم العوامل التي جعلت منه ناقدًا اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وناقماً على طبيعة الظروف والحياة الاجتماعية العامة التي رأى من الضرورة تغييرها بكافة الوسائل الإصلاحية والثورية للدموية. وفي الواقع، لقد تعددت القضايا التي طرحها ماركس وزميله "إنجلز"، لتشمل أموراً متعددة، لا تزال تعتبر موضع دراسة وتحليل من جانب العديد من المهتمين بالعلوم الإنسانية ككل، وهذا ما هو واضح من خلال تحليلنا للتراث العلمي المفاصر لعلم الاجتماع السياسي. وعموماً نحرص حالياً، لتناول عدد من القضايا الهامة التي تتدرج تحت إسهامات الماركسية في المجال السياسي والاقتصادي والتي ترتبط بموضوع إهتمامنا خلال هذا الفصل.

(١) قيمة العمل الإنساني:

ينظر ماركس إلى العمل باعتباره نشاطاً هادفاً للحصول على الأشياء المادية، ومن ثم، فالعمل شرط أساسي لبقاء الإنسان ووجوده، نظراً إلى أن العمل بهذا المعنى، ينتج الأشياء ويشبع الحاجات وخاصة الأشياء التي لها قيمة إستعمالية. وهكذا فالقيمة الإستعمالية لا تتفصل عن الأشياء المادية (السلع) والتي تتحقق عملية إنتاجها في الإستهلاك. وعلى أية حال، سعى ماركس،

لجعل العمل منتج للقيمة الإستعمالية، ولكنه لا بعد المصدر الوحيد لها خاصة وأن عملية الإنتاج تحتاج إلى للمادة المشكلة لها.

على ضوء ذلك، ميز ماركس بين العمل الخاص الفردي، وعمل المجموع الكلي لأفراد المجتمع والذي ينتج عنه المجموع الكلي للقيم الإستعمالية التي يتطلبها المجتمع. فالعمل الفردي يكتب أهمية من خلال أهميته الإجتماعية لأنه جزء من المجموع الكلي في العمل الإجتماعي والذي يتحدد حسب طبيعة الخصائص وتقسيم العمل ونوعية التنظيم الإجتماعي الموجود. وعن طريق استخدام المداخل السوسيولوجي التحليلي التاريخي المقارن، سعى ماركس لتوضيح عملية تحويل العمل الفردي إلى جزء صغير في العمل الإجتماعي وذلك حسب نوعية العلاقات الإجتماعية والنظام الإجتماعي. كما طبق ذلك في تفسيره للنظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة، والمشروع الفردي، والكسب الخاص، والتبادل وعملية توزيع العمل الإجتماعي الذي يحدد بدوره كل من القيم الإستعمالية التبادلية.

كما حدد ماركس عملية قياس السلع وقيمتها التبادلية حسب العمل اللازم إجتماعياً والمكون لإنتاجها. ومن ثم، فالعمل في الإنتاج الرأسمالي ذو طابع مزدوج، فهو منتج لكل من القيم الإستعمالية والتبادلية في نفس الوقت. وبعد هذا التحليل الماركسي لنظرية القيمة على أساس العمل خروجاً عن نظام تحليلات المدرسة الإقتصادية الكلاسيكية، حيث يحل كيفية تحديد القيمة التبادلية لقوة العمل، شأنها شأن أى سلعة أخرى، تقاس بمقدار حجم العمل اللازم إجتماعياً والذي يتجسد في وسائل معيشة العامل. ولكن الرأسمالي يعمل على شراء قوة العمل من العامل ليس طبقاً لقيمنته الحقيقية، ولكن حسب دفع أجر العمل للتقليل (الكفاف)، بالرغم من أن قوة العمل المبذولة تفوق أجر العامل الذي يحصل عليه. وهذا ما عبر عنه ماركس في تحليله للفرق بين "قيمة الإنتاج والأجور" والذي ينتج عنها "فائض القيمة" الذي يحوز عليه الطبقة الرأسمالية وحدها. وعموماً رأى ماركس أن "فائض القيمة" يعد مؤشراً حقيقياً للإستغلال الرأسمالي للطبقات العاملة.

(٧) نظرية التطور الإقتصادي:

حلل ماركس طبيعة النظام الرأسمالي، مشيراً لكيفية سيطرة الطبقة المالكة البرجوازية على وسائل الإنتاج وحرصها على تراكم رأس المال، وسعيها إلى لحكام عصر المنافسة، حتى تستمر في سيطرتها على القوى المالية. ولقد وضع ماركس مخططاً لإعادة الإنتاج الموسع ليوضح عملية أو نظرية التطور إبتداءً إلى تصوراتهِ عن العلاقة بين الإستثمار والإستهلاك، وتكوين رأس المال أو ما أسماه بعملية التراكم الرأسمالي. تلك العملية التي يحركها عاملان أساسيان هما أولاً: الطبيعة أو السمة المميزة للنظام الرأسمالي، ومنافسة الطبقة الرأسمالية من أجل الحرص على إستمرارية هذا النظام، وثانياً، التقدم التكنولوجي المستمر، الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وإنخفاض تكلفة السلع وتحقيق فائض مستمر ومتزايد للقيمة الإضافية. إلى رأس المال. علاوة على ذلك، يحرص الرأسماليون على زيادة معدلات الربح وفائض العمل عن طريق إطالة ساعات العمل، وخفض الأجور، وزيادة إستخدام قوة العمل.

ويضيف ماركس، أن ضلعية التطور الإقتصادي للرأسمالية تكون في إضطراب مستمر، بسبب حرصها أيضاً على تكوين ما أسماه "الجيش الاحتياطي الصناعي" من القوى العاملة. حيث تحرص الطبقة الرأسمالية على وجود تضخم نسبي من العمالة يساعدها لمواجهة الأزمات الإقتصادية أو التقلبات الدورية التجارية. فهذا الجيش من العمال، يعد بمثابة خزانة احتياطي لقوة العمل يذعى في أوقات الضرورة ويمنح أجوراً أقل. وعلى أية حال، يحرص ماركس على الإستشهاد بالكثير من الأحداث الصناعية والتجارية التاريخية ليؤكد تصورته على العلاقة بين درجة التطور الرأسمالي وزيادة ثروة رأس المال، وزيادة عدد الجيش الاحتياطي الصناعي، وتضخم وسائل الإنتاج وقوتها الإنتاجية. ولكن بالرغم من ذلك، تتضائل مستويات الأجور والمعيشة للطبقات العاملة وإستغلالها بصورة مستمرة، إلا أن ماركس يخلص في النهاية، إلى أن عملية تطور الرأسمالية وتركيز رأس المال المستمر سوف يؤدي إلى تناقضات متعددة، الأمر الذي ينتج عنه زوال الرأسمالية ونزع الملكية الخاصة وإحلالها بالملكية الجماعية. وهذه هي فكرته الأساسية عن

التغيير الإجتماعى أو نظرياته فى علم الاجتماع التى جعلها إطاراً عاماً لتحليلاته وأفكاره الاقتصادية.

وفى هذا الصدد يشير أحد رواد علم الاجتماع الإقتصادى المعاصرين نيل سمسلر *N. Semeler*، بأن تصورات ماركس ذات طابع معقد، حيث سعى لتفسير العلاقات المتأصلة بين القوى الاقتصادية والسياسية، وأشار لضرورة فهمها فى إطار المراحل التطورية أو للتنمية للنظام الإقتصادى، خاصة وأن المظاهر السياسية تعتبر بمثابة انعكاس واقعى للواقع الإقتصادى الموجود فى المجتمع. كما تتصارع تلك القوى السياسية والاقتصادية فى المراحل المتقدمة من درجات التقدم والتطور للمجتمع، وتؤدى إلى تدمير كل من القوى السياسية والنظام الإقتصادى ككل. ومن ثم، فإن العلاقة الوظيفية بين القوى السياسية والاقتصادية تعتمد على مراحل التنمية الفعلية فى المجتمع بصورة عامة.

(٣) الدولة والبيروقراطية:

تعتبر كتابات كارل ماركس من أهم الكتابات التى ساهمت فى تحليل كثير من موضوعات وقضايا علم اجتماع التنظيم، ولربما تظهر أهمية ماركس عموماً من خلال ما تعالجه كتاباته لطبيعة الصراع الطبقي فى المجتمعات الرأسمالية، وجدير بالذكر أن الإهتمام بدراسة هذه الكتابات يؤدى بالضرورة إلى فهم العديد من أنواع التنظيمات المختلفة والموجودة فى المجتمعات المعاصرة والتى تسيطر عليها كل من أجهزة الدولة والطبقات الحاكمة فى هذه المجتمعات من أجل إستغلاله عامة الشعب أو ما يعرف بالطبقات العاملة والكادحة. ومن ناحية أخرى، أيضاً إن الإهتمام بتحليل كتابات ماركس يساعد على التعميق لفهم طبيعة وإتجاهات وأهداف التنظيمات البروليتارية.

ولفهم المنظور الماركسى *Marx's Perspective* بصورة مركزة يتضح عند تحليل كتابات ماركس لكل من الدولة والبيروقراطية *The State and Bureaucracy* تلك الكتابات التى يمكن إستنتاجها من خلال تحليلاته النظرية والتاريخية. ويعرض ماركس، على سبيل المثال، فى إحدى كتاباته

المعروفة تحت عنوان ⁽¹⁾ *Critique of Hegel's Philosophy of Right* عن
تصوره لمفهوم الدولة الحديثة بأنه شيء أعلى يسمو فوق كل الصراعات
الجزئية، والتي تمثل المصالح العامة تتجسد فيها الملكية النظامية والدستورية.
وتعتبر للدولة مصدر الحرية الفردية *Individual Freedom* وهي الأفكار
التي يحدث بداخلها الصراع من أجل تحقيق مصالح المجتمع المدني، ذلك
المجتمع الذي لا يستقيد على الإطلاق من نتائج هذه الصراعات. فالدولة، في
الواقع، هي الإدارة وبوسيلة السيطرة والتحكم من قبل الطبقة الحاكمة وهي
القناع الذي يخفي وراءه مصالح هذه الطبقة من أجل تحقيق أهدافها وتحت
شعار ما يعرف بالديمقراطية.

وتعتمد الدولة على الطبيعة وعلى الأجهزة الإدارية لتحقيق أهدافها. ذلك
طبقاً لأراء وتحليلات هيجل. وبوسيلة الطبقات التي تتمتع بدرجة عالية من
الذكاء والشعور بالوعي. ومن ثم فالليبروقراطية كما رأها هيجل تعتبر نظرية
بين كل من الدولة والمجتمع المدني *Civil Society*. ولكن إذا تفانينا هذا
الإفتراس الذي يدعى أن الدولة تكون ممثلة للمصالح العامة *The Common Good*
وباعتبار الديمقراطية غامضاً، فهذا بعيد تعريفها. فما أطالب المصالح
الخاصة. وحينئذ تعكس الرؤية الهيجلية للدولة نوعاً من الغموض. كما يؤكد
عن ذلك تحليلات ماركس وبصفة خاصة في تحليله لمفهوم الإغتراب
Alienation. وفي الواقع، إن كل من الدولة والملكية، ومصالح الطبقة
الحاكمة أشياء متماثلة ومن أجل قبول ذلك الإدعاء فإن الدولة لم تعد ببساطة
حالة يمكن قبولها في ضوء فكرة التحول نحو العقلانية *Rationalization* لأن
ذلك يُعد نوع من التجامل وإهمال ما يعرف باسم الواقعية المادية *The Material Reality*
ويمكن أن نلاحظ حسب وجهة نظر هيجل وتصوره لكل
من الدولة وأجزائها الليبروقراطية والطبقة العمالية والتي تصبح بعد ذلك طبقة
عمالية *Universal* تلك الطبقة التي تمثل من قبل المجتمع ككل، تكون على
عكس آراء ماركس حيث يجد أن الطبقة العاملة هي الطبقة للعامة التي يجب

(1) Marx, K. "Except from " Toward the Critique of Hegel's Philosophy
of Right " Marx & Engels Basic Writing, (ed.) by L.S Feuer,
Fontana Collins Publish. Camp. 1981.

أن تظهر عن طريق تكوين النشاطات الثورية وأن كل من الملكية الخاصة والطبقات والطبقات سوف تختفي بالفعل.

ويشير ماركس في إحدى كتاباته الأيديولوجية الألمانية *The Germany Ideology* إلى الخطوات التي تطورت فيها الطبقة العمالية نفسها منذ البداية إلى أن تصبح طبقة عمالية. حيث تبدأ هذه المراحل منذ الوهلة الأولى عند فهمنا لطبيعة النظم الاجتماعية الموجودة في الواقع، حيث توجد روابط قوية بين كل أبناءات الاجتماعية والسياسية مع وسائل الإنتاج. وأن كل من هذه البناءات في الدولة تتدخل مع بعضها بصورة مباشرة مسيطرة على جميع حياة الأفراد الذين يعملون بفاعلية وينتجون الواقع المادي ذاته، بل يعملون أيضاً تحت طابع مادي مميز. تلك الحقائق جميعها تكشف النقاب عن طبيعة جوهر إنتاج الأفكار *The Production of Ideas*، والتصورات العديدة الأخرى وأهمها تكوين الوعي *Consciousness*، والتي توجه جميعها تجاه النشاطات المادية وتؤثر مباشرة في حياة الناس، والتي تعتبر لغة الحياة الحقيقية *The Language of Real Life*. وهكذا يظهر كل من التفكير، والتفكير والنشاط الذهني والعقلي للناس في هذه المرحلة والذي يعتبر بمثابة التدفق المباشر نحو سلوكهم المادي.

ويظهر لنا بوضوح من تحليل آراء ماركس السابقة حول أفكاره وما أسماه بالعلاقة الوظيفية بين كل من البناء للوقى والبناء للتمتع في المجتمع، إلى أي حد يمكن البناء الاقتصادي أن يحدد طابع البناءات الاجتماعية والثقافية والفكرية والمتمثلة في نوعية السياسة، والقانون، والأخلاق، والدين باعتبارهم أهم مكونات الإنتاج الفكري لأفراد المجتمع. ومن ناحية أخرى، حاول ماركس أن يحدد بصفة خاصة كيفية تفسير نظام الدولة وأجهزتها البيروقراطية وذلك عن طريق تحليل مفاهيم كثيرة من أهمها مفهوم الإغتراب ومفهوم تقسيم العمل *The Division of Labor*، ذلك المفهوم الذي أعطى له ماركس أيضاً اهتماماً كبيراً ويصفة خاصة في تصوره للمجتمع الشيوعي، ذلك المجتمع الذي يعتمد على هذا المبدأ بل أصبح كل فرد فيه حراً وبعيداً عن القيود الأخرى التي توجد في المجتمعات غير الشيوعية. وعلى أية حال تصور ماركس أن مبدأ تقسيم العمل سوف يتلشى بالفعل بعدما يصل المجتمع إلى المرحلة

الشيوعية الحقيقية، تلك المرحلة التي سوف تقضى تماماً على مشكلة الإغتراب أيضاً، وتظهر الحياة الجديدة للذات والتي تنسم بطابع الحرية الفردية ومظاهر الديمقراطية الحقيقية.

(٤) النظام الرأسمالي:

والواقع إن فلسفة ماركس وتفسيره للمعاملات جاءت نتيجة لإهتمامه الشديد، بتحليل طبيعة النظام الرأسمالي والتطورات التاريخية التي أدت إلى ظهور ونشأة هذا النظام، وأهم التغيرات الجوهرية التي حدثت على البناءات الاجتماعية والاقتصادية له وتكوين المجتمع الصناعي الرأسمالي الحديث. وإن كان هذا الإهتمام الماركسي لم يظهر من فراغ بل لقد نأثر ماركس كثيراً بكتابات رواد علم الاجتماع الأوائل وخاصة تحليلات لوجست كونت وتفسيره للمراحل التاريخية لتطور المجتمعات ابتداء من المجتمعات اللاهوتية، ثم المجتمعات الإقطاعية والعسكرية، وأخيراً للمجتمعات الحديثة الصناعية. لقد إعتقد ماركس النزعة التاريخية في كتاباته متأثراً بأراء من سبقوه وعاصروهم من المفكرين والفلاسفة الاجتماعيين، وإن كانت قد تميزت كتابات ماركس عن غيرها من هذه الكتابات إهتمامه بدراسة التناقض بين الطبقات والصراع المستمر بين الجماعات الاجتماعية من أجل السيطرة على الموارد الاقتصادية أو بما أسماه بالبناء التحتي. ومن ثم، فقد إستخدمت تحليلات ماركس بالبعد عن النزعة المحافظة التي كانت تسود أوروبا والتي تميزت بها معظم للكتابات التي ظهرت في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وإعتقد ماركس الممارس الثوري في التغيير والإصلاح كأسس لتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة أو طبقة البروليتاريا.

وتتميز كتابات ماركس عن النزعة الليبرالية المحافظة التي نصورت على سبيل المثال أن العلاقات الإدارية والتنظيمية بين طبقة العمال والمديرين الرأسماليين أو أصحاب العمل على أنها ظاهرة هامشية *Marginal Phenomena*. وهذا يعكس مدى حرص أصحاب هذه النزعة المحافظة على رؤية العلاقات الاجتماعية ليس فقط بين طبقة العمال وأصحاب العمل ولكن بين الطبقات الاجتماعية عموماً. على أنها علاقات يسودها طابع التجانس والتوازن المستمر دون الإشارة إلى التناقضات الاجتماعية الملموسة في الواقع

الاجتماعى. وعلى العكس من ذلك، إهتم ماركس بتحليل مكونات وعناصر الصراع بين العمال والإدارة ذلك الصراع الذى يشير إلى التناقض بين إهتمامات ومصالح الطبقات العمالية والطبقة الرأسمالية. ولقد تصور ماركس من ناحية أخرى، أن هذا الصراع له وظيفة حيوية بإعتباره الدافع الأساسى والميكانيزم الأول لحركة التطور التاريخى الذى سوف يودى بالضرورة إلى إنهيار المجتمع الرأسمالى، وظهور المجتمع الإنتقالى أو المؤقت، ثم أخيراً إلى قيام المجتمع الشيوعى، الذى تظهر فيه الهيمنة الكاملة للطبقة العمالية، حتى يبلغ هذا المجتمع أعلى درجات تطوره عند إنتشاره فى جميع أنحاء العالم وقيام المجتمع الشيوعى العالمى.

(٥) الصراع الطبقي:

ركز كل من ماركس وإنجلز فى كثير من كتاباتهم ومنها على سبيل المثال *The Communist Manifesto*^(١)، على قضية الصراع الطبقي بين طبقة البرجوازية وبين طبقة الرأسمالية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة، وذلك عن طريق تتبع الجذور التاريخية لفكرة الصراع منذ فترات بعيدة. ولقد أشار إلى أن قضية الصراع قضية أزلية موجودة منذ القدم فى كل المجتمعات البشرية، حيث كانت تنقسم هذه المجتمعات بصفة مستمرة إلى طبقة تملك وأخرى تملك، ومن ثم لا تختلف طبيعة المجتمعات الرأسمالية الحديثة عن أى نوع من أنواع المجتمعات البشرية السابقة عليها، ولكن تتميز المجتمعات الرأسمالية الحديثة عن تلك المجتمعات بما تملكه طبقة البرجوازية الرأسمالية وسيطرتها على جميع وسائل الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك، تصور ماركس أن هذه الطبقة لن تعد قادرة على أحكام سيطرتها الاقتصادية والسياسية على أدوات وقوى الإنتاج، ولم تعد لديها الكفاءات اللازمة لتطور الإنتاج بالرغم من خلقها لظاهرة السوق العالمى وخصائصه الابتكارية، كل تلك العوامل سوف تعجل بإنهيار المجتمع الرأسمالى، بالإضافة لعدم إهتمامها أساساً بقضية توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية على أسس المبالوة والعدالة الاجتماعية بين المجتمع. وهكذا، سوف يكون الطريق مفتوحاً لقيام الثورة العمالية والتي تتميز عن غيرها من الثورات

(1) See, for more details, Marx & Engles, *The Communist Manifesto*, (Laski's edition) N.Y, 1967.

الماضية بأنها لا تعتبر ثورة أقلية ضد أخرى، بل هي ثورة أغلبية محرومة ضد أقلية مالكة مسيطرة على كل شيء في المجتمع.

ويشئ من الإيجاز، ولتفسير وجهة نظر ماركس حول تصوراته المادية *The Materialist Concepts*، نعرض تلك التصورات التي أستخدم إليها كثيراً لفهم التاريخ والتي تتكون من ستة افتراضات مستقلة هي:

١- تشير معظم أزمنة التاريخ، إلى أنه تاريخ صراع الطبقات.
٢- تتحدد الطبيعة الخاصة لبناء الطبقات الاجتماعية بواسطة نظم الإنتاج، *The Mode of Production*.

٣- إن النظام البرجوازي مثله جميع النظم الاجتماعية حيث يعمل في اتجاه مقتاضات كبيرة تؤدي إلى حله وتكميره ذاتياً.

٤- سوف تأخذ الطبقات العاملة نظام المبادرة وتكتسب ما يعرف بالسيطرة السياسية *The Political Hegemony*.

٥- سوف تتبنى الطبقة العاملة للنظام الاشتراكي أولاً ثم تتحول إلى النظام الشيوعي.

٦- ستعكس كل من الثقافة والعلم الجديدين لكل من الاشتراكية والشيوعية أعلى درجات الإنجاز للحرية الفردية.

لقد بنى ماركس تحليلاته على أهمية إنتشار الشيوعية ليس فقط على المستوى المحلي للإتحاد السوفيتي بل يجب تصدير هذه الثورة لجميع أنحاء العالم حتى تصبح صورة الطبقة العاملة طبقة عالمية. ومن ناحية أخرى لقد جعل ماركس قوة الدولة شيئاً ما فوق المجتمع ذاته، وذلك عن طريق تحويل الملكية الخاصة لملكية الدولة. ولقد استندت أفكار ماركس على دراسة وتنبؤ بعض نظم المجتمعات الرأسمالية الغربية مثل بريطانيا وفرنسا كما أشار لذلك في عدد من كتاباته. ويشير أيضاً إلى أنه يجب أن تقلل النشاطات للثورة في *The Revolutionary Activities*، إلا بعد زيادة فأغلبها حتى تحكم سيطرتها على كل من الدولة والأجهزة البيروقراطية *The Bureaucratic Apparatus* ويؤكد ماركس أن هذه السيطرة تعتبر مركزاً أساسياً لتأطس قوة الدولة في المجتمع الشيوعي. وكما أكد ذلك في برنامج الحزب الشيوعي، إن دعوة الطبقة العاملة لكي تسيطر على الدولة شيء لازم وضروري، لأنه كما يحكى

لنا التاريخ أن (الدولة) تعتبر السلاح التنظيمي الذي تسيطر به الطبقة الحاكمة على جميع الطبقات الأخرى وأجهزة الدولة⁽¹⁾.

ولكن توجد بعض التساؤلات الهامة التي تطرح نفسها الآن وهي: كيف يمكن طبقاً لهذه التصورات أن تزداد قوة طبقة البروليتاريا؟ كيف للفرد أن يكون متأكد أن ذلك يحدث تحت حكم البروليتاريا والتي تؤدي إلى ديكتاتورية حتى وأن كانت في مرحلة الانتقال؟. وللإجابة على ذلك، أن كتابات ماركس ذاتها دليل لمناقشة تلك التساؤلات وتقديم إجابات متنوعة لها. وكما يشير على سبيل المثال ليفي لافيفر *Lefebvre* في كتابه *Sociologie Karl Marx*⁽²⁾ أنه توجد على الأقل ثلاث إستراتيجيات ثورية ظهرت بوضوح في كتابات ماركس وتمثل إيمكاساً حقيقياً لظروف العصر الذي عاش فيه وهي:

أولاً: طبيعة الموقف في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء كتابة ماركس وتكوين آروه والتي ألححت إليه إيكالية العمال أن يحققوا أهدافهم بالوسائل السلمية عن طريق للتنظيم السياسي والانتخابات.

ثانياً: طبيعة الموقف في ألمانيا حينما كانت الحركة لديها مناصرة من غالبية القوة العاملة وحشها على الصراع مع الطبقة الحاكمة من أجل السيطرة على الدولة. وبينذاك كانت ألمانيا أثناء عهد بسمارك يتمتع بنفوذ كبير من قبل أصحاب الثروات وطبقة البرجوازية، لم يكن من السهل أن تخلع قبضة يدها من الدولة بدون أي نوع من الصراع.

ثالثاً: طبيعة الموقف في فرنسا ووجود الطريق الثوري محكماً في قبضة أقلية نشطة كانت لديها الطاقة الفعالة والتنظيم الجيد، الذي يجعلها على أتم الاستعداد لخوض معارك وصراعات مع الطبقة الحاكمة نيابة عن الطبقات العمالية.

وعبوماً، ربط ماركس تصوراتة حول دراسته للحركة المادية التاريخية لتطور المجتمعات بنوعية الاقتصاد والسياسة وفكرة الصراع الطبقي. وحاول أن يحدد العلاقات المتداخلة فيما بينها والتي يمكن توضيحها بشئ من التركيز كما يلي:

(1) *The Source. Marx & Engels, op. cit. p. 53.*

(2) *Lefebvre, H. The Sociology of K. Marx (Allen Lane, 1968) p.168.*

أولاً: تدل حركة التاريخ المستمرة إلى أن كلا الإنسان وأفكاره ونسق معتقداته تدخل في علاقات متدلخة ومعقدة، والتي يتم تشكيلها حسب نوعية البناءات الاجتماعية والإقتصادية الموجودة وخاصة علاقات وقوى الإنتاج، التي تلعب دوراً جوهرياً وأساسياً في تشكيل الأنساق الفكرية والثقافية للفرد في المجتمع.

ثانياً: يوجد في كل مجتمع تمييز واضح للنوعين من البناءات: أولهما يسمى بالبناء التحتي أو الأساسي *Infra - structure* الذي يشير إلى قوى وعلاقات الإنتاج، والثاني يسمى بالبناء الفوقي *Super - structure* والذي يشير إلى البناءات التنظيمية والمؤسسات السياسية والقانونية والثقافية التي تكون وتشكل الأنساق الفكرية والأيدولوجية والفلسفية العامة للمجتمع ككل.

ثالثاً: يشير ميكانيزم الحركات التاريخية إلى نوع من التناقض في فترات تاريخية معينة من التطور بين قوى الإنتاج *The Forces of Production*، وعلاقات الإنتاج *The Relations of Production*. وتعمل قوى الإنتاج، على تحقيق وظيفة هامة في المجتمع، وهي العمل على زيادة الإنتاج، في تلك الوظيفة التي تقوم على أسس المعرفة العلمية والتكنولوجية وتنظيم القوى العاملة في المجتمع، أما علاقات الإنتاج فأنها تشير بالضرورة - كما تصورها ماركس - إلى علاقات الملكية في المجتمع، وإرتباطها بنظام العمل وتوزيع الدخل القومي *Distribution of the National Income*.

رابعاً: إن التناقض القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو الذي هو حركته المسبب الأول الذي يظهر الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي بين طبقتين رئيسيتين هما: طبقة البرجوازية الرأسمالية وطبقة البروليتاريا العمالية. فالأولى، تحاول بكل الطرق أن تحتفظ بالملكية الخاصة ووسائل الإنتاج، ومقاومة توزيع الدخل القومي، والثانية، تكون في حالة صراع مستمر مع الطبقة الأولى، ولكن تتميز طبقة البروليتاريا بأنها طبقة ثورية تقدمية تسعى إلى تشكيل التنظيم الاجتماعي الجديد في المجتمع العالمي. ذلك المجتمع الذي يتميز بدوره عن المجتمع الرأسمالي لأنه يسعى بصفة

مستمرة لتطوير علاقات الإنتاج من أجل الأغلبية من أفراد المجتمع، وتوزيع الدخل القومي بصورة عادلة على جميع الطبقات دون إستثناء. خامساً: إن الحركة الراديكالية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج تتضمن في حد ذاتها نظرية الثورة *The Theory of Revolution*، وكما توضح الحقائق التاريخية أن للثورة لا يمكن وصفها أو حدوثها مثل الأحداث السياسية الأخرى، لأنها لم تحدث من فراغ بل تسعى إلى تحقيق وظائف متعددة كانت بمناسبة البواعث الأولى والدوافع الأساسية لقيامها. ومن ثم فالثورة نتاج لتراكم ظروف وأحداث وتناقضات عديدة في المجتمع أدت إلى ظهور من أجل حل هذه التناقضات، وهذا ما حدث على سبيل المثال، عند قيام المجتمع الرأسمالي في حد ذاته وثورته على علاقات الإنتاج في المجتمع التقليدي الإقطاعي. وأخيراً يتصور ماركس أن نفس الشيء سوف يحدث للمجتمع الرأسمالي وسوف تقوم الثورة الاشتراكية من قبل طبقة البروليتاريا في النظام الرأسمالي بأكمله والسعى من أجل تطوير كل من قوى وعلاقات الإنتاج.

سادساً: لقد حاول ماركس في ضوء تفسيره أن يميز بين نوعين من البناء في المجتمع هما: البناء للتحتي، والبناء الفوقي والذي حدد عن طريقهما علاقة الاقتصاد بالمجتمع وفكرته حول الصراع الطبقي. ومن ناحية أخرى حلل ماركس العلاقة المتناقضة بين الواقع الاجتماعي وما أسماه بوجود الوعي *Cosciousness*. فلقد رأى أن الشعور والوعي هو الذي يحدد الواقع الاجتماعي وليس العكس، لأن جميع تصورات الفرد وآرائه وأمناسق معتقداته وأيديولوجيته وثقافته بصفة عامة تتحدد في ضوء العلاقات الاجتماعية الموجودة في المجتمع الذي يعيش فيه.

(٦) تطور المجتمعات البشرية:

إن تحليلات ماركس وتصويراته لمرحلل للتاريخ البشري وتفسيره لتطور المجتمعات تشبه مع تحليلاته كثيراً من رواد علم الاجتماع وخاصة تحليلات أوجست كونت. وإن كان مركز ماركس على تحديد المراحل التاريخية على أساس طبيعة النظام الاقتصادي للقائم في كل مجتمع من المجتمعات على حده. وفي ضوء ذلك وضع ماركس أربعة نماذج معينة من الإنتاج الاقتصادية التي تتميز بها المجتمعات البشرية وهذه النماذج للذي وضعها ماركس هي:

١- الآسيوى *The Asiatic*

٢- للقديم *The Ancient*

٣- الإقطاعى *The Feudal*

٤- البرجوازى *The Bourgeois*

وأشار ماركس إلى أن نماذج الإنتاج تعبر في حد ذاتها عن طبيعة الصراع الطبقي الذي يوجد في كل مجتمع من المجتمعات على حدة. فلقد عكس نموذج الإنتاج القديم طبيعة النموذج المستغل للإنسان وطاقاته في عهود العبودية *The Slavery* وأيضاً النموذج الإقطاعي الذي ينصف بعبودية الأرض *Serfdom*، أما نموذج البرجوازية فيشير إلى إكتساب الأجور *Wage Earning*. وتوضح النماذج لثلاث مدى إستغلال الإنسان وخاصة النموذج البرجوازي الذي يعتبر أكثر النماذج سوءاً وسيطرة وتحكماً على الفرد وطاقاته. ومن ثم تلك العوامل تساعد على قيام النموذج الأمثل وهو النموذج الإشتراكي للإنتاج *The Socialist mode of Production* الذي سيقتضى على هذا الإستغلال ولا يند له وجوداً بل يقتضى على الطبقة البرجوازية الرأسمالية وملكيته لوسائل الإنتاج والملكية وهيئتها السياسية في المجتمع. أخيراً، يوضح ماركس النموذج الآسيوي للإنتاج، بأنه نموذج لم يظهر في الدول الغربية بل ظهر في مجتمعات أخرى لم تظهر فيها نماذج الإنتاج الثلاث السابقة، بل يتميز هذا النموذج لخصموج جميع أفراد الطبقة العاملة إلى الدولة أو الطبقة البيروقراطية *The Bureaucratic Class*. وتعمكس آراء ماركس لنموذج الإنتاج الآسيوي مدى إهتمامه بالعلاقة التي تربط الدولة البيروقراطية ونموذج الإنتاج وربما ظهر في العديد من كتابات علماء الاجتماع وتعليقاتهم بوجود نوع من الإستغلال للإنسان لدخل المجتمع السوفيتي نتيجة لسيطرة الدولة على الطبقة العاملة.

خاتمة:

كشفت النظريات السياسية الحديثة التي ظهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عن الكثير من الأفكار والقضايا السياسية، التي أصبحت موضع إهتمام علماء الاجتماع السياسي، وخاصة خلال القرن العشرين وهذا ما سنعالجه خلال الفصل القادم. فلقد طرحت النظريات السياسية الليبرالية

النفعية، التي ظهرت في بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية الكثير من التصورات التي جاءت في علم جديد وهو علم الاقتصاد السياسي، ليضيف أبعاداً جديدة، حاول فيها رواد هذه النظرية، من أمثال آدم سميث، وبنتام، وجون ستورانت مل، وبالطبع، هناك من طرح العديد من الآراء السياسية غيرهم آخرون لم نستطع أن نشير إليهم جميعاً بقدر ما حاولنا أن نعرض لهؤلاء الرواد الذين كانت لهم بصمات واضحة، على الفكر الاقتصادي والسياسي مع المراحل الأولى لظهور المجتمع الصناعي. وإن كانت آراء النظريات الليبرالية النفعية لم تظهر من فراغ، بقدر ما كانت هناك العديد من المدارس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ظهرت في أوروبا مثل مدرسة التجار في بريطانيا، ومدرسة الفيزيوقراطيين في فرنسا.

وعصوماً، لقد عبرت آراء النظرية الليبرالية النفعية، عن طبيعة الحياة الاجتماعية والإنسانية، وذلك في إطار مذهب نفعي، يقوم على أسس الفلسفة أخذت من السعادة والطموح واللذة والحرية الفردية، متخلاً أساساً لها في وضع أسلوب للعمل والإنتاج، والفكر المنظم الواقع لكثير من الأنشطة الاقتصادية والسياسية التي يحى ثمارها المجتمعات البشرية. خلال العصر الحديث. كما أعطت هذه النظرية أهمية خاصة للتطبيقات المتعلمة والمتقنة التي تجعلها تسعى للعمل والنشاط والبعد عن الكسل، لأن قيمة العمل تحدد طبيعة ونوعية السعادة، ليس للأفراد ولكن للصالح العام. كما حرصت النظرية الليبرالية على أن تحدد وظيفة الدولة كنظام سياسي، وبعيداً عن مبدأ السيادة المطلقة الذي نالت به النظريات السياسية خلال العصور الوسطى، أو تفضيل نظم سياسية وديمقراطية أم ملكية كما جاء ذلك في نظريات العقد الاجتماعي والسياسي. ولكن إهتمت النظرية الليبرالية، بتحديد وظائف الدولة أو الحكومة، باعتبارها المنظم والحارس الأمين، الذي يجب أن يراعى الحريات السياسية والاقتصادية بكل معانيها.

من ناحية أخرى، جاءت للنظريات السياسية الاشتراكية المثالية، لتعكس نمطاً فكرياً وفلسفياً سياسياً مثالياً في نفس الوقت، وهذا ما تبلور في أفكار كل من هيجل، وأوين، وسيمون، حيث عبر كل منهم عن الفلسفة الاشتراكية المثالية في كل من ألمانيا وبريطانيا، وفرنسا. فلتد حرص هيجل على أن يطرح أفكاره الفلسفية الجدلية الديالكتيكية، ليوضح طبيعة تصوراتهِ حول الدولة القومية والروح الإنسانية، وأن يتناول ذلك من منظور مثالي وما

ينبغي أن تقوم عليه الدولة، والنظام السياسى، والعلاقات السياسية الدولية. كما حرص أوين، على أن يبرر تجربته الخاصة فى إنشاء مجتمع سياسى وإقتصادى مثالى، فشل فى تحقيقه سواء فى بريطانيا أو الولايات المتحدة، لإعتبارات (إمبريقية) ونوعية الظروف الاجتماعية الواقعية المتغيرة. أما سيمون، فقد حرص على وضع نظرية سياسية إقتصادية وإجتماعية مثالية، من خلال طرحه لطبيعة للنظام الإشتراكى الأمثل، الذى يجب أن تسيطر عليه طبقة أو صفوة للتكنوقراطية، فى المجتمع الحديث، ودورها فى صنع أسس النظام الإشتراكى الذى كان يحكم به سيمون بصورة عامة.

كما جاءت للماركسية كنظرية سياسية وإقتصادية وإجتماعية لتصنيف العديد من الأفكار الهامة، التى لا تزال تشغل العقل الإنسانى، حتى بعد إنهاؤها فى الإتحاد السوفيتى (سابقاً). ولكن أكدت على متغيرات أخرى منها: الصراع الطبقي، والبناءات الفوقية والتحتية، والإغتراب ودور التكنولوجيا، والطبقة الرأسمالية، ونظام الملكية، والحريات العامة، والديمقراطية، الشيوعية وتكوين رأس المال، وطبقة البروليتاريا، وظهور الشيوعية العالمية، وغير ذلك من أفكار عامة، لا يمكن أن يفسرها العقل البشرى ببساطة خلال القرون أو العصور للقادمة، نظراً لأن الماركسية مثلت مرحلة سياسية وإجتماعية إمتدت قرابة قرن من الزمان، ولا تزال الكثير من الأفكار السياسية الماركسية (المعدلة) تحكم الكثير من النظم السياسية الكبرى فى العالم مثل الصين وكوريا الشمالية وكوبا وغيرها. من ناحية أخرى، إن تحليل التراث الماركسى، يبرهن على أن نظام الشيوعية لم يكن نظاماً سياسياً وإقتصادياً ظهر خلال القرن التاسع عشر والعشرين، ولكن تمتد جذوره التاريخية إلى العصور القديمة، وإن كانت جاءت أفكاره خيالية مثالية كما ظهرت أفكار أفلاطون على سبيل المثال، ولذا (للماركسية) تمثل نوع من تطور الفكر السياسى الحديث لنظم سياسية مثالية قديمة ظهرت فى الماضى فى إطار الأفكار اليوتوبية، كما تشكل نوع من الأيديولوجيات الحديثة التى سنعالجها فى الفصول القادمة بمزيد من التحليل.

الباب الثالث

النظم والعمليات السياسية

- الفصل الخامس: الدوافع_____.
- الفصل السادس: الأحزاب السياسية.
- الفصل السابع: الأيديولوجية_____.
- الفصل الثامن: الثقافة والتشئة السياسية.

الفصل الخامس

الدولة

تمهيد:

- (١) تعريف الدولة وأركانها.
- (٢) نظريات الدولة.
- (٣) أشكال الدولة.
- (٤) الدولة والحكومة.
- (٥) الدولة والسيادة.
- (٦) مستقبل الدولة المعاصرة.

خاتمة.

يعكس تحليل التراث العلمى للعلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع السياسى خاصة، أن الدولة كنظام سياسى تعتبر من الموضوعات أو المجالات الهامة التى يهتم بمعالجتها المتخصصون فى هذه العلوم. كما تطرح مناقشات العلماء والباحثين قضية الدولة كسلطة سياسية أو نظام سياسى أو إدارى نشأ مع تطور المجتمعات البشرية المستقرة، كما لا يزال تفر من هذه القضية (الدولة) ذاتها على التحليلات المعاصرة فى مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهذا ما يظهر بوضوح فى تحليلات علماء الاجتماع السياسى الكلاسيكى والمعاصر. وما من شك، أن الدولة كنظام أو سلطة سياسية تعتبر من التنظيمات أو المؤسسات أو الأجهزة السياسية والإدارية، التى شغلت اهتمامات الكثير من المتخصصين فى فروع علم الاجتماع المختلفة، مثل علم الاجتماع السياسى، وعلم الاجتماع الإقتصادى، وعلم اجتماع التنظيم، وعلم اجتماع التنمية وغيرهم من الفروع الأخرى. إلا أن الدولة، تعتبر من الموضوعات الهامة التى سعى لتحليلها علماء الاجتماع السياسى المعاصر بإعتبارها من أهم المجالات والميادين الحديثة فى الوقت الحاضر.

وتكمن أهمية معالجات علماء الاجتماع السياسى للدولة كنظام سياسى، بإعتبارها ممثلة للسلطة السياسية، أو التنظيم السياسى والإدارى الذى يقوم بمجموعة من الوظائف الهامة فى المجتمعات الحديثة. علاوة على ذلك، إن دراسة الدولة كموضوع أو مجال علمى لا يزال يتداخل معها الكثير من التحليلات الأخرى، نتيجة لما ينطوى عليه مفهوم الدولة من معان وأفكار متعددة، فالدولة، تعتبر من المفاهيم التى يرتبط تفسيرها بتفسير مفاهيم أخرى مثل، السلطة، والقوة، والسيادة، والنفوذ، والهيبة، والمجتمع، والسياسية، والإقتصاد، والتنظيم، وغيرها من المفاهيم التى تحتاج إلى معالجات دقيقة لتوضيح معانيها بصورة مميزة. وهذا ما جعل تعريف الدولة من التعريفات الصعبة والتى يصعب وضع تعريف محدد لها، أولاً، نظراً لتداخلها مع المفاهيم السابقة، وثانياً، تعدد إهتمامات المفسرين لها سواء من علماء القانون، أو السياسة، أو التاريخ، أو الاجتماع، أو الأثنولوجيا، أو الإقتصاد أو غيرهم من العلماء الإنسانية أو الاجتماعية الأخرى.

على أية حال، إن إهتمامنا في هذا الفصل يتركز في طرح العديد من الأفكار التي تم مناقشتها من قبل، والتي تتمثل في أولاً، ضرورة وضع تعريف مميز للدولة، وذلك في ضوء تناول عدد من التعريفات التي ترتبط بالدولة بصورة عامة. كما نحدد أيضاً طبيعة أركان الدولة أو المقومات والأسس التي تقوم عليها وتكون بمثابة الأنوار التي يتم التعارف عليها بواسطة الدول الأخرى أو المجتمع الدولي. وثانياً، سنشير إلى أهم النظريات المعاصرة للدولة، وخاصة أن هناك للعديد من النظريات التي تعكس الإهتمام المشتركة بين العلماء والمفكرين والفلاسفة، والسياسيين والقانونيين، الذين حرصوا على وضع نظريات محددة لها. وثالثاً، نوضح أشكال الدولة ولاسيما في المجتمعات الحديثة، والتميز بين ما يعرف بالدولة الموحدة، والدول الاتحادية وغير ذلك من أشكال أخرى تعكس طبيعة الدولة من الناحية الواقعية والتي ظهرت خلال القرنين الماضيين. رابعاً، تحليل طبيعة التداخل بين الدولة والحكومة، والعلاقة المتبادلة بينهما وإلى أي حد تعتبر كل من الحكومة والدولة مفاهيم مترادفة من حيث إستخداماتها في الحياة اليومية أو من جانب المتخصصين في نفس الوقت، وما هي أهم أشكال الحكومات السياسية في الوقت الحاضر. وخامساً، سنشير إلى طبيعة العلاقة بين السيادة والدولة، ولاسيما أن السيادة والإعتراف الدولي بها تعتبر من أهم أركان الدولة الحديثة، هذا بالإضافة إلى أن قضية السيادة تعتبر من القضايا الهامة التي إهتم بها العلماء وظهرت معالجتهم في تحليلات متعددة ومتفرقة ولا تزال تشكل قضية سيادة الدولة أهمية كبرى في تحليلات علماء الإجتماع السياسي المعاصر. سادساً، وأخيراً نوضح بإيجاز مستقبل الدولة المعاصرة، ولاسيما بعد أن تغيرت ملامح الكثير من مظاهر الدولة القديمة والحديثة، وهذا ما ظهر خلال القرن العشرين والتغيرات التي ظهرت على للنظام السياسي العالمي الجديد.

(١) تعريف الدولة وأركانها.

أولاً: تعريف الدولة.

حقيقة، لقد تعددت تعريفات الدولة نظراً لطبيعة الإهتمامات المشتركة من جانب العديد من علماء العلوم الإجتماعية سواء من علماء القانون، والتاريخ، والفلسفة، والسياسة، والإنثربولوجيا، والإجتماع، والاقتصاد،

وغيرهم. ومن ثم، فإننا لسنأ في موضع للإشارة إلى الكم المعرفي الهائل الذي طرحه هؤلاء العلماء أو تعريفاتهم بخصوص الدولة، ولكننا سنشير لأمثلة فقط لأهم التعريفات التي طرحت لتعريف الدولة وتلك بصورة مختصرة كما يلي:

١- تعريفات فقهاء القانون^(١):

- تعريف دوجي Duguit، تعتبر الدولة "حدث وواقعة إجتماعية، ومجموعة من المحاكم والمحكومين، كما أن التصرفات والأعمال التي يقوم بها الحكام تتم في حدود القانون والإختصاص الممنوح لهم وتلتزم بها الجماعة السياسية".

- تعريف هولاند Holland، يعرف الدولة بأنها "مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً معيناً، ويخضعون لسلطان الأغلبية أو لسلطان طائفة منهم".

- تعريف لاباند Laband، تعتبر الدولة بأنها جماعة تمتلك ممارسة حقوق السيادة في مواجهة الأفراد أو الأعضاء فيها".

٢- تعريفات علماء السياسة^(٢):

- تعريف جارنر Garner، أن الدولة كمفهوم في علم السياسة والقانون العام "هي مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عدداً، ويشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض، ويكونون مستقلين تماماً أو تقريباً من السيطرة الخارجية، ويمكنون حكومة منظمة تدين لها هبة المواطنين بالطاعة المعتادة".

- تعريف لاسكي Laski، تعتبر الدولة "مجتمع إقليمي مقسم إلى حكومة رعية داخل مباحثه الطبيعية المخصصة، وله سلطة عليا على جميع المؤسسات الأخرى".

- تعريف أرسنت باركر A. Parker، الدولة "هي اتحاد خاص يوجد لتحقيق الغرض الخاص من الاحتفاظ بخطة إجبارية من النظام القانوني، ويعمل لهذه القوانين الموضوعية بواسطة جزاءات معينة".

(١) محمد كامل إله، النظم السياسية (الدولة والحكومة) بيروت: دار النهضة، ١٩٦٩، ص ٤٣.

- وإنظر أيضاً: عبد الحميد متولي وآخرون، القانون الدستوري والنظم السياسية: الإسكندرية منشأة المعارف، ١٩٦٢، ص ص ٩٤، ٩٣.

(٢) محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة، ١٩٧٢،

ص ص ٢٦، ٢٥.

٢- تعريفات علماء الاجتماع.

- تعريف روبرت ماكيفر R.Maciver^(١)، تعتبر الدولة تنظيم أعم وأشمل من الحكومة لها دستورها، وقوانينها، وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها كما أن الدولة هي بنية المجتمع السياسية، وجزء من بنيته الاجتماعية الشاملة، ووجودها للعاصم رهين بوجود نظام اجتماعي أوسع منها. وبإختصار، تعتبر الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد وبما تقيمه من علاقات بين الحكومة والمحكومين، وليست مرادفة للحكومة.

- تعريف جينزبرج Ginsberg^(٢)، الدولة كتنظيم اجتماعي موجود في كافة المجتمعات لحماية الأعضاء وإداء مجموعة وظائف متعلق بتطبيق القواعد العامة لإقرار النظام.

- تعريف ماكس فيبر M.Weber، تعتبر "الدولة تنظيمًا عقلياً Rational Organization، يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها"^(٣). وفي تعريف آخر، يعرف "فيبر" الدولة بأنها مشروع سياسي ذو طابع مؤسسي، تطالب قيادته الإدارية بنجاح، وفي تطبيقها للأظمة، بإحتكار الإكراه أو القهر البدني المشروع (ذات الصفة الشرعية)^(٤).

٣- تعريفات علماء الاجتماع السياسي المعاصرين.

- تعريف فليب برو P.Braud^(٥)، يرى "برو" أن الدولة. كمفهوم يعتبر من المفاهيم الأكثر إستعمالاً وبصورة جنزية بين العلوم الاجتماعية، وهذا ما يجعل البعض يقترح بضرورة إزالة هذا المفهوم. وإن كان إستخدام كلمة الدولة في علم الاجتماع السياسي توحى بشكل خاص، بوجود كائن اجتماعي مجرد، مختلف تماماً، ويتميز عن المجتمع المدني الذي يحكمه، كما أنه لا وجود في الواقع إلا للأفراد، مقيمون فيما بينهم ومع الأفراد الآخرين علاقات ثابتة ومتعددة، وتأخذ شكلاً منظماً وقانونياً.

(١) ماكيفر، تكوين دولة، ترجمة/ حسن صعب، بيروت، دار الملائين، ١٩٦٦، ص ٥٠.

(2) Ginsberg. Sociology, London: Oxford University Press, 1934, P.147.

(3) Weber, M, Politics as Vocation in Girth & Mills, Frome Max Weber, OP. cit, P. 78.

(4) Weber, M, The Economy and Society, N.Y: Mecomillon, 1971, P. 57.

(٥) فليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ٧٦، ٧٧.

ويوضح هذا التعريف السابق "برو"، مدى صعوبة تحديد مفهوم الدولة، إلا أنه معنى أيضاً إلى طرح ثلاث تعريفات فرعية للدولة من خلال تحليل وظائفها وكيانها الواقعي والثقافي والسياسي والمعرفي وهذه التعريفات بإيجاز:

- (١) الدولة كسلطة سياسية، أن تحديد مفهوم الدولة في مقابل المواطنين أو المجتمعات المحلية، تعني "شكلاً سلطوياً يمارس داخل المجتمع المدني Civil Society".
- (٢) تعريف الدولة على الصعيد العالمي: تتكسب الدولة مفهوماً أوسع من التعريف السابق فهي: "(الدولة) مرادفة كمفهوم للمجتمع الشامل، والمنظم قانونياً في حيز محدود، والمشارك مباشرة في طبيعة القانون الدولي".
- (٣) تعريف الدولة ثقافياً، ويتداخل هذا التعريف مع التعريفين السابقين، فهي (الدولة) تعتبر مفهوم معنوي ولكنه منتج للواقع السياسي والثقافي، وهي الكيان الجمعي، المنفصل عن الأفراد أو الأعضاء في نفس الوقت، ولكنها تمارس بينهم امتيازات القوة العامة. إذن فهي (الدولة) الكائن أو النظام المجرد الرمزي، التي يتمثلها الأفراد والجماعات، ويعكس الكثير من الأبعاد والأثر الواقعية للموسسة.

بإيجاز، حاول "برو" أن يعكس طبيعة مفهوم الدولة وخصوصاً تحديد تعريف مميز لها، وإن كان طرح عدد من المفاهيم الفرعية التي تكشف عن طبيعة الدولة بالسلطة السياسية، ونظام سياسي وقانوني عالمي، ومفهوم معنوي وثقافي ورمزي وواقعي أيضاً.

ثانياً: أركان الدولة الأساسية:

كشفت التحليلات السابقة عن مدى صعوبة تحديد مفهوم عام وشامل للدولة، نظراً لطبيعة إهتمامات العلماء وتباين تفصيلاتهم الأكاديمية من ناحية، وإلى تدخل مفهوم الدولة مع العديد من المفاهيم الأخرى من ناحية أخرى. وبالرغم من هذا الاختلاف إلا أننا نلاحظ وجود اتفاق عام بين الباحثين حول وجود عدد من المقومات الأساسية، التي تقوم عليها الدولة أو ما يسمى بأركان الدولة ويمكن الإشارة إليها بصورة مختصرة فيما يلي^(١):

(١) حقيقة توجد مراجع كثيرة تتناول هذا الموضوع فنظر على سبيل المثال:

- روبرت مكفير، تكوين الدولة، مرجع سابق، ص ٢١٢.

- أوليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، خاصة الفصل الثاني (الدولة).

- يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، بيروت: دار النهضة، ١٩٧٠.

- محمد كامل ليلة، مرجع سابق، خاصة الفصل الأول.

يعتبر عنصر السكان أو الشعب من المقومات الأساسية لقيام الدولة، ولا سيما أن الناس أو الممكن يعتبرون المحور الأساسي الذي تقوم عليه الدولة، كما أن هناك ما يعرف للدولة بأنها مجموعة من الناس أو الجماعات التي توجد بينها تنظيم إجتماعي معين ويستند إلى الشرعية القانونية، ووجود للترام متبادل بين الحكام والمحكومين وهذا ما ركز عليه بالفعل رواد نظرية العقد الإجتماعي Social Contract. ومن ثم، يجب أن يتوافر لدى الأفراد أو السكان عنصر الرغبة المشتركة التي تجعلهم ينتمون لدولة معينة، وكما أن هذه الرغبة الأولى يجب أن تترجم في وجود عدد من العناصر المشتركة مثل اللغة، والعادات والتقاليد، والإشتراك في وجود الأصل، والدين، والآمال والطموحات، والإيديولوجيات العامة بقدر الإمكان. وإن كان يرى الكثير من المحللين للدولة، بأنه لا يشترط أن تكون الدولة متحدة في الأصل، أو اللغة، أو الدين، وهذا ما هو موجود في مقومات الدولة الدينية في الوقت الحاضر.

فطبيعة مكونات الدولة الحديثة مرتبطة بالمقومات، ولكن غالباً ما تكون المقومات مجرد تعبير عن مفهوم الأمة، ويعكس هذا المفهوم إحساس الفرد أو الأعضاء والجماعات، بحياة مشتركة وإحساس مشترك يعكس نوع من التضامن تجاه هذه الأمة، وتغير الكثير من مفاهيم الفردية في سبيل تحقيق مصالح الأمة أو صالح الجماعة المشتركة. فهناك الكثير من الدول الحديثة التي تكونت بالرغم من تعدد قوميات شعوبها وأفرادها مثل ألمانيا، والهند، والولايات المتحدة، وبريطانيا، التي شكلت الكثير من سكانها خلال القرنين الماضيين، وذلك نتيجة للحروب أو الهجرة الجماعية أو الفردية. وهذا ما ينطبق أيضاً إلى وجود للغة أو الدين أو السلالة، حيث توجد على سبيل المثال في الهند أكثر من ستة عشر لغة، وفي سويسرا أربعة لغات رسمية. كما ينطبق ذلك على حجم السكان، ولا يشترط وجود حجم معين، يحدد طبيعته الإعتراف لدولة، فقد يصل هذا الحجم إلى بضعة آلاف مثل دولة موناكو، وقد يتجاوز ليصل إلى المليار ونصف المليار مثل الصين على سبيل المثال.

ومن ثم، نجد أن مفهوم الدولة يتداخل مع مفهوم الشعب والأمة، ولذا وجب التفريق أو التمييز بينهما، فالأمة هي مجموعة من الأفراد ترتبط فيما

بينها بروابط طبيعية معنوية مثل وحدة الأصل أو اللغة، أو الدين، كما يجمعهم علاقات إجتماعية تتمثل في العادات والتقاليد والتاريخ المشترك. أما الشعب، فليس من الضروري توفر هذه المقومات أو الخصائص السابقة، لكي تصبح دولة، فليست كل أمة دولة، وليست كل دولة أمة، فالأمة العربية تتكون من مجموعة كبيرة من الدول، بالرغم من وحدة اللغة، والدين، والأصل، والعادات، والتقاليد، والتاريخ، وما إلى ذلك من خصائص وسمات مشتركة. كما ظلت الأمة البولونية فترة طويلة لكي تصبح دولة، كما توجد الدولة ولكن أفرادها لم يعدوا يكونوا أمة مثل الإمبراطوريات السابقة، مثل الدولة أو الإمبراطورية العثمانية، التي تفتت بعد الحرب العالمية الأولى، أو الإمبراطورية النمساوية والمجرية والثتان كائنا أمة واحدة ولكن تغير الوضع حالياً وأصبحت كل منهما دولة. كما نلاحظ أيضاً، أن الأمة الألمانية كانت أمة واحدة، ولكنها تفتت نتيجة الحرب العالمية الثانية وأصبحت دولتين، ولكن توحدت بعد ذلك مع نهاية القرن العشرين، وأصبحت دولة وأمة واحدة. وبالطبع هالك الكثير من الأمثلة على ذلك، عند دراستنا لتاريخ تطور الأمم والشعوب والدول خلال العصر الحديث. وهذا ما يجعلنا نهتم بتحديد مفاهيم الشعب (الذكان) والدولة، والأمة عند دراستنا لمقومات الدولة الحديثة.

٢- الإقليم:

يمثل الإقليم هو العنصر الثاني الذي يحدد أركان الدولة، ولا يمكن الاعتراف دولياً أو عالمياً بالدولة بدون توفر هذا العنصر الذي يحدد طبيعة سيادة الدولة. أي كانت طبيعة الإقليم الجغرافية سواء أكانت جزءاً منفصلة أو إختياراً وحدة جغرافية واحدة، أو مقسمة إلى أقاليم أو أجزاء جغرافية متباينة لا تعتبر عائقاً أمام تكوين الدولة طالما أن الدولة تمارس سلطتها وسيادتها على جميع حدودها الجغرافية. كما قد نتحدث الملامح الجغرافية للإقليم سواء أكانت حدوداً طبيعية مثل الصحارى والجبال، والأنهار والمحيطات أو أحياناً تشمل خطوط الطول والعرض المتعارف عليها دولياً. أو تكون هذه الحدود الإقليمية محددة حسب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية و المتعارف عليها مع الدول المجاورة لها. كما يتم ترسيم الحدود على الطبيعية، ووضع خرائط ووثائق، جغرافية، تتفق عليها الدول في حالة نزاعاتها الجغرافية.

كما يشتمل الأقليم الجغرافى، سطح الأرض وما عليه من أملاك خاصة وعامة، وما فيها من بنية تحتية مثل الطرق والمواصلات والجسور وما يشمل هذا السطح وما تحته من ثروات ومعادن وغيرها. كما يشمل الأقليم الحدود الإقليمية المائية المتعارف عليها دولياً سواء اكانت بحاراً أم محيطات، التى يتم تحديدها عن طريق القانون الدولى، ولتى كانت سابقاً ٦ لىال ثم تغيرت إلى ١٢ ميلاً وأصبحت ٢٠ ميلاً، ولتى تعرف بحدود المياه الإقليمية. كما تمتد حدود الأقليم، لتشتمل طبقات الهواء للجوى ولذى يحضع لسيادة الدولة أو ما يعرف بالأقليم الجوى، ولذى لا يُسمح بالطيران فيه أو إختراقه إلا فى ضوء الإتفاقيات الدولية. وبالطبع، إن الكثير من الحروب والنزاعات الدولية الحالية تتم عن طريق عدم الإتفاق حول الحدود الإقليمية، وهذا ما ينتج عنه معظم حروب دول العالم الثالث خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وذلك نتيجة للسياسات الإستعمارية لتى تركت حدود مستعمراتها بدون تحديد واضح المعالم. أو حرصت على وضع فئات وجماعات إجتماعية بدلاً من الشعب الأصلية، كما حدث ذلك فى وعد بلفور المشنوم ووضع لليهود فى فلسطين وأصبحوا مشكلة عنصرية فى الشرق الأوسط والعالم العربى. كما توجد الكثير من الخلافات حول الإقليم ومابه من موارد معدنية مثل البترول والغاز، كما هو الحال فى الخلافات القائمة بين الدول العربية الخليجية، وبين بعض هذه الدول مثل دولة الإمارات العربية وإيران على سبيل المثال.

٣- الحكومة:

نعبر الحكومة هى الإدارة أو التنظيم السياسى للدولة وهذا ما أشار إليه الكثير من علماء الإجتماع السياسى من أمثال "ماكيفر"، و"غير"، و"برو"، وغيرهم آخرون، ولذا يجب أن نميز تلاماً بين كل من مفهوم الدولة، والحكومة، حيث يعتبر المفهوم الأول أعم ولشمل من الثانى (الحكومة)، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، إلا أن الحكومة بإعتبارها السلطة القائمة أو المنفذة لعملية الحكم Government Process، على حد تعبير "رومو" Rousseau، ولتى تقوم بدور وسيط بين الحكام والمحكومين، تهدف إلى تحقيق الحرية وتنفيذ القانون فى نفس الوقت. أو كما أشار أيضاً، "هوبز" Hobes تحديد مفهوم (الحكومة) ومشاركه

بنظام "Bentham، والعديد من علماء السياسة البارزين الذين يرون أن الحكومة هي ذلك النشاط المرتبط بالحكم أو عملية الحكم، والذي يتمثل في ممارسة الضبط والميطرة على الآخرين. كما أنها (الحكومة) تعنى الأداة التي بواسطتها يتم تحقيق النشاط في المجتمعات الحديثة^(١).

كما تمثل الحكومة السلطة السياسية Political Authority، والتي تعتبر العنصر الأساسي لقيام الدولة للقرعية، وما يشملها من تنظيمات ومؤسسات وأنظمة سياسية وإدارية. ولذا، كما يتصور 'برو' Burdeau، أنه بغیر السلطة السياسية (الحكومة) لا يمكن أن توجد الدولة، ولا تكون هناك نظم أو حياة سياسية. ومن ثم، فإن الحياة السياسية الحديثة كلها تتمركز حول السلطة بكل معانيها المادية والمعنوية^(٢). وهذا ما جعل 'برو' يعرف السلطة بأنها مركب من عناصر مادية وعضوية؛ وقوة موجهة لخدمة فكرة، وهي قوة تتولد نتيجة الوعي الاجتماعي Social Consuconess، كما تتجه تلك القوة نحو قيادة الجميع، والبحث عن الصالح العام والمشارك، وقادرة على تقويض هيمنتها وسيطرتها على أعضاء الجماعة وما طرحه من قوانين ولوائح مجددة. ومن هذا المنطلق، يمكن القول، بأن الحكومة جزء من مكونات الدولة، وتعتمد عليها الأخيرة كما تنظم الشؤون العامة والخاصة. ولذا، تعتبر الدولة هي الإطار التنظيمي الأعلى الذي يشمل الحكومة وغيرها من المكونات الأساسية الأخرى. لقد طهرت الحكومة في إطارها الحالي بعد فترات طويلة من التطوير والتحديث، وهذا ما سنتسبر إليه لاحقاً عند تحليلنا لأنماط الحكومات.

٤- السيادة:

يقصد بالسيادة، السلطة النهائية والمطلقة التي تُمنح للدولة، وهي خاصية وسمة أساسية تنصف بها الدولة الحديثة، ولها: (السيادة) جانبان أساسيان، الجانب الأول، يرتبط بسيادة الدولة الداخلية، وهي سلطة الدولة في

(١) للمزيد من التفصيل انظر:

- محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، (ج-٢) القوة والدولة، الإسكندرية:

دار والمعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٢٠٨.

(2) Burdeau, G. *Traite de Science Politics, Tome (I), Paris, 1967, p. 11.*

نقلا عن: يحيى الجمل، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٣٧.

ممارسة نفوذها وسيطرتها على جميع الأفراد أو الجماعات والفتات الإجتماعية والتظيمات والفتات أو للمؤسسات أى كان نوعها. كما يشمل ذلك أيضاً جميع المناطق والأقاليم والوحدات الجغرافية الفرعية التى تشكلها الدولة. كما يجب، على الأفراد أو جميع الفتات والهيئات والمؤسسات أن تخضع لهذه السيادة وطاعتها، كما يجب أن لا يكون هناك أى نوع من التدخل مع الدولة فى سيادتها للدخلى سواء من جانب دول أخرى أو إمتيازات أجنبية أو شركات عالمية أو منظمات دولية. أما الجانب الثانى، من السيادة الخارجية، فيقصد بها سلطة الدولة وسيادتها عن أى ممارسات أو تحالفات أو منظمات سياسية دولية خارجية، وخاصة أن الدولة تتمتع بالإستقلال السياسى التام الذى يمنحها حق إتخاذ القرارات ورسم سياستها الخارجية.

حقيقة، إن تحليل التراث السياسى، يوضح لنا طبيعة العلاقة بين الدولة والسيادة، ومدى تصنيف الدول وسيادتها من خلال هذا التراث، حيث وجدت دول ذات سيادة، وأخرى ناقصة السيادة، ودول لا سيادة لها وهذا ما سنشير إليه لاحقاً، عند الإشارة إلى أهم نظريات السيادة وتطوير هذه الفكرة عند الكثير من علماء السياسة من أمثال "هوبز"، و"هنتنغ"، و"أوستن" وغيرهم^(١). حقيقة، إن هناك الكثير من الآراء السياسية التى تشكل فى مفهوم السيادة الخارجية، ولاسيما بعد أن تعددت نظم النتجة الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية عامة، والتى نتجت عن طبيعة تأثير الكثير من العوامل والمؤثرات الخارجية العالمية، والتى تمثلت مؤخراً فى منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة، مثل صندوق النقد الدولى، أو البنك الدولى، وأيضاً فى التكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية التى إنتشرت مؤخراً خلال السنوات الأخيرة.

٥ - الاعتراف الدولى:

بدون شك، إن عملية الاعتراف الدولى تعتبر أحد الأركان الأساسية التى تقوم عليها الدولة الحديثة، ولاسيما، أن طبيعة الحدود الجغرافية والأقاليم، وزبادة الصراع حول أملاك الموارد الطبيعية والثروات المعدنية أو غيرها عززت من مظاهر الخلافات الدولية. هذا بالإضافة إلى وجود الصراعات

(١) لنظر:

- محمد عبد الممن نصر، فى النظريات والنظم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٣.

السياسية والعنصرية على السلالة، أو الأرض أو الإقليم، كما يحدث في آسيا وأفريقيا خاصة. مثل الصراع الدائم بين باكستان والهند، وروسيا والصين، أو بين إسرائيل وقلسطين من شأنه يوضح طبيعة الاعتراف الدولي سيادة الدولة على أراضيها أو جزء منها أو على مؤسسة أو ممر مائي أو بحري، كما حدث خلاف الحدود بين إسرائيل ومصر على منطقة طابا، بعد انسحاب إسرائيل من سيناء. وبالطبع، هناك مظاهر متعددة للاعتراف الدولي سواء من جانب الأمم المتحدة، أو الاتحادات والتكتلات الاقتصادية والسياسية، أو الدول ذاتها كأعضاء في النظام السياسي الدولي. بلينجاز، إن الاعتراف الدولي، يعتبر من أهم مقومات قيام الدولة وإعبارها عضواً في المجتمع الدولي.

(٢) النظريات المفسرة للدولة.

حقيقة، لقد تعددت النظريات المفسرة للدولة والتي تعرف بنظريات أصل الدولة ونشأتها، ولاسيما، أن الدولة تعتبر ظاهرة اجتماعية وسياسية وجدت منذ القدم، وتعمكس مراحل تطورها تطور المجتمعات البشرية على مر العصور التاريخية المختلفة، إلى أن وصلت إليه في شكلها الجديد والمميز خلال العصور الحديث. علاوة على ذلك، لقد إشغل للعقل الإنساني بالدولة وكانت موضع اهتمام كبير من جانب الفلاسفة، وعلماء الدين، والمفكرين والسياسيين، وعلماء الاقتصاد، والقتلون، والسياسة، والاجتماع، والأنثروبولوجيا، والتاريخ وغيرهم آخرون. وعموماً، وفي إطار اهتمامنا بطبيعة الدولة ونشأتها وتطورها، نطرح فيما يلي بصورة موجزة لعدد من النظريات المفسرة للدولة:

١- النظرية الفلسفية الأخلاقية:

تعتبر تحليلات كل من سقراط وأرسطو وأفلاطون أو غيرهم من فلاسفة الإغريق (اليونانيين القدماء) بمثابة الإطار المرجعي لنظريات الدولة التي تنسب بالطابع الفلسفي والأخلاقي. وهذا ما جعل الفكر الإغريقي للتدريج يتسم بهذا الطابع لتحديد الفرض الأساسي من قيام الدولة، وذلك من أجل تحقيق الخير والسعادة للبشر. فقد نادى أفلاطون على سبيل المثال في مؤلفاته وخاصة الجمهورية، أو كتابه السياسي، فقد أكد على أن مهمة الدولة تتمثل في تحقيق الخير والسعادة والوصول إلى الكمال والفضيلة وتحقيق العفة والشجاعة

والعدالة والحكمة وغير ذلك من خصائص وسمات أخلاقية وفلسفية سامية. كما أن الدولة يجب إخضاعها لسلطة واحدة وهي سلطة إرادة الشعب ويسعون إلى تحقيق من الدولة كنظام وسلطة سياسية وأخلاقية وتجعلهم يتحولون إلى الزهد والعفة والشجاعة واكتساب مكارم الأخلاق الحميدة. وهذا ما جعل أفلاطون، ينسب ممارسة السلطة إلى الطبقات العليا في المجتمع وخاصة الفلاسفة، لأنهم أكثر الأفراد الذين يمكن أن يمارسوا الخصائص الأخلاقية السابقة.

كما حاول أفلاطون، أن يحدد خصائص ممارسة السلطة والحكم وذلك عن طريق عقد إختبارات تأهيلية للمرشحين لعملية الحكم ومدى مقاربتهم لإغراء المنافع الشخصية وهذا ما طرحه أفلاطون في مدينته المثالية، وسعيه لتقديم خبرته عن واقع الحياة السياسية في دولات اليونان القديمة، وإشارته أيضاً إلى أفضل أنواع الحكومات السياسية وأنواعها من ناحية ممارستها للحكم. وإن كانت إسهاماته النظرية الفلسفية الواقعية والأخلاقية قد تجسدت بعد ذلك في أفكار تلميذ أفلاطون (أرسطو) فحاول أن يضع الخطوط الواقعية لنظم الحكم الناجحة، والأسباب التي تؤدي إلى ضياع عملية الحكم وممارسة السلطة، وكيف بعد القائمين على السلطة عن مكارم الأخلاق والفضيلة وأيضاً الخبرة، والرؤية الواقعية. كما حاول أن يحدد العلاقة الواجبة توافرها بين الحاكم والمحكومين من أجل تحقيق نظام ديمقراطي عادل. كما أعطى حقوقاً كثيرة للشعب المحكوم أو المحكومين في محاولتهم لرد السلطة أو الحكومة وإستبعاد الحاكم، الذين يركزون على إلمنافع الفردية دون تحقيق الضالاح العام. وهذا ما جعله يستخدم خبرته السياسية الواقعية والأخلاقية، ويؤكد على أن أفضل أنواع الحكومات والدول وهي الدولة الدستورية التي تعتمد على مباداة الطبقة البوسطنى، والتي تتمتع كثيراً بالمزايا الأخلاقية، وهذا ما أكد عليه كتابه الأخلاق، والسياسة، ومحاولته عموماً، لقيام نظرية سياسية على أسس أخلاقية وديمقراطية.

٢- نظرية العقد الإجتماعى:

ظهرت نظرية العقد الإجتماعى Social Contract، مع البدايات الأولى من القرن السابع عشر، ولكنها إنتشرت خلال القرن الثامن عشر، وتقوم هذه النظرية على فرضين أساسيين وهما: أولاً، حالة الفطرة الأولى، والثانى العقد. ويعكس الفرض الأول، أن حالة الفطرة الأولى التي كانت

نعيشها الجماعات البشرية كانت خالية من القولين المدنية (الوضعية) التي لم تعرفها المجتمعات الإنسانية إلا خلال العصر الحديث. وأن عملية تنظيم العلاقات والسلوكيات وأنماط التفاعل كانت تتم من خلال القانون الطبيعي Natural Law، وإن كان علماء وفلاسفة نظرية العقد الاجتماعي قد اختلفوا في تفسيراتهم حول وصف الإنسان ومعيشته وسلوكه وأنماط تفاعله خلال هذا النوع من المجتمعات التي كانت تقوم على الفطرة. فالبعض منهم تصور هذه الحالة، أنها مرحلة وحشية، والبعض يصفها بعدم الاستقرار، كما تصورها آخرون بأنها حياة مثالية رومانية، كما جاءت في تصورات كل من "لوك" و "روسو" بصورة خاصة.

أما الفرض الثاني، العقد الاجتماعي، فقد حاول العلماء أن يفسروه حسب تحليلاتهم السياسية، فالبعض منهم تصور العقد بأنه حقيقة تاريخية تشرح نشأة المجتمع وتطوره، ورأى آخرون، أنه العقد (عقداً حكومياً) نشأ بين الحاكم والمحكومين. أما الفكرة الأساسية التي تقوم عليها فكرة العقد الاجتماعي تتمثل في تفسير أصل نشأة الدولة، وهي تنازل الأفراد أو الجماعات عن جزء من حقوقهم أو جميعها وخاصة الحقوق الطبيعية، مقابل تمتع بامتيازات وحماية المجتمع الإنساني (الدولة). ولاسيما، أن للفرد قد إتفق بمحض إرادته على أن يتنازل عن بعض حقوقه الطبيعية للعيش مع الآخرين والتعاون من أجل السيطرة على الطبيعة (البيئة الخارجية) والبيئة الإنسانية التي تغلبها الروح الإنسانية النفعية وتحقيق الصالح للفرد فقط. وفي الواقع، يرى كثير من شراح هذه النظرية، إن جذورها تمتد إلى أفكار فلاسفة الإغريق، حيث نادى بها كل من أفلاطون وأرسطو، ثم تم تطويرها بواسطة الإمبراطورية الرومانية، خاصة عندما حدد القانون الروماني سلطة الإمبراطور من خلال سلطة الشعب. ثم تطورت هذه النظرية خلال العصور الوسطى الاجتماعية، وظهرت فكرة الإتفاق، بين النبلاء الإقطاعيين والشعب وأن يقوم للنبلاء بحماية الأفراد أو الجماعات وتوفير الأمن والاستقرار لهم. ولكن لم تتبلور هذه النظرية إلا في آراء "هوبز" حيث إستان بها لتأكيد الحكم الملكي المطلق، و"لوك" لتفسيره لنظام الحكم الدستوري، وإهتم بها "روسو" لتحليل نظام السيادة الشعبية وتأييده. ويمكن الإشارة إلى هؤلاء العلماء أو أصحاب نظرية العقد الاجتماعي بصورة مختصرة كما يلي:

- نظرية هوبز :

تصور هوبز، أن الإنسان كان يعيش حالة الفطرة الأولى عيشة كلها بؤس وشقاء ووحشية، نظراً لعدم وجود القوانين المنظمة للحياة أو التي تراعى حدود الأمن والاستقرار. ولكن لم يستطع الإنسان الإستمرار على هذا الوضع القاسي، وإذا سعى للتعبير وسيلة أخرى للعيش والاستقرار، وذلك عن طريق التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية لعدد من الأشخاص، أو شخص واحد يكون طرفاً في العقد المبرم بينه وبين الأفراد العاديين المحكومين. ولكن هذا العقد، يُمنح لصاحب السلطة العليا لجميع الحقوق، التي بموجبها يصبح الأفراد في طاعة تامة له دون تردد أو التعبير عن مظاهر الرفض لهذا النظام، ولاسيما أن الأفراد قد تنازلوا عن حقوقهم بمحض إرادتهم.

- نظرية لوك :

يختلف "لوك" مع "هوبز" في تفسير حالة الفطرة الأولى، حيث رأى أن حالة الفطرة كانت تسودها الحرية والمساواة بين الأفراد، ولاسيما أن القانون الطبيعي كان ينظم حياتهم ويمنحهم حقوق لرعاية أملاكهم وغير ذلك من حقوق متعددة أخرى. فهذه الحالة الأولى لم تكن بالوحشية كما تصورهما "هوبز"، ولكن حسب رأى "لوك"، أن الناس لجأوا إلى العقد، لعدم وجود تنظيم دائم لحياة الفطرة أو لعدم وجود هيئة أو فرد يكفل عملية إستمرارية الحقوق الطبيعية. وإذا تعاهد الناس فيما بينهم على إختيار هذا الفرد أو الهيئة السياسية المنظمة، وليكثرتوا مجتمعاً سياسياً، ويتم ذلك عن طريق تنازلهم عن بعض حقوقهم الطبيعية لتحقيق هذا الهدف.

- نظرية روسو :

حاول رسوا أن يأخذ موقفاً بوسطياً بين أفكار كل من "هوبز" و "لوك"، وأن يوفق بين السلطة المطلقة للحكام، وبين الحق المطلق للأفراد، كما تصور بأن حالة الفطرة الأولى. كانت مثالية نعم فيها الفرد بالإستقرار والهدوء والطمأنينة. ولكن الإنسان ينشد إلى التنظيم والاستقرار أو بصورة أكثر حتى يدعم إستمرارية وجوده ويحيى حياة طبيعية، ولذا تخلى عن بعض حقوقه الطبيعية في سبيل الحصول على حقوق أخرى مدنية، وذلك بمحض إرادته العامة. هذه الإدارة تعتبر أساس مبدأ السيادة والسلطة للأفراد أنفسهم،

وليس الحكام، ولكن دور الحكام يتخلص في خدمة الأفراد وتحقيق السيادة الشعبية. فالشعب أو الأفراد، هم أصحاب السلطة السياسية أو الدولة، وأن الفرد ما هو إلا جزء من هذا الشعب ولذا فإن طاعة أوامر الشعب هي في حد ذاتها طاعة لأوامره نفسها.

٣- نظرية الحكم المقدس.

سميت هذه النظرية بمسميات عدة، فلقد سميت بالنظرية الدينية (التيوقراطية). أو نظرية النشأة المقدسة، وجاءت تلك التسميات مترابطة صوماً^(١). كما قد أُنشئت للحديد في الدول القديمة ولا يزال البعض منها موجوداً نتيجة إرباطها بالدين. ورأى أصحاب هذه النظرية أن السلطة السياسية المطلقة تمنح للحكام بإعتبارهم ممثلين لله على الأرض أو أنهم رمز للألوهة أو الأكهة أنفسهم. وهذا ما ظهر عند قيام الحديد من الدول الفرعونية القديمة، حيث إرتبط الفرعون وسمى بالله أو الملك الله. كما أن الديانة اليهودية نظرت على أن الله قد أنشئ السلطة الملكية، وهو ذاته ينتخب الملوك ويمنحهم سلطاته هو أيضاً ينتزِعها منهم. إذاً، فإن الملك في نظر الديانة اليهودية وكيل الله ولا يسأل إلا أمام الله، ولم يكن للشعب اليهودي لديه أى إدارة في إنتخاب أو إختيار الملك ولذا كان يجب على الأفراد طاعة صيأه أو طاعة مطلقة.

وخلال الفترات الأولى من ظهور المسيحية ظهرت نظرية الحق الإلهي في الحكم لتؤيد فكرة الحكم المطلق للملوك، وأن الله قد وضع السلطات جميعاً في أيديهم، ومن لم يطع هذه السلطات فإنه يعد من من لم يطع الله. أيضاً ويصابون باللعنة. كما حاول زعماء الكنيسة المسيحية أن يفسروا وجود الحكومة أو السلطة السياسية، لأن الناس خطئون وأن هذه السلطة جاءت بمثابة عقاب على خطيئة البشر. وأن الملك هو ممثل الله على الأرض ويجب على الناس طاعته، وهذا ما جاء في آراء الكثير من فلاسفة ومفكرى المسيحية من أمثال "القديس أوغسطين" و"توما الاكويني". حيث تصور الأول على سبيل المثال، أن الله يكافئ الشعب الصالح عن طريق منحه حاكم صالح ويعاقب الشعب للفاسد

(١) يُنظر على سبيل المثال:

- فوزى أبودياب، المفاهيم الحديثة للنظمة والحياة السياسية، بيروت: دار النهضة، ١٩٧١، الفصل الثاني.

بحاكم فاسد. وفي الواقع، لقد استغلت هذه النظرية كثيراً خلال فترات حكم رجال الدين المسيحي لأوروبا خلال العصور الوسطى، ولقد استخدمها القادة الدليني من رجال الكنيسة في تبرير وجودهم في الحكم واستغلالهم للسلطة السياسية وضرورة طاعة الشعب لهم وأيضاً هذا ما جعل "البابا" خلال العصور الوسطى بمنح الشرعية لإختيار الأمراء والحكام والتبلاء السياسيين والأباطرة أو يقصى من الحكم والسلطة من يخالفه أو لمعه وتعاليمه. ولذا، لقد استمدت سلطة الكنيسة سلطتها من تبرير أصحاب الحكم المقدس، وحاول بعض المفكرين السياسيين بعد ذلك، أن يحولوا هذه النظرية لتبرير السلطة للملك المطلق أو السلطة الملكية المطلقة، كما جاءت في آراء "هوز" على سبيل المثال.

٤ - نظرية القوة:

جاءت هذه النظرية لتبرر منطق القوة أو الغلبة لقيام السلطة أو الدولة، حيث يتصور أصحاب هذه النظرية، أن المجتمع نشأ نتيجة لخضوع الضعيف للقوى، وأن الغلبة والسيطرة للأقوى والأصلح، وهذا ما يترجم بعد ذلك في نظريته "دارون" عن البقاء للأصلح والأقوى، التي تم استغلالها جيداً من قبل أصحاب نزعات القوة والغلبة السياسية. أو أيضاً أصحاب النزعات الميكافيلية نسبة إلى "ميكافيللي"، صاحب فكرة الغلبة تبرر الوسيلة، ولابد أن تكون القيادة السياسية أو الملك أو القائد السياسي متمتعاً بخصائص عقلية وجسمانية وسياسية، تجعله يحقق أغراضه بكافة الوسائل سواء كانت مقبولة أخلاقية أم غير أخلاقية. وهذا ما سعى إلى تبرز ميكافيللي في كتابه "الأمير"، الذي تصور فيه القائد للشجاع، الماكر، المدير للحيل والمؤمرات والذي يقتلص الفرص، وغير ذلك من سمات يجب أن تتوافر في القائد السياسي لقيام دولة سياسية قوية. وهذا ما أراد به ميكافيللي تحقيقه في إيطاليا، نظراً لمعايشته ظروف سياسية صعبة، جعلت من إيطاليا مطعماً للدول الخارجية، ولذا، رأى ضرورة وجود قيادة سياسية تتمتع بالخصائص السابقة لتوحيد الأمة الإيطالية وظهور الدولة القوية.

كما يرى أصحاب هذه النظرية، أن تحليل تاريخ الشعوب والمجتمعات السياسية، يرى أن تطور البشرية ذاتها جاء نتيجة تسلط أصحاب القوة وسيطرتهم على الضعفاء واستعبادهم. وهذا ما ظهر في الحياة الاجتماعية ذات الطابع العقلي، فلقد استغلت واستعبدت القبائل القوية للقبائل الضعيفة بل

ضممتها ضمن ممتلكاتها، وهذا ما ظهر أيضاً فى حياة الدول الأمم، أو الإمبراطوريات القوية وخلال العصور الوسطى، فقد نشأت الممالك والإمبراطوريات القديمة على لفتراض الممالك والإمبراطوريات الضعيفة. وفى الواقع، لقد استغلت هذه النظرية فى تبرير القوة والغلبة لصالح الأقوياء، وهذا ما جاء خلال صلية تفوق السلطة الكنسية على السلطة الدينية خلال العصور الوسطى، وتفوق السلطة الدينية (السياسية) على السلطة الدينية خلال العصور الحديثة. كما استغلها أصحاب النظرية الفردية الذين يسمون لإثبات حقوق الأقوياء فى السيطرة وحكم الضعفاء. كما استخدمها النظرية الشيوعية فى تبرير السلطة السياسية الرأسمالية والاقتصادية وإستغلالها قوة للعمل للطبقات الفقيرة والمحرومة.

٥- النظرية التاريخية:

يطلق الكثير من علماء السياسة والتاريخ والإجتماع والأنثروبولوجيا على هذه النظرية بالنظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة، وترجع أفكار هذه النظرية إلى أن الدولة كنظام سياسى تطور بصورة تاريخية وتدرجية، وأن نشأتها الأولى ترجع إلى ما قبل التاريخ. وتوجد مجموعة من العوامل الرئيسية التى تساعد على تطور الدولة ونموها كنظام سياسى ومن أهم هذه العوامل (١) العلاقات القرابية (الدم)، (٢) علاقات الدين، (٣) الوعى السياسى. وتظهر علاقات الدم أو القرابة، خاصة عندما تدرس التنظيمات الإجتماعية البدائية التى كانت تقوم على علاقات الدم والقرابة كأساس للتعاون الإجتماعى ولزواج المتبادل والنشاط الإقتصادى العائلى. كما كانت حياة الأفراد أو الفرد ترتبط بالعائلة التى ينتمى إليها، كما تطورت العلاقات القرابية لتشكل نمطاً جديداً من التنظيمات الإجتماعية.

البطون، ثم تطور هذا النمط الإجتماعى، لتتعاون مجموعة من البطون، بين العشائر، وتقوم مجموعات الأخيرة بتكوين قبائل، وهذا ما طور عموماً المجتمع القبلى ونظام الدولة فيه. كما يرى أصحاب هذه النظرية، إن علاقات الدم عملت على تقوية علاقات أخرى مثل اللغة، والعادات والتقاليد، والهدف المشترك.

أما علاقات الدين، فكانت من أهم العوامل التى ساعدت على تطور التنظيمات الإجتماعية وظهور نظم الدولة وهذا ما أئنته تحليلات أصحاب النظرية الدينية (الثيوقراطية)، التى رجعت نشأة الدولة أساساً إلى الدين كما ظهر خلال الدولة الفرعونية. اللاهوتية، والدولة اليهودية، والدولة المسيحية

خلال العصور الوسطى وظهور السلطة الكنسية. والدين أو علاقات الدين، لا يقصد بها الدين أو الديانات السماوية ولكن أيضاً الديانات الأرضية، مثل البوذية، أو الهندوسية، التي لعبت دوراً أساسياً في تكوين الدولة كنظام سياسى ولكن لم تفقد أهمية الدين إلا خلال العصور الحديثة، ولا سيما بعد فصل الدين عن الدولة، وهذا ما ظهر فى العديد من الدول المتقدمة، إلا أننا نلاحظ أن الدين مازال له هيئته وسلطانه فى الكثير من مناطق العالم الحديث. أما الوعى السياسى، بإعتباره من أهم عوامل تطور الدولة كنظام سياسى، ظهر بعد أن تعددت النظريات والاتجاهات التى تبرز أن الوعى السياسى لدى الأفراد أو الجماهير كان وراء تطوير الدولة وتحديثها، وهذا ما ظهر فى مفهوم الإدارة العامة، ومبدأ السيادة للشعبية، وظهور النظم الدستورية، وتطور حركة العلم والثقافة وظهور طبقة المثقفين كقوة أو صنفه سياسية تشارك فى عملية الحكم وتحديث نظم السياسة فى العديد من مناطق العالم.

٦- النظرية الماركسية:

ما من شك، إن النظرية الماركسية تشكل أهمية كبرى فى دراسة لظواهر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التى ظهرت خلال العصر الحديث، حيث ركزت هذه النظرية تحليلاتها على دراسة النظم السياسية المعاصرة، ولا سيما نظام الدولة وكيفية نشأتها وتطورها وإضمحلالها ثم إلغائها. فالدولة فى تصورات كل من "ماركس" و"إنجلز"، لم تنشأ إلا من أجل تحقيق مصالح طبقة الرأسمالية أو أصحاب المال أو الصنفه السياسية، ولهذا حاول كل منهما أن يبرر عملية نشأة الدولة فى المجتمعات التاريخية ذاتها ظهرت نتيجة لوجود الصراع الطبقي الأسمى بين الأفراد والجماعات والطبقات، لأنها كجهاز إدارى وسياسى، تهدف للمحافظة على الصراع أو لفجوة أو للتفاوت الطبقي حتى تستطيع الطبقات المالكة، أن تحقق مصالحها وتحكم سيطرتها على الطبقات الفقيرة والمحرومة. كما أن الدولة كنظام سياسى تضخم وظائفه وأساليبه فى السيطرة على الطبقات الفقيرة، وما هى إلا جهاز رأسمالى وشأنه شأن المؤسسات والشركات الصناعية والإنتاجية التى تدعم النظام الاجتماعى والاقتصادى للرأسمالية^(١).

(١) أنظر، محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسى، مرجع سابق، ص ١٤٨.

ومن ثم، فإن الدولة حسب المنظور الماركسي أملت ظهرت في المجتمعات البشرية والتاريخية السابقة، لتعزّد فئة المستغلين من الطبقات المالكة وأحكام السيطرة على الطبقات الفقيرة. وهي (الدولة) ظاهرة مصاحبة للتناقض الطبقي الذي وجد منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر. ولذا، يجب أن يظهر المجتمع الشيوعي الذي يلغى هذا الصراع نتيجة لإلغاء الملكية والمصالح المادية الرأسمالية التفعية، وتحويل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وإحكام سيطرة الطبقة العمالية (البروليتاريا) على نظم الحكم. ونستطيع أن نستمّر الدولة في مرحلة الانتقال من البروليتاريا العمالية إلى الشيوعية العمالية، حتى يمكن إتاحة الفرصة للطبقة العمالية، أن تنظم نفسها بصورة أكثر ويسود بينها قيم الحرية، والمساواة، والعدل، والسلام، وتختفي نزاعات الأثنية والتفردية والاستغلال، وغير ذلك من مظاهر الرأسمالية والتي تستوجب وجود الدولة للمحافظة على القيم الفردية والاحتكارية. والواقع، إن تبنّيات "ماركس" و"لنجلز" عن أهمية إختفاء الدولة من الحياة السياسية في مجتمع الشيوعية أو بروليتاريا العمال، كان نوع من الخيال اليوتوبي. وهذا ما واجهه بالقلب "لينين" عندما حاول تطبيق آراء "ماركس" ولنجلز" المثالية عن الدولة، ووجد من الصعوبة إلغاؤها كنظام سياسي أو جهاز إداري من الناحية الواقعية.

(٣) أشكال الدولة.

كشفت النظريات المفسرة للدولة مدى تبلور وجهات نظر علماء السياسة، تقانون والإجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ وغيرهم من العلماء والمفكرين المهتمين بقضية الدولة في المجتمعات الحديثة، أو كيفية تطورها عبر العصور التاريخية إلى أن وصلت على ما هي عليه خلال المجتمعات الحديثة. فلقد تعددت الآراء حول طبيعة تطور الدولة حسب المفهوم الديني (التيوقراطي)، أو حسب نظريات العقد الإجتماعي وحالة الفطرة الأولى والتعاقد بين الحاكم والمحكومين، أو طبقاً للأفكار التطورية والتاريخية التي وجدت من المنظور التاريخي للتطورى تفسيراً لطبيعة نشأة الدولة حسب مراحل التاريخ أو تطور المجتمعات البشرية وإن كانت الآراء حول نوعية هذه المراحل أو تصنيفها بصورة عامة. هذا بالإضافة إلى أن إسهامات النظرية الماركسية قد ساعدت كثيراً في فهم دراسة ظاهرة الدولة وخاصة في المجتمعات للرأسمالية البرجوازية والمجتمعات الشيوعية.

على أية حال، إن إسهامات علماء الاجتماع السياسي وعلماء السياسة والإجتماعي وغيرهم من المهتمين بقضية الدولة يعطون اهتماماً ملحوظاً أيضاً، لتحليل أشكال الدولة وكيف ظهرت أتماط هذه الأشكال سواء في العصور القديمة وفي المجتمعات الحديثة في الوقت الحاضر. وهذا بالفعل ما نسعى للإشارة إليه بصورة موجزة، حيث تم تقسيم الدولة إلى شكلين رئيسين وهي:

١- الدولة البسيطة أو الموحدة:

تعرف الدولة البسيطة أو الموحدة، بأن تكون السيادة فيها غير مجزأة، ولها دستور واحد، وحكومة واحدة تدير شئونها الداخلية والخارجية دون أن تشاركها في ذلك حكومة أو هيئة أخرى^(١). ومن ثم، فإن الدولة البسيطة تتميز في صورة دستورية واحدة، كما تنظمها إدارياً حكومة مركزية تجمع في يدها كل السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. كما قد لا يتعارض مع وجود الدولة البسيطة وجود أقسام إدارية لامركزية بقيمة لتسهيل مصالح المواطنين وإدارة المرافق والمؤسسات العامة. فالأقسام الإدارية للامركزية لا تؤثر على وحدة الدولة البسيطة من الناحية السياسية. علاوة على ذلك يعتبر الأفراد القاطنين على مجال إدارة الهيئات اللامركزية الإقليمية نواباً أو ممثلين للحكومة المركزية. كما تعتبر جميع الصلاحيات التي تمنح إلى نواب الإدارات المركزية سلطات تمنح من جانب أعضاء الحكومة المركزية، كما يحق للأخيرة، أن تقوم بتعديل النظام اللامركزي في أي وقت تشاء وحسب متطلباتها الوظيفية والإدارية والدستورية. وبإيجاز، تكون الدولة البسيطة أو الموحدة إدارة مركزية وسياسية واحدة. وتوصف معظم دول العالم الحديث بأنها دول بسيطة أو موحدة حسب تصنيف الدول، وهذا ما يظهر على سبيل المثال في نظام الدولة في فرنسا، وإنجلترا، وإيطاليا، وتركيا، ومصر، وجميع الدول العربية.

٢- الدولة المركبة أو الاتحادية:

تعرف الدولة المركبة أو الاتحادية بأنها مجموعة دول إتحدت لتحقيق أهداف مشتركة، حيث تقوم الدولة المركبة على أساس إتحاد دولتين أو أكثر مع خضوع الدولة الداخلية في الإتحاد لسلطة مشتركة، وتتوزع سلطات الحكم في

(١) محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص ١٠٩.

الدولة المركبة على الدول المكونة لها، كما يختلف توزيع السلطة تبعاً لاختلاف نوع الاتحاد الذى يربط بينهما^(١). ومن ثم يظهر من التعريف السابق، أن الدولة المركبة أو سلطة الدولة الاتحادية، تقوم على أساس اتحاد عدد من الدول فى اتحاد يخضع جميعها لسلطة مشتركة، وإن كان لا يجعل منها خضياً دولة واحدة، وهذا ما يجعل هناك تسمية أخرى للدولة المركبة أو الاتحادية هو الفيدرالية^(٢).

وهذا المفهوم الأخير (الفيدرالية) ظاهرة إجتماعية تحرك الجماعات الإنسانية المتميزة فى المجتمع، بحركة تقدمية تقضى إلى التوافق بين إتجاهين متناقضين، الإتجاه الأول، يعكس حرص الدول أو النظام السياسى على وجود ذاتية وإستقلالية بصورة نسبية أو بقدر مكان من ناحية، وثانياً، السعى إلى إنشاء تنظيم سياسى أو إتحادى يجمع بين الدولتين أو مجموعة الدول الراضية فى تكوين الاتحاد الفيدرالى وتشملها جميعاً من ناحية أخرى. ويستطيع النظام الفيدرالى، أن يوفق بصورة كبيرة بين هذين التناقضين ليس فقط على مستوى الدولة، ولكن بين المجال الذى ينشأ بين الدول وعلى مستوى التنظيم الدولى. وهناك الكثير من الأمثلة التاريخية التى أثبتت جدارة هذا للنظام الفيدرالى سواء على مستوى الدولة الواحدة أو بين أكثر من دولتين أو مجموعة من الدول. وإن كان النظام السياسى المركب أو الدولة الاتحادية (الفيدرالية)، يقضى بدوره إلى وجود أنظمة فنية (تأهيدية ودستورية) مؤلف بين هذين التناقضين، من أجل أن يحقق هذا الاتحاد الفيدرالى أهدافه وإستراتيجيته العامة فى إطار من التحالف السياسى الجديد.

كما قد يختلف الإتجاه الفيدرالى أو السلطة (المركبة - الاتحادية)، وذلك حسب ضعف وقوة نزعات توزيع السلطة السياسية بين دول الاتحاد المسوّ^{١٠}. كما قد يتخذ الاتحاد السياسى الفيدرالى أشكالاً تمكس مدى تدرج القوة ونسبة الضعف فى هذا الاتحاد ونمى بإيجاز:

- أولاً: الإتحاد الشخصى، ويمكس هذا النوع صور الإتحاد بين الدول، ويتم عادة بين دولتين فى نظام سياسى واحد مع إحتفاظ كل منهما

(١) المرجع السابق، ص ١١٢.

(٢) محمد طه بدوى، أصول علم السياسة، الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٦٦،

ص ١٨١.

بكامل سيادته وإستقلاله الداخلى والخارجى. كما قد ينتج هذا الإتحاد عن طريق جعل السلطة السياسية موحدة فى الدولتين المستقلتين تحت نظام ملكى أو إمبراطورى واحد. ومن بين الأمثلة التاريخية التى تعكس هذا النوع من الإتحاد الفيدرالى (الشخصى) ما حدث بين كل من لتوانيا، ويولندا فى الفترة ما بين (١٣٨٥ - ١٦٥٩). حيث احتفظت كل دولة منها بسيادتها الداخلية ونظم إدارة الحكم والسلطات الثلاث القضائية، التشريعية والتقليدية كما تستقل كل دولة فى معاهداتها وجروبها الخارجية، ولكن الإلتزام الذى كان بينها ينتج عن وجود شخص أو رئيس الدولة كرمز لهذا الإتحاد، ولذا سمي بالإتحاد الشخصى. وهذا ما حدث أيضاً عندما حدث تحالف فيدرالى بين كل من بيرو وكولومبيا وفنزويلا فى أمريكا الجنوبية فى الفترة ما بين ١٨١٣ - ١٨١٦م، وتولى بوليفار رئاسة الجمهورية الفيدرالية الجديدة.

- ثانياً، الإتحاد الحقيقى أو الفعلى، ويعكس تعريف الإتحاد من خلال تسميته بالإتحاد القوى، لأنه أكثر تماسكاً وإستمرارية من الإتحاد الشخصى السابق، حيث يخضع الإتحاد الجديد تحت نظام سياسى ورئيس دولة واحد، وتخضع العلاقات الخارجية لهيئة واحدة، ولاسيما النواحي الدبلوماسية والحربية، مع إحتفاظ كل دولة بنسورها وتشريعاتها ونظم إدارتها الداخلية، وإن كان صور هذا الإتحاد تمتد أيضاً إلى النواحي المالية، ومن ثم، تفقد الدولة المنضمة للإتحاد الفيدرالى، وشمل هذا النوع (الإتحاد الحقيقى أو الفعلى) شخصيتها الدولية، وتقوم للدولة الجديدة بنفس المهام التى كانت تقوم بها سابقاً هذه الدولة أو مجموعة الدول المنضمة جميعاً إلى الإتحاد الفيدرالى. ولذا، تقوم الدولة الجديدة بإدارة للشئون الخارجية ممثلة فى النواحي الدبلوماسية والحروب والإنفاقيات الدولية، ولكن تعتبر الأمور الداخلية مثل التجارة، والملاحة ونواحي الأمن الداخلى متروكة للدولة الأصلية.

- ثالثاً، الإتحاد الإستقلالى أو التعاهدى، ويمثل هذا النوع من أنواع الإتحاد الفيدرالى أو السلطة للمركبة الإتحادية، نوعاً وسطاً بين النوع الشخصى، أو الإعتداد الحقيقى أو الفعلى، حيث يبقى الإتحاد الإستقلالى على شخصية إستقلال الدول فى المجالين الداخلى والخارجى كما هو الحال فى الإتحاد الشخصى ولكنه فى نفس الوقت، يعطى لكل دولة إستقلالها الكامل فى عضويتها وكيانها الخارجى الدولى، ولذا سمي بالإتحاد الإستقلالى، وإن كان

هذا النظام يتيح فرصة لتنازل كل دولة عن جزء من إختصاصاتها الخارجية لصالح هيئة إتحادية فيدرالية، حتى تمثل دول الإتحاد الفيدرالي ومخصيته في المحالف الدولية. علاوة على ذلك، تحتفظ كل دولة في الإتحاد الإستقلالي، بحق الانفصال متى أرادت ذلك سواء تم الاتفاق عليه من جانب الدول الأعضاء في الإتحاد الفيدرالي أم لا. ومن الأمثلة التاريخية على هذا النوع من الإتحاد والإستقلال (الإتحاد الجرمانى، الذى شكل بين مجموعة من دول أوروبا الوسطى في الفترة ما بين (١٨١٥ - ١٨٦٦). أو الإتحاد السويسرى (١٨١٥ - ١٨٤٨)، أو إتحاد الدول العربية (سابقاً) عام ١٩٥٨ بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) وأيضاً اليمن، أو الإتحاد العربى الهاشمى (العراق والأردن) عام (١٩٥٨)^(١).

- رابعاً، الإتحاد المركزى، ظهر هذا النوع من الإتحاد لتلافى نقاط الضعف التى ظهرت فى الإتحاد الإستقلالى أو غيره من الإتحادات الفيدرالية الأخرى. ويتكون هذا النوع من عدد من الدول أو الولايات التى تتمتع معاً، وتصبح الدولة الجديدة هى الدولة الإتحادية والمتحدة إتحاداً مركزياً، وبالرغم من فقدان كل دولة أو ولاية شخصيتها الدولية، ولكنها تظل تحتفظ بذاتية مستقلة فى إطار الدولة الموحدة، حيث لا يزال الدستور الخاص بها مستقلاً، والقوانين والمجالس الخاصة، ولكن تسرى جميع القوانين المركزية على كافة الأفراد فى الولايات أو الدول الموحدة، ومن أمثلة هذا النظام الإتحاد السويسرى منذ عام ١٨٤٨، والولايات المتحدة منذ عام ١٧٨٧، والإتحاد السوفييتى (سابقاً) منذ عام ١٨٢٤.

(٤) الدولة والحكومة

طرحنا فى بداية تحليلنا لهذا الفصل طبيعة صعوبة تحديد مفهوم الدولة وكيفية نماذج، جهات نظر العلماء والمفكرين والسياسيين حول تحديد مفهوم عام وشامل لها، هذا يرجع لأسباب ترتبط بطبيعة التباين الفكرى والإكاديمى الذى ينطلق فيه العلماء فى تفسيرهم إلى مفهوم الدولة، وهذا ما أشار إليه بالفعل العديد من علماء الإجتماع السياسى المعاصرين وخاصة "فيليب برو" الذى وضع عدة

(١) أنظر المصادر التالية:

- هوزى أبودياب، مرجع سابق، ص ٨٤، ٩٠.
- محنته بدوى، مرجع سابق، ص ١٨٤، ١٩٠.

تعريفات محددة للدولة وطبيعة تدخل كل منها مع الأخرى فى نفس الوقت. علاوة على ذلك، إن الدولة - كمفهوم - ترتبط بالحديد من المفاهيم الأخرى، كما نلاحظ ذلك عندما نجد أن هناك الكثير من العلماء الباحثين يربطون بين مفهوم الدولة والحكومة. إلا أننا وضحنا سابقاً ما المقصود من كلا المفهومين، وخاصة عند تحليلنا إلى أن الدولة أهم وأشمل من الحكومة، وأن الأخيرة ماهى إلا الإدارة السياسية التى تقوم بتنفيذ الحكم أو ممارسة العملية السياسية كما تعتبر من أهم مقدمات وأسس أو أركان الدولة بصورة عامة.

وفى الحقيقة، إن تحليل العلاقة بين الدولة والحكومة تعتبر من التحليلات التى يعطى لها علماء الاجتماع السياسى وعلماء السياسة الكثير من الاهتمامات، وهذا ما ظهر على سبيل المثال فى تحليلات 'روبرت ماكيفر' R.Maciver فى كتابه للمميز عن تكوين الدولة *The Web of Government*، حيث يوضح صعوبة تمييز العلاقة المتداخلة بين الدولة والحكومة. إلا أنه يحدد مفهوم الحكومة بأنها البناء السياسى أو الإدارة السياسية التى ندرج تحت الدولة. وتعتبر الدولة أهم وأشمل من الحكومة، وإن كانت الأخيرة تعتبر من أهم مقومات إدارة أركان الدولة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. علاوة على ذلك، يتصور 'ماكيفر' أن أشكال الحكومات تتغير بصورة سريعة، نظراً لطبيعة الظروف والملازمات التاريخية المتلاحقة، وتتأثر من خلال هذه التغيرات أشكالاً ونظم سياسية متسلطة، وتأخذ البعض فيها صفة الثبات والاستقرار، كما يخفى البعض منها بصورة سريعة ومتلاحقة. وعموماً، فالمتغير فى أشكال الحكومات يعتبر من أهم سمات التغير العالم إلا أن ذلك لا ينفى على الإطلاق وجود نماذج أو أمثلة كثيرة لأنواع للحكومات التى تمتاز بالثبات والاستقرار النسبى.

- أشكال الحكومات وتصنيفاتها:

أولاً: تصنيف المجتمعات والحضارات الشرقية.

يوضح 'ماكيفر' أن تصنيف النظم السياسية أو البناءات السياسية عموماً تعتبر من التصنيفات الصعبة مقارنة بتصنيف البناءات الاجتماعية الطبيعية، وهذا ما يظهر على سبيل المثال عندما ننظر إلى طبيعة أنماط

(١) روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، مرجع سبق، ص ١٨٥.

وأشكال للنظم الدولة (نظم الحكم)، وخاصة عندما نتكبع تحليلات أحد العلماء السياسيين الذى يتناول دراسة نمط من أنماط الحكومة فى العهد الإغريقى اليونانى القديم، ثم ما يلبث أن يشير إلى نفس النظام ووجوده فى القرن الثانى عشر الميلادى وليشاهد نفس النموذج أو النظام بالكامل. ومن ثم، فإن عملية التحديد القاطع لأنواع وأشكال الحكومات وتصنيفها فى إطار تصنيفات شاملة يعد أمراً صعباً للغاية، إلا أن ذلك لا ينفى على الإطلاق وجود تصنيفات شائعة بين العلماء لأهم أنواع الحكومات. فهناك تصنيف شائع يرجع تاريخه إلى الأمبراطورية الفارسية، حيث رأى المفكرين السياسيين فى فارس (إيران حالياً) عند محاولتهم لوضع دستور لبلادهم، أن أفضل ثلاث أشكال للحكومة هى: (١) الحكومة الملكية (المناركية). (٢) الحكومة للشعبية (الديمقراطية)، (٣) الحكومة الصفوية (الأوليغاركية)، ولكنهم أكدوا على أن أفضل أنواع هذه الحكومات هو للحكومة الملكية^(١).

- ثانياً، تصنيف أفلاطون وأرسطو:

أما تصنيف أفلاطون لأفضل أنواع الحكومات جاءت تحليلاته المميزة فى كتابه عن "الجمهورية" وخاصة فى الفصلين الثانى والثاسع، ويحدد ثلاث أشكال أيضاً لأفضل أنواع الحكومات، ولكن أوضح طريقة لتحليل كل واحدة منها إلى نقضيهما السئ (أو النقيض السلبى). وهى أولاً، الحكومة الملكية وتحل إلى الحكومة (المستبدة)، وثانياً، الحكومة الصفوية، أو الأرستقراطية، وإحلالها إلى الأوليغاركية، وثالثاً، الحكومة الديمقراطية وإحلالها إلى الحكومة الرعاعية. وعسوماً، توصل أفلاطون إلى أن أفضل أنواع الحكومات السابقة هى (الملكية)، أما للحكومة (الصفوية) أو المستبدة تعتبر أسوء أنواع الحكومات.

أما تصنيف أرسطو ظهر فى كتابه السياسة فى الفصل الرابع، وخاصة بعد أن إستخدم فى تحليلاته السياسية مفهوم Polity، أو نظام الدولة، وذلك من أجل وصف حكم الأغلبية الدستورى وثانياً، أشار إلى الديمقراطية وإعتبرها شكل الإنحلال الحكومى وإعتبارها حكومة الفقراء. كما تتبع آراء "أفلاطون" و "أرسطو" للكثير من علماء ومفكرى السياسة ومنهم "شيشرون" الحكيم الرومانى، الذى ميز أفضل أنواع الحكومات، وهى المزيج المشترك

(١) المرجع السابق، ص ١٨٦، ١٨٧.

بين الثلاث أنماط (الملكية - الأرستقراطية والديمقراطية). كما أيد بعض الفلاسفة آراء "أفلاطون" خاصة، وهذا ما ظهر في تحليلات الفيلسوف "سينوزا" عن الحكومات الثلاث (الإيجلية)، ولكنه إعترض على أن الديمقراطية يمكن أن تكون النظم السياسي (الحكومي) الأفضل.

- ثالثاً: تصنيف روبرت ماكيفر:

حقيقة، لقد حرصنا على عرض تصنيف ماكيفر لأنه يعتمد على طرح النظم السياسية (الحكومة) وأشكالها المختلفة، وذلك من خلال إعتياده على عدة مقاييس تصنيفية تتميز عن غيرها من التصنيفات الأخرى التي طرحها علماء القانون والسياسة. كما أن هذه المعايير والمحكيات التي إعتد عليها "ماكيفر"، تعتبر من المقاييس الهامة، أولاً لأنه يمكن أن يعتمد عليها علماء الإجتماع السياسي في تحليلاتهم ليس فقط لتصنيف أشكال الحكومات، ولكن أيضاً لأنها تجمع بين للعناصر والمقاييس، السياسية، والإقتصادية، والقانونية (الدمورية)، والإجتماعية، وهذا بالفعل ما حرص "ماكيفر" للإشارة إليه من خلال عرضه لأربعة مقاييس أو معايير هامة تسهم في عملية التصنيف لهذه الحكومات. وثانياً، أنه حرص على عرض أشكال الحكومات وظهورها سواء من الناحية التاريخية، كما ظهرت في المجتمعات القديمة وأيضاً تصنيفاً لنمط الحكومات السائدة خلال العصر الحديث ولاسيما خلال القرن العشرين.

وبالطبع، إن هذا التحليل يعكس رؤية واقعية وسوسيولوجية سياسية مميزة، كما هو مبين في الشكل التالي، حيث حرص "ماكيفر" على إبراز أهمية إستخدام المعايير السابقة (الدمورية - الإقتصادية - الإجتماعي) (الفنوي، السيادة). علاوة على ذلك، أنه طرح العديد من الأمثلة لأنواع الحكومات التي عاصرها بالفعل في أوروبا مثل مجتمعات ونظم الحكم الإشتراكية، أو الحكومات الإشتراكية، والحكومات الرأسمالية، أو الإهتمام عموماً بالبعد الإقتصادي والسياسي والقانوني الدموري في نفس الوقت^(١). بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى الحكومات العالمية أو المتعددة القوميات، أو الحكومات الاتحادية الفيدرالية، وهذا ما لم يظهر إطلاقاً في التصنيفات السابقة عند فقهاء القانون أو علماء السياسة التقليدية لم المعاصرين.

(١) للمزيد من التفاصيل حول كل نموذج أو شكل من أشكال الحكومات حسب تصنيف ماكيفر، أنظر المرجع السابق، ص ١٩١ وما بعدها.

أشكال الحكومة حسب تصنيف "روبرت ماكيفر"

(د) المعيار المبدأي	(جـ) المعيار الفلوى	(ب) المعيار الاقتصادي	(أ) المعيار المستورى
١ - الحكومة الوحيدة	١ - حكومة القلة (الصفوية).	١ - حكومة الاقتصاد الدائى	١ - حكومة القلة (الأولجاركية)
٢ - الإمبراطورية المستعمرة.	٢ - حكومة المدنية.	٢ - الحكومة الإقطاعية.	١ - الملكية (المناركية)
٣ - الحكومة الاتحادية	٣ - حكومة الأسر.	٣ - الحكومة الرأسمالية.	٢ - الاستبدادية (الديكتاتورية)
للغزالية.	٤ - الحكومة الوطنية.	٤ - الحكومة الاشتراكية.	٣ - الالهية (التوراطية).
	٥ - الحكومة متعددة القوميات.		٤ - الرئاسية (التحدية).
	٦ - حكومة العالم.		ثانياً: الشعبية (الديموقراطية)
			٥ - الملكية المقيدة.
			٦ - الجمهورية.
			- المصدر : روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٥) الدولة والسيادة.

يرتبط تفسير الدولة ومفهومها بالعديد من المفاهيم الأخرى، وهذا ما لاحظناه عند تحديدنا لمفهومات الدولة وتعريفاتها المختلفة، ومن بين هذه المفاهيم مفهوم السيادة Sovereignty، الذي يعتبر أحد الأركان الأساسية أو المقومات العامة التي تقوم عليها الدولة. ولذا، يقصد بمفهوم السيادة مبدئياً، بأن لكل دولة مستقلة توجد سلطة نهائية عليا. وهذه السلطة تقوم بتنظيم شئون الدولة داخليا وخارجيا وتحفظ هيبتها وكرامتها على المستويين (الداخلي والخارجي). ولقد ظهرت تعريفات متعددة ومتنوعة في نفس الوقت لمفهوم السيادة ومن أهمها^(١)، تعريف "بودن" Bodin، الذي يتصور السيادة بأنها "السلطة العليا فوق المواطنين والتي لا تقيد بالقانون". كما يعرفها أيضاً "جروثيس" Grotius، بأن السيادة هي "السلطة السياسية العليا المخولة لمن لا تخضع لعله لأي سلطة أخرى، والذي لا يمكن إدارته أن تتخطى، فهي (السيادة) القوة المعنوية لحكم الدولة". ويعرفها في نفس الوقت الفقيه الفرنسي "دوجي" Douguit، بأن السيادة هي "سلطة الدولة الأمره، وهي إرادة الأمة منتظمة في الدولة، وهي الحق في إعطاء أوامر غير مشروطة لجميع الأفراد في إقليم الدولة". كما يوجد تعريف آخر للسيادة كما جاء في تصورات "بيرجس" Burgess، بأن السيادة هي السلطة الأصلية المطلقة على الرعايا بين الأفراد في جميع إتحادات الرعايا الاجتماعية، وهي أيضاً السلطة للمستقلة وغير المجزئة لقرض الطاعة".

خصائص السيادة:

كشفت التعريفات السابقة، عن مدى تنوع السيادة كمفهوم ترتبط بالدولة ويعتبر أحد خصائص الميزة للدولة وأركانها الأساسية، وكما يحددها البعض، بأن السيادة هي المفهوم أو الصفة القانونية التي تشير إلى القوة أو السلطة العليا النهائية في الدولة. فلكل دولة هيئة أو جهاز ذو سيادة يمارس القوة العليا والتي تترجم آراء الدولة، وجعلها ذات طابع أو سمة قانونية

(١) وردت هذه التعريفات في المرجع التالي:

- محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص ٤١٥.

وشرعية نافذة المفعول. كما قد تتمثل هذه القوة في صور فرد أو شخص واحد أو مجموعة من الأفراد أو هيئة سياسية، ولكن لابد أن تستند إلى الشرعية التي يطلق عليها الشرعية الدولية ذاتها. وذلك بإعتبار أن شرعية السيادة من شرعية الدولة، ولاسيما أن السيادة أحد خصائص وأركان الدولة.

وعلى أية حال، لقد ظهرت خصائص السيادة في تحليلات علماء السياسة والقلانون وعلم الاجتماع السياسى، ويمكن فيما يلى أن نشير إلى أهم هذه الخصائص بصورة موجزة كما يلى^(١):

١- السلطة المطلقة:

توضح تعريفات العلماء وغيرهم للسيادة بأنها (سلطة مطلقة) أو نهائية أو سلطة عليا، وتتمرس في الشؤون الداخلية والخارجية في نفس الوقت. كما أن الدولة وسيادتها جزء واحد لا يتجزأ حيث تعتبر السيادة هي الصيغة أو السمة القانونية للدولة. وإذا، لا يمكن أن تزول السلطة المطلقة للدولة إلا من خلال زوال الدولة ذاتها وبصورة نهائية. كما أن السيادة تفرض نوع من الإلتزام وتحدد المسؤوليات والواجبات المتبادلة والملازمة سواء من الدولة وحقوق مواطنيها، وبين الدولة وعلاقاتها الخارجية والتزاماتها بالمعاهدات الدولية والقلانون الدولى وإحترامها لأن ذلك الإحترام جزء من سيادة الدولة وسلطانها العليا.

٢- العمومية أو الشمولية:

يقصد بالعمومية والشمولية، أن سيادة الدولة تشمل جميع الأفراد والمواطنين والهيئات الذين يوجدون على إقليمها السياسى أو الجغرافى. فهي (الدولة) سلطة عليا لها حق قضائى وشرعى يمارس بالقهر والإجبار لطاعة أوامرها، وكافة مظاهر سيادتها وصوميلاتها وشمولها على الجميع دون إستثناء. وإن كان ذلك لا ينفى أن هناك بعض الإستثناءات التي لا تتمم شمولية أو عمومية الدولة وسيادتها على أراضيها، وهي السفارات الإقليمية التي تتبع الدول الأخرى وسيادتها. وإذا، يمكن القول، بأن سيادة السفارات الأجنبية تخول إلى الدول الأصلية وهذا نوع من عمومية السيادة الدولية كما يحددها للقلانون الدولى.

(١) المرجع السابق، ص ٤١٧، ٤١٦.

٣- أعم التنازل والتحويل :

من خصائص السيادة بأنها مطلقة، وشاملة، وأيضاً لا يحق أن يتنازل عنها أو تحويلها إلى دول أو أفراد أو هيئات أجنبية وخاصة أن السيادة تعتبر من أهم خصائص ومسمات وأركان للدولة ذاتها ويمكن نقل السلطة من أفراد أو هيئات داخل الدولة، ولكن لا يمكن نقل السيادة للخاصة بالدولة. ولأهمية، أن السيادة هي جوهر شخصية الدولة وصفتها القانونية التي ترتبط بالدولة ذاتها، بصورة عامة.

٤- (الدوام أو الإستمرارية :

تتسم السيادة بالإستمرارية والدوام، وذلك بدوام الدولة ذاتها، وهي الصفة القانونية والشرعية التي تعكس طبيعة الفرد لم الأفراد والجماعات داخل إقليم الدولة وطاعتها بصورة مطلقة. وهذا ما يترجم مدى إستمرارية السيادة للدولة على إقليمها وما يشمل ذلك من أفراد أو مواطنين وهيئات ومؤسسات وموارد. ومن ثم، فإن السيادة والدولة عنصران أساسيان لا ينصلان على الإطلاق.

٥- عدم إمكانية التقسيم :

تتبع الخصائص السابقة للسيادة عدم إمكانية التقسيم، نظراً لإستمراريتها وشمولها وإعتبارها سلطة مطلقة ونهائية. ولذا، لا يمكن تقسيمها، لأن ذلك التقسيم سوف يؤدي إلى إتهيار الدولة وزوالها من الناحية للشخصية (الذاتية) والقانونية والسياسية في نفس الوقت. لذا، يؤكد علماء السياسة، بأن عملية تقسيم السيادة سوف يترتب عليها تفكك الدولة سواء في النظم السياسية الموحدة أو في الدول الاتحادية اللفدرالية، تبقى السيادة خاصة شمولية ولا تنقسم أبداً، لأنها ترتبط بالصورة أو الهيئة أو السلطة السياسية العليا للدولة. هذا بالرغم من منح السلطات للامركزية المتعددة للإقاليم أو الولايات أو الدولة، ولكن تبقى السيادة العليا للدولة الاتحادية موجودة وتمسكه وكجزء ولحد لا يتجزء على الإطلاق.

أنواع السيادة :

نوضح كل من تعريفات وخصائص السيادة بأن هناك العديد من المعاني المختلفة التي ترتبط بها، وهذا ما يظهر من خلال تحديد أنواع وأشكال السيادة، كما يطرح في تحليلات العلماء أو السياسيين والقانونيين والإجتماعيين أيضاً، ويمكن الإشارة إلى أهم أنواع السيادة كما يلي :

١- السيادة الأسمية:

يشير مفهوم أو مصطلح السيادة الأسمية، إلى أن صاحب السيادة أو من يخول له ممارسة السيادة، أنه كان ملكاً أو أميراً أو إمبراطوراً أو والياً، بأن سيادته أسمية فقط، ولكن السيادة الحقيقية ممنوحة للدولة ذاتها. ومنها (السيادة الأسمية) قد تشير على أنها نوع من الرموز والإشارة إلى هيئة وتحدد أصحاب السيادة وهذا ما ظهر في أنواع السلطات الملكية بصورة عامة.

٢- السيادة القانونية:

تركز على

يعكس هذا النوع من مبدأ الفضل بين السلطات داخل الدولة بحيث يميز بين نوعين من السيادة، هما السيادة القانونية والسيادة السياسية. وهذا ما نادى به علماء السياسة والمفكرين منذ بداية ظهور النظم السياسية الحقيقية في بلاد الإغريق أو اليونان القديمة حتى الوقت الحاضر. فصاحب السلطة السيادية القانونية هي الهيئة التشريعية العليا في الدولة. ولذا، ارتبط مفهوم السيادة القانونية بالهيئة التشريعية وإن كان يمنح صاحب هذه السلطة أو سيادة إلى الملك أو البرلمان الذي يقوم بإصدار القوانين وتشريعاتها.

٣- السيادة السياسية:

ارتبطت مفاهيم السيادة بمفاهيم ومعان متعددة، وهذا ما ظهر من خلال طرح السيادة السياسية بأنها سلطة تمنح للقوى أو الأفراد أو الهيئات السياسية التي توجد في الدولة. ولكن قد تختلف هذه السلطة أو السيادة حسب طبيعة النظام السياسي إذا كان ديمقراطياً أو جمهورياً أو ديكتاتورياً أو أوليجاركياً مستبداً وما إلى ذلك. ولهذا، يحرص للكثير من المحللين لأنماط السيادة السياسية، ضرورة أن يقتصر معنى السيادة إلى السيادة القانونية فقط، حتى لا يحدث نوع من الإزدواجية بين أنماط وأصحاب السلطة أو السيادة وممارستها، وحتى لا يكون هناك تمييزاً مستقبلياً للدولة وسيادتها ككل.

٤- السيادة الشعبية:

اتخذت هذه التسمية للسيادة بعد ظهور العديد من النظريات السياسية، التي تمنح السيادة العامة للدولة إلى الشعب، وهذا ما ظهر على سبيل المثال في آراء "رومر" عن مبدأ السيادة الشعبية، ومنح للشعب المصدر الأسمى للدولة، وذلك وفق الإرادة العامة، وهذا ما جعل الديمقراطية كنظام سياسي يعكس سلطة أو سيادة

الأغلبية الجماهيرية، وقد يظهر هذا النوع من خلال الإنتخابات أو التصويت أو اللجوء إلى الثورة أيضاً.

٥- السيادة الشرعية والواقعية:

تعتبر السيادة شيئاً واقعياً وملموساً، وإن كان هناك نوع من التمييز بين السلطة الشرعية والواقعية، فالسلطة أو السيادة الأولى (الشرعية) تمنح لصاحب السيادة القانونية، وصاحب السيادة الواقعية هو صاحب السيادة الفعلية، والذي يطاع بواسطة الشعب سواء أكان يتمتع بمكانة قانونية أم لا، كما يمكن أن تقام السيادة الواقعية على المستوى القوى المادية فقط، ولكن السيادة الشرعية لها السلطة في فرض للقوانين فقط. وغالباً، ما يظهر التمييز بين هذين النوعين من السيادة خلال فترة الثورة أو النزاعات السياسية الحادة.

- نظريات السيادة:

تعددت للنظريات التي تناولت سيادة الدولة، وهذا ما انعكس على تفسير مفاهيمها ومعانيها وخصائصها وأنواعها بصورة عامة، كما جاءت عملية تباین وجهات نظر العلماء والفلاسفة والسياسيين لتعكس أولاً المراحل الزمنية التي تطورت خلالها الدولة وسيادتها، والعلاقة المتبادلة بين الدولة والمحكومين، وتباين سلطات الدولة الداخلية والخارجية وسيادتها القانونية والسياسية والتشريعية خلال العصور التاريخية. ويمكن أن نشير بإيجاز، إلى ثلاث نظريات للسيادة والتي ظهرت كل منها في مرحلة تاريخية مميزة ومختلفة بصورة كبيرة.

١- نظرية بودان Boudain:

تعتبر نظرية بودان للسيادة من النظريات السياسية التي ظهرت خلال القرن السادس عشر، والتي تعكس مرحلة سياسية جديدة تمثل حلقة إتصال بين الفكر السياسي القديم الذي تمثل في آراء أفلاطون وأرسطو، وبين الفكر الحديث الذي ظهر خلال فترة التحول والانتقال من الدولة الحديثة. فلقد تصور "بودان" الواقع السياسي لأوروبا عامة، وفرنسا خاصة عندما شعر بضرورة تحديد مبدأ السيادة للدولة، وخاصة بعد أن تم إنهيار السلطة الدينية للكنيسة، إلا أن مظاهر الخلاف على السلطة السياسية لم يكن قد إنتهى بعد، وخاصة أن رجال الدين كانوا لا يزالون يتمتعون بالسلطة السياسية والدينية معاً. كما قد

حصل الأمراء والنبلاء على الكثير من الحقوق والامتيازات، التي جعلتهم في مركز للقوة والسلطة، ومن هنا خشي "بودان" من حدوث الصراعات السياسية لإمتلاك السلطة أو السيادة للدولة الحديثة.

فحاول أن يضع عدد من الخصائص والشروط والسمات العامة للسيادة والتي تبعد الدولة أو السيادة عن منهي الصراع الدائم، وتجعلها ذات سلطة عليا مطلقة ونهائية ولكن في حدود الشرعية التي يجب أن يلتزم بها رجال الدين، والأمراء والنبلاء والملوك، وأيضا السلطات السياسية المتعلقة إلى الحكم السياسي، وأيضا الجماهير والشعوب^(١). كما كان حرص "بودان" على ضرورة تثبيت قواعد شرعية الدولة القومية التي كانت في مهبها الأول خلال القرن السادس عشر، وكان هناك خوف شديد من تثبيت السيادة في أيدي الملوك أو أصحاب السلطة السياسية، أو جعلها أيضا في أيدي الشعب طبقاً لمبدأ الإرادة العامة أو نظريات السيادة الشعبية. في نفس الوقت، حرص "بودان" على طرح نظريته عن السيادة حتى لا تزداد الفزعات السياسية الميكافيلية نفوذاً أكثر، وتهدد الكثير من الحريات السياسية الفردية. ولذا، حاول، أن يطرح نظريته للسيادة ووضع أسس جوهريّة يتفق حولها كل الأطراف لقيام الدولة الحديثة على أسس سليمة، ويكون المصدر التاريخي والسياسي للشعوب وتجاربها دليلاً على إقتناء هذه الأسس وحل مشاكل كل الدولة النواة القومية الحديثة. وهذا ما جعله يؤكد على أن الدولة ما هي إلا حكومة شرعية مؤلفة من أسر كثيرة وتمثل سيادة عليا، وأن هذه السلطة والسيادة ملزمة ومطلقة ونهائية ومتلازمة للدولة، وهذا ما ظهر في تحديد مفهوم السيادة والدولة في مؤلفه المميز عن "الكتب الستة في الدولة".

٢- نظرية أوستين^(٢) J. Austin

يعتبر "أوستين" فقيه إنجليزي عاش في القرن التاسع عشر ومن المفكرين السياسيين والقانونيين الذين تأثروا كثيراً بأراء كل من "أرسطو"، و"هوبز"، و"مونتغم"، وغيرهم آخرون، ولقد حدد أوستين نظريته في السيادة على

(١) أنظر:

- محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص ٤٢٣.

- محمد طه بدوي، مرجع سابق، ص ص ٢٣٢، ٢٣٥.

(٢) محمد علي محمد، مرجع سابق، ص ص ١٦٠، ١٦١.

أساس أن الدولة ما هي إلا تنظيم قانوني توجد فيه سلطة عليا، تقتصر من منظور أنها صاحبة القوة النهائية. ومن ثم، فإن مصدر السلطة أو السيادة هي الدولة، وليس أى شئ آخر على الإطلاق، ولقد أكد "أوستن" على أن الدولة هي مصدر القوة أو السيادة ولا شئ آخر، ولا سيما بعد أن تعدت للنظريات والآراء السياسية التي كانت تؤكد على أن مصدر السيادة الشعب أو مبدأ الإرادة العامة. ولكن "أوستن" رأى ضرورة أن يكون صاحب السيادة من تخول له الشرعية القانونية في إصدار الأوامر والقوانين ووجوب طاعتها من قبل الجميع. ولذا، لم يحدد صاحب السيادة على أنه الملك، أو أفراد الدولة السياسيين والحكومة، بقدر ما أكد على أن المصدر الوحيد للسيادة هو القانون. وهو واجب الطاعة من قبل الأفراد والهيئات والتنظيمات السياسية، كما أن أى إنتهاك لسلطة القانون وسيادته، يكون مخالفاً للقواعد العامة ولذا يجب أن يخضع لسلطة القانون.

وفى الواقع، لقد تعرضت نظرية "أوستن" للسيادة لكثير من الإنتقادات ولا سيما، أنه جعل القانون مصدر السيادة بل هو ذلك بعينه. ولذا، لم يعط "أوستن" اعتبارات لكل من الشعب والإرادة العامة، وهذا ما جعل نظريته نقضاً لأسس الديمقراطية ورغبات الجماهير والأغلبية. كما أن القانون فى حد ذاته لا يمكن أن يلتزم به إلا من خلال الأفراد والجماعات والعادات والتقاليد وهذا ما أكد عليه فقهاء القانون الآخرين من أمثال "كوجي" وخلصه نظريته عن القانون والتضامن الإجتماعي. والقانون ما هو إلا إحصاء للناس بالعدالة والمساواة والتضامن والتأخي الإجتماعي والسياسي. ولهذا، جاءت آراء "أوستن" عن السيادة فى صورة قانونية أو فلسفية جوفاء لا أساس لها من الصحة لبعدها عن الواقع الإجتماعي، دون أخذها فى الإعتبار، أن القانون ذاته ما هو إلا نتاج إجتماعي ومصدره المجتمع، وأن النظام القانوني ما هو إلا أحد مظاهر أو أسماق النظم الإجتماعية المتعددة فى المجتمعات الحديثة أو البشرية عامة.

٣- نظرية هارولد لاسكى H.Laski^(١)

يعتبر "لاسكى" أحد علماء السياسة البريطانيين الذين ظهوروا فى القرن العشرين، وحاول أن يطور نظرية السيادة بعد أن تعرضت نظرية كل من

(١) محمد عبد الممنز نصر، مرجع سابق، ص ٤٤٦، ٤٥٠.

"بودان"، أو "لويستين" للقد، ولا سيما هذه النظريات قد ظهرت في فترات تاريخية أمكنت من القرن السادس عشر وحتى التاسع عشر، ولكن الدولة وسيادتها خلال القرن العشرين، قد اختلفت كثيراً وتباينت مظاهرها المختلفة، كما تعددت وظائفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية. كما أن طبيعة الالتزام بسيادة الدولة لم يعد موجهاً للدولة القومية التي نادى بها بودان، أو الدولة خلال القرن التاسع عشر (الإستعمارية) التي أبدى "لويستين" من الناحية للقانونية. ولكن الدول الحقيقية تتمثل في السيادة الدولية، والقانون الدولي يحدث لتعاون بين الدول العالمية. ولذا، حرص "لاسكى" في نظريته للسيادة، أن تحل عبارة الإنسانية الدولية محل الدولة القومية.

من ثم، يجب أن تحدد الدولة سياستها وسيادتها الداخلية وفق مصالح الإنسانية العالمية ورعايتها ورعايتها وليس رعاية مصالحها فقط. ولذا، رأى "لاسكى" أن قيام الدولة المستقلة صاحبة السيادة المطلقة خطر على سيادتها الداخلية، وعلى رعايتها الإنسانية. ولا سيما، أن سيادة الدولة القومية قد تعاضمت بشكل ملحوظ وأهدرت الكثير من الحقوق الفردية وتدخلت سلطة الدولة السياسية والتنفيذية في السلطات القضائية والتشريعية الأخرى، كما أصبح هناك إلتهاك مستمر للحقوق الفردية والقانونية. ومن ثم، فإن السيادة العالمية، تجعل الحرية الفردية والتعبير عنها أكثر إيجابية من وجودها في السيادة القومية، وهذا ما ينطبق أيضاً على الدولة وسيادتها ككل، وهذا ما تضاعف من آراء النظريات التي تنادى بالسيادة العالمية الدولية، كما ظهر ذلك خلال القرن العشرين.



(٦) مستقبل الدولة المعاصرة.

كشفت التحليلات السابقة عن الدولة والسيادة ونظرياتها، عن مدى تطور النظريات والآراء السياسية المرتبطة بالدولة كسلطة سياسية ذات سيادة. كما أن سيادة الدولة قد تغيرت عبر العصور التاريخية، وهذا ما جاء في آراء أفلاطون، وأرسطو، و"هيجل" "بودان" و"مونتسكيو" و"هوبز"، و"لوك"، و"روسو"، و"لويستين"، وأخيراً آراء هارولد لاسكى، على سبيل المثال خلال القرن العشرين. حيث أكد الأخير، على ضرورة إعادة تقييم معنى ومفهوم نظرية السيادة، فلم تعد السيادة مرتبطة بظهور دويلات المدينة، أو الدولة

القومية التي بدلت ظهورها مع مراحل التحول والإصلاح والنهضة حتى ظهرت مع العصر الحديث بإعتبارها أحد مظاهره الأساسية. إلا أن السيادة، والدولة أخذت مفاهيم أخرى ظهرت خلال القرن العشرين، ولاسيما بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتشكل نمط جديد للنظام السياسى العالمى الذى يترجم ملامح جديدة لمستقبل الدولة للمعاصرة بصورة عامة.

وفى هذا الصدد يشير جيليب برو^(١) بإعتباره من أهم علماء الاجتماع السياسى للمعاصرين، الذين أكتوا على ضرورة طرح أفكار جديدة لدراسة الدولة كسلطة سياسية، ولاسيما بعد أن حدثت إقتلافت عميقة على المسرح السياسى العالمى، ولذى حدث أو غير كثيراً من ملامح ومظاهر الدولة الكلاسيكية. وخاصة، بعد أن تم تصدير النموذج الغربى للدولة إلى ما وراء البحار مع البوادر الأخرى للقرن التاسع عشر، وظهرت الدولة الحديثة على ألقاض إمبراطوريات دول ذات سيادة إستمرت لعقود بل لقرون طويلة. وهذا ما ظهر فى إتهيار الإمبراطورية العثمانية، وحدث التجربة اليابانية للميجى Meiji، كمثالين بارزين لتطبيق النموذج الغربى من أجل الحفاظ على هوية الدول التى كانت مستمرة من قبل الدولة العثمانية بما فيها تركيا ذاتها، أو أيضاً اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. فقد حرصت العديد من الدول النامية على تطوير مؤسساتها وإدارتها وقوانينها وجيوشها ومؤسساتها السياسية بصورة خاصة، حتى تستطيع أن تستمر فى الوجود والبقاء فى إطار الدولة الحديثة التى إنتشرت خلال القرن العشرين.

ويتساءل "برو" قائلاً ما الذى حدث بالفعل من محاولة توطين نظام الدولة الحديث فى الدول النامية الأخرى؟ ويجب على ذلك، إن خلال النصف الأخير من القرن العشرين حصلت معظم الدول النامية على إستقلالها من الدول الغربية، إلا أن الأولى حرصت على تحديث نظمها السياسية وإقتناء أثر الدولة الغربية الحديثة، وتطبيق نموذجها السياسى بقدر الإمكان. وهذا ما يعرف عموماً بظاهرة (تصدير الدولة)، حيث تم تزويد الدول الجديدة بالنظم السياسية والدمائير وأنماط الديمقراطية، والمؤسسات الحزبية والبرلمانية المقلدة من النظم السياسية الأوروبية الغربية، أو أيضاً نظم للدولة السياسية الماركسية — الشيوعية وبعد إتهيار الإتحاد السوفيتى، تزايدت فرص تطبيق

(١) جيليب برو، مرجع سابق، ص ٨٨.

الديمقراطية الغربية سواء في دول الإتحاد السوفيتي المنهار ذاته أو للكتل الإشتراكية أو للدول النامية التي اعتنقت الماركسية كنظام سياسي وأيديولوجي سابقاً لها. واتجهت ظاهرة تصدير الدولة، إلى إضفاء الطابع الغربي على السلطة السياسية، وإلى تعدد الحزبية وظهور الانتخابات السياسية الحرة، والتي تمثل إمتداد لنظم الدولة الليبرالية الغربية.

وإن كانت دراسات كل من "بليار" Bayart، و"هنتز" Hintze، تؤكد على أن عملية تصدير الدولة لم تطبق بصورة كلية كما هي، بقدر ما تم تحديث النظم السياسي الغربي، وتوظيفه حسب التقاليد والثقافات السياسية المحلية، وهذا ما جاء في الدول النامية الإسلامية. ولذا، يفضل الكثير من علماء الاجتماع السياسي إستخدام مفهوم الدولة المستوردة، بدلاً من ظاهرة تصدير الدولة التي تنتج عنها الكثير من الفوضى السياسية، ولذا حرصت معظم الدول الجديدة على إستخدام أساليب التعبئة السياسية الجماعية للخروج من الفراغ السياسي الذي حدث على مستويات القيم السياسية، وأحداث تغيرات جذرية في القاعدة الشعبية، وحدث الكثير من أخطاء التنقيف السياسي الغربي الذي نتج عنه تغيرات متعددة في العديد من الدول النامية. وهذا ما حدث على سبيل المثال، في أفغانستان، وأثيوبيا، وأخيراً رومانيا، وحدثت النزاعات الطائفية والعرقية والتي لم تراع طبيعة تطبيق النموذج السياسي الغربي المستورد دون الأخذ في الإعتبار، طبيعة الواقع السياسي والإجتماعي والديني الذي يوجد في المجتمعات النامية.

حقيقة، إن مستقبل الدولة المعاصرة خلال القرن العشرين، شهد أيضاً تحولات إقتصادية وسياسية وثقافية عديدة، هذا ما ظهر في صور من التحليلات الإقليمية الإقتصادية والسياسية ولاسيما، بعد أن برز أيضاً دور الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations، لتضيف أبعاداً جديدة على البناءات أو المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في نفس الوقت. كل ذلك ساهم في تطوير النظام الإقتصادي العالمي الذي يصعب تفسيره دون فهم النظام السياسي العالمي الجديد، والذي ظهر نتيجة لتعدد آليات هذا النظام الإقتصادي وخاصة صندوق النقد الدولي IMF، والبنك الدولي IB، وظهور العديد من الإتفاقيات الإقتصادية الدولية مثل الجات GATT، ومجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، وغير ذلك من مظاهر إقتصادية

جديدة. أضيفت إلى التكتلات السياسية والإقتصادية المتعددة مثل مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة، ومجموعة الأسيان حول جنوب غرب آسيا، وغير ذلك من تكتلات في منطقة الكاريبي والمحيط الهادي، أحدثت جميعاً تغيرات سياسية إقتصادية وثقافية خارج حدود الدول الغربية، أو ما يطلق عليها بمفهوم ديناميكية القوى للثقافية والسياسية العالمية الجديدة.

في الواقع، إن تحليلات الكثير من علماء الاجتماع السياسي المعاصرين في الوقت الحاضر، تركزت على دراسة دور الدولة المعاصرة ومستقبلها السياسي والاجتماعي والإقتصادي في ضوء للتغيرات العالمية الجديدة. ومدى للضعف السياسي، الذي أصاب الدول القومية: نتيجة نمو التكتلات الإقتصادية والتحول نحو العالمية^(١) في نفس الوقت، ظهر نوع من التنامي لبعض الدول الكبرى (القومية) مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، أو بعض الإتحادات الدولية مثل مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، لتعبد من جديد تشكيل الوضع الإقتصادي والسياسي والثقافي، الذي بالضرورة سوف يختلف عما كانت عليه في الدول الحديثة خلال القرنين الماضيين "التاسع عشر والعشرين" ومن ثم، سيصبح للقرن الحادي والعشرين مسرحةً سياسياً جديداً لتغير أنماط الدولة القومية أو للدولة الحديثة وهذا، ما ستكشف عنه طبيعة مستقبل الدولة بصورة عامة.

خاتمة:

كشفت التحليلات السابقة عن الدولة، بإعتبارها نظام سياسي أختلف على مر العصور التاريخية، إن لم تكن قد احتفظت بوظائفها الأساسية في المجتمعات البشرية بصورة عامة. إلا أن الدولة كظاهرة سياسية وإجتماعية لم تظهر إلا بصورة تاريخية وعلى مراحل متعددة وهذا ما ظهر في طبيعة شكل الدولة وبناءاتها ومؤسستها، ولاسيما خلال العصور الوسطى أو خلال مراحل التحول والانتقال إلى المجتمعات الحديثة. ولقد أظهرت تعريفات الدولة ومفاهيمها المتداخلة، مع الكثير من المفاهيم والأفكار التي جعلت هناك كثير من اللبس والغموض عندما نعالج قضية الدولة. ولعل هذا الغموض يرجع إلى تباين العلماء والمفكرين ونوعية تخصصاتهم وتفسيرهم للدولة، إلا أن ذلك لا

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر، المرجع السابق، ص ٩١.

ينفى على الإطلاق، عدم وجود إتفاق واضح بين العلماء حول تحديد مفهوم الدولة، سواء كان ذلك قديماً أو حديثاً. وهذا ما ظهر فى تحديد نظريات الدولة والمفسرة لنشأتها، فلقد إتفق العلماء على ضرورة وجود الدولة كتنظيم سياسى عقلانى يقوم بتنظيم الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ويكفل الحقوق الطبيعية لى الأفراد والجماعات، وتحقيق الصالح العام، وهذا ما يتبلور فى أفكار رواد نظرية للعقد الإجتماعى، بالرغم من إختلافهم حول طبيعة الفطرة الأولى لحياة الإنسان، أو نوعية للعقائد وأساليبه وإجراءاته وصلاحياته ومصدر السلطة عموماً.

من ناحية أخرى، لقد تحدثت أركان للدولة أو المقومات الأساسية: التى تقوم عليها، وهذا ما تمثل فى الشعب، والأقاليم، والسيادة والحكومة، والإعتراف الدولى، تلك المقومات التى تعكس طبيعة الدولة الحديثة، وشروط توافرها، وما ينبغى أن تقوم عليه بصورة عامة. إلا أن أشكال للدولة أخذت نماذجاً وأنواعاً متعددة، فلقد إهتم علماء السياسة والقانون والإجتماع، بإبراز أشكال الدولة ولاسيما الدولة الحديثة العصرية، وخاصة ظهور نوعين أساسيين وهى الدولة البسيطة الموحدة، والدولة المركبة الاتحادية (الفيدرالية). ولقد كشف هذا التصنيف الواقعى عن نماذج سياسية، وتاريخية نجحت بالفعل فى إستمراريتها لسنوات أو قرون طويلة، والبعض منها قد فشل فشلاً زريعاً نتيجة الإختلاف حول مفهوم السيادة، ذلك المفهوم الذى يرتبط بطبيعة للدولة وأعتبر من أهم أركانها الأساسية. فالسيادة للداخلية والخارجية كانت ولا تزال مصدراً للصراع على السلطة العليا أو المطلقة بين جميع الأفراد أو الهيئات أو الدول إذا دخلت فى أشكال وأنماط الاتحادات الفيدرالية.

كما قد إتخذت مفهوم السيادة وعلاقته بالدولة تعريفات متعددة عكس عموماً مظاهر وأنماط متنوعة للسيادة سواء أكانت اسمية أو فعلية أو قانونية أو غيرها من أنماط السيادة الأخرى. وخاصة، السيادة للشعبية التى تقوم على مبدأ الإرادة العامة، وتعكس مظاهره الحياة السياسية المعاصرة ولاسيما النظام الديمقراطى. كما ظهرت نظريات لتفسير السيادة وهذا ما ظهر فى نظريات "بودان"، و "لوسكين"، و "هارولد لاسكى"، ولتى حرصنا على معالجتها ولو بصورة موجزة، لتوضيح العلاقة التطورية بين الدولة والسيادة منذ القرن السادس عشر حتى الوقت الحاضر. وليبيان طبيعة الظروف السياسية

والاقتصادية والاجتماعية التي ارتبطت بالدولة ومبادئها كنظام اجتماعي وسياسي. كما حرصنا في الوقت ذاته للإشارة إلى مستقبل الدولة المعاصرة، وهل بالفعل سوف تظل الدولة القومية التي ظهرت مع البوادر الأولى من القرن السادس عشر على ما هي عليه مع بداية القرن العشرين. حقيقة، إن تحليلات علماء الاجتماع السياسي، تعكس الكثير من الحقائق المرتبطة بالدولة كنظام سياسي ونوعية التغيرات التي حدثت بصورة خاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وظهور النزعات والاتجاهات، التي تنادي بضرورة تحويل الدولة للقومية إلى الدولة العالمية. ولأسيما، أن النظام العالمي الجديد وآلياته المتعددة، يسمح إن لم يكن بشكل بالفعل، طبيعة الدولة العالمية وليغير كلية من الملامح التقليدية للدولة، وهذا ما ظهر من خلال إشارتنا الموجزة، لمستقبل الدولة المعاصرة.

الفصل السادس

الأحزاب السياسية

تمهيد:

- (١) تعريف الأحزاب السياسية.
- (٢) نشأة الأحزاب السياسية.
- (٣) أهمية الأحزاب السياسية.
- (٤) أنواع الأحزاب السياسية.
- (٥) البناء التنظيمي للأحزاب السياسية.
- (٦) الأحزاب السياسية في الدول النامية.

خاتمة.

تعتبر الأحزاب السياسية من التنظيمات السياسية، التي أهتم بمعالجتها علماء الاجتماع السياسي، والاجتماع التنظيمي، والاتصال والاعلام وغيرهم من المتخصصين في علم الاجتماع، ولاسيما أن هذا النوع من التنظيمات تلعب دوراً هاماً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وخاصة خلال القرن العشرين. كما أن الأحزاب السياسية يهتم بدراستها ومعالجتها أيضاً علماء العلوم الاجتماعية الأخرى مثل السياسة، التاريخ، والاقتصاد، والقانون. ومن ثم، فإن هذا الاهتمام المشترك جعل هناك تراثاً هائلاً من المعرفة المرتبطة بظاهرة الأحزاب السياسية، ولقد تبلور هذا الاهتمام في معالجات نظرية وأخرى منهجية وميدانية (أمبيريقية). وبالطبع، إن تطور الاهتمام بدراسة الأحزاب السياسية، أخذ مراحل متعددة تلازمت تقريباً مع نشأة الأحزاب ذاتها، وخاصة خلال القرن الماضي (العشرين). علاوة على ذلك، إن الاهتمام بالأحزاب السياسية نتج عن طبيعة إهتمامات الباحثين والمتخصصين في هذه العلوم، ومنها علم الاجتماع السياسي لدراسة ظاهرة الدولة وما يرتبط بها من مؤسسات وتنظيمات وعمليات سياسية واجتماعية وتنظيمية هامة وحدثت كثيراً من ملامح البناءات الادارية التي توجد في المجتمع الحديث بصورة عامة.

في نفس الوقت، ارتبطت دراسات علماء الاجتماع السياسي، وغيرهم من العلوم الاجتماعية الأخرى، ولاسيما علم السياسة بدراسة طبيعة علاقة المتداخلة بين الأحزاب السياسية وتطور ظاهرة الأيديولوجية، ولاسيما إن الانتماءات الحزبية وأسباب نشأة هذه المؤسسات أو التنظيمات السياسية زر بالفعل بهذه الظاهرة، وأصبحت نوع من المؤسسات السياسية التي توجد في جميع الأيديولوجيات التي ظهرت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وهذا ما يجعل العلماء يؤكدون على أن كل من نظام الدولة، والأحزاب السياسية تتطور بفضل تحديث وتنوع الأيديولوجيات السياسية، التي ظهرت خلال العصر الحديث. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، في الأيديولوجيات الديمقراطية، والنيكتاتورية، والشيوعية، والاشتراكية، والفاشية وغيرها من الأيديولوجيات الأخرى، التي سعالجها بالتفصيل خلال الفصل القادم. علاوة على ذلك، إن

دراسة الأحزاب السياسية كتتظيم سياسى لم يقتصر فقط على الدول الحديثة المتقدمة التى تبنت أيديولوجيات سياسية معينة منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولكن قد أنتشرت هذه الظاهرة (الأحزاب السياسية) على حد تعبير أحد علماء الاجتماع السياسى المعاصرين وهو "جوليب برو".

على أية حال، إن إهتمامنا فى هذا الفصل يتركز على دراسة أولاً: التعريفات المختلفة التى ارتبطت بالأحزاب السياسية وتحليل أسباب تباين هذه التعريفات وتصنيفاتها حسب إهتمامات العلماء والباحثين الذين تناولوا الأحزاب كتتظيمات سياسية. وثانياً، نحاول استخدام المنظور السياسى التاريخى التحليلى المقارن، لمعرفة للنشأة التطورية للأحزاب السياسية، وكيف تطورت خلال القرن العشرين بصورة خاصة، بالإضافة إلى تحليل الأسباب التى أدت إلى ظهورها فى الحياة السياسية والاجتماعية. ثالثاً، نركز على معرفة أهمية الأحزاب السياسية دورها فى المجتمعات الحديثة، سواء أكانت متقدمة أم نامية، وما هى الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها عموماً وإلى أى حد ساهمت فى تطوير وتحديث العملية والحياة السياسية ككل. رابعاً، يهدف هذا الفصل إلى تقديم التصنيفات المختلفة لأنواع الأحزاب السياسية، محاولين التعرف على أشكال ونماذج هذه الأحزاب، وكيف تباينت من حيث نوعيتها وأهدافها حسب أيديولوجياتها السياسية. خامساً، تعتبر الأحزاب السياسية نوع من التتظيمات السياسية والاجتماعية، التى تتفرد ببعض الخصائص فى بناءاتها التتظيمية الداخلية، كما تعدد نوعية البناءات وأنماط القيادة ونظم العضوية، المشاركة وغيرها من العناصر السياسية التى يهتم بها علماء الاجتماع السياسى بصورة خاصة. وسلاماً وأخيراً، نعطى خلفية موجزة لظاهرة الأحزاب السياسية فى الدول النامية وإلى أى حد تتباين هذه التتظيمات السياسية عن مثيلاتها فى الدول المتقدمة، ودورها فى عمليات التنمية والتحديث السياسى وأهدافها الأيديولوجية عامة.

(١) تعريف الأحزاب السياسية:

حقيقة، لقد تعددت التعريفات المرتبطة بالأحزاب السياسية، كما يعكس ذلك تحليلنا للتراث العلمى لهذا النوع من التتظيمات السياسية، ويرجع هذا التعدد أولاً: إلى تباين إهتمامات العلماء والمتخصصين، الذين يهتمون بمعالجة الأحزاب السياسية، وثانياً، إلى طبيعة المداخل النظرية المنهجية التى عن طريقها يتم دراسة

الأحزاب السياسية بصورة عامة. ومن هذا المنطلق، سنحرص على تقديم أهم التعريفات التي إرتبطت بالأحزاب السياسية، محاولين تصنيف أهمها كنماذج وأمثلة لتعددتها وتنوعها ككل، وتفسير أهم المفاهيم الأخرى التي ترتبط بمفهوم الأحزاب السياسية، والتي نريد من التعقيد المرتبط بهذا للتعريف ذاته.

أولاً: التعريفات اللغوية الاصطلاحية^(١):

١- التعريف اللغوي، يعرف الحزب كما جاء في لسان العرب، لأين منظور، ومعجم متن اللغة^(٢)، أن الحزب معناه: اللوي في ورد الماء، وورد الرجل من القرآن (أى حصته)، وجاء بمعنى الطائفة، والسلاح، والجماعة من الناس، وكل قوم تشاكت قلوبهم وأعمالهم. كما استخدم كلمة الأحزاب، في موقعة الأحزاب المعروفة، وهم جمع من الناس الذين تأمروا ونظفروا على حرب الرسول صلى الله عليه وسلم، وأحزاب الرجل هم جلده وصحبه، والذين على رأيه.

٢- التعريف الاصطلاحى، يعرف الحزب اصطلاحياً وقانونياً في عدد من التعريفات التالية:- تعريف للفقية الفرنسية "بنيامين كونستانت"، حيث يرى أن الحزب جماعة من الناس تعتق مذهباً سياسياً واحداً^(٣).

٣- تعريف الفقيه "كباي" V.Key بأن الحزب "هيئة من الأشخاص متحدين من خلال حماس مشترك لمصلحة قومية أو مبدأ محدد يتفقون عليه"^(٤).

٤- تعريف الفقيه "أندريه هوريو" A.Hauriou بأنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطنى ومحلى من أجل الحصول على الدعم الشعبى، ويهدف إلى الوصول إلى ممارسة السلطة بصفة تحقيق سياسة معينة^(٥).

(١) ورد عدد كبير من هذه التعريفات فى المرجع التالى:

— نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المتغيرة، القاهرة:

دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣، ص ١٨ — ٢٠.

(٢) الشيخ أحمد رضا، معجم متن اللغة، المجلد الثانى (بيروت) ١٩٥٨، ص ٧٦.

(٣) أنظر، بطرس على، الاشتراكية والديموقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٠، ص ١١٥.

(٤) أرجع إلى:

- Key, V, Parties, Parties and Pressures Groups, London: The omal Well Co, 1952, p. 216.

(5) Hauriou, A, (et.al) Droit Content et Institutuse, Politianes, 1980,p. 276.

- تعريف للفقية "لمون بيرك" *E. Burk*، الحزب هو اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومى وفقاً لمبادئ محددة متفق عليها جميعاً^(١).

- تعريف للفقية "سليمان الطحاوى" الحزب بأنه "جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسى معين"^(٢).

ثانياً: التعريفات الأيديولوجية:

- تعريف "هنجامين كونستان" *B. Constan* "الحزب هو اجتماع رجال يعتقدون العقيدة السياسية ذاتها"^(٣).

- تعريف "ستالين" *Sitalien*، قطاع من طبقة قطاعها الأساسى (الطبيعى) يعكس مصالحها ويقودها صوب أهدافها المنشودة^(٤).

ثالثاً: التعريفات البنائية و التنظيمية:

- تعريف "بيرو ويجنى" *P. Wigny* "الحزب تنظيم دائم، ممثل لجزء من الراى العام، لأجل تنفيذ برنامج وطنى بواسطة جهاز حكومى"^(٥).

- تعريف "سمويل إلدرسفيلد" *S. Eldersveld* الحزب السياسى هو جماعة اجتماعية، ونظام له هدف ونشاط مرسوم من خلال ذلك المجتمع العريض. وتتكون هذه الجماعة من أفراد متفقين على أدوار محددة، ومتصرفين على أساس أعضاء ممثلين لهذا المجموع المحدد والقبل للتعريف، وبالتالي، فهو تنظيم وبناء^(٦).

(١) *Burk, E. Everyman, Encgclopedia, vol.9, 1978, p.652.*

(٢) سليمان الطحاوى، المساطات الثلاث فى السباكر العربية، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٩، ص ٥٦٩، نقلاً عن المرجع لثلى - نيمان الخطيب، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) أنظر، نوريس نيوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة/ على مقد وعبدالمحسن سعد، بيروت: دار النهار، ١٩٦٩، ص ٢.

(٤) أرجع إلى، إسكندر بطرس، أسس التنظيم السياسى فى الدول الاشتراكية، القاهرة: ١٩٧٧، ص ٤٨٢.

(٥) نيمان الخطيب، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٦) *Eldersveld, S. Political Parties, Chicago: Machally Co. 1964, p.10.*

- تعريف "ماكس فيبر" *M. Weber*، "الأحزاب السياسية"، تنظيمات إجتماعية، ترتبط بالمشروع السياسي، ولها صفة الشرعية وتهدف إلى تحقيق أهداف جماعتها للتضامنية (التنظيمية) ^(١).

رابعاً: التعريفات الوظيفية:

- تعريف "ثوم" *Thum* و "جانسور" *Jansoir*، تتحدد الأحزاب السياسية من خلال تفسير أهم وظائفها التي تقوم بها وهي ^(٢):

١- تزويد الناخبين ببدائل وبرامج سياسية عامة، وتحديد الكثير من الاختيارات لتكون أمام الناخبين واضحة.

٢- تعتبر أجهزة رقابية معارضة، وتقوم بتقييم الأداء والأنشطة التي تمارسها السلطات الحكومية.

٣- تقوم بتنظيم المناقشات لبيان وجهات نظر التقات السياسية في المجتمع.
خامساً: تعريفات علماء الاجتماع السياسي:

- تعريف "أوريس دوفرجيه" *M. Duverger* الذي يضع تعريفا للحزب على أنه بمثابة طائفة، أو مجموعة طوائف، أو إجماع جماعات صغيرة منتشرة في البلاد (أقسام - ولجان - وجمعيات محلية الخ) ترتبط فيما بينها بنظم تنسق فيما بينها ^(٣).

- تعريف "روبرت ميشيلز" *R. Michels* ^(٤) للحزب بأنه تنظيم يسمى لتحقيق التدبير الأكبر من حاجات ومتطلبات أفراد معينين من الأعضاء، الذين يكرسون جهودهم من أجل استمرارية عمل الحزب.

- تعريف "أوبرشال" *Obershal* تقوم الأحزاب السياسية بتعبئة الجماهير، وتسعى بالفعل لفرض نفسها كممثلة للسكان، أو لمشروع مجتمعي، أو القضية الكبرى. ولهذا ينبغي عليها أن تعمل على جعل الناس يشاطرونها صحة نظراتها، وإقناعهم بقيمة أهدافها أو برنامجها. ولقيامها بذلك، تدخل في تباين

(١) Weber, M, *The Theory of Social and Economic Organization* N.Y: Glence Univ. Press, 1947, p. 408.

(٢) Thum, G & E Jansoir, *Parties and The Government al System*, N.Y: PrenticHall In, 1969, p. 2-3.

(٣) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٣٨.

(٤) Michels, R, *Political Parties Trans by Eden& C. Paul*, N.Y: Collier Book, 1962 p. 16.

مع بعضها البعض فى النظم التعددية على الأقل. كما أنها تصطدم أيضاً بمناخسة فى أشكال أخرى من التنظيمات النقابية، والدينية والثقافية وغيرها^(١).

- تعريف "فيليب برو" *P. Braud*، الأحزاب هى "تنظيمات، ثابتة نسبياً" تعبى دعومات بهدف المشاركة مباشرة فى ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزى والمحلى"^(٢).

- تعريف "توم بوتومور" *T. Bottomore* "الذى يحدد أن الأحزاب السياسية بناءات سياسية على أوجه عالية من التنظيم، تحرص على تطوير حياة خاصة لها، ومستقلة نسبياً عن مجموعة المصالح الاجتماعية، التى أدت إلى نشأتها أساساً وعن طبيعة بناءاتها المتغيرة، وقد تكسب هذه التنظيمات طابع أو سمة على الأقل من الناحية الشكلية العناصر المستمرة فى النظام السياسى"^(٣).

حقيقة، سنكتفى حالياً، للإشارة إلى التعريفات السابقة عن الأحزاب السياسية، والتى حاولنا أن نصنفها بصورة تقريبية، ولكننا نلاحظ أن هناك تداخلاً بين التصنيفات الأيديولوجية والتنظيمية والوظيفية وأيضاً تعريفات علماء الاجتماع السياسى المعاصرين، والذين حرصنا على أن نوضح تعريفاتهم بصورة مستقلة، حتى نعرف جيداً على مدى عمق تصوراتهم للتنظيمات أو الأحزاب السياسية، ونوعية السمات التى يشتركون فيها، ودورها الوظيفى فى تعبئة الجماهير، واعتبارها ممثلة للسكان، أو مشاركتها فى قضية من القضايا أو المشروعات الجماهيرية، علاوة على ذلك، نجد أن التنظيمات السياسية الأخرى مثل النقابات والاتحادات العمالية تدخل فى صراع وتنافس مع الأحزاب لأنها تشكل أحزاب مستقلة مثل "الأحزاب العمالية فى الكثير من الدول الليبرالية المحافظة الغربية - على أية حال، يمكن لنا فى النهاية أن سنخلص تعريفاً محدداً للأحزاب السياسية، على أنها بناءات أو تنظيمات سياسية، تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف العامة التى يتكون حولها رأى العام للدخلى والخارجى لأعضائها والمتمين إليها، كما تقوم على مبدأ المشاركة السياسية وإتخاذ دور فعال فى العملية والحياة السياسية فى المجتمع الذى توجد فيه.

(١) أنظر، فيليب برو، مرجع سابق: ص ٣٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(3) Bottomore, T. *Political Sociology*, op. cit. p. 54.

(٢) نشأة الأحزاب السياسية:

تعددت التحليلات المرتبطة بتحديد النشأة الأولى للأحزاب السياسية، وهذا ما ظهر خلال دراسات للكثير من المؤرخين لهذا النوع من التنظيمات السياسية في العصر الحديث، وعلى أية حال، نفسر حالياً بعض هذه التحليلات في محاولة منا لتصنيفها بصورة تاريخية حتى يسهل تتبع هذه الظاهرة خلال العصر الحديث.

١- نشأة الأحزاب قبل القرن الثامن عشر:

يرى "دوفرجيه" في كتابه المميز (الأحزاب السياسية)^(١)، ضرورة أن تحدد جيداً كلمة الحزب ونعريفها، ولا سيما أنها كانت تطلق على الأشكال السياسية، التي كانت توجد في الجمهوريات الأغريقية والرومانية القديمة. كما كانت تطلق لفظ *Clan* على الأحزاب التي كانت تتجمع حول أحد القادة المرتزقة في إيطاليا خلال عصر النهضة. كما تستخدم كلمة (الحزب) أيضاً، على النوادي، حيث كانت تجتمع فيها نواب المجالس الثورية، أو على اللجان، التي كانت تقوم باعداد الانتخابات المحدودة التي كانت تتم في الممالك الدستورية خلال العصور الوسطى، وأيضاً خلال فترات التحول من هذه العصور إلى عصر النهضة والإصلاح الإجتماعي إلى العصر الحديث.

٢- نشأة الأحزاب السياسية خلال القرن التاسع عشر:

حدد "برو"^(٢) أن ظهور الأحزاب السياسية، بالمعنى الحديث للكلمة، ظهر في بريطانيا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر، مع ظهور النظم السياسية النيابية. حيث كان النواب في مجلس العموم، يجتمعون بصورة دورية أو شكلية في إطار من التنظيمات السياسية وذلك تحت مسميات متعددة مثل: *Wing* أو *الثوري* *Tory*، وذلك حسب نوعية المؤلف السياسية التي كانوا يتبعونها تجاه تقييمهم للنشاط الحكومي (كما في فرنسا)، فقد ظهرت الجمعيات الثورية الفرنسية التي أدت إلى ظهور التجمعات السياسية التي كان يجتمع فيها النواب مثل نوادي البريتولي في الجمعية التأسيسية، وأندية الرهبان واليهوديين في الجمعية التشريعية، أو الجسوسى وأيضاً الجيليون وذلك في عهد المؤتمرات السياسية.

(١) دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) فيليب برو، مرجع سابق، ص ٣٥٦.

(٣) نشأة الأحزاب خلال القرن التاسع عشر:

مع تطور الحركة السياسية النيابية خاصة في بريطانيا وفرنسا^(١)، والتي امتدت إلى العديد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا وألمانيا، وبلجيكا، والولايات المتحدة وكندا^(٢). تم إنشاء الكثير من الأحزاب السياسية خارج أسوار البناءات البرلمانية، وذلك من أجل تعرف الناخبون على مرشحيهم، ولا سيما بعد أن تحدثت الإلتزامات الحزبية، وعضوية المشتركين فيها أو المؤيدين لها، ولمعرفة البرامج الحزبية. وهذا ما ظهر في بريطانيا على سبيل المثال بعد عام ١٨٣٢، وحدثت حركة الإصلاح الانتخابي، وتأسيس عدد من الجمعيات التي تقوم بتسجيل اللجان الانتخابية وذلك للتعرف على الناخبين والمرشحين الجدد في الحملات الانتخابية. وفي الفترة من ١٨٦٧ - ١٨٧٤، تم دمج الكتل البرلمانية (النيابية) واللجان الانتخابية، في إطار تنظيمي وسياسي موحد على المستوى القومي، وخلال هذه الفترة شهد مولد أكبر حزبين سياسيين هما حزب المحافظين وحزب الأحرار.

كما شهد هذا القرن، ظهور الكثير من الأحزاب العمالية واليسارية والاشتراكية سواء في فرنسا وألمانيا أو سويسرا^(٣) أو ألمانيا أو الولايات المتحدة وكندا، حيث جاءت التغيرات العمالية والجمعيات الزراعية والثقافية لتلعب أدواراً متعددة في نشأة الأحزاب السياسية، وأصبحت بعد ذلك هذه التغيرات لها دور سياسي هام، في معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا وأيضاً أستراليا. كما كانت الثورة التعليمية ونمو الاتحاد والتغيرات الطلابية، لها دور بارز في إنشاء الأحزاب اليسارية الأولى. كما ساهمت الحركات الماسونية في نشأة الحزب الراديكالي في فرنسا، والأحزاب الليبرالية الأولى في أوروبا. كما ظهرت الأحزاب المسيحية عن طريق الكنيسة وتعاليم "كالفن" الكاثوليكية، ثم ظهرت الأحزاب السياسية المسيحية المضادة للكنيسة الكاثوليكية، وتمثل أحزاب الكنيسة البروتستانتية، وذلك من أجل مقاومة الأحزاب المسيحية الكاثوليكية

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٧.

(٢) للمزيد من التحليلات حول تطور الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة أنظر:

- Orum, A, *Introduction To Political Sociology*, N.Y: Englewood Clifcs, 1978 chap. 9.

(3) Bottomore, T, *Political Sociology..op. cit. chap. (2)*.

المحافظة. وإن كان دور الكنيسة عموماً قد لإنشاء وتأسيس العديد من الأحزاب السياسية في معظم دول أوروبا خلال القرن العشرين^(١).

مع منتصف القرن التاسع عشر، شهدت أوروبا أتماط جديدة من الأحزاب السياسية، وذلك نتيجة لتطور الحركات العمالية والقضايا الاجتماعية والسياسية التي ظهرت نتيجة لتطبيق النظم الرأسمالي في أوروبا ككل. وهذا ما ظهر بوضوح بعد نشر "ماركس" Marx بيان الحزب الشيوعي عام ١٨٤٨ م، واتخاذ العديد من النقابات العمالية هذا البيان لتأسيس الأحزاب الشيوعية والراдикаلية. وهذا ما ظهر في قيام الرابطة العامة للعمال الألمان (A.D.A.V) والتي أسسها "لاسال" Lassalle عام ١٨٦٣م، كما حرص "ماركس" على ترشيح نفسه لذات الحزب الألماني الاجتماعي الديمقراطي ولكنه فشل في خلافه لاسال، وبعد تضامن الألماني الاجتماعي الديمقراطي، مع العديد من النقابات والاتحادات الأخرى، تأسس هذا الحزب عام ١٨٧٥م، ثم تطور هذا النوع من الأحزاب السياسية في العالم الحديث^(٢).

٤- نشأة الأحزاب السياسية خلال القرن العشرين:

خلال البدايات الأولى من القرن العشرين، تطورت الأحزاب الاشتراكية نتيجة لتطور أفكار "ماركس" وتزويده للحزب الديمقراطي الألماني، بالكثير من الأفكار الثورية وإرتباطها بصورة أكثر بالحركات النقابية العمالية وخاصة بعد دخول هذه النقابات مرحلة الحياة السياسية البرلمانية، وطرحها العديد من البرامج الثورية، لتأخذ شكلاً آخرى من النضال ضد الرأسمالية. وتبلورت معظم هذه الأنواع من الأحزاب العمالية الاشتراكية في أشكال من التنظيمات الحزبية الجماهيرية Mass Parties، خاصة بعد انضمام الآلاف إليها من الأعضاء للملايين من المنتسبين لعضويتها، وأخذت لها طابعاً أيديولوجياً وفكرياً محدداً، وذلك بخلاف جما كانت عليه من قبل وتبنيها السياسات الإصلاحية الديمقراطية، كما حدث في الحزب الديمقراطي الإشتراكي في ألمانيا، خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.



(١) دوفرجيه، المرجع السابق، ص ١٤ وما بعدها.

(٢) برو، المرجع السابق، ص ٣٥٨.

ولكن تطورت الأحزاب الشيوعية الاشتراكية وخاصة بعد قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وتأسيس الاتحاد السوفيتي (سابقاً)، وظهرت الأحزاب الشيوعية ولكنها أخذت طابعاً جماعياً في عضويتها وهو نظام العضوية الشمولية الذي يجمع كل أفراد المجتمع، وذلك بخلاف الأحزاب السياسية الاشتراكية التي كانت موجودة في ألمانيا بعد نشر أفكار "ماركس" السياسية. وإن كان مولد الأحزاب السياسية الشيوعية قد ظهر في إطار فكري أيديولوجي بواسطة لينين^(١) منذ أن نشر أرائه الاطار عام ١٩٠٢ في مذكرته الشهيرة بعنوان ما العمل؟. ولكن في عام ١٩٢٠ أي بعد قيام الثورة البلشفية بثلاث سنوات ثم تحديث القيادات السياسية الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، الذي أحدث بعد ذلك ثورة فكرية وسياسية اجتماعية وتنظيمية خلال القرن العشرين سواء في الاتحاد السوفيتي سابقاً، أو ما يعرف بتحالف الكتلة الشرقية، التي تأسست في وسط أوروبا في بلدان مثل المجر، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وبulgaria، وغيرها من الدول الأخرى، التي تم غزوها بواسطة الاتحاد السوفيتي، خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين.

في نفس الوقت، لقد ظهرت الأحزاب الشمولية خلال القرن العشرين ومنها الأحزاب الفاشية في إيطاليا والتي أنتشرت بعد ذلك إلى العديد من دول العالم، وأيضاً الأحزاب النازية في ألمانيا، بعد نشر أفكار "هتلر" والتي تطلعت كل منها إلى تأسيس أحزاب سياسية على غرار الأحزاب الشيوعية اللينينية وبالفعل لقد أنتشرت هذه الأماط من الأحزاب للثلاث الشيوعية والنازية، والفاشية في الكثير من دول العالم الثالث، التي ظهرت فيها الأحزاب خلال القرن العشرين ولاسيما خلال النصف الأخير من ذلك القرن. كما تبلور الكثير من ملامح الأحزاب الشيوعية وظهور أماط جديدة، كما ظهر ذلك في الصين بصورة خاصة، والتي تبنت إطاراً فكرياً يختلف بعض الشيء في أيديولوجياتها عن الأيديولوجية اللينينية. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تعددت النظم الحزبية في بلدان هذا الاتحاد (روسيا حالياً) والكتلة الاشتراكية (الشرقية) وتبنت معظمها الآن نظم حزبية تعددية ليبرالية لتدخل القرن الحادي والعشرين ببناءات حزبية أكثر ديمقراطية.

(١) للمرجع السابق، ص ٣٥٨.

(٣) أهمية الأحزاب السياسية:

كشفت كل من التعريفات والنشأة التاريخية للأحزاب السياسية، عن مدى تنوع هذه التعريفات، والمفاهيم المرتبطة بها والمتداخلة معها في نفس الوقت. كما عكست عملية التطور التاريخي للأحزاب كظاهرة سياسية، أن جذورها الأولى، ترجع إلى عهد دويلات المدن القديمة، كما ظهرت في الجماعات والتحاللات السياسية التي كانت تنشأ في عهد الأغريق، ثم إنتقل هذا الوضع السياسي إلى عصر الرومان وعصر النهضة ولكن بالطبع، لم يتبلور مفهوم الحزب من الناحية العملية كما نفهمه الآن إلا خلال القرن الثامن عشر، وهذا ما ظهر بوضوح بعد نشأة الأحزاب السياسية في النظم الليبرالية، وخاصة في كل من بريطانيا وفرنسا. وإن كانت قد ظهرت هذه الأحزاب داخل أسوار المؤسسات والتنظيمات البرلمانية، إلا أن الحياة السياسية تتطلب بعد ذلك ضرورة خروج الأحزاب إلى مجالات الحياة الجماهيرية، ولأسما بعد أن تعددت نوعية أعضائها سواء أكانوا أعضاء عاملين مؤسسين أو منتسبين أو مؤيدين لها.

ذلك التأكيد لم يأت من فراغ، بقدر ما ظهر نتيجة نحو التنظيمات والنقابات والجماعات الاجتماعية والثقافية الدينية في نفس الوقت، وخاصت جميعها عملية المشاركة في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، عندما أثرت النقابات العمالية على إنشاء العديد من الأحزاب السياسية في جميع أنحاء العالم، وذلك عندما نشطت هذه الحركة وأصبحت تشارك في الحياة السياسية العالمية إلى جانب الحياة الاقتصادية منذ بداية القرن الثامن عشر. وهذا ما ينطبق أيضاً، على ظهور الجمعيات الاجتماعية الاشتراكية للزراعية (وخاصة الاشتراكية الفابية) والتي حرصت على ضرورة المشاركة في الحياة السياسية ولحق حقوق أعضائها من العاملين في المجال الزراعي، كما ظهر ذلك أيضاً في بريطانيا وفرنسا والعديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة. في نفس الوقت، كانت الحركات الاجتماعية للفقيرة مثل الحركات الطلابية والاتجاهات العمالية، قد سعت للتعبير عن آرائها وللكشف عن اتجاهاتها. الأيديولوجية الإصلاحية والاجتماعية، وهذا لم يكن يتحقق إلا عن طريق المشاركة في الحياة السياسية. كما قد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً بارزاً في نشأة الأحزاب المسيحية المحافظة في العديد من دول

العالم، وهذا ما جعل الكنيسة البروتستانتية، تلعب دوراً مضاداً لقيام العديد من الأحزاب المسيحية البروتستانتية للتعبير عن أرائها.

وعموماً، إن قيام الأحزاب السياسية جاء نتيجة لمتطلبات اجتماعية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية ودينية في نفس الوقت، وهذا ما يجعلنا نهتم حالياً بتحليل أهمية الأحزاب السياسية، ويمكن إيجاز دورها في الحياة السياسية وفي العامة للمجتمعات الجديدة كما يلي^(١):

١- الثقافة والتثنية السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً في تقديم الثقافة والتثنية السياسية *Culture & Politicalization* لأعضائها المنتسبين لعضويتها أو من المؤيدين لأفكارها وأيديولوجيتها، وهذا ما يظهر في مختلف الأحزاب السياسية سواء أكانت ليبرالية وديموقراطية أو اشتراكية أو يسارية شيوعية. كما ينطبق أيضاً، ذلك على الأحزاب الأيديولوجية المتطرفة مثل الفاشية والنازية، كما حدث ذلك خلال النصف الأول من القرن الماضي (العشرين). كما حرصت الأحزاب السياسية الدينية المسيحية على تقديم ثقافة دينية وتثنية دينية وسياسية لأعضاء سواء في الأحزاب الكاثوليكية أو البروتستانتية، وخاصة ذلك النوع من الأحزاب التي ظهرت في أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى الآن.

مركز مهمة الأحزاب السياسية في أداء هذا الدور الوظيفي في المجتمع الحديث، حتى يكون المواطن والعضو المنتمي للحزب لديه دراية ثقافية ومعرفية وسياسية عن برنامج الحزب وأهدافه واستراتيجيته السياسية، ويكون لديه نوع من الولاء والانتماء السياسي لهذه الأيديولوجيات. كما تهدف الثقافة

(١) للمزيد من التحليلات حول هذه الوظائف أنظر على سبيل المثال:

١ - Lipset, S, *Party System and Representation of Social Groups* London: Harper Torchhood, 1967.

- دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق.

- فريدفون ديرمهدن، سياسة في الدول النامية، ترجمة - مصطفى عباس ويحيى أبو بكر، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٨.

- Barker, E, *Political Parties and The Party System*, N.Y: Praeger Inc, 1952.

- محمد كامل نوله، النظم السياسية، القاهرة، ١٩٩٧.

- نسمان الخطيب، الأحزاب السياسية، مرجع سابق.

والثتشة السياسية إلى المشاركة فى عمليات التصويت أو تكوين الرأى العام المؤيد لسياسات الحزب، ولتى تساعد فى تكوين كواتره الادارية والسياسية، القيادية فى المستقبل ولتى تؤمن بالإطار السياسى العام للحزب، ولاسيما أن الأحزاب تنظيومات ومؤسسات سياسية تؤمن بأهمية العمل الحزبى والسياسى المتواصل لإشباع رغبات الاعضاء وتحقيق الأهداف العامة للحزب وسياساته.

من ناحية أخرى، تسهم هذه الوظيفة فى تدعيم ثقافة الحزب وأفكاره السياسية بصورة متجددة، وذلك فى ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولتى تمكن الاعضاء من القدرة على تنفيذ الرأى العام المضاد، والإطلاع على للمشاكل العامة التى تظهر فى المجتمع، والقضايا السياسية التى تواجه الحزب وأعضائه. وكيفية خلق شخصية سياسية قادرة على الفهم المتعمق لهذه المشكلات وتحليل الواقع السياسى بروى مبليمة، وهذا ما يحدث خلال عمليات التصويت والمشاركة فى الانتخابات، وخلال المشكلات السياسية التى تواجه الحزب والمجتمع. وقد يتم التثشة السياسية والثقافية والتعليم السياسى للأعضاء الحزب عن طريق إنشاء صحف أو نشرات ومطبوعات أو محطات تليفزيونية أو مدارس متخصصة تجمع بين العمل السياسى والمهنى فى نفس الوقت.

٢- الاتصال بين الجماهير والسلطة السياسية:

يحدد بعض علماء الاجتماع السياسى من أمثال "إست باركر" *E. Barker* أهمية الأحزاب السياسية ودورها فى المجتمعات الحديثة وإعبارها وسيلة أو قناة سياسية، وأ يمكن وصفها أيضاً بالاحتياطى الاجتماعى، لكثير من الأفكار السياسية. التى توجد المجتمع، حيث يتم تصريف هذا الاحتياطى داخل نظام الدولة، فتعمل على إدارة للنظم السياسية والحياة الاجتماعية بصورة عامة. ومن ثم، فإن الحزب السياسى سواء أكلن ممثلاً للسلطة السياسية الحاكمة أو أحزاب المعارضة تعمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى نظم الدولة سواء عن طريق الإدارة السياسية للأحزاب السياسية الحاكمة، ولتى تقوم بممارسة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأيضاً إذا كانت أحزاب معارضة تعمل فى الظل أو بصورة غير مباشرة وذات طابع رقابى على هذه الأجهزة ونظام الدولة.

وهذا ما يمكن أن يترجم في وظيفة الاتصال بين الجماهير والسلطة السياسية، فإذا كثفت الأحزاب السياسية تقوم بممارسة عملية الحكم في المجتمع أو تسيطر على نظام الدولة كسلطة تنفيذية، تستطيع أن تلعب الأحزاب دوراً وسيطاً بين هذا اللغز وبين الجماهير وخاصة من ينتمون إلى عضوية هذه الأحزاب والأذين يشاركون في وضع السياسات المحلية والقومية، أو تنفيذ المشروعات والتخطيط لأولويات التنمية والتحديث وتلبية الحاجات الأساسية. أما إذا كانت الأحزاب السياسية من أحزاب المعارضة، ففي نهاية تستطيع أن تعبر عن آراء جماهيرها من خلال مناقشتهم للقضايا المحلية والقومية. وخاصة أن تلك الأحزاب تلعب دوراً أساسياً أيضاً في المجالس المحلية أو القومية، وتستطيع أن تكون قنوات اتصال بين الجماهير المعارضة وبين السلطة السياسية في نفس الوقت.

٣- تشكيل الرأي العام:

تتمثل أهمية الأحزاب السياسية في دورها في تشكيل للرأي *Public Opinion*، الذي يقوم على إحترام آراء الأغلبية والأقلية في نفس الوقت. فالأحزاب الليبرالية والديموقراطية، تؤمن بأهمية إحترام الأغلبية وسيطرتها على النظام السياسي. وهذا ما يحدث نتيجة عمليات التصويت الانتخابي للأحزاب وتشكيلها لعضوية البرلمان والحكومة وغيرها من المؤسسات والتتظيمات السياسية. إن كان ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال تشكيل للرأي العام حول أهمية الدور الحزبي، وإعطاء الضمانات للتفسيرية والرؤى الواقعية لبرامج الحزب. كما يقوم قادة الحزب بدور هام لإقناع الجماهير عن برامج أحزابهم وأيديولوجياتها العامة. وعن طريق التثنية السياسية وتكوين الآراء الداعية تجاه المشكلات المجتمعية الواقعية أو المشكلات الحياتية العامة، يتولر لدى الجماهير اعتقادات معينة، حول هذه المشكلات من حيث أسبابها وظهورها وكيفية علاجها وتقديم الحلول المناسبة لها. وبالطبع، إن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال وجود وعي عام جماهيري مستدير، يهدف إلى تحقيق الصالح العام في المجتمع بغض النظر عن مدى تأييد الأحزاب السياسية للسيطرة له أم

وكما تكشف للتحليلات المرتبطة حجة للرأى العام وكيفية تكوينه والعوامل المؤثرة فيه، وأنماط وتصنيفاته المختلفة، هناك أولويات محددة، أو قضايا عامة محلية أو قومية تجمع للرأى العام حولها، وهذا ما يسمى بعوامل تكوين ونشأة الرأى العام. ولكن قد يختلف الأفراد أو الجماهير حول طبيعة تفسير القضية أو المشكلة أو الظاهرة التى يتكون من حولها الرأى العام^(١). ولكن عن طريق المناقشات يصبح هناك نوع من الرأى المؤيد للقضية والمعارض لها، ولكن هذا قد لا يستمر طويلاً طالما هناك إستتارة واعية من الجماهير حول أهمية هذه المشكلات. وهذا ما تقوم به الأحزاب السياسية بالمشاركة مع غيرها من التنظيمات السياسية والاقتصادية والثقافية الدليية الأخرى. ولاسيما، أن الأحزاب السياسية لم تتكون أو تتشكل إلا من خلال وجود رأى عام، حول أهمية وجودها ومشاركتها فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمعات الحديثة.

٤- تحديد المسئوليات والرقابة السياسية:

تظهر أهمية الأحزاب السياسية فى قيامها بوظيفة تحديد المسئوليات والرقابة السياسية، وهذا ما يكمل مجموعة الوظائف الأخرى السابقة، التى أشرنا إليها وخاصة وظيفة الاتصال بين الجماهير والسلطة السياسية الحاكمة. إلا أن للأحزاب أهمية أخرى تتبلور فى تحديد المسئوليات، وأنماط من الرقابة على جميع الأجهزة التنفيذية والإدارية والسياسية فى المجتمع. وبالطبع، إن عملية وجود الأحزاب السياسية، تعنى وجود أحزاب السلطة الحاكمة وأيضاً أحزاب المعارضة، التى تمثل قوة من الأجهزة الرقابية. ولاسيما، أن كثيراً من أحزاب المعارضة تمتلك الصحف والمحطات التليفزيونية، وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرى، التى تؤهلها لأن تمتلك جزء من السلطة الرابعة فى المجتمعات الحديثة (الصحافة ووسائل الاعلام) وتقوم بدور رقابى على جميع أجهزة الدولة السياسية. وهذا ما جعل بعض علماء الاجتماع السياسى من أمثال "ليبست" Lipset و"برو" Braud؛ و"أوريم" Oram يهتمون بتحليل

(١) للمزيد من التفاصيل حول الرأى العام أنظر:

- عبدالله محمد عبد الرحمن، علم لاجتماع الإتصال والإعلام، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

وظائف وأهمية الأحزاب السياسية وخاصة أن لها دوراً وظيفية مزدوجة ومتعددة في الحياة الاجتماعية المعاصرة، ولأسيما عند تحقيق مبدأ الإرادة العامة والسيادة الشعبية للجمهور، هذا المبدأ الذي نادى به "روسو" *Russou* عند تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وتطبيق أفكاره حول نظرية العقد الاجتماعي *Social Contract*.

ويعكس لنا الواقع السياسي المتغير عن أهمية دور الأحزاب السياسية أو الجماعات المعارضة، أو أصحاب الرأي المعارض لنظم الحكم منذ ظهور آراء "الفلاتون" و"أرسطو" و"سقراط" حول الديمقراطية وكيفية تطبيقها، التي تعني ضرورة احترام رأي الأغلبية، ووضع الضوابط الكفيلة على النظم السياسية الفاسدة. كما نجد أيضاً، أن النظم السياسية الديمقراطية الحديثة، التي تؤمن بالحياة الثنائية والحزبية المتعددة مثل بريطانيا على سبيل المثال أن الحياة السياسية فيها تأخذ طابعاً رقابياً وتحديداً للمسئوليات السياسية وما ينبغي أن تقوم به الدولة ونظام الحزب الحاكم سواء أكان محافظاً ليبرالياً، أو عمالياً. ففي خلال فترة حكم المحافظين يتم تشكيل حكومة أخرى، تسمى حكومة الظل *Shadow Government* ويتم تعيين وزراء في جميع الحقائب والوزارات الحكومية، وذلك بواسطة حزب العمال. وهذا ما يحدث أيضاً بالعكس، حيث يقوم حزب المحافظين بتشكيل حكومة للظل في ظل حكم حزب العمال، وتقوم هذه (الحكومات الحزبية) بدور رقابي من الدرجة الأولى، وطرح الكثير من البدائل السياسية لعلاج العديد من القضايا العلمية والمحلية والقومية في نفس الوقت.

٥- تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي:

تهدف الأحزاب السياسية سواء أكانت ليبرالية أو اشتراكية أو ذات طبيعة أيديولوجية متميزة مثل الشيوعية، أو أحزاب دينية مثل الأحزاب الديمقراطية للمسيحية التي تنتشر في معظم دول أوروبا، إلى تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي، ولأسيما بين الفئات والطبقات الاجتماعية. وهذا ما يفسر لنا أن النشأة الأولى للأحزاب السياسية، جاءت نتيجة لتحقيق متطلبات الحياة الأساسية لجمهورها وفئاتها سواء أكانت عمالية، أو فئات زراعية، أو صناعية واقتصادية، أو دينية أو غيرها. كما ظهرت هذه الأحزاب السياسية لتنظيم كل من الحقوق والمسئوليات، التي ينبغي أن تقوم بها

الأحزاب السياسية وهذا ما أكد عليه بالفعل دوركايم "Durkheim" في نظريته عن التضامن الاجتماعي *Social Solidarity*، والذي يؤكد فيها على أهمية الأحزاب السياسية وللطبقات العمالية، بإعتبارها تنظيمات ثانوية *Secondary Organizations*، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي وتحديد هوية ومسئوليات الأعضاء تجاه مجتمعهم، وما ينبغي أيضاً أن تقوم به السلطات السياسية تجاه هذه المنظمات وتحقيق رغبات أعضائها.

ومن ناحية أخرى، يؤكد علماء الاجتماع السياسي على أهمية دور الأحزاب السياسية بالرغم من وجود الكثير من التناقضات الأيديولوجية التي تقدم بها، أو قد تؤثر على عمليات التفكير والتباين بين الفئات والطبقات الاجتماعية. إلا أن مهمة الأحزاب السياسية تقوم بعملية تنظيم إرادة الشعب وال جماهير بالرغم من التباين في عمليات تطبيق الديمقراطية. وهذا بالفعل ما توصل إليه "روبرت ميشيلز" ^(١) *R. Michels* في كتابه المميز عن "الأحزاب السياسية" *Political Parties* والذي سعى فيه لتحليل جميع الأحزاب السياسية في الدول الرأسمالية الغربية والاشتراكية والشيوعية وحاول أن يتوصل إلى دور هذه الأحزاب، في تحقيق الاستقرار والتكامل الاجتماعي، وخاصة إذا تم تطبيق الديمقراطية بمفهومها التقليدي أو المتعارف عليه منذ الفكر الأغريقي للتقديم.

علاوة على ذلك، تؤمن الأحزاب السياسية بأهمية قيامها بدورها الوظيفي في المجتمع الذي توجد فيه من أجل تحقيق مصالح جماهيرها وأعضائها، بالإضافة إلى أن تلك المصالح غالباً ما تعبر عن المصالح القومية التي توجد في الكثير من دوا. للعالم سواء أكان متقدماً أو نامية. علاوة على ذلك، قد يحدث نوع من الانقسام حول أيديولوجيات وفلسفة الأحزاب السياسية، كل منها على حده، ولكن نلاحظ كما هو موجود في الحياة السياسية الحديثة، أن الكثير من الأحزاب المتعارضة أو المنقسمة أيديولوجياً، تتحد مع بعضها من أجل تحقيق مصالح جماهيرها، ومن أجل استمرارية وجودها كتتنظيمات سياسية واجتماعية، وتقوم بدور إيجابي في تشكيل القرارات والحياة السياسية في نفس الوقت وتخدم عموماً مصالح جماهيرها ككل.

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

- Michels, *Political Parties op. cit.*

٦- اختيار الحكام والقادة السياسيين:

يؤكد الكثير من علماء الاجتماع السياسى على أهمية الأحزاب السياسية وخاصة فى المجتمعات الديمقراطية نظراً لما لهذه التنظيمات السياسية من وظائف متحدة منها وظيفة اختيار الحكام والقيادات السياسية. ولاسيما، أن مفهوم الديمقراطية من الناحية الواقعية أو النظرية الشكلية، قد تطور منذ الأغريق القدماء حتى الآن عن طريق تحديد العلاقة التى يجب أن تكون بين الحاكم والمحكومين، وهذا ما ظهر فى تمثيل الحكام فى الحياة السياسية المباشرة الديمقراطية، أو الحياة البرلمانية التعددية أو التى تخضع للتمثيل السياسى للنسبى. فمن طريق الأحزاب والمرشحين لقيادتها يستطيع الفرد أن يختار من بينهم الكفاءات القيادية، التى يمكن أن تقوم الحياة الحزبية السليمة، أو أن تراعى الصالح العام للجماهير والأعضاء. كما تحرص الأحزاب السياسية على تسمية مرشحين وإعطائهم رموز إنتخابية محدودة، حتى يسهل على الجماهير حرية الإختيار لهذه القيادة حسب كفاءتها وقدرتها الفعلية، كما أن عملية إختيار القيادات الحزبية تسهم فى إختيار القيادات السياسية الوظيفية، التى يمكن أن تحكم البلاد ككل، ولاسيما أن الدول الديمقراطية تقوم على نظام الأغلبية للحزب الحاكم وفوزه بالأكثرية.

٧- إحترام مبدأ الفصل بين السلطات:

أسهمت تحليلات "أرسطو" السياسية وأفكار "مونتسكيو" فى التأثير على أهمية الفصل بين السلطات أو للتصيمات السياسية بين السلطات الثلاث التقليدية (السلطة التنفيذية - والنشورية - والقضائية^(١)) هذا النظام الذى يطلق عليه بالحياة أو الحرية الدستورية المعاصرة، التى تسعى كل الدول وخاصة التى تعيش مرحلة ديمقراطية، بضرورة إحترام مبدأ الفصل بين السلطات. وخاصة أن الأحزاب بالطبع تشترك فى هذا الإحترام المستمر باعتبارها سلطة رقابية وضبطية فى المجتمع. كما أنها تمارس حقوق المساءلات السياسية وإستجواب أعضاء الحكومه (السلطة التنفيذية) وتقوم بتقديم الكثير من طلبات الاحاطة للإجابة عليها، من جانب الوزراء أو مجلس الوزراء ولاسيما حول القضايا

(١) للمزيد من التحليلات أنظر:

- دوفرجيه: الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٣٨٥ - ٣٩٤.

العامة التي تهم الصالح الجماهيري سواء كانت محلية أو قومية. وبالطبع، إن الأحزاب السياسية تحرص على ضرورة إحترام الدستور والقانون، في تشكيل السلطات وبناءاتها وأنوارها المختلفة وضرورة إحترام المسئوليات التي تقوم بها كل سلطة تجاه الوطن أو المجتمع وعدم الإخلال بها بصورة نهائية:

(٤) أنواع الأحزاب السياسية:

يوضح تحليل التراث العلمي للأحزاب السياسية، بإعتبارها من أهم التنظيمات السياسية التي ظهرت خلال العصر الحديث، والتي تطورت على مراحل متعددة خلال القرنين الماضيين، وأصبحت من الظواهر السياسية، التي لايمكن أن نفهم الحياة السياسية المعاصرة بدونها على الإطلاق. هذا بالإضافة إلى، أن الأحزاب السياسية تعد من التنظيمات السياسية التي ارتبطت بجميع النظم السياسية التي ظهرت في المجتمعات الحديثة. فقد ارتبطت بالنظم الديمقراطية الليبرالية وهذا تمثل في أنواع الأحزاب الديمقراطية الرأسمالية الغربية، أو في النظم الاشتراكية التي ظهرت في العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية أو ما سمي عموماً بدول العالم الثالث، وأصبحت هناك أعداد كبيرة من الأحزاب الاشتراكيين. وهذا ما ينطبق أيضاً على النظم السياسية الشيوعية، والفاشية، والنازية، التي أنشئت أحزاب سياسية، أطلق عليها مسميات متعددة مثل مسميات الحزب الواحد، أو الأحزاب الديكتاتورية أو غيرها. وإن كانت قد ظهرت أيضاً أحزاب سياسية ذات الانتماء أو النشأة الدينية مثل الأحزاب المسيحية التي تنتشر في الكثير من دول العالم المسيحي.

حقيقة، إن هذا التنوع في أنماط الأحزاب السياسية جعل الكثير من علماء الاجتماع السياسي المعاصرين من أمثال كل من "موريس دوفرجيه" *M. Duverger*، و"فيليب برو" *P. Braud*، و"سيمور ليبست" *S. Lipset*، و"توم بوتومور" *T. Bottomore* وغيرهم آخرون، يسعون لتصنيف الأحزاب السياسية محاولين كل منهم أن يبرر أسباب تصنيفه لهذه التنظيمات السياسية، وهذا ما أدى إلى تنوع هذه التصنيفات بصورة متعددة. فجدد على سبيل المثال، "دوفرجيه" يميز بين ثلاث أنماط من الأحزاب، ١- الأحزاب الثنائية، ٢- الأحزاب المتعددة، ٣- والحزب الواحد. أمام عالم الاجتماع الفرنسي "برو" الذي يصنف الأحزاب حسب طبيعتها التنافسية، بين نوعين أساسيين وهما: ١

— الأحزاب الإدارية، ٢— الأحزاب الاجتماعية. أمام "بوتومور" على سبيل المثال، فإنه يميز بين أكثر من نمط من أنماط الأحزاب السياسية، فنجدته يميز بين كل من الأحزاب الثورية *Revolutionary* والأحزاب الإصلاحية *Reformist*، أو بين الأحزاب الاشتراكية *Socialist*، والأحزاب الديمقراطية *Democracy*، أو ما يسمى بالأحزاب الليبرالية *Liberalist*، والأحزاب الشيوعية *Communist*. وبالطبع، إن هناك الكثير من التداخل بين هذه التصنيفات كما جاءت على سبيل المثال، في تحليلات "بوتومور" كما قد نجد هناك الأحزاب الديمقراطية والاشتراكية في نفس الوقت، كما يظهر ذلك في العديد من الدول الأوروبية، وخاصة ذلك النوع من الأحزاب الذي ينتمي إلى الأحزاب العمالية.

وعلى أية حال، نسعى حالياً، لطرح أهم التصنيفات الشائعة استخداماً من جانب علماء الاجتماع السياسي للأحزاب السياسية، والتي أكد عليها الكثير من علماء الاجتماع ومنهم أيضاً "بوتومور" توفريجه والتي نعرفها جيداً في الوقت الراهن، عندما نهتم بدراسة للتنظيمات السياسية العالمية وخاصة دراسنا للأحزاب السياسية سواء في الدول المتقدمة أو النامية وهذا التصنيف يلي:

١- أحزاب الأيديولوجيات:

يتميز هذا النوع من الأحزاب بأنها تتصف بأيديولوجياتها السياسية التي قامت عليها وفي تصميمها لأفكار موجهة وجامدة لا تقبل المرونة السياسية. وهذا ما ظهر في الأحزاب الأيديولوجية الشيوعية، والفاشية، والنازية، وغيرها من الأحزاب التي تمكس أيديولوجيات سياسية. وهذا ما ظهر خلال القرنين الماضيين (التاسع عشر والعشرين) والتي عبرت عن أفكار وتصورات لايزال البعض منها باقى حتى الآن. وإن كنا نلاحظ نمو الأيديولوجيات بصورة مستمرة، وهذا ما يظهر على سبيل المثال، في الأحزاب الفاشية أو النازية التي تحاول الظهور من جديد في بعض دول أوروبا وخاصة إيطاليا والنمسا. وإن كانت هذه الأحزاب لم تنشأ حالياً بقدر ما نلاحظ نمو هذه الأيديولوجيات في إطار ظهور النزعات الأيديولوجية القومية وهذا ما سنعالجه بالتحليل في الفصل القادم عند معالجتنا للأيديولوجية.

ومن أهم خصائص الأحزاب الأيديولوجية أنها تتسمك دائماً بأفكارها الأيديولوجية، وضرورة تسمك الأعضاء بصورة مستمرة بمبادئ الحزب، وعدم التعاون عموماً مع الأحزاب السياسية ذات الأيديولوجيات المناهضة أو المضادة، والتي تصطبغ هذه الأحزاب بصبغة أو صفة سياسية جامدة، ولا تنقسم بأى نوع من المرونة السياسية. وهذا ما يجعل غالبية هذه الأحزاب ترفض الدخول فى تحالفات أو إئتلافات سياسية، لتكوين الحكومات أو النظم السياسية المشتركة، وإن كان ذلك بالطبع لا ينفى دخول الأحزاب الشيوعية (اليسارية) مع المسيحية أو الاشتراكية، والتي قد تجد فيما بينها نوعاً من الاتفاق حول عدد من المصالح السياسية والاجتماعية، كما تسعى كل منها لتحقيق مكاسب معينة من ناحية أخرى. ويمتاز هذا النوع من الأحزاب، بأنها عالية النقة فى التنظيم، والرفاهية، والضبط والتحكم، وتتركز على أهمية الطاعة والامتثال لقواعد الحزب من جانب الأعضاء والقيادات فى نفس الوقت للحفاظ على أيديولوجياتهم الأساسية.

٢- أحزاب الأشخاص:

يمثل هذا النوع من الأحزاب بإتتمائه من حيث نشأته أو تحديده أو تطويره إلى أحد الأشخاص أو الزعامات أو القيادات السياسية البارزة، الذين يتمتعون بخصائص أو صفات كاريزمية تقليدية أو وراثية تؤهلهم لقيادة هذا النوع من الأحزاب. وتتم عملية الولاء السياسى من جانب الأعضاء إلى شخصية القائد أو الزعيم السياسى الكاريزمى، الذى يتمتع بعدد من الخواص الأخرى لكل الخطفة، والنشاط المستمر والشجاعة والدهاء السياسية، أو التمسك للأفكار السياسية الإصلاحية أو الدستورية^(١). كما يحق للزعيم أن يعد ومبادرات الحزب دون أخذ آراء الأعضاء أو المشاركين له فى الحياة السياسية، كما يجب أن تكون طاعة الأفراد أو الأعضاء أو المنتخبين للحزب كاملة وإلى القائد الزعيم، وبالطبع، هناك الكثير من الأمثلة على هذا النوع من الأحزاب السياسية، ولكن قد يتعرض للانقسامات أو الاختفاء التام ولا سيما بعد وفاة الزعيم، أن لم تظهر زعامات أخرى قيادية يلتف حولها الأعضاء ويخضعون لأوامرها وطاعتها بصورة كاملة.

(١) انظر، فوزى دياب، مرجع سابق، ص ١٦٧.

يطلق على هذا النوع من الأحزاب بنظم ثنائية الأحزاب، وغالباً ما يظهر هذا النوع في المجتمعات الديمقراطية التي تؤمن بالحياة السياسية الليبرالية، وهذا ما ظهر في بريطانيا منذ أكثر من مائة وخمسون عاماً على الأقل أو في الولايات المتحدة، وكندا، أو السويد وغيرها من الدول الديمقراطية والأوروبية الأخرى^(١).

فلقد تطورت مسميات الأحزاب السياسية في كل من (بريطانيا) والولايات المتحدة على سبيل المثال، حيث سيطر على الحياة السياسية البريطانية في منتصف القرن التاسع عشر، حزبين رئيسيين وهما: المحافظون، والعمال، كما في الولايات المتحدة نجد كل من الديمقراطيين والجمهوريين ممثلين في حزبين رئيسيين دائماً لهما الغلبة في الحياة السياسية. وبالطبع، إن هذا للنظام الحزبي للديمقراطي، يركز على أهمية أصوات الداخلين ويسيطر كل حزب على نظم الحكم نتيجة الأغلبية السائدة.

وإن كان هذا النوع من أنواع الأحزاب يسمح بوجود أحزاب أخرى سياسية، كما هو أيضاً موجودين في بريطانيا والولايات المتحدة. كمثالين أشرنا إليهم. فهناك العديد من الأحزاب السياسية الأخرى، التي ظهرت على سبيل المثال في الحياة السياسية البريطانية أو الأمريكية (مثل حزب الخضر) *Green Party*، الذي نشأ مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، نتيجة لتعبئة الرأي العام حول مشاكل البيئة من جانب أصعاب الحركات الاجتماعية المناهضة بالسلام وغير ذلك من قضايا أخرى تكون حولها رأى حام جماهير كبير خلال السنوات الأخيرة. ولكن بالطبع، هذه الأحزاب لا تلعب دوراً في الحياة السياسية مقارنة بالحزبين الرئيسيين نظراً لوجود ضوابط الحياة السياسية للديمقراطية الليبرالية في هذه البلدان. كما تلعب القيادات السياسية أو زعماء الأحزاب دوراً هاماً في التأثير على الأعضاء المنتمين للحزب، ويتم إختيار هذه الزعامات نتيجة لممارسة حق الاقتراع العام (التصويت الحر) على الرئيس وهيئة الحرب الداخلية للتنظيمية.

(١) م. دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٣٦، ٢٣٩.

يعكس هذا النوع من النظام الحزبي الطابع الشمولى فى ممارسة السلطة السياسية، ولذى لايسمح بنمو الديمقراطية بصورة كبيرة نتيجة لإعتبارات داخلية أو خارجية أو تطبيق آيدولوجيات سياسية أو دينية معينة. ويتم تحديد الحزب الواحد عن طريق السلطة السياسية الحاكمة، أو يتم تشكيل كل من الحزب الواحد والحكومة من جماعة سياسية يتمتع بنوع من حكم الصفوة، وغالباً ما يكون من صفوة عسكرية أو إقتصادية أو سياسية. كما تحرص هذه الصفوة على أن تمتلك الكثير من عناصر أو مقومات الصفوات الأخرى مثل الصفوة العسكرية والاقتصادية والسياسية فى نفس الوقت، وتمارس حياتها السياسية فى إطار من للشرعية التى يتم إعلان الجماهير عنها لتأييدها فى صور من التصديق الانتخابى ممثلاً فيما يسمى بالاستفتاء، على برامج وقيادات الحزب بصورة عامة.

وتبرر فلسفته نظام الحزب الواحد أهمية تطبيق هذا النوع من ممارسة السلطة السياسية لأسباب ثقافية وتعليمية، لتكنى مستويات الثقافة بين الجماهير وإنتشار الأمية، وخاصة الأمية السياسية، وعدم وجود القيادات المعارضة، التى تقتنع بها الصفوات الحاكمة، والمسيطر على الحكم والتى يمكن أن تقود المجتمع بصورة عامة. فى نفس الوقت، قد ترتبط عملية تأسيس نظم الحزب الواحد فى البناءات الاجتماعية القبلية أو السياسية الطائفية، التى توجد فى العديد من دول العالم الثالث، والتى تحرص جماعات الأغلبية فيها على تشكيل الحكومة، وبناء نظام حزبي واحد فى نفس الوقت لفرض هيمنتها على بقية القبائل والطوائف السياسية والاجتماعية أيضاً. كما تبرر فلسفته نظام الحزب الواحد، عن طريق السلطة الحاكمة بأن النظام الحزبي المتعدد أو النظم الديمقراطية الأخرى من شأنها أن تؤدي بالبلاد إلى مرحلة عدم الاستقرار والتفكك السياسى والاجتماعى، وأن تكون فى مصلحة للتنمية الاقتصادية، كما أن تعدد الحياة الحزبية فى الوقت الراهن قد يؤدي بعودة الحياة الاستعمارية أو الملكية المستبدة التى كانت موجودة سابقاً، هذا بالرغم من إعتقاد السلطة السياسية ذاتها بأهمية التجربة الديمقراطية للمتعددة فى المستقبل. وهذا ما سنشير إليه لاحقاً فى هذا الفصل عند تحليلنا لوضع الأحزاب السياسية فى الدول النامية.

يرى كوفرجيه^(١) أن هناك لبساً وغموضاً شائعاً، يقع أحياناً عند معرفة مدى تعدد الأحزاب، وعدم وجود لحزاب سياسية على الإطلاق. فالدول التي ينقسم فيها الرأي العام بين جماعات متعددة غير ثابتة، وموخته لا يمكن أن ينطبق عليها المفهوم الحقيقي للتعددية الحزبية. لأن هذا النمط من الدول أو المجتمعات تعيش تماماً ما يمكن وصفه بمرحلة ما قبل التاريخ، ولا يمكن أن توجد فيها الضوابط الكثيلة لقيام الشكافية الحزبية أو التعددية الحزبية، وهذا ما يستحيل قيام أحزاب سياسية فيها. وهذا ما يمكن أن ينطبق على العديد من دول أوروبا الوسطى بين ١٩١٩ - ١٩٣٩ وغالبية الدول النامية في قارة أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وكثير من دول أمريكا اللاتينية، وخاصة بعد عقدين الأربعينات والخمسينات أو ما يمكن أن نصفه بمرحلة ما بعد الاستقلال من الاستعمار الغربي، وبالطبع أن هذا الوضع في الدول النامية كان ممثلاً للوضع السياسي الذي كان موجود في معظم الدول الأوروبية قبل القرن التاسع عشر.

إلا أن هذا الوضع الغير محدد حزبياً، جعل بعض هذه الدول سعت بالفعل لتكوين عدد من الأحزاب ذات الصفة التشريعية مع تمتعها بعد أنى من التنظيم والاستقرار، حتى لا تعيش في مرحلة إنعدام للممارسة الحزبية السياسية وتعيش - حسب ما سماه كوفرجيه^(٢) بمرحلة الحد الفاصل بين إنعدام الحياة الحزبية والتعددية الحزبية. ويضرب على ذلك مثلاً للحياة السياسية في فرنسا خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر. كما أن النظام الحزبي العقلاني وخاصة نظام الحزبين، كان يحدد هوية الأحزاب السياسية بين حزبين رئيسيين فقط، ولكن ظهرت جماعات سياسية لاتنين بالولاء لأى من الحزبين الرئيسيين. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، من خلال نشأة الأحزاب الراديكالية التي تقع موضعاً وسط بين المحافظين أو العمال في بريطانيا، أو الجمهوريين والديموقراطيين في أمريكا، أو مثل هذا النوع من الأحزاب الذي ظهر أيضاً، في فرنسا وبعد ذلك في معظم الدول الأوروبية مثل إيطاليا، وألمانيا، والبرتغال، وأسبانيا خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي.

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر، كوفرجيه، مرجع سابق، ص ٢٣٦ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٠.

وعموماً، قد تتخذ التعددية الحزبية أنماطاً ثلاثية أو رباعية أو متعددة أكثر، ولقد ظهر هذا النوع من التعددية، ولاسيما بعد ظهور ما يسمى بأحزاب الوسط، والتي تقف موقف بين الأيديولوجيات اليمينية واليسارية، وقد تستقطب هذه الأحزاب أعضاء من هذه الأيديولوجيات. كما تطبق للكثير من هذه الأحزاب نظام " التمثيل السياسي التمثيلي " وهذا ما ظهر في لعبها دوراً أساسياً في تشكيل الجمهورية الثالثة بفرنسا، وتحالف هذه الأحزاب مع الأحزاب الرئيسية، وهذا ما ينطبق أيضاً على سويسرا أو النرويج وغيرها من الدول الأوروبية.

(٥) البناء التنظيمي للأحزاب السياسية:

عكست التعريفات السابقة للأحزاب السياسية، أن هناك عدد من العلماء الاجتماع السياسى سعوا لتعريف هذه المؤسسات باعتبارها تنظيمات بنائية، تلعب أدواراً متعددة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. وهذا ما أفضى في تعريفات كل من "ميشلز" *Michels*، و"ليبست" *Lipset*، و"دوفرجه" *Duverger*، و"برو" *Braud*، و"ماكس فيبر" *Weber*، و"جانسور" *Jansoir*، و"بوتومور" *Bottomore* وغيرهم آخرون. وما من شك، إن هذا الاهتمام جاء نتيجة تضائل جهود علماء الاجتماع السياسى، وأيضاً علماء الاجتماع التنظيمي *Sociology Of Organizations*، الذين اهتموا أيضاً بمعالجة الأحزاب السياسية، ولاسيما التركيز على دراسة مكونات البناء التنظيمي للدخلى والخارجي لها، وتحليل عدد من العمليات والميكانيزمات الداخلية وخاصة طبيعة العضوية، وأنماط القيادة والسياسة، ودرجات الصراع والتكامل، وغير ذلك من عمليات توجد داخل هذه التنظيمات التي تلعب أدواراً ووظائف هامة في الحياة السياسية الحديثة.

على أية حال، سنركز اهتمامنا حالياً على دراسة لولاً مكونات البناء التنظيمي الخارجي، وثانياً طبيعة البناء التنظيمي الداخلي التي ترتبط بالأحزاب السياسية وهي كما يلي:

أولاً: مكونات البناء التنظيمي الخارجي للأحزاب:

جاءت نشأة الأحزاب السياسية نتيجة لمجموعة من العوامل أو الأسباب التي أدت إلى ظهورها خلال البدايات الأولى من القرن الثامن عشر، كما لم يتضح مفهوم الحزب كمصطلح سياسى الا بعد أن ظهرت استخدامات أخرى لهذا المفهوم

قبل ذلك، مثل مفهوم الزمر، والجماعات والطوائف، والثقلات، والإتحادات وغير ذلك من مفاهيم أثرت بعد ذلك في بلورة مفهوم الحزب السياسى، ولكنها تعكس فى نفس الوقت طبيعة النشأة الأولى للخارجية التى تكونت على أثرها الأحزاب السياسية كما نعرفها خلال الوقت الحاضر. هذا بالإضافة إلى، أن الأحزاب السياسية ظهرت بصورة تدريجية، فقد عاشت العديد من الدول الأوروبية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، لكثير من الفترات التى أنشئت بالمجتمعات اللاحزبية، وشبه الحزبية غير المستقرة أو المنظمة جيداً.

ومن ثم، فقد دراسة البناء التنظيمى أو المكون الخارجى للأحزاب السياسية، لا بد أن نعترف بوضوح على أن هناك اختلافات فى طبيعة التكوين المؤسستى الخارجى لهذه الأحزاب سواء فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر فى القرن العشرين. فالأحزاب السياسية قبل القرن العشرين، كانت لها إطار بنائى وهيكلى مختلف عما هو حالياً، فقد كانت بمثابة مجموعة من الوحدات المرتبطة بعدد من الجماعات والثقلات أو الاتحادات، وحاولت أن تتسق فيما بينهم. أما الأحزاب المعاصرة، فقد ارتبطت بنائها لداخلى بمكوناتها الخارجية، ومن ثم، تم تحديد طبيعة هذه الأحزاب، باعتبارها تقوم وظيفى أكثر فى الحياة السياسية وذلك عن طريق إلتقاء للقيادات الحزبية التى تقوم بدور أكثر فاعلية^(١).

وكما يحلل علماء الاجتماع السياسى أن نشأة الأحزاب السياسية وتطورها جاء من خلال تأثير دور العوامل الخارجية التى لعبت دوراً هاماً فى أحداث تغييرات هيكلية خارجية داخلية فى نفس الوقت. وهذا ما يعالجه بعض العلماء عند دراساتهم لمعاملات التكوين المباشر أو غير المباشر للأحزاب السياسية، التى تفسر كل منها طبيعة نشأة هذه الأحزاب، حتى تبلورت أنماطها وأشكالها الخارجية. فكما يرى "دوفرجيه" أن الأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية تغيرت بمعدلات أسرع من تغير نظام الدولة ذاتها، وهذا ما حدث على سبيل المثال خلال النصف الأول من القرن العشرين. فلقد ظلت الدولة كنظام سياسى. وهيكلى إدارى تنظيمى، ومحقق بالملاحق البنائى والوظيفية له داخل العديد من الدول الحديثة خلال النصف أول من القرن

(١) م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٢٦.

العشرين، ولكن يلاحظ أن الأحزاب السياسية قد تغيرت مرتين على الأقل أن لم يكن ثلاثه مرات في العديد من نفس هذه الدول.

يرجع هذا للتغير الذى حدث على البناء الهيكلى للأحزاب السياسية، نتيجة لحدوث الثورات السياسية، فقد حدثت ثورتين أو ثلاث فى بعض الدول مما غير كثيراً من الملامح العامة للأحزاب السياسية والبناء الديموقراطى التى كانت تقوم عليها. وفى الفترة من ١٨٩٠ - ١٩٠٠، انحلت الأحزاب الاشتراكية محل اللجان المصغرة، أو الخلايا الشعبية التى كانت توجد فى بعض الدول الأوروبية. وفى الفترة ما بين ١٩٢٥ - ١٩٣٠ تم تحديث الأحزاب السياسية الشيوعية وأصبحت أكثر حداثة وتطوراً. ثم بعد ذلك نجد أن الأحزاب الفاشية قد ظهرت وغيّرت كثيراً من الملامح الحزبية التى كانت موجودة فى إيطاليا، وغيّرت الهيكل الخارجى للحزب، وكونت جيوشاً سياسية، وميليشيات خاصة بها، ولها القدرة على الاستيلاء على السلطة مثل ما حدث قبل الحرب العالمية الثانية.

فى نفس الوقت، نلاحظ أن البناءات الحزبية السياسية فى الولايات المتحدة خلال نفس الفترة (العقود الأولى من القرن الماضى (العشرين) ظلت كما هى عليه محتفظة بطابعها التقليدى، بالرغم من حدوث الثورة الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية التى تحيط بها. وخلال العقود الأولى أيضاً من ذات القرن لم تعرف بريطانيا الأحزاب الشيوعية أو الفاشية، إلا أننا نجد بريطانيا فى الوقت الحاضر، قد ظهرت فيها بعض الأحزاب السياسية الأخرى مثل أحزاب الوسط (أحزاب الخضر) إن لم تظهر فاعطيتها بصورة كبيرة على النقيض من بعض المجتمعات الأوروبية الأخرى مثل النمسا وألمانيا والدول الاسكندنافية، ولتى ظهرت فيها هذه الأحزاب بصورة كبيرة ونشطت كثيراً، مما أدى إلى تغيير نمط الهيكل الخارجى للبناءات الحزبية التقليدية، هذا بالرغم من اعترافها بالنظام والتمثيل السياسى. النمبى.

بالإضافة إلى ذلك، إن نشأة الأحزاب الاشتراكية قد ارتبطت ملامحها وبنائها وهيكلا الخارجى بطبيعة القوى الاجتماعية والثقافية التى كانت الأساس الأول وراء تشكيلها، وهذا ما ظهر من خلال دور النقابات العمالية أو الزراعية. كما اعتبرت النقابات فى الأصل المباشر وهى البناءات المكونة لهذا النوع من الأحزاب (الاشتراكية)، وهذا ما يفسر أيضاً طبيعة تكوين الأحزاب

الشيوعية العمالية. ومن ثم، إن طبيعة التكوين المباشر أو غير المباشر للأحزاب السياسية، جاء نتيجة لتأثير العوامل الخارجية التي شكلت الاطار العام للبناء التنظيمي للحزب السياسي، هذا بالرغم من أن التكوين المباشر، قد يفسر أيضاً طبيعة عضوية الأعضاء وانتماءاتهم المباشرة للحزب. أما التكوين غير المباشر قد ينشأ نتيجة تأثير الجمعيات والاتحادات والنقابات التي تسهم عموماً في تزويد الحزب بالأعضاء المنتسبين والمؤيدين لهذه التنظيمات السياسية.

ثانياً: البناءات والوحدات التنظيمية الداخلية للأحزاب:

في إطار تحليلنا لنمط البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب السياسية، سنتناول عدد من النقاط الأساسية التي تلمس أيضاً بعض العمليات والميكانيزمات الداخلية التي تتميز بها الأحزاب السياسية، ويمكن الإشارة إلى هذه البناءات والوحدات والعمليات التنظيمية الداخلية كما يلي:

١- الوحدات الهيكلية للتنظيمية:

تعكس طبيعة البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب السياسية وجود تفاوت بين هذه المؤسسات السياسية، من حيث درجة كفاءتها وقايعتها ومدى استمرارها، والسبب يرجع إلى طبيعة التكوين والبناء الداخلي الذي يعكس مجموعة من الخصائص والسمات العامة، التي يقوم عليها كل حزب من الأحزاب السياسية. وإن كانت تحليلات علماء اجتماع التنظيم وعلماء الاجتماع السياسي، تعكس عدد من السمات والخصائص العامة التي توجد غالباً في معظم الأحزاب السياسية، والتي يطلق عليها بالوحدات أو العناصر الهيكلية المشكلة للهيكل التنظيمي الداخلي للأحزاب وهي بإيجاز^(١):

(أ) اللجنة:

تعرف اللجنة التحضيرية أولاً بأنها الهيئة التنظيمية العليا التي يتكون منها الحزب، ويتحدد عدد أعضائها طبقاً للوائح التنظيمية الداخلية، والتي لا يمكن تغير عدد أعضائها إلا في إطار تغير اللوائح ذاتها. كما تمتع بسلطات كبيرة من أجل تحقيق أهداف العامة للحزب ورسم سياسة واستراتيجية الحاضرة والمستقبلية. كما تعتمد اللجنة في تكوينها على عضويتها من الأعضاء سواء عن طريق الترشيح أو للتعيين، وغالباً ما تقتصر على عدد

(١) المرجع السابق، ص ٣٨ - ٥٨.

محدود من الأعضاء الذين يتوسم فيه القدرات والمؤهلات التي تساعدهم لدورهم القيادي في الحزب. كما أن طبيعة عمل اللجنة العليا، لدخل الحزب يتم وفق اللوائح الداخلية التي تنظم عملها ومسئولياتها القيادية والاعرفية والتنفيذية العامة على الحزب السياسي. كما تعد اجتماعاً بصورة دورية أو عند الضرورة. كما تظهر أهمية أنشطتها عند الأزمات والصعوبات التي تواجه الحزب، أو قبل وبعد العملية الانتخابية الداخلية للحزب عند إجراء الانتخابات القومية أو المحلية العامة.

كما تنقسم اللجان إلى نوعين رئيسيين وهي:

أولاً: اللجان المباشرة، وثانياً اللجان غير المباشرة. بالنسبة للجان المباشرة يتم اختيارهم من المجتمع بسبب كفاءتهم الشخصية وبعداً عند إلتزامهم بالطبيعة، وربما يكونون من اصحاب الأملاك الرأسمالية أو من الفئات المهنية العليا مثل الأطباء والمحامون أو غيرهم وهذا النوع من اللجان يكون ممثلاً في الحزب الراديكالي للفرنسي. أما لختيار اللجان غير المباشرة، فهذا النوع من اللجان يتم اختيارهم مثلاً يحدث في حزب العمال للبريطاني، لأنهم يمثلون منطقة انتخابية معينة، ويكون قد سبق لانتخابهم في مناطقهم المحلية من قبل الفروع المحلية ل نقابات العمال أو الجمعيات الاشتراكية أو المنظمات التعاونية. وفي نفس الوقت، توجد لجان أخرى إضافية إلى هذين النوعين السابقين من اللجان، وهي (للجان الفنية) وهذا ما ينطبق على اللجان الفنية التي لديها خبره طويلة في مجال العملية الانتخابية، كما يحدث في لجان الانتخابات الأمريكية على سبيل المثال.

(ب) الشعبة أو القسم:

يمكن تعريف الشعبة أو القسم بأن مفهومها أوسع بكثير من مفهوم اللجنة، وذلك من حيث الحجم المكون لكل منها. والشعبة لدخل الحزب تسعى إلى اجتذاب الأفراد المنتمين إلى الحزب بصورة كبيرة وتنمية قدراتهم وثقافتهم السياسية. كما تنتم الشعبة، بمرونة استقباليها لأعضاء جدد على النقيض من اللجنة الحزبية، ولكن بالطبع تقوم الأحزاب بوضع قواعد عامة لشروط الانتماء إلى عضويتها. في نفس الوقت، تتعدد مهام الشعبة، فهي تقوم بوظيفة الاتصال بال جماهير، وتعمل من الناحية الجغرافية على مستوى المحليات على خلاف اللجنة التي تعمل على المستوى القومي ككل. كما في

بعض الأحزاب الأهروبية الاشتراكية الالمانية والفرنسية أيضاً تفتح مجال مهمة الشعبية حتى على مستوى الأحياء أو العقارات أو المباني السكنية.

ومن أهم وظائف الشعبية أنها تقوم بالعملية الثقافية السياسية لدى الجماهير، وخاصة إلى الأعضاء المنتسبين، ويعملية التنظيم الداخلي. والطابع التسلطي الرطيفي داخل الشعب يتحدد على ضوء فصل المهام الوظيفية والإدارية السياسية بين أعضاء الشعب، حيث يتم تحديد المهام الإدارية إلى : رئيس، ونائب رئيس، وأمين صندوق، وسكرتير وأمين محفوظات. والشعب بصورة عامة من ابتكار الأحزاب الاشتراكية، التي تم تنظيمها وتكوينها الداخلي على أساس سياسي مطلق، وهذا ما ظهر في الأحزاب الاشتراكية العمالية بلجيكا، وغيرها من الأحزاب الأخرى المائلة لتي ظهرت في العديد من الدول الأوروبية. من ناحية أخرى، لقد استخدمت الأحزاب المحافظة وأحزاب الوسط هذا التقسيم الداخلي للشعب من الأحزاب الاشتراكية، وخاصة أن الشعب تلعب دوراً كبيراً على المستوى الاجتماعي للحزب، أو توسيع القاعدة العريضة للجماهير. وهذا ما يمكن وصف وظيفة الشعب في الحزب إلى ما يسمى بديموقراطية الحزب، وأعطائه تركبياً أكثر إنسجاماً مع العقائد السياسية المعاصرة. وبالطبع، هناك تمايز بين أنماط الشعب في الأحزاب السياسية فهناك شعب مفتوحة وأخرى مغلقة نسبياً، وقد يتم تعيين أفراد هذه الشعب أو اختيارهم حسب الإنتخاب المباشر.

(جـ) الخلية:

يتم إختيار الخلية في الأحزاب السياسية بعيداً عن عملية إختيار كل من اللجنة أو الشعب الحزبية، حيث يتم إختيار الخلية على أساس (مهنى) وذلك بخلاف إختيار اللجنة التي يتم إختيارها على أساس لائيمى، أما الشعب فيتم إختيارها على أساس محلى جغرافى. والخلية يتم تأسيسها بين كل جماعة مهنية في أماكن عملها مثل المصنع، والموانئ الكبرى، وبين الفئات المهنية العاملة في المناطق الزراعية (المشروعات الكبرى)، أو الحرفيين في مشروعاتهم الصناعية الصغيرة. فيتم تحديد الخلية السياسية، وقد يحدث داخل المصنع الواحد فيتم تأسيس خلايا سياسية متعددة تشمل أقسام المصنع مثل أقسام الإنتاج، والتسويق والتوزيع. وهذا ما ينطبق على بحارة السفن أو العمال

الذين يعملون على ارسنة الموالي. وبالطبع توجد خلايا أيضاً فى الأحياء أو الشوارع السكنية، ولكنها تصبح خلايا مساعدة من الدرجة الأولى للخلية الأصلية التى تركز على تجميع الأعضاء فى أملكهم المهنية.

ومن حيث نظم الضبط والسيطرة والتنظيم تكون للخلايا أكثر فاعلية من الشعبة، نظراً لطبيعة حجمها وسرعة الاتصال واستمراريته، وتوزيع المهام الوظيفية والمهنية بين أعضائها، بالإضافة إلى سرعة معرفة أعضاء الخلايا لقياداتها. هذا بالإضافة أيضاً إلى عناصر التضامن المهني التى تجمع أعضاء الخلية للوحدة، والتى تهدف عموماً إلى المطالبة بتحسين أوضاع العمل والاجور، وهذا ما يجعل هذه الظروف نقطة انطلاق أساسية لتقافة سياسية قوية، وإن كان من ضمن عيوب العمل السياسى عن طريق الخلايا، إن الخلايا قد تعتبر فى أوقات أخرى وسيلة لإضعاف الروح المعنوية بين أعضائها وتستخدم ضد الحزب أو الاتحادات النقابية، حيث قد تدعوا إلى الاضراب عن العمل أو الاضراب السياسى. ومن ثم، فإن لاختراع الشعبة كان إشتراكياً، لم اختراع الخلايا فهو إختراع شيوعى، أى عن طريق الأحزاب الشيوعية، وهذا ما ظهر لأول مرة فى الحزب الشيوعى الروسى عام ١٩٢٤.

(د) الميلشيا:

ترتبط نشأة الميلشيا بظهور الأحزاب الفاشية الإيطالية، ذلك النوع من الأحزاب الذى يصطبغ بالطابع العسكرى ولذى كان يتم اعداد أفراد من الحزب لتكون مهامه ذات طابع تنظيمى وأمنى ودعائى وإستعراضى، ويكون أيضاً لديهم القدرة على القتال عن طريق استخدام السلاح والقوة البدنية. ولكنهم (الميلشيا) يبقون مدنيون ولا يتم تغيرهم إلى حالات عسكرية الا عند الضرورة. وبالطبع، إن هذا العنصر البنائى التنظيمى الذى يتمثل فى الميلشيات يوضح طبيعة التمايز بين الأحزاب السياسية، ونوعية العمل البرلمانى والائتمائى الذى يتبناه كل حزب. على حده، وهذا ما يجعل هناك نوع من التمايز بين البناءات والهياكل التنظيمية والإدارية للأحزاب السياسية المعاصرة. ولقد أسست الأحزاب النازية الهتلرية أيضاً ملشيات خاصة بها، شأنها شأن الأحزاب العسكرية الفاشية، ويتم تحديد اجتماعات الميلشيات ثلاثة

أو أربعة مرات أسبوعياً وغالباً ما كانت خمسين، قسم أو أعضاء عاملون، وآخر احتياطي يتم استدعاؤه عند الضرورة.

ومن ثم، فإن الميليشيات تتصف بالطابع العسكرى الحزبي السياسى ليس فقط فى التشكيل ولكن فى بناءاتها التنظيمية، فهي تقوم على نظام تسلسلى هرمى لتأليف وحدات تنظيمية أكثر فأكثر حجماً. ففي الفرق العسكرية الوطنية الاشتراكية الألمانية كان العنصر الأساسى للميليشيات يتكون من أربعة أعضاء إلى اثنتى عشر عضواً، وكل ثلاثة إلى ست عناصر من هذه العناصر يكون شعبه، وكل أربعة شعب تكون سرية، وكل سريتين تمثل فوجاً، وخمسة أفواج يشكلون فيلقاً يتراوح عدده ما بين ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ عضو، اجتماع ثلاث فيالق يكون لواء، واجتماع ثلاثة إلى سبعة ألوية يكون فرقة، وكل فرقة تولى مقاطعة، تمثلها من أصل إحدى وعشرين مقاطعة ألمانية.

وفى الواقع، إن هذه الميليشيات كانت لها دوراً كبيراً فى تطوير الأحزاب السياسية وجعلها أكثر تطرفاً وعنفاً، وذلك فى إطار تطبيقها للأيديولوجيات العامة لقادتها السياسيين كما حدث ذلك بالنسبة للحزب النازى بقيادة "موسيلنى" فى إيطاليا، وهذا ما ينطبق أيضاً على ميليشيات الحزب النازى التى نهت الأفكار وأيديولوجيات هتلر، وقامت كل من هذه الميليشيات بأعمال درامية ومساوية خلال تاريخها السياسى والعسكرى فى أوروبا وما نتج عموماً من فترة حكم كل من موسيلنى وهتلر وتطبيق للزعات الأيديولوجية للمتطرفة فى أوروبا خلال النصف الأول من القرن العشرين. وبالإضافة إلى ظهور الميليشيات وارتباطها بالأحزاب السياسية النازية والفاشية، إلا أنها قد ظهرت أيضاً فى العديد من الأحزاب السياسية الأوروبية الأخرى، وخاصة أحزاب الديمقراطيين والاجتماعيين النمساويين فكانت لديهم ميليشيات عمالية، كما أسس حزب حزب العمال البلجيكي ميليشيا للشباب عام ١٩٢٠ كما قد تطورت الميليشيات الشيوعية بعد عام ١٩٤٥، فى العديد من دول أوروبا وخاصة دول أوروبا الاشتراكية. كما كانت لهذه الميليشيات دور هام فى مقاومتها للاحتلال لهذه الدول، وكونت قوات تحريرية، وهذا ما لعبته بعض الميليشيات السياسية فى أوروبا الشرقية، متطماً حدث فى تشيكوسلوفاكيا. وعموماً، حدث نفور سياسى من استخدام كل من الخلايا والميليشيات وارتباطها بالأحزاب السياسية، ولأسيما أن الأحزاب التى تستخدم

هذا النوع من التنظيمات تبعتها أكثر من الممارسات والأساليب البرلمانية والانتخابية الديمقراطية.

٢- نظام عضوية الأحزاب:

تكشف طبيعة البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب السياسية عن نوعية عضوية الأفراد الذين ينتمون إليها، واسمياً أنها نوع من التنظيمات السياسية والاجتماعية، التي ترتبط بالحياة السياسية المعاصرة. ولقد اهتم علماء الاجتماع السياسي بدراسة طبيعة العضوية وفي إطار تحليلهم لعمليات المشاركة السياسية *Political Participation*. واسمياً، أن عملية المشاركة تختلف بالنسبة لأعضاء الأحزاب ونوعية المجتمعات وطبيعة الأيديولوجيات السياسية التي يقوم عليها الحياة السياسية ككل. ولقد لاحظنا طبيعة المكونات الأساسية البنائية والتنظيمية للأحزاب، والتي تتكون من اللجنة، والشعبه والخلايا، والميليشيات، كما لاحظنا أيضاً أن طبيعة هذا البناء الهيكلي التنظيمي يختلف حسب نوعية الأحزاب السياسية وعضويتها ونشأتها وتطورها خلال القرنين الماضيين. على أية حال، نسعى حالياً، لطرح عدد من التصنيفات العامة لنظم عضوية الأحزاب السياسية وذلك بنوع من الإيجاز كما يلي:

(١) عضوية العضو المنتسب:

ارتبط هذا المفهوم أو صفة العضو المنتسب بالأحزاب السياسية مع البدايات الأولى من القرن العشرين، واسمياً عند نشأة الأحزاب السياسية، ثم ما لبثت أن قلقتها جميع أنواع الأحزاب السياسية الأخرى، كما قد تزايد عدد المنتسبين للأحزاب خاصة بعد ظهور ما يعرف بأحزاب الجماهير *Mass Parties*، كما حدث في نشأة العديد من الأحزاب السياسية للفرنسية مثل الحزب الاشتراكي الفرنسي، الذي يميل إلى زيادة عدد المنتسبين لأمرين هامين هما: العامل السياسي والعامل المالي. كما يحاول الحزب أن يقوم بعملية تنقيف سياسي للطبقات العاملة التي انضمت إليه ويحتهم لتأييده للسيطرة على حكم وإدارة الدولة ومن ثم، فإن الأعضاء المنتسبون هم قادة الحزب ذاته، وعصاه الرئيس لهدونه يصبح الحزب لاقيمة له ولا أساس للدعم المعنوي والمادي. أما الأحزاب الديمقراطية المحافظة فأنها تركز على إستقطاب أعداد المنتسبين من القيادات ورجال الأعمال والرأسماليين والوجهاء الذين لديهم قدرات إتصالية بالمرشحين والانتقاصيين في نفس

الوقت، كما أن الأعضاء المنتسبون في الأحزاب الرأسماليين يعتبرون أعضاء في اللجان الفنية مثل لجان تنظيم الحملات الانتخابية. ومن ثم، فإن مقاييس الإنتماء في هذه الأحزاب تكون اسمية وبدون إجراءات، أما الأحزاب الاشتراكية العمالية تتم بعد توقيع تعهدات مكتوبة.

(ب) درجات للمشاركة:

تتميز نوعية درجات المشاركة في الأحزاب الليبرالية الديمقراطية بأنها تتخذ ثلاث أشكال أو صفات للمشاركة وهي:

- الحلقة الأولى، وتشمل الناخبين الذين يصوتون للمرشحين، والذين يتم تحديدهم بواسطة الحزب للدخول في الانتخابات العامة والمحلية.

- الحلقة الثانية وتشمل "المحبذون"^(١) وهم الفئة من الأعضاء الذين يعتبرون أكثر من كونهم أعضاء منتسبون فقط. ويتميزون بهذا الاسم، (المجددون) لعدم وضوح ميلهم صراحة نحو الحزب ويتميزون وإن كانوا يدافعون عنه ويشتركون في مؤسساته الحزبية الفرعية ويساعدونه مالياً ولا يطلق هذا المسمى، أيضاً على مناصري الأحزاب الشيوعية في نفس الوقت.

- الفئة الثالثة، فتشمل المتسلطون "أصحاب السلطة"، أو تطلق عليهم أيضاً بالمناضلون، فهم يعتبرون أنفسهم الأعضاء المنظمين للأحزاب، وعناصر تكوينه بل يعدون أنفسهم من المناضلين لاستمراريتها والدفاع عن أيديولوجية واستراتيجيته العامة.

(ج) طبيعة المساهمة:

توضح طبيعة المساهمة أن هناك درجات متفاوتة في عملية المشاركة للأعضاء. في الأحزاب السياسية بين الناخبين، والمحبذون، والمنتسبون، والمناضلون وغير ذلك من فئات متحدة قد تكون بين هذه الفئات تساقطة التي تنسجم بها عضوية الحزب. وهذا ما يعكس الكثير من الفروض في تحليل العلاقات المتداخلة بين هذه الفئات والحلقات الثلاث السابقة، التي تعكس درجات المشاركة. ولاسيما، أن طبيعة المساهمة تختلف من عضو إلى آخر حسب نوعية إنتمائه أو تضامنه مع الحزب الذي يؤيده أو يناضل من أجله، أو يميزه ويتعاطف معه، أو يعطيه صوته في الانتخابات العامة والمحلية. ومن ثم، فإن درجات التضامن

(١) للمزيد من التحليلات، انظر، دوفرجيه، مرجع سابق، ص ١٢٩.

الاجتماعى تختلف حسب علاقة الأعضاء بالأحزاب السياسية، ونوعية هذه الأحزاب، كما تختلف درجة المساهمة والمشاركة أو التضمن حسب الوقت والظروف السياسية والبناءات واستراتيجيات الحزب ومدى تغيرها.

٣- أساليب القيادة الحزبية:

توضح طبيعة البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب أنها تشمل أنماط السلطة وعمليات صنع القرار، ودرجات المشاركة وأنماط الاتصال، وعلاقات القوة والسيطرة والتقييم أو الضبط الذى يوجد داخل هذه التنظيمات السياسية. كما أن هناك أيضاً الكثير من ملامح الصراع والتعاون الذى يحدث غالباً داخل الأحزاب كتتنظيمات إجتماعية يوجد بها العديد من الفئات والأفراد والأعضاء والجماعات الطائفية والثقافية والدينية والسياسية والأيدولوجية. هذا التنوع لشديد داخل الأحزاب كتتنظيمات سياسية، إهتم بدراستها العديد من العلماء من أمثال "ماكس فيبر" *M. Weber* وخاصة فى تحليلاته المميزة عن الأحزاب السياسية. كما إهتم بها "دورفيرج" *Durverger* عندما أهتم بتحليل البناءات أو العناصر الأساسية ونوعية الأعضاء للأحزاب السياسية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

علاوة على ذلك، إرتبطت عملية القيادة *Leadership Process* بتحليل عناصر الديمقراطية التى تتميز بها الأحزاب السياسية وهذا ما ظهر فى تحليلات بعض علماء الاجتماع السياسى، وهذا ما عالجه على سبيل المثال "روبرت ميشيلز" *R. Michels* فى كتابه عن الأحزاب السياسية *Political Parties* ولذى حاول فيه أن يثبت زيف الديمقراطية وظهور نظام القانون الحديدي الأوليجاركى، الذى يسيطر على جميع الأحزاب السياسية المعاصرة بما فيها الأحزاب السياسية الديمقراطية. ذلك النوعية من التنظيمات الديمقراطية التى تسيطر عليها الصفوة السياسية أو حكم الأقلية الأوليجاركية، وهذا ما تناوله فى تحليله للأحزاب السياسية الشيوعية أو الاشتراكية أو النازية والعاشية أو الليبرالية الديمقراطية. علاوة على ذلك، إهتم علماء الاجتماع السياسى بدراسة أنماط للقيادة وأساليب الحكم داخل الأحزاب السياسية، ونوعية الصراع حول السلطة والسيادة، أو حول المصالح والأيدولوجيات المتعددة.

على أية حال يوضح تحليلنا لأساليب القيادة في الأحزاب السياسية،
عن وجود أربعة نماذج أو أساليب للقيادة مختلفة فيما بينها وهى بليجار^(١):

١- النموذج الأول: للقيادة الكاريزمية:

يوجد هذا النوع من القيادة فى كثير من الأحزاب السياسية، التى
تستمد سلطتها من بعض القيادات أو الزعامات الحزبية، التى تتمتع بخصائص
كاريزمية استثنائية مثل للشجاعة، والخطابة، والدهاء السياسى، أو من لهم
أدوار بطولية فى مجال التحرير والاستقلال، أو غير ذلك من صفات أخرى
متعددة، وذلك طبقاً لتصورات "ماكس فيبر" *M. Weber* وتصوراته لأنماط
السلطة السياسية المثالية وتركيزه على النمط للقيادة الكاريزمى. ويوجد مثال
تاريخى على هذا النوع من القيادة الحزبية فى فرنسا مثل تأسيس الجنرال
"بيجول" للحزب تجمع الشعب الفرنسى.

٢- النموذج الثانى: القيادة الديمقراطية:

يقوم هذا النمط للقيادة على أساس الخيار الانتخابى واحترام آراء
الناخبين، وحرية عملية للتصويت الحر، لأفضل المرشحين لقيادة الأحزاب
السياسية. ولأهمية، للأفراد القياديين الذين يتمتعون بقدرات عالية من النضال
لمصالح حزبهم وتحقيق استمرارية وجوده. كما أن هؤلاء الأفراد القياديين
تكون لديهم شعبية وتأكيد جماهيرى على المستوى المحلى والقومى، وهذا ما
ينطبق عموماً حالياً على الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، التى تسود معظم
الدول المتقدمة وبعض الدول النامية الناشئة.

٣- النموذج الثالث: إنتقاء القيادة:

يظهر هذا النمط من القيادة الحزبية كما حددها "توفرجه" فى أحزاب
الأطر، والتى تمثل فى أحزاب اليسار والوسط، أو اليمين المعتدل، ويتم إختيار
قاداتها من جانب القاعدة الحزبية، التى تنقسم بقلة العدد غالباً، ولكن يتمتع فيها
بعض القيادات بسمات القيادة الحزبية التى تؤهلهم لممارسة الدور القيادى.

(١) فيليب برو، مرجع سابق، ص ٤٠٢ - ٤٠٣. ولكننا نضيف إليهم نموذج رابع كما
تصوره ميشيلز.

٤- النموذج الرابع: القيادة الأوليغاركية:

ويقترح هذا النموذج حسب تحليلات "ميشيلز" *Michels* عن الأحزاب السياسية، والتي تصدر فيها أن أساليب ممارسة الحكم في الأحزاب السياسية تبعد كثيراً عن مقومات الديمقراطية، وتظهر بعض القيادات السياسية التي تمسك بزمام الأمور وبقبضة حديدية أسماها "بالقانون الحديدي الأوليغاركي" الذي يهيمن على العمل الحزبي بواسطة أحد القيادات أو مجموعة من الأفراد (القلة) التي تهيمن على العمل السياسي عامة.

(٦) الأحزاب السياسية في الدول النامية:

يهتم الكثير من علماء الاجتماع السياسي عند دراستهم للأحزاب السياسية بأن يشرحوا إلى طبيعة هذه التنظيمات في الدول النامية، وذلك في إطار تحليلهم للنظم والعمليات والظواهر السياسية، التي ظهرت في هذه الدول ولاسيما خلال النصف الأخير من القرن العشرين، فلقد كشفت التحليلات الحديثة لعلم الاجتماع السياسي المعاصر، أن هناك تزايد ملحوظاً في اهتمامات الباحثين بدراسة الواقع السياسي للمجتمعات النامية، والتي تشهد مرحلة سياسية غير مستقرة يمكن تمثيل تاريخها بالنصف الأول من القرن التاسع عشر التي شهدت "المجتمعات الأوروبية بصورة عامة. حيث لا تزال المجتمعات النامية تعيش معظمها مرحلة عدم استقرار اقتصادي وسياسي وثقافي، ونرى الكثير منها يتخبط في سياساته الداخلية والخارجية، وهذا ما يظهر عموماً في تطبيق نظمها السياسية ومنها نظام الأحزاب السياسية بصورة خاصة.

على أية حال، يرى بعض علماء الاجتماع السياسي المعاصرين، أن دراسة الأحزاب السياسية في الدول النامية، لا يمكن أن تتم بصورة بعيدة عن الوضع الاقتصادي السياسي الاجتماعي والثقافي والديني، الذي لا تزال تشهده مجتمعات الدول النامية. وخاصة، أن دورة تغيير الأحزاب السياسية تعتبر من الدورات السريعة، مقارنة بنظم الحكم أو الدولة بصورة عامة. وهذا ما أكدته "دوفرجييه" في تحليلاته لكل من نظم الدولة والنظم الحزبي السياسي في العصر الحديث. وهذا ما يفسر عموماً، أن دول العالم الثالث لا تزال الكثير منها تشهد الثورات والثورات المضادة، وقد يحدث في الدولة الواحدة ثلاث ثورات سياسية متتالية خلال عقد واحد من الزمان. وهذا ما يجعل دورة التغيير

السياسى عامة مبريعة للتخير والتطور ويهدد عموماً نسق البناءات والنظم السياسية أو الاقتصادية التى لم تستقر معظمها بعد. هذا لايعنى عدم وجود نظم سياسية حزبية مستقرة فى الدول النامية، نظراً لوجود العديد من الدول النامية التى قد قطعت شوطاً كبيراً فى تطبيق النظم السياسية الغربية ومنها نظام الأحزاب السياسية، وهذا ما أطلق عليه بعض علماء الاجتماع السياسى مثل "فيليب برو" *P. Broud*، بنظم تصدير الدولة بين الدول الغربية إلى الدول النامية، وهذا ما تناولناه عند مناقشتنا لمستقبل الدولة المعاصرة سواء فى الدول المتقدمة أو النامية فى الفصل السابق عن نظام الدولة.

عموماً، يرى علماء الاجتماع السياسى، وعلماء للتظيم وعلماء التنمية، وغيرهم من المتخصصين فى دراسة للنظم السياسية فى الدول النامية، أن هذه الدول تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات العامة، التى تجعلها تعيش سواء فى مرحلة التخلف أو التحول والنمو والتطور أو مرحلة شبه المتقدمة. ومن أهم هذه العوامل على سبيل المثال، أن الدول النامية قد ورثت تخلفها نتيجة الحقة الاستعمارية، ولتى سادت معظمها حتى تقريباً منتصف القرن (الماضى) العشرين، كما أن الدول النامية تعيش معظمها فى مرحلة تخلف إجتماعى وثقافى نتيجة لإخفاض مستويات التعليم، والصحة، والإهتمام بالمرافق الأساسية، وهذا هو الحال فى معظم الدول الأفريقية فى السنوات الأخيرة. كما أن معظم الدول النامية دخلت فى حروب أهلية أو حروب فيما بينها استمرت طيلة النصف الأخير من القرن العشرين ولا تزال. علاوة على ذلك، لا تزال تسيطر على نظم الدول النامية الصفوات العسكرية التى تشفى أيديولوجيات سياسية عامة، و حزبية خاصة، ولها فليمتها تجاه العمل السياسى الحزبى عموماً.

على أية حال، لقد ظهرت تحليلات تقليدية ومعاصرة في مجال علم الاجتماع السياسي حاولت لدراسة النظام الحزبي السياسي في الدول النامية، ووضع تصنيف للتوعية هذه للنظم وهي بصورة موجزة^(١).
أولاً: نظم سياسية لا تقوم على التنافس السياسي والحزبي؛
ويندرج تحت هذا النوع ثلاث تصنيفات فرعية وهي:

أ- دول ليس بها أحزاب أو لا أهمية لوجود الأحزاب بها، وهذا ما يظهر في دول شهدت حروب أهلية طويلة ومع غيرها من الدول المجاورة مثل أفغانستان ونيوبيا والصومال على سبيل المثال؛ فقد ظلت هذه الدول تؤيد عدم إنشاء أحزاب سياسية لإعتبارات عسكرية إقتصادية، وإنما لم تنشأ أحزاب نظراً لظروفها الواقعية كما حاولت بعض هذه الدول أن تقيم انتخابات حزبية وكان يتم ذلك تحت الحماية العسكرية. وإن كانت تعترف بحكومات هذه الدول بأهمية العمل السياسي الحزبي، إلا أنها تحرص على أهمية وجود الولاء السياسي للحكومات الحالية. كما شهدت هذه الدول أيضاً نزاعات قومية طائفية وقبلية، أو سوءاً على الحياة السياسية الحزبية وهذا ما هو موجود بالفعل في دول أفريقية مثل بروندي ورواندا والنيجر والكنغو. كما يلاحظ أيضاً، أن هذه المجموعة من الدول تظهر فيها للتعبيرات والشعارات والسياسيات الأيديولوجية التي تؤكد عدم جدوى الأحزاب السياسية، والتركيز فقط على الحكومات العسكرية أو لفصائل العسكرية السياسية المتنافرة فيها. وإن كانت هناك بعض الدول أيضاً، التي تتلادى بضرورة العودة إلى الحياة السياسية والنيابية المستقرة، والتي ترى في عودة أو تطبيق الحكم المدني والاستقرار السياسي نوع من التقدم السياسي الذي سوف يجنى الكثير من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأمني.

(١) انظر على سبيل المثال:

- فريد فون، دير مهند، السياسة في الدول النامية، مرجع سابق، ص ٧٢ - ٧٣.
- نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص ٣٩٠.
- Almona, J. & Coleman, G. (ed) *The Political of The Developing Areas*, N.Y: Princeton Univ. Pres, 1960.
- Kebsechull, H. J (ed) *Politics in Transianal Socieies*, N.Y: Appleton, Century 199).
- Wisennan, V, *Political System*, London, Rout. Tidege. Comp. 1998.
- Bottomore, *Political Sociology*, op.cit Chap. 2.
- Orum, A, *Political Sociology*, op.cit, Chap.9.

٢- دول يوجد فيها حزب واحد للبروليتاريا أو لحزب بروليتاريا متعددة:
ويقصد بأحزاب البروليتاريا الأحزاب العمالية سواء أكانت صناعية أم زراعية
أم خدمية، ويمثل هذه المجموعة عدد من الدول التي لا تزال تطبق نظم
الشيوعية والاشتراكية. وهذا ما هو موجود في دول مثل الصين، وكوريا
الشمالية وفيتنام، ونيبيا، ولقد تم تطبيق نظام الحزب العمال الواحد والأحزاب
المتعددة، كنوع من تطبيق الأيديولوجيات الشيوعية المصدرة إلى الدول
النامية. ولقد ظل هذا النوع من الأحزاب حتى الآن في هذه الدول، بالرغم من
إبهار الشيوعية السوفيتية وفي الدول الاشتراكية الأوروبية الشرقية، التي
كانت متحالفة مع الاتحاد السوفيتي. كما لا تزال للنظم الحزبية الشيوعية
البروليتارية تحتفظ لنفسها بالتقدير الأكبر من الأعضاء في البرلمانات السياسية،
أو حتى عدد وضع القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية. كما قد توالى حدوث
الثورات السياسية في بعض هذه الدول، وإن كانت تتبنى نفس الأيديولوجيات
السياسية، أو ما يمكن تسميتها بعملية حدوث الثورات على مرحلتين: الأولى،
مرحلة أساسية، والثانية مرحلة تصحيحية أو تطهيرية كما يطلق عليها.

٣- الدول ذات الحزب الواحد: ومن أهم أمثلة الدول التي تندرج تحت هذه
المجموعة الدول عربية مثل الجزائر وتونس بالإضافة إلى دول أفريقية مثل
تشاد، وغانا، وغينيا، وليبيريا، وموريتانيا، وتوجو وغيرها. وفي هذه الدول
تسيطر على مقاليد الحكم الحزب الواحد الحاكم الذي يهيمن على جميع أنواع
السلطات والوزارات والمؤسسات الحكومية. وإن كانت نظم هذه المجموعة قد
استمر فيها هذا النوع من الأحزاب لفترات طويلة ولا يزال، وإن كانت بعض
الدول النامية التي ينتمي هذا النمط لتسييس الحزبي، قد تسمح بنشأة أحزاب
سياسية معارضة ولكن يعطى لها دور هامشي أو شكلي، وعدم السماح لها
عصواً بالتوسع الجماهيري أو الشعبي. ومن الناحية السياسية الواقعية، يصنع
التمييز بين نظام الدولة، ونظام الحزب السياسي، ولا سيما، أن الحزب هو الذي
يشكل الحكومة ويسيطر على جميع زمام الأمور السياسية والبيروقراطية. كما تركز
على الشعارات السياسية التي تنادي بأن الولاء السياسي يجب أن يوجه أساساً
للدولة وليس للنظام الحزبي، وضرورة جعل الولاء مشتركاً لكل من الدولة
والحزب معاً. كما تعتبر الدولة عملية الانتماءات السياسية والحزبية للأحزاب
الأخرى المعارضة نوعاً من الجرائم السياسية الكبرى، وهذا ما يؤدي إلى

التنكيل صوماً، بالتقيدات السياسية المعارضة في ظل قوانين الطوارئ المستمرة.

ثانياً: نظم سياسية شبه تشاورية:

ويندرج تحت هذا التصنيف من هذه الدول مجموعتين فرعيتين هما:

(١) دول الحزب الواحد المسيطر:

ومن أهم هذه المجموعة دول مثل مصر، والهند، وبوليفيا، والسلفادور، والمكسيك، تركيا، وماليزيا، والنغال، وغيرها. ويقصد بهذا النوع من العمل الحزبي، أن هذا النظام يسمح بوجود تعدد حزبي، قد يصل إلى وجود ١٦ حزباً آخر بالإضافة إلى الحزب الحاكم مثلما يحدث حالياً في مصر. ولكن لا تزال السيطرة السياسية للحزب السياسي الأحدث. وهذا ما يظهر في معظم الدول النامية خلال السنوات الأخيرة حتى الدول التي تشهد تحولاً سريعاً إلى طريق الدول المتقدمة. وإن كانت عملية تطبيق نظام الحزب الواحد المسيطر، مختلف من دولة إلى أخرى نتيجة إلى نوع الطابع التشاوري بين الأحزاب المعارضة والحزب الواحد المسيطر، ونوعية التشريعات القانونية والسياسية، التي تسمح بالعمل الحزبي صوماً. ويبرر أصحاب السلطة في دول الحزب الواحد المسيطر، بأن الدولة تعيش مرحلة التطور الاقتصادي وتنمية اجتماعية ملحوظة، فيجب تأجيل التعددية الحزبية الفعالة لاحقاً. وهذا ما ظهر في دول مجموعة جنوب شرق آسيا، مثل الفلبين، وأندونيسيا، وتايلاند، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة وغيرها وخاصة خلال العقدين الماضيين.

(٢) الدول الديكتاتورية ذات الحزبين:

ويوجد هذا النمط من النظم السياسية للحزبين في بعض دول أمريكا الجنوبية واللاتينية والدول الآسيوية مثل هندوراس، وجامايكا، وارجواي، وغيرها. ويقصد بالدول الديكتاتورية هي، الدول التي لها نظام ديكتاتوري سياسي يؤيد فكرة إنشاء حزب آخر للمعارضة، ولكن يجب أن نظل الغلبة والسيطرة للحزب للرئيسي (حزب الدولة). وربما يظهر هذا النمط في أمريكا الجنوبية أو اللاتينية كنوع بين العدوى السياسية الأمريكية بأهمية وجود حزبين رئيسيين، ولكن عملية التطبيق تأخذ طابعاً ديكتاتورياً وليس ديموقراطياً في الحياة السياسية البرلمانية كما هو مطبق في عملية الانتخاب الأمريكية.

ثالثاً: النظم السياسية ذات التناقض الحزبي:

ويشمل هذه المجموعة من الدول نمطين أساسيين وهما:

١- الدول الديمقراطية ذات الحزبين:

ظهر هذا النوع من العمل الحزبي السياسي، بعد أن قطعت هذه الدول شوطاً لا بأس به في مجال التنمية الاقتصادية والتي آلت على نفسها بضرورة تطبيق النظم الديمقراطية السياسية كجزء من عملية التنمية الشاملة، وهذا ما يظهر في دول مثل كولومبيا، وكينيا، وثرينيداد، ولقد جاء هذا للتطبيق الحزبي نتيجة لعامل المنافسة بين الدول، وقد تتناوب عملية السلطة كلا من الحزبين في حالات الاستقرار السياسي، وأحياناً يفرض نوع من الحظر على بعض هذه الأحزاب ولكن لفترات مؤقتة.

٢- الدول الديمقراطية متعددة الأحزاب:

شهدت بعض الدول النامية تطوراً ملحوظاً في مجال التنمية السياسية وتطبيق الديمقراطية الغربية؛ وهذا ما أشار إليه علماء الاجتماع السياسي في تطبيق نظم الدول المستوردة. كما أشار "فيليب برو" على سبيل المثال، وظهر هذا النوع مؤخراً في دول مثل أندونيسيا، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، والعديد من دول أمريكا اللاتينية والجنوبية مثل الأرجنتين، وشيلي، والبرازيل، وغيرها، والتي قد أكدت على أهمية التنمية السياسية الحزبية إلى جانب تجاربها الاقتصادية والاجتماعية التنموية.

خاتمة:

ما من شك، إن الأحزاب السياسية تعتبر من التنظيمات السياسية، التي إهتم بدراستها علماء الاجتماع السياسي كغيرهم من المتخصصين في فروع علم الاجتماع، والعديد من علماء العلوم الاجتماعية الأخرى والاسماء السياسية، والقانون، والاقتصاد والتاريخ، والفلسفة، والأنثروبولوجيا وغيرهم، وهذا ما انعكس على وضع تعريفات متعددة للأحزاب السياسية سواء من ناحية تحليل مفاهيمها وتصنيفاتها اللغوية والاصلاحية والقانونية والتنظيمية. من ناحية أخرى، كشفت تحليلاتنا السابقة، عن طبيعة النشأة التطورية للأحزاب السياسية، وخاصة لإعتبارها ظاهرة سياسية حديثة، أي ظهرت خلال البدايات الأولى من القرن الثامن عشر، وإن كانت فكرة للزمر والاتحادات والجماعات والطوائف

السياسية، ترجع جذورها إلى بلاد الأغريق عند "مقرطاط" و"أفلاطون" و"أرسطو". ومن ثم، إن دراسة نشأة التطورية للأحزاب السياسية، كشفت عن مدى ارتباط هذه التنظيمات بالواقع الاجتماعي والثقافي والديني والسياسي، وهذا ما جعل ظهور الأحزاب مرتبطاً بالعديد من النقابات والاتحادات العمالية والمهنية والمذهبية السياسية وأيضاً للدينية.

في نفس الوقت، تبرز أهمية وظائف الأحزاب السياسية، لأنها تؤدي خدمات متعددة في الوقت الراهن، كما يمكن اعتبارها سلطة رقابية وضبطية على الأجهزة والسلطات الحكومية والسياسية، وتعتبر أيضاً همزة اتصال بين الحكام والمحكومين، وتسهم في عمليات إختيار القادة الحزبيين والوطنيين سواء من خلال عمليات الانتخاب الحر أو الاختيار من بين المرشحين لشغل هذه القيادات السياسية التي تهتم بعد ذلك بتحقيق الصالح العام القومي وأيضاً مصالح الجماهير الحزبية، كما تقوم الأحزاب السياسية بعمليات الاستقرار السياسي والاجتماعي، طالما أنها تهدف إلى تحقيق الديمقراطية الديمقراطية والسياسية — علاوة على ذلك، إن الأحزاب السياسية تقوم بعمليات التثقيف أو التعليم السياسي للجماهير أو أعضائها سواء أكانوا مؤسسين أو منتسبين في نفس الوقت، وتخلق نوع من الولاء والانتماء للعمل السياسي الحزبي، وإضفاء روح الديمقراطية واحترام آراء الأغلبية أو القوانين الدستورية أيضاً.

من ناحية أخرى، لقد تعددت أنماط الأحزاب السياسية وحدثت تصنيفات متعددة لهذه الأنماط، سواء أكانت ديموقراطية ليبرالية، أو يسارية شيوعية أو اشتراكية أو ذات أيديولوجيات متطرفة مثل الأحزاب الفاشية، والنازية، وأحزاب ديكتاتورية أو أوليجاركية أو أحزاب دينية مثل الأحزاب المسيحية الأوروبية الكاثوليكية أو البروتستانتية. كما قد ظهرت هذه الأحزاب في اطر معاكس أو مضاد لأيديولوجيات متصارعة أو سياسات اجتماعية متباينة أو نزعات دينية مختلفة. وهذا التنوع يعكس مدى التطور السريع على بناءات ونظم الأحزاب كتتنظيمات سياسية، ومرتبطة بنظم الدولة السياسية. كما ظهرت أحزاب من أجل إجراء إصلاحات سياسية، وأخرى نتيجة لتطبيق مبادئ ثورية شاملة، من ناحية أخرى، إن عملية تطبيق النظم السياسية الحزبية قد تتغير من مجتمع إلى آخر حسب الأوضاع السياسية والأيدولوجيات العامة، وتغير البعض منها كلية كما

حدث في إيطاليا، وألمانيا، وروسيا بعد انهيار للنظم النازية الهتلرية أو الفاشية
الموسولينية أو اللينينية الشيوعية.

حقيقة، إن دراسة الأحزاب السياسية لا يمكن فهمها بصورة واقعية
دون معرفة البناءات التنظيمية الواقعية والخارجية التي تكون الأحزاب
السياسية وتؤثر فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة، ولا سيما أن هذه التنظيمات
ما هي إلا تنظيمات اجتماعية تكونت بفعل عوامل البيئة السياسية الاجتماعية
والثقافية والدينية والأيدولوجية التي ظهرت خلال العصر الحديث، وشكلت
الكثير من البناءات التنظيمية للدخلية والخارجية حسب طبيعة مجموعة هذه
العوامل ككل. كما جاءت النشأة التطورية للأحزاب لتعكس مدى اعتبار
الأحزاب تنظيمات سياسية ثلوية، تنتمي إلى تنظيمات عمالية أو نقابية أو
دينية أساسية. كما قد لعبت الأحزاب السياسية دوراً هاماً في الاستقرار
السياسي واضطرارية في نفس الوقت، وكانت مصدراً للقوة والنفوذ والسيطرة
والتعبير عن العلف كما حدث في الأحزاب النازية والفاشية. من ناحية أخرى،
إن دراسة الأحزاب السياسية في الدول النامية، تعكس مدى التباين السياسي
الذي يوجد في هذه الدول ومحاولة كل منها تطبيق النظم السياسية الغربية في
إطار تصدير نظم الحياة النيابية والحزبية وإستيراد نظم الدولة الحديثة،
وتطبيقها في الدول النامية التي تعيش مرحلة التحول نحو التقدم السياسي
والاقتصادي والاجتماعي.

الفصل السابع

الأيديولوجية

تمهيد:

- (١) الأيديولوجية: التعريف والنشأة والتصنيف.
 - (٢) الديمقراطية.
 - (٣) الاشتراكية.
 - (٤) الشيوعية.
 - (٥) الفاشستية.
 - (٦) النازية.
 - (٧) الصهيونية.
 - (٨) الأيديولوجية في الدول النامية.
- خاتمة.

تمهيد:

خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، تعددت مجالات وميادين علم الاجتماع السياسى المعاصر، لتشمل موضوعات وقضايا متنوعة، لم تتناولها التحليلات التقليدية لهذا العلم من قبل، بالرغم من إمتداد الجذور التاريخية لهذه القضايا إلى البدايات الأولى من القرن التاسع عشر. ومن أهم هذه القضايا قضية الأيديولوجية السياسية، التى أصبحت موضع إهتمام الكثير من المتخصصين فى علم الاجتماع السياسى، ولاسيما بعد أن تعددت أنماط وتصنيفات الأيديولوجيات السياسية، وأصبحت تشمل الكثير من النزاعات الفكرية والقضائية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية والثورية والديمقراطية فى نفس الوقت. وما من شك، أن قضية الأيديولوجيات السياسية يهتم بها أيضاً العديد من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية الأخرى مثل الفلسفة، والقانون، والسياسة، والاقتصاد، والتاريخ وهذا ما يثرى عموماً التحليلات المرتبطة بهذه القضية، وإن كان ذلك يضيف عليها الكثير من التوضيح واللبس فى بعض الأحيان. إلا أن ذلك لا يعنى على الإطلاق، وجود الكثير من تولى الإلتحاق حول طبيعة الأيديولوجيا، باعتبارها قضية هامة يجب توجيه الإهتمام بها، ولاسيما أنها ظاهرة حديثة واجتماعية متعددة بصورة مستمرة.

كما تكمن أهمية الأيديولوجيات السياسية، كظاهرة سياسية واجتماعية متغيرة بشكل ملحوظ، وهذا ما ظهر خلال القرن الماضى (العشرين)، حيث تركت الكثير من الملامح والمظاهر المختلفة لها، نتيجة لتغير الحياة الاجتماعية العامة. كما نجد أن للتعريفات الخاصة بالأيديولوجيات بعكس نوعية التباين حول تحديد ماهية هذه التعريفات ومدى تدخلها مع الكليات والمفاهيم الأخرى، الأمر، الذى نسعى لتحليله بصورة موجزة، محاولين أن نوضح كيف تطورت الأيديولوجيا، من حيث الإستخدام العلمى لها، ومن حيث وجودها كظاهرة سياسية واقعية، وإلى أى حد تعددت المفاهيم المرتبطة بها أو المتداخلة معها. كما نسعى أيضاً خلال إهتمامنا فى هذا الفصل، لتحليل أهم التصنيفات المرتبطة بالأيديولوجيا من جانب العلماء والمتخصصين، الذين إهتموا بمعالجتها بصورة نظرية وميدانية. وبالطبع، إن هذا الإهتمام سينعكس النشأة التطورية للأيديولوجيا وخاصة خلال القرنين الماضيين التاسع عشر

والعشرين، ومعرفة ما هي أهم التعريفات التي نطلق عليها ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

بالإضافة إلى ذلك، إن إهتمامنا فى هذا الفصل، سيركز على معالجة أهم الأيديولوجيات السياسية، وخاصة التي يتفق حولها العلماء والمتخصصين عموماً ولاسيما فى علم الاجتماع السياسى المعاصر، ومدى تقارب وجهات نظرهم مع علماء السياسة والقانون والاقتصاد وغيرهم من المهتمين بتناول هذه القضية. ومن ثم، نحاول أن نعالج أهم الإيديولوجيات السياسية المعاصرة مع تحديد أهم الأفكار والقضايا الخاصة بها، وكيفية تطورها وتحديثها وإلى أى حد تغيرت مكوناتها وعناصرها التقليدية. وهل بالفعل أن عصر الأيديولوجيات قد إنتهى؟ وهل هناك الكثير من عمليات إحياء الأيديولوجيات السياسية القديمة؟ وبالطبع، إن الإجابة على تلك التساؤلات تجعلنا نركز إهتمامنا على معالجة أهم الأيديولوجيات السياسية المتمثلة فى الأيديولوجية الديمقراطية، والإشتراكية، والشيوعية، والفلاستية، والنازية وأخيراً الصهيونية. كما سنحرص أيضاً على تقديم تحليل موجز عن مدى وجود هذه الأيديولوجيات فى الدول النامية بصورة خاصة.

(١) الأيديولوجية: التعريف والنشأة والتصنيف.

بوضوح تحليل التراث للقضية الأيديولوجية، أن هناك كم هائل من هذا التراث، نظراً لتعدد إهتمامات العلماء المتخصصين الذين إهتموا بمعالجة هذه القضية، والتي إعكست تخصصاتهم الأكاديمية على تباين التفسيرات المرتبطة بها. إلا أننا نلاحظ فى نفس الوقت، وجود إتفاق حول هؤلاء العلماء على عدد من التعريفات العامة، التي نطلق على الأيديولوجيا كمفهوم لغوى، وإصطلاحى سياسى فى نفس الوقت. ولاسيما، أن النشأة الأولى للأيديولوجيا، قد إرتبطت بإستخدامات بعض العلماء المميزين، والتي تعكس نوعية النشأة الأولى لظهور الأيديولوجيا كمفهوم وكفكرة، وقضية أو ظاهرة سياسية. وهذا ما يجعلنا نشير أولاً إلى التعريف والنشأة للأيديولوجيا، وكذلك، إلى أهم التصنيفات المرتبطة بالأيديولوجيا وأسباب إستخدامنا للتصنيف الحالى لها خلال دراستنا لهذه القضية فى هذا الفصل.

أولاً: التعريف والنشأة.

حقيقة، إن تحديد تعريفات الأيديولوجيا وإستخداماتها الأولى تعكس متى بالتحديد تم إستخدام هذا المفهوم فى الأوساط العلمية الأكاديمية. وكيف تطور هذا المفهوم وأصبح يستخدم بصورة واسعة فى حياتنا اليومية العادية، أو بين المتخصصين فى العلوم السياسية والإجتماعية خاصة. فى هذا الصدد نشير عالم الإجتماع السياسى الأيرلانى "أندرو هايوود" A. Heywood فى كتابه المميز عن "الأيديولوجيات السياسية"^(١) *Political Ideology* والذى نشر عام ١٩٩٨، إلى أن مفهوم الأيديولوجيا ليس من المبهولة قبوله أو التصديق عليه، بقدر ما يهتم معظم المتخصصين فى العلوم السياسية والإجتماعية بتحليل هذا المفهوم وفى إستخداماتها اليومية والتحليلات العلمية الأكاديمية. ولا سيما، إن مفهوم الأيديولوجيا مثله مثل المفاهيم الأخرى التى من الصعب تحليلها بسهولة مثل الحرية *Freedom*، والمساواة *Equality*، والإنصاف *Fairness*، والعدل *Justice*، والحقوق *Rights*. وهذا ما يطبق أيضاً، إذ ما حاولنا تحليل أنواع من الأيديولوجيات ومسمياتها المختلفة مثل الأيديولوجيا للمحافظة *Conservative*، والليبرالية *Liberal*، والاشتراكية *Socialist*، والشيوعية والفاشستية *Fascist*. فتحليل هذه المفاهيم تأخذ معان متعددة حسب وجهات نظر المحللين لها، أو للذين يمتقونها ويدافعون عنها، أو المنادين لها، أو الذين يختلفون أو يناهضونها بصورة عدائية.

ومن ثم، فإن إختلاف للتفسيرات حول هذه المفاهيم ينطبق نفس الشيء على مفهوم الأيديولوجيا، فإستخدامنا لمفهوم المساواة على سبيل المثال، يتحدد طبق لما نقصده بالفعل من المساواة كمفهوم، فعندما نقول أن للناس جميعاً متساوون، هل بالفعل الناس ولدوا متساوون، هل يمكن معاملتهم فى المجتمع بصورة متساوية، وهل يجب أن يحصل الأفراد على حقوق متساوية ؟ أو يحصلوا على فرص فى الحياة متساوية، ونفوذ وقوة، و أجور متساوية ؟. وبالمعاقلة عند تحديدنا لمفهوم الأيديولوجية الشيوعية، أو الفاشستية لابد أن يحدث هذا نوع من الغموض فى تحديد ماهية هذا المفهوم، ولابد لنا أن نحال ما المقصود منه بالفعل وكيف تختلف وجهات نظر الشيوعيين، والليبراليين، والاشتراكيين، والمحافظيين عندما يستخدمون

(1) Heywood, A. *Political Ideologies*, London: Macmillan Co. 1998, p. 1.

كلمة شيوعية أو فاشستية. ومن ثم، يجب عند تحليلنا لمفهوم الأيديولوجية، أن نهتم بالإجابة على ثلاث أسئلة أساسية وهى⁽¹⁾:

أولاً: ماهى طبيعة الأفكار السياسية والأيديولوجية التى تستخدم فى الحياة السياسية؟.

ثانياً: ماهو منبع المعتقدات وطبيعته داخل الأفكار الأيديولوجية ككل وبمعنى آخر ما هو المقصود بالفعل من مفهوم الأيديولوجيا السياسية؟.

ثالثاً: كيف يمكن تحديد مفهوم الأيديولوجيا وتصنيف الأفكار والأيديولوجيات التى نشاهدها فى الحياة السياسية المعاصرة؟.

وللإجابة على (الأسئلة الأولى) المرتبط بضرورة تحديد الأفكار

والأيديولوجيات السياسية، يجب أن نوضح أن معظم علماء السياسة والعلوم الاجتماعية الأخرى التى تهتم بالأيديولوجيا وخاصة علماء الاجتماع السياسى، لا يمكن أن يتفقوا فيما بينهم على أن الأيديولوجية كقضية تكون قضية هامة فى حياتنا السياسية للمعاصرة. فالسياسة، عموماً لا يمكن أن ننظر إليها دائماً على أنها نوع من الأفكار المتصارعة وهذا ما ينطبق على الأفكار السياسية *Political Ideas*، فالبعض يميزها كرمز للقوة والصراع، والبعض الآخر ينظر إليها على أنها نوع من الدعاية *Propaganda*، وما هى إلا شعارات تنطلق فى مناسبات سياسية مثل الحملة لادعائية السياسية. وهذا ما يؤكد لكثير من علماء النفس السلوكى أو السلوكيين *Behaviourism*، من أمثال "جون واطسون" *J. Watson*، و"سكينر" *Skinner*، كما تختلف الأفكار السياسية الأيديولوجية عن الماركسية *Marxism* أو أصحاب النزعة الماركسية الذين يرونها فى تصوراتهم المادية الديالكتيكية *Dialectical Materialism*، ويفهم من خلال تفسيرها فى ضوء الطبقات الرأسمالية، التى تدعم عملية إستغلالها للثروة والمال، والتى تقوم على الأفكار المادية. وهذا ما يؤيده أصحاب الماركسية المحدثه والكلاسيكيين الذين يرون أن الأفكار والأيديولوجيات السياسية، ما هى إلا مجرد تعبيرات تستخدمها الطبقات الاجتماعية للتعبير عن مصالحها الخاصة.

على التفتيش من ذلك، نجد أن الأفكار السياسية والأيديولوجيات تستخدم مفاهيم أخرى من جانب الرأسماليين الليبراليين أو الديمقراطيين، وهذا ما ظهر فى تحليلات عالم الاقتصاد البريطانى المعاصر "كيناز" *Kenyes*،

(1) *Ibid*, pp. 3-6.

الذى يرى أن العالم الحديث تسطر عليه مجموعة من الأفكار السياسية والإقتصادية، بل يحكم بواسطة هذه الأفكار، وهذا ما ظهر عموماً عن النظرية العامة. وبالطبع، إن هذا التصور استخدم بواسطة "أدم سميث" *Smith*، وغيره من رواد المدرسة البريطانية الكلاسيكيين من أمثال "ريكاردو" *Ricardo*. وبالمعاقلة إن مجموعة الأفكار السياسية والأيدولوجيات تختلف ما بين استخدامات الأيدولوجيات للنازية، التى ترى أنها نوع من الوسائل التى تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة، وخاصة التعبئة لإستخدام السلاح والقوة لتحقيق هذه الأفكار السياسية ولتقى تدعم قوة المجتمع على الفرد كلية، على أية حال، إن تفسيرنا للأفكار السياسية والأيدولوجيا يسهم فى فهم الواقع السياسى والإجتماعى الذى يتحقق منه، وإعتبارها نوع أو شكل من الميكانيزمات الإجتماعية، التى تسهم فى معرفتنا لطبيعة الحياة السياسية، ونسق المعتقدات والأفكار والقيم، التى ترتبط بطبقة أو حزب أو مجتمع معين من المجتمعات السياسية المعاصرة.

أما الإجابة على (التساؤل الثالث)، ماهى الأيدولوجية *What is Ideology* ؟ يرى "هايوود"، إن تحديد هذا المفهوم يساعدنا على معرفة أن هناك تميزاً للأيدولوجية أو للأيدولوجيات. فالأيدولوجية، تهتم فقط بدراسة نوع معين من الفكر السياسى ؟ ومن ثم، فبعد دراستنا للأيدولوجيا السياسية *Political Ideology*، يجب أن يمثل طبيعة ودور أهمية هذا الفكر السياسى، وأن نحاول أن نتعرف على أهم الأفكار والقضايا السياسية، التى يصنف عليها هذا الفكر الأيدولوجى ضمن الأيدولوجيات السياسية. وهكذا، فإن الأيدولوجيات السياسية، تركز على تحليل محتوى الفكر السياسى، وفى ضوء معالجتنا للأفكار والقضايا والمبادئ، والنظريات التى يقوم عليها هذا النوع من الفكر الأيدولوجى لسياسى وما هى مظاهر التحديث التى طرأت على هذا الفكر فى الوقت الحاضر (المعاصر). ومن ثم، قبل أن نهتم بدراسة الأيدولوجيات السياسية، يجب إن نوضح أولاً، طبيعة محتوى كل فكر أيدولوجى بين الأيدولوجيات السياسية ومعرفة التباين والإختلاف حولها، ولماذا يتم تصنيف الأيدولوجيات إلى أيدولوجيات محافظة، وليبرالية، وإشتراكية، وشيوعية، وفاشستية.

أما [القبول الثالث] والأخير، كيفية تحديد مفهوم الأيديولوجى *Concept of Ideology*، نجد أن هذا المفهوم يعتبر من المفاهيم التى تواجه الكثير من الصعوبات عند تحليلنا لها، وهذا ما يجعل إستحالة وجود تعريف شامل أو متفق عليه عامة، وهذا ما يؤكد "دافيد مكليان" *D. McLellan*، الذى يرى أن الأيديولوجيا كمفهوم يعتبر من أكثر المفاهيم المحيرة *Elusive Concept*، الذى يوجد فى العلوم الإجتماعية ككل^(١). وهذا يرجع إلى عدة عوامل أساسية وهى أولاً، إن مفهوم الأيديولوجيا تدخل فى تفسيره ظروف متعددة، ومن الصعوبة تحديدها من الناحية النظرية والواقعية، وهذا ما يرتبط أساساً بتحديد مفهوم الأفكار *Ideas*، والمعتقدات *Beliefs*، أو إعتباره جزء من السلوك السياسى *Political Behavior*، والحياة المادية. وثانياً، لا يزال مفهوم الأيديولوجية موضع خلاف بين العلماء والمهتمين بالأيديولوجيا السياسية، فأحياناً يستخدم الأيديولوجيا على أنه سلاح، أو مجموعة من النصائح أو الإرشادات، وأحياناً، يستخدم على أنه مجموعة من الأفكار الإنتقادية لطبيعة النسق العقائدى السياسى ككل. ولذا ظل إستخدام مصطلح أو مفهوم الأيديولوجيا لا يستخدم حتى الآن بصورة موضوعية فى تفسيرات العلماء وتحليلاتهم أو المنظرين أو لقادة السياسة، وهذا ما جعل هناك تعريفات متنوعة لتفسير معنى مفهوم الأيديولوجية ومنها على سبيل المثال:

- ١- نسق المعتقدات السياسية.
- ٢- الفعل الموجه لمجموعة الأفكار السياسية.
- ٣- أفكار الطبقة الحاكمة.
- ٤- وجهة نظر عالمية نحو طبقة أو جماعة إجتماعية معينة.
- ٥- الأفكار السياسية التى ترتبط أو تتجسد فى طبقة أو المصالح الإجتماعية.
- ٦- أفكار لتزييف الوعى والدعاية لها.
- ٧- مجموعة من الأفكار التى ترتبط بالشعور الفردى والجمعى الإجتماعى.
- ٨- مجموعة من الأفكار العامة التى تستخدم لتأكيد شرعية نظام أو نسق سياسى معين.
- ٩- نوع من المبادئ السياسية التى تدعى إحتكار الحقيقة.
- ١٠- مجموعة من الأفكار السياسية النسقية والمجردة.

(1) *McLellan, D. Ideology, London: open univ. press, 1986, p. 1.*

وبعد الإشارة الموجزة للعدد من الحقائق السابقة، وأهمية الأخذ في الاعتبار عدد من التصورات الهامة التي ينبغي أن نهتم بها عند تحليلنا لمفهوم الأيديولوجيا كما جاءت في تصورات "أندرو هايوود"، نشير فيما يلي لعدد من التعريفات المميزة التي أطلقت على الأيديولوجيا، وذلك من ناحية نشأتها التاريخية، ومن أهم هذه التعريفات^(١):

١- تعريف "أطونى دترامى" *A. Detracy*، يعتبر أول من أشار إلى مفهوم الأيديولوجيا وذلك عام ١٧٩٦م خلال ظهور الثورة الفرنسية عندما حدد الأيديولوجيا على أنها علم دراسة الأفكار الحديث *The New Science of Ideas*، ذلك العلم الذى ينقسم إلى جزئين، فكره *Idea* والثانى بمعنى العلم *Ology*، كما حاول (دترامى) أن يؤكد على أن الأيديولوجيا يجب أن نجعلها على قائمة العلوم، أو ما أسماه بملكة العلوم *The Queen of Sciences*.

٢- تعريف "كارل ماركس" *K. Marx*، يعتبر ماركس من أهم المفكرين الذين أشاروا إلى الأيديولوجيا في تحليلاته السياسية، وهذا ما ظهر في أحد تعريفاته المبكرة الأيديولوجية الألمانية *The German Ideology*، الذى نشر عام ١٨٤٦، مع مشاركته بالطبع زميله "أنجلز" *Engels*، ولذا أكد على أن الأيديولوجيا، هي مجموعة من أفكار لطبقة الحاكمة، التى تهدف إلى إمتلاك وسيطرة القوى المادية فى المجتمع، بالإضافة إلى القوى الروحية أو الفكرية. فالطبقة التى تمتلك وسائل الإنتاج المادى، تستطيع أيضاً أن تمتلك وسائل الإنتاج العقلى أو الفكرى.

٣- تعريف "لينين" *Lenin*، سعى لينين لتحديد مفهوم الأيديولوجية خاصة فى كتابه "ما ينبغي عمله؟" *What is to be Done*، حيث حاول أن يوصف أفكار البروليتاريا كما جاءت فى الأيديولوجيا الاشتراكية *Socialist Ideology*. حيث رأى "لينين" مؤسس الأيديولوجية الماركسية فى القرن العشرين، أن الأيديولوجيا، هي مجموعة الأفكار المميزة لطبقة إجتماعية معينة، تلك الأفكار التى تعبر عن مصالحها بغض النظر عن وضع هذه الطبقة.

٤- تعريف "أطونيو جرامشكى" *A. Gramsci*، عالم الاجتماع الإيطالى الماركسى الذى أشار خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين إلى

(١) للمزيد من التحليلات حول هذه التعريفات أنظر:

- Heywood, A, op. cit, p. 7-9.

الأيديولوجيا عندما تسعى لتطوير الأيديولوجيا الماركسية، وجد أن النظام الطبقي الرأسمالي مستمر ليس ببساطة عن طريق وجود اللامساواة الاقتصادية أو القوى السياسية، ولكن عن طريق ما أطلق عليه سيطرة *Hegemony*، الأفكار والنظريات البرجوازية. هذه الأيديولوجية المسيطرة، تعكس قدرة الأفكار البرجوازية على تجديد ذاتها لمواجهة متطلبات العصر الحديث، ولكن يمكن تحدى هذه المسيطرة البرجوازية عن طريق تأسيس سيطرة البروليتارية.

٥- تعريف "هيربرت ماركيز" *H. Marcuse*^(١)، يستخدم مفهوم الأيديولوجيا عندما حاول أن يفسر طبيعة تقدم المجتمع الرأسمالي المتقدم، وذلك عن طريق تطوير السمة الشمولية *Totalitarian Character*، التي تتجسد في قدرة أيديولوجيته وإقتضائه عن طريق أفكاره وتجاهل الآراء الأيديولوجية المناهضة له.

٦- تعريف "كارل مانهايم" *K. Mannheim*، والذي أشار إلى الأيديولوجيا في كتابه المميزة عن "الأيديولوجيا واليوتوبيا" *Ideology and Utopia* الذي نشر عام ١٩٢٩. عندما أشار إلى وجود الأيديولوجيات باعتبارها أنساق من الفكر التي تستخدم لتمييز نظام إجتماعي معين، وذلك عند التحديد الضيق للمفهوم (الأيديولوجيا)، ويستخدم الأيديولوجيا بمعنى واسع وشامل للتعبير عن مصالح الطبقة الاجتماعية المسيطرة. كما حاول أن يفسر أكثر المفهوم الخاص للأيديولوجيا، على أنها تلك الأفكار والمعتقدات الخاصة بالأفراد، أو الجماعات، أو الأحزاب، أما المفهوم للعلم للأيديولوجيا، والذي يشير عامة إلى الطبقة الاجتماعية، أو المجتمع، أو إلى قدرة تاريخ البشرية ككل^(٢).

٨- تعريف "أوكتشوت" *Oakeshott*، الفيلسوف السياسي البريطاني الذي ظهر خلال الستينيات من القرن العشرين، وحاول تعريف الأيديولوجيا في كتابه المميز عن النزعة العقلانية للسياسة *Rationalism in Politics*، حيث تصور أن الأيديولوجيا هي أنساق مجردة للفكر، أو مجموعة من الأفكار التي توضع لدراسة الواقع الاجتماعي والذي يسعى لتأكيد بواسطه مجموعة من الأفراد

(١) للمزيد من التفاصيل أرجع إلى:

- Marcuse, H. *The Dimensional man : Studies in the ideology of Advanced Industrial Society*; Boston, 1964.

(2) *Manheim, K. Ideology and Utopia*, London: Rutledge 1960.

- صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب، أنظر: ترجمة عبد الحكيم الظاهر، بغداد، ١٩٦٨.

والمذاهب أو الجماعات، أو النظم. أو هي (الأيديولوجيا) بإختصار نوع من المعتقدات المجردة التي لم تعد موجودة في الواقع الفعلي.

٩- تعريف "مارتن، سيجلر" *M. Seliger*، الذي سعى إلى تعريف الأيديولوجيا خلال منتصف السبعينات في كتابه المميز عن "السياسة والأيديولوجيا *Politics and Ideology*" وحددها على أنها مجموعة من الأفكار التي عن طريقها يستطيع الناس تفسير وتبرير الغايات والأهداف أو الوسائل التي ترتبط بالفعل الإجتماعي المنظم، بغض النظر عما سيكون هذا الفعل موجهاً لهم أو تدمير أو إعادة بناء للنظام الإجتماعي، وهكذا فالأيديولوجيا نوع من الفعل الموجه للتفكير.

حقيقة، إن تلك التعريفات السابقة، قد شملت على آراء علماء الاجتماع، والإجتماع السياسي، والبياسية، والفلسفة السياسية، وغيرهم آخرون، أشاروا إلى أن الأيديولوجيا تعتبر من التعريفات الهامة، التي من الصعب وضع تعريف مميز حولها وهذا إما أوضعتها سابقاً وأكد عليه "ماكيلان"، حيث رأى أن الأيديولوجيا تعتبر من المفاهيم المحيرة، نظراً لطبيعة التباين في إهتمامات العلماء، والغموض الذي يظهر عند دراسة هذا المفهوم وتحديده من حيث النظرية والواقع الفعلي. وهذا ما يجعلنا نشير إلى أن طبيعة تفسير الأيديولوجيا، تستلزم ضرورة تحديد هذا المفهوم والمفاهيم المرتبطة به، ودراسة ماذا نقصد بالفعل عند تحليلنا للأيديولوجيا وذلك بصورة موضوعية وواقعية. ومن هذا المنطلق، نعرف الإيديولوجيا من وجهة نظرنا، على أنها ذلك المفهوم الذي يعكس مجموعة الأفكار والقيم والمعتقدات التي تواجه مجموعة من الأفراد، أو الجماعات، والأحزاب، والدول، أو النظم السياسية، وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة ترتبط بمصالح وأعمال وطموحات وأهداف مؤسسيها ككل.

ثانياً: تصنيف الأيديولوجية.

تعكس طبيعة التعريفات المختلفة للأيديولوجيا، عن مدى تعدد هذه التعريفات وتنوعها بصورة عامة، وهذا ما ينعكس أيضاً على وجود أنماط متعددة من التصنيفات للأيديولوجيا. فهناك، من يسعى إلى تصنيف الأيديولوجيات الفردية، لتشمل النزعات الفردية، التي تؤمن بحقوق الفرد السياسية والإقتصادية (الديمقراطية)، في مقابل الأيديولوجيات الجماعية

(الشيعية والإشتركية). كما نجد أيضاً هناك تصنيفات أخرى للأيديولوجيا مثل الديكتاتورية وتشمل أيديولوجيات متعددة مثل الأيديولوجيا الشيوعية، والنازية، والفاشية، وذلك نسبة لميطرة أفكار ومعتقدات مؤسسى هذه الأيديولوجيا مثل "ماركس"، و"هتلر"، و"موسولنى". كما أن هناك من يصنف الأيديولوجيات الفردية إلى ذلك النوع من الأيديولوجيات التى تؤكد على النزعة الفردية والتى تستخدم مفاهيم مترادفة، مثل الليبرالية، الديمقراطية، المحافظة، للرأسمالية، الليمينية.

علاوة على ذلك، نجد بعض التصنيفات للأيديولوجيا والتى ظهرت حديثاً، وتشمل القومية، والحركات النسائية، والنزعات البيئية (الأيكولوجية)، والأيديولوجيات الدينية المتطرفة. أو البيمينية المعاصرة. هذا بالإضافة إلى اهتمامنا بالأيديولوجيات للتقليدية التى أشرنا إليها مسبقاً. وعموماً، إن هذا التنوع الهائل فى التصنيفات العامة للأيديولوجيا، يجعلنا نركز على تحديد تصنيف مميز لها، والأكثر استخداماً بين المهتمين بقضية الأيديولوجيا المعاصرة. وهى كما يلى: الديمقراطية، والإشتركية، والشيوعية، والفاشية، والنازية، وأخيراً، الصهيونية. علاوة على ذلك، لقد حرصنا على أن نشير إلى هذه الأيديولوجيات فى إطار نشأتها التاريخية التطورية، محاولين توضيح مكوناتها، وأفكارها وقضاياها العامة التى تنطلق منها، وإن كان ذلك سوف يتم بصورة موجزة، وفى إطار معالجة أكثر من القضايا والمجالات التى يهتم بها علم الاجتماع السياسى.

(٢) الديمقراطية.

١- تعريف الأيديولوجية الديمقراطية.

- أولاً: يقصد بالديمقراطية بمفهومها اللفظى حسب الكلمة اليونانية الأصل بأنها تتكون من لفظين *Demos* ومعناها الشعب، و *Krates* ومعناها السلطة أو الحكم. وطبقاً لهذا التعريف اللفظى يصبح معنى الكلمة حكم الشعب أو سلطة الشعب أو مشاركة كافة الشعب أو المواطنين فى عملية الحكم السياسى.

- وثانياً: يقصد بالديمقراطية بمفهومها الواسع، فكما يعرفها "لينكولن" *Lincoln* بأنها "حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب. كما يعرفها "سبلى" *Seeley* بأنها "الحكم الذى يملك فيه كل فرد نصيباً، أو أنها شكل من أشكال الحكم الذى تكون فيه الهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً من الأمة كلها. وهذا التعريف

الأخير يؤيده أيضاً "لورد بريس" *Lord Bryce*، للديمقراطية الحديثة هي شكل من أشكال الحكم.

- أما تعريف الأيديولوجية الديمقراطية كما يتصورها "ماكسي" *Maxey* إن الديمقراطية في القرن العشرين ليس مجرد شكل سياسي أو نظام حكومي أو إجتماعي، وإنما الديمقراطية هي بحث عن طريق الحياة يمكن فيها التآليف والتتسيق لتكواء الإنسان ونشاطه الإختياري الحر بكل إكراه ممكن، وهي الاعتقاد بأن مثل هذه الحياة هي خير طريق لجميع البشر، إذ هي أكثرها مساهمة لطبيعة الإنسان والعالم^(١).

في الواقع، إن تحليل التراث العلمي للديمقراطية، أو بالتحديد الأيديولوجية الديمقراطية، يعكس أن هناك مرادفات كثيرة مع هذا المفهوم، فهناك من يطلق عليها بالديمقراطية الليبرالية والتحررية *Liberalism*، والديمقراطية المحافظة *Consevratism*. ومن ثم، فإن الأيديولوجية الديمقراطية، يمكن أن نعرفها بمفهومها الأشمل، على إنها مكانة سياسية أو تصور أخلاقي أو حالة إجتماعية، تركز على حرية جميع الأفراد وجعلهم متساويين أما القانون والسنور، ولهم حق في إستخدام حقوقهم الطبيعية والمدنية. كما أنها أيضاً الأيديولوجية الديمقراطية هي "الهدف من النظام السياسي وإبعاد الأفراد وتحقيق حرياتهم والصالح الجماعي في نفس الوقت".

٢- التطور التاريخي للأيديولوجية الديمقراطية.

من الصعوبة تحديد تاريخ نشأة الأولى للديمقراطية في العصر الحديث، وإن كانت جذورها الأولى ترجع إلى ديمقراطية الشعب في الفكر السياسي الإغريقي القديم، والتي ظهرت في أفكار أفلاطون وأرسطو عندما معيا لتصنيف أفضل أنواع للحكومات أو نظم الحكم السياسي. ولكن يرى بعض المؤرخين لنشأة الأيديولوجية الديمقراطية في العصر الحديث، أنها ظهرت أولاً عندما أُنشئت الأحزاب الديمقراطية الليبرالية في عدد من الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا، وكان ذلك في البدايات الأولى من القرن التاسع عشر. كما ظهرت أيضاً، الأفكار الأيديولوجية في الولايات المتحدة قبل

(١) وردت هذه التعريفات في المرجع التالي:

- محمد عبد الميز نصر، في النظريات والنظم السياسية، مرجع سابق، ص ١٦٥.

ذلك بقليل عندما تضمن إعلان إستقلال الولايات المتحدة عام ١٧٧٦م، والذي تم صياغته الدستور الأمريكي عام ١٧٨٧م، وأكد على ضرورة تحقيق المساواة والحرية لكافة المواطنين، والحق في الحياة، والتطلع إلى المياد، ومهمة الحكومات السياسية هي ضمان وممارسة هذه الحقوق الفردية.

كما تبلورت معالم الأيديولوجية الديمقراطية في إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الذي صدر عام ١٧٨٩، أو تقريباً بعد عامين من صدور إعلان الإستقلال الأمريكي، وأكد على نفس الحقوق، وأن هدف للنظام السياسي هو المحافظة على حقوق الأفراد الطبيعية، كما أن الدولة كنظام سياسي لا تخلق الحقوق الفردية، لأنها حقوق طبيعية وموجودة أو مرتبطة بالإنسان، بإعتباره كائن بشري. وأن كلا من الحكومة والنظام السياسي مكرسان لحماية هذه الحقوق والمحافظة عليها، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من هذا الإعلان، بأن يولد الناس أحراراً ومتساوون في الحقوق. كما نصت المادة الثانية، على أن هدف كل جماعة سياسية هو رعاية حقوق الإنسان الطبيعية وغير القابلة للتقادم، وهي الحرية والملكية ومقاومة الإضطهاد. كما ظهر نفس هذا الإعلان في بريطانيا، وذلك في ميثاق العهد الأعظم *Magna Charta* ألا أنه لم يطبق إلا على مجموعة قليلة من الأفراد، ولكنه تغير بعد ذلك عام ١٨٣٢ وخاصة بعد صدور قوانين الإصلاح الانتخابي^(١).

وفي خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، تطورت كثير من ملامح الأيديولوجية الديمقراطية، خاصة بعد أن تعرضت للكثير من القوانين والدساتير الأوروبية والأمريكية لبعض الإنتقادات أو الثورات المضادة. وهذا ما ظهر نتيجة إعلان نابليون الحرب على هذه الحريات وتأكيد على الحكم المطلق ومناهضته للزاعات الليبرالية الجديدة بعد أن إحتدم شدة الصراع بين دعاة الحكم المطلق وبين الديمقراطيين الجدد. وهذا ما أسفرت عنه مجموعة من الثورات التحريرية خلال منتصف القرن التاسع عشر، ولكن مع نهاية هذا القرن والبدائيات الأولى من القرن (العشرين) ثم تطبيق الأيديولوجية الديمقراطية بمفهومها الواسع، خاصة بعد صدور العديد من القوانين الانتخابية الحرة في الكثير من الدول الأوروبية.

(١) نعمان لخطيب، مرجع سابق، ص ص ١٧٢-١٧٣.

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية خلال القرن العشرين، شهدت
الايديولوجية الديمقراطية تطورات سريعة، ولاسيما بعد أن تزعمته الدول
الأوروبية والولايات المتحدة وأيضاً الاتحاد السوفيتي، وإن كان الأخير كان
يطبق نظام ديمقراطية للشوعية، وإعلان المساواة بين جميع الأفراد عن
طريق إلغاء الملكية وهذا ما يشير إليه لاحقاً في إطار تفسيرنا لنشأة وتطور
الايديولوجية الشوعية. أما الدول الأوروبية الغربية فقد تطورت الأحزاب
السياسية لتترجم الايديولوجية الديمقراطية بصورة أكثر مع إتاحة الفرصة
لتطبيق الديمقراطية على أساس حكم الأكثرية أو الأغلبية، مع ضرورة تبني
أساليب التمثيل السياسي الانتخابي، وإتاحة الفرص أمام كافة الفئات والطوائف
والجماعات الإجتماعية بالمشاركة في عملية الديمقراطية، وإن كان ذلك لم يتم
تطبيقه من الناحية العملية حتى الوقت الحاضر.

في نفس الوقت، سعت الدول الأوروبية الليبرالية للديمقراطية على
تصدير مفهوم الايديولوجية الديمقراطية إلى العالم النامي، الذي حصل على
إستقلاله في أوائل النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة فلسفة
الايديولوجية الديمقراطية نحو تحقيق نوع من السيادة الدولية العالمية التي تنشأ
حقوق الإنسان الطبيعية وحقوق الشعوب، في ممارسة حياتها المستقلة التي تقوم
على المساواة والحرية. وهذا ما ظهر في إسهامات منظمات الأمم المتحدة،
وتطوير النظام السياسي والعالمي، وخاصة بعد إتهيار النظام الشيوعي في
الاتحاد السوفيتي، وتبنيه الايديولوجيات الديمقراطية بمفهومها الواسع، وهذا ما
تم مناقشته في ضوء تحليلنا إلى تصدير نظم الدول الديمقراطية الغربية.

٣- المصادر الفكرية للايديولوجية الديمقراطية.

أولاً: نظرية العقد الإجتماعي.

ترجع أصول هذه النظرية إلى القرن السادس عشر والتي صاغها كل
من "هوبز" *Hobbes*، و"لوك" *Lock*، و"رومو" *Rousseau*، وتتركز أفكار
هذه النظرية على أن حياة للفطرة الأولى، لم توفر للإنسان في المراحل الأولى
لتاريخ الإجتماعي، حياة حرة ومستقرة، مما هدد ذلك الحريات الطبيعية
وإستحالة إستمرارية حياة الإنسان. وإذا سعى للتعاقد مع فرد أو مجموعة من
الأفراد الذين تمنح له السلطة الشرعية، ويصبحوا حكام يقومون بعملية تنظيم

سبل الحياة المستقرة للأفراد، مع ضمان الحقوق المتبادلة بين الحكام والمحكومين في إطار الشرعية التعاقدية.
ثانياً: نظرية القانون الطبيعي.

بالرغم من إمتداد وجذور هذه النظرية إلى الفكر الإغريقي القديم، ومفكرى عصر الرومان والعصور الوسطى، إلا أن هذه النظرية ظهرت خلال القرن السادس عشر بفضل جهود مؤسسها الفقيه الهولندي "جروشيوس" *Grotious*، والذي يؤكد على أن الدولة ليست إلا مجتمعاً تعاقدياً، وأن التعاقد نم عن طريق الإرادة العامة للأفراد. وهذا القانون (الطبيعي) مستقل عن القانون الوضعي، خاصة أن الطبيعة هي مصدر جميع القوانين ولابد من إحترام الحقوق الطبيعية للأفراد والتي تترجم الحرية، والعمل، والحياة والمساواة أما القانون (العدل). وهذه القوانين سابقة على وجود كل من الدولة والفرد ولابد من إحترامها ببساطة للدولة.

ثالثاً: نظرية الاقتصاد الحر.

لا تزال هذه النظرية تسيطر على الفكر الأيديولوجي الديمقراطي منذ أن وضع معالمها "أدم سميث" *A. Smith* في كتابه "ثروة الأمم" عام ١٧٧٦، وتحليلات المفكر الاقتصادي الفرنسي "كثيه" صاحب مدرسة الطبيعيين (الليبرالين). ومضمون هذه النظرية تركز على ضرورة تحديد دور الدولة الحديثة، في إعطاء الحرية الكاملة للأفراد لممارسة نشاطهم الاقتصادي، وإعتبار مصلحة الأفراد أو الحرية الفردية هي الأساس ثم تأتي بعد ذلك مصلحة الجماعة. وتقوم هذه النظرية عموماً على مبدأ يقول دعه يعمل دعه يمر *Laiser Faire*، ومنذ ذلك الحين ظل هذا المبدأ هو الأساس الاقتصادي والسياسي والأيديولوجية الديمقراطية حتى الوقت الحاضر^(١).
رابعاً: الأسس للعامة للأيديولوجية الديمقراطية^(٢).

يتطلب تطبيق الأيديولوجية الديمقراطية، أو نظم الحكم الديمقراطي السليم مجموعة من الأسس التي تعتبر بمثابة شروط عامة يجب توافرها من الناحية الواقعية وهي:

(1) *Holden, B, Understanding Liberal Democracy London: Harvester, cop. 1993.*

(٢) محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص من ١٦٧، ١٦٨.

- ١- ضرورة نشر المبادئ الديمقراطية الأساسية، والتي تقوم على سيادة التقدير وإحترام للكتن البشرى وقيمته فى الوجود، وإحترام أفكاره وعقائده وتصوراته وتطلعاته للحياة السليمة.
- ٢- أهمية التعليم كأساس لانتشار الأيديولوجية الديمقراطية، خاصة وأن التعليم يكفل للفرد إهتمامه وبصيرته بقضايا الخاصة والعامة، وأن يكون متطلعاً لمستقبل أفضل للحياة الديمقراطية.
- ٣- الإهتمام بروح التضامن والمواطنة والطاعة للقانون، خاصة وأن للتعليم يساعد على تطوير هذه العناصر، ويعضد من وجود الديمقراطية كنظام سياسى وأيديولوجية عامة، وهذا يترجم من خلال أهمية الدور الفعال للمشاركة الفردية فى الحياة الإجتماعية، والدفاع عن حقوقه الطبيعية والمدنية وتقدير ثمن الحرية وغيرها من هذه الحقوق.
- ٤- تحقيق المساواة الاقتصادية وتكافؤ الفرص، تعمل الديمقراطية على ضرورة إعطاء الحرية الاقتصادية وإتاحة الفرص أمام الجميع، وخلق نوع من الطموح الفردى، ليحقق ثروة شرعية، وتسهم فى تقدم الإنسان وتطوره.
- ٥- تعنى الديمقراطية للمساواة الإجتماعية، وإتاحة الفرص لتدريب الطبقات الفوارق الإجتماعية، وتشجيع المواهب والقدرات الفردية، وتوفير الحاجات الإنسانية مثل التعليم، والصحة، والعمل وغيرها.
- ٦- ضرورة توافر العناصر القيادية الديمقراطية السليمة، التى تؤمن بالحرية الفردية والحقوق العامة للمواطنين والدولة معاً، وضرورة وجود إحترام متبادل بين القادة والمواطنين.
- ٧- العمل على توافر المعلومات اللازمة والمشاركة فى الانتخابات العامة، التى تسهم فى تطوير الفرد والمجتمع المحلى ومشاركة الجماهير بفاعلية.
- ٨- ضرورة إحترام مبدأ فصل السلطات، لأن ذلك يقوى من عناصر الأيديولوجية الديمقراطية، وخاصة بين السلطات التنفيذية - التشريعية - القضائية، مع الأخذ فى الاعتبار أهمية دور الدولة كحارس على الحريات وضمان الأمن والاستقرار.
- ٩- لا تتناقض بين السلطة السياسية والحرية، طالما أن هناك نوع من الإختيار الديمقراطى لهذه السلطة، التى يجب أن توجه لإسعاد الفرد وخدمة الصالح العام فى نفس الوقت.

(٣) الاشتراكية.

١- تعريف الأيديولوجية الاشتراكية.

يقصد أولاً، بالاشتراكية *Socialism*، كمفهوم، يرجع مصدره الأول إلى الكلمة اللاتينية *Sociare*، وتعنى الاتحاد أو المشاركة معاً، ولكن ظهر هذا المفهوم فى عام ١٨٢٧ فى بريطانيا، عندما ظهرت إحدى المجلات التى يطلق عليها المجلة للتعاونية *Co-Operative Magazine*. ومع بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر، ظهر "روبرت أوين" *R. Owen* وزملاؤه فى بريطانيا، و"سان سيمون" *S. Simon*، فى فرنسا وبدأت تظهر الاشتراكية كنوع من المعتقدات للاشتراكية الأيديولوجية، ومع بداية الأربعينات إنتشر استخدام هذا المصطلح فى العديد من الدول الأوروبية للصناعة الأخرى وأصبح يستخدم فى بلجيكا والمانيا وغيرها.

وبصورة عامة، للأيديولوجية الاشتراكية تعنى من خلال مفهومها الواسع بأنها مجموعة من النظريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تعبر عن الاشتراكية ذاتها. كما كان يطلق على الاشتراكية، بأنها تخص الأفراد أو المؤسسة أو المساهمين لنشأة الاشتراكية وليس على الاشتراكية كفكرة أو مذهب فى حد ذاته^(١). ولقد إنتشرت الاشتراكية كمذهب فى الكثير من دول العالم، بخلاف الولايات المتحدة، وإن كان "روبرت أوين" البريطانى حاول أن يقيم فيها نوع من المزارع الكبرى التعاونية خلال البدايات الأولى من القرن التاسع عشر، ولكن. إنتشرت الاشتراكية بعد ذلك ونقلت كما هى إلى الدول الغربية وإلى الدول الأوروبية الشرقية، والكثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والجنوبية بصورة عامة.

٢- التطور التاريخى للأيديولوجية الاشتراكية.

وضحت التعريفات الموجزة السابقة، لكل من مفهوم الاشتراكية والأيديولوجية الاشتراكية، أنها ظهرت بصورة أكبر خلال البدايات الأولى من القرن التاسع عشر، ولكن ترجع الاشتراكية الأولى إلى تحليلات أفلاطون فى "الجمهورية والمدينة الفاضلة". كما ظهرت فى تحليلات الكثير من مفكرى العصور الوسطى وعصر النهضة وخاصة عند "توماس مور" *T. More* فى

(١) Heywood, A. Political Ideogy op. cit. p. 103.

القرن السادس عشر، وهذا ما ظهر فى كتابه "اليوتوبيا *Utopia*". ولكن لم تظهر الإشتراكية بعد ذلك إلا كما أشرنا فى آراء "روبرت أوين" فى بريطانيا، وأيضاً فى فرنسا عندما ظهر "سان سيمون" وزملاؤه القرنين الذين قد أشاروا إلى الإشتراكية المثالية من أمثال "سان سيموندى" *J. Simond*، عندما نشر كتابه مبادئ الإقتصاد السياسى الجديدة وذلك عام ١٨١٩م، الذى يعتبر أول نظرية إشتراكية. تحريرية، وكان يهدف القضاء على النظام الإقطاعى الاجتماعى القائم، وضرورة إلغاء الملكية الخاصة، تحفيز الحكومة على تنظيم الثروة القومية، وتوزيعها بطريقة عادلة. وهذا ما جاء فى سلسلة من التشريعات والتامينات الاجتماعية التى اقترحها كأساس للإشتراكية^(١).

كما ظهرت تحليلات "لوى بلان" *L-Blanc*، الذى نادى بضرورة الانتقال من الإشتراكية العلمية *Scientific Socialism* أو ما تسمى الإشتراكية البروليتارية، أو إشتراكية الدولة أيضاً. وهذا ما جاء فى كتابه عن تنظيم العمل وما أشار إليه من ضرورة إقامة نظام إتماعى جديد يعتمد على تقديم إصلاحات إتماعية وسياسية تعتمد على بعضها البعض، مع ضرورة وجود الدولة. كما ظهرت آراء "شارل فوريه" *S. Fourer*، خلال القرن التاسع عشر لتضيف على قائمة المدرسة الإشتراكية الفرنسية. مفكراً سياسياً آخر يدعو إلى الإصلاح الإقتصادى والسياسى والإتماعى الشامل، وإن كان قد نادى بضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعى أكثر من القطاع الصناعى، الذى نادى به مسبقاً "سان سيمون". كما جاءت آراء "برودون" *Proudhon* فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وليعدل كثيراً من الإشتراكية المثالية والعلمية ولتقيم أفكارها على أسس أهمها العدل. والمساواة، والحرية. وذلك فى ضوء إهتمامه بوضع علم جديد يسمى بعلم المجتمع *The Soccence of Society* ويجعل من الإشتراكية مذهباً أيديولوجياً ولينتشر بعد ذلك فى العديد من الدول المتقدمة والنامية، ولا تزال يطبق كثيراً من عناصره فى دول آسيا الكبرى، مثل الصين وغيرها.

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الإقتصادى، (ج-١): الإسكندرية: دار المعرفة للجمعية، ١٩٩٣.

٣- القضايا والأمس العامة للأيدولوجية الاشتراكية.

(أ) الملكية الجمعية (العامة).

يرى أصحاب الأيدولوجية الاشتراكية، أن نظام الملكية الفردية أو الخاصة هو نظام قائم على الوحشية والبربرية والتي تعود إلى حياة الطبيعة أو الفطرة الوحشية الأولى. ولأسيما، أن هذا النظام (الملكية الفردية) تهيم فيه الجماعات القوية على الجماعات الصغيرة، نظراً لسيطرتها على وسائل الإنتاج. ولذا، أدى هذا النظام بالإضرار بمصالح الفرد وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإستخدام العنف من جانب أصحاب القوة والثروة والمال ضد الفقراء. ومن ثم فلا بد من قيام دولة على أسس للنظام الاشتراكي الذي يقوم على الملكية العامة وقيام نظام سياسي يحترم هذا النوع من الملكية والبعد عن المصالح الطبقيّة الفردية.

(ب) الدولة والمجتمع.

تقوم الأيدولوجية الاشتراكية على الكثير من التحليلات لتشرح كيف تطورت الدولة والمجتمع معاً خلال العصور القديمة والوسطى، وأن النظام الملكي أنشأ حكومات أرستقراطية، جعلت من الدولة وسيلة للسيطرة على الملكيات العامة وتحويلها إلى خاصة. وهذا ما ظهر خلال عصور الإقطاع ونشأة الرأسمالية بعد ذلك التي حطمت بدورها المجتمع الإقطاعي وإنزاع القوة والسيطرة من طبقة الإقطاع إلى طبقة الرأسمالية، تلك الطبقة التي إستخدمت قوتها في فرض سيطرتها على الطبقات العاملة الصناعات كما إستبعدت هذه الطبقة بواسطة الإقطاع.

(جـ) النظم الرأسمالية.

ركزت الأيدولوجية الاشتراكية أساساً على وصف النظام الرأسمالي بأنه نظام إحتكاري أوليجاركي، يهتم بمصالح الأقلية الأغنياء دون مصالح الأغلبية الفقيرة^(١). ومن ثم، ضرورة هدم هذا النظام لقيام النظام الرأسمالي وتحويله إلى النظام الاشتراكي، الذي يقوم على أساس التعاون، والملكية العامة، والمساواة، والحرية، وتنظيم القوى العاملة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً

(١) أنظر على سبيل المثال:

- Lane, D, *The Rise and Fall of State Socialism*, Oxford: Polity Press, 1977.
- Wright, A, *Socialism: The Ories and Practices*, Oxford: univ. press, 1987.

وتحويل المجتمع للرأسمالى ككل، وجعله مجتمعاً إشتراكياً أو شيوعياً وهذا ما يجعل وجود علاقة قوية بين الأيديولوجية الإشتراكية والأيديولوجية الشيوعية الماركسية وهذا ما سنشير إليه لاحقاً.

٤- الأهداف العامة للأيديولوجية الإشتراكية^(١).

١- المساواة الاقتصادية، تعنى المساواة بين جميع أفراد المجتمع دون التميز بين الأجناس، والقوميات، والنوع، أو السن، كما تؤكد الأيديولوجية الإشتراكية أن للحريات التى تمنح من الدساتير الحالية، هى نوع من الخيال وأنها لم تهتم بالمساواة الاقتصادية.

٢- البعد عن الإستغلال، أكد أنصار الأيديولوجية الإشتراكية، على ضرورة البعد تماماً عن جميع مظاهر الإستغلال *Monopoly*، سواء إستغلال الفرد للفرد أو إستغلال الجماعة أو الدولة للفرد. أيضاً، وهذا ما يتم بالفعل فى المجتمعات الرأسمالية التى تحتقر وتستغل الطبقات الفقيرة (الأخيرة) التى تعمل بنظام الأجور المستغلة.

٣- إلغاء الملكية الخاصة (الفردية)، تودى الملكية الخاصة إلى زيادة الطمع والجشع الأسلى، وتتمى النزعات الفردية التى تقوم على الإستبعاد السياسى والإقتصادى والفكرى للشعوب، ولذا يجب إلغاء الملكية لأنها تعتبر مصدر الشرور البشرية.

٤- منح حق للفرد لإستخدام وسائل الإنتاج لكل فرد حرية خاصة لإستخدام جميع وسائل الإنتاج ذات الملكية العامة سواء أكانت هذه الوسائل علمية، أو فنية، أو إنتاجية، وأن ينتفع بها البشر جميعاً دون أدنى نوع من الإستثناءات.

٥- تنظيم التعليم المجانى، والاهتمام بالفئات الخاصة، ويقصد بهذه الفئات، الغير قادرة اجتماعياً مثل المرضى، وكبار السن، والأرامل والإيتام والمعرضين، وضرورة أن تشمل الرعاية الصحية جميع الأفراد والفئات الاجتماعية.

٦- ضرورة قيام المجتمع الإشتراكى، إن قيام الدولة أو المجتمع الإشتراكى، هو هدف أسمى للأيديولوجية الإشتراكية، وتقوم الدولة بتنظيم الجهود الفردية والجماعية فى إدارة موحدة، وتصبح أيضاً هى المالك الأول لجميع وسائل الإنتاج.

(١) محمد عبد الله علان، المذاهب الاجتماعية الحديثة، القاهرة: دار القروق، ١٩٧٣، ٥٩-

٥- علاقة الأيديولوجية الاشتراكية بالشبوعية.

حقيقة، يوضح تحليل التراث الفكرى والأيديولوجى لكل من الاشتراكية والشبوعية، وجود تقارب كبير بين كل منهما، وإن كانت هناك بعض التصنيفات الحديثة للأيديولوجيات السياسية مثل تصنيف "أندرو هيود" *A. Heywood* الذى يرى أن الشبوعية ما هى إلا مرحلة متطورة من مراحل الأيديولوجية الاشتراكية ذاتها، وهذا ما أشرنا إليه خلال طرحنا لعدد من التصنيفات الخاصة بالأيديولوجيات السياسية المعاصرة، وطبيعة التدخل فيما بينهما. وهذا ما ينطبق أيضاً على الأيديولوجية الديمقراطية التى يطلق عليها بالأيديولوجيات التحررية الغربية، كما ينظر إلى الأيديولوجية الماركسية على أنها ديمقراطية الشعب. هذا بخلاف تعدد المسميات والمفاهيم المرتبطة بالأيديولوجيات ككل، لأن أيديولوجية على حده تعدد مرادفاتها مثل الأيديولوجيا الديمقراطية، حيث تتعدد مسمياتها مثل الأيديولوجية الغربية، والليبرالية، والمحافظة وغير ذلك من مسميات أخرى.

أما بالنسبة لعلاقة الأيديولوجية الاشتراكية بالأيديولوجيا الشبوعية، نجد أن الاشتراكية أولاً تهدف إلى الشيوع، ولكن يوجد فرق من الناحية العملية. كما يرى أصحاب الأيديولوجية الاشتراكية، أن تحقيق غايات وأهداف الاشتراكيين لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الوسائل السلمية، وهذا ما ظهر فى أفكار المدرسة الاشتراكية الفرنسية عند "سيمون" و "سيموندى"، أو عند الاشتراكيين البريطانيين من أمثال "لوين" وحزب العمال البريطانى. وإن كانت بعض الإنجازات المتعارفة من الاشتراكية تنادى بأهمية الثورة وهذا ما تؤيده صوماً الأيديولوجية الشبوعية، كما جاء ذلك فى أفكار "ماركس"، يدان الشبوعى الصادر عام ١٨٤٤ م. كما ترى الشبوعية، أن للفرد يست حاجاته الأساسية ويستهلك وفق هذه الحاجات وليس وفق خدماته. كما أن الحق فى الإستهلاك عند الشبوعيين يتوقف على واجب أو ضرورة العمل والإنتاج، فمن لا يعمل لا يأكل، وهذا هو أساس توزيع القوة عند الشبوعيين وكما تحددها العبارة التالية "ليس كل طبقا لكفايته، ولكل طبقا لحاجاته"^(١). أما الاشتراكية فإنها تتفق مع الشبوعية فى جعل الثروة ملكية عامة، ولكن يجب أن تتم عملية التوزيع حسب قدرات الفرد وعمله

(١) أنظر : محمد عبد الله عنان، مرجع سابق، ص ٦٥.

وجهده، أى قاعدة الإرادة للشخصى ولكن عند الشيوعيين هى الحق البشرى فى الحياة وضرورة سد الحاجات الأساسية أولاً.

(٤) الشيوعية.

١- تعريف الأيديولوجية الشيوعية.

تعريف الشيوعية كمفهوم *Communism*، ظهر هذا المفهوم أولاً فى الفكر الإغريقى القديم عندما أشار أفلاطون فى مدينته القاضلة إلى شيوعية النساء والأولاد فى هذه المدينة، كما جاء ذلك فى كتابه "الجمهورية". ولكن تطور المفهوم بعد ذلك، وأطلق خلال البدايات الأولى من القرن للتاسع عشر عندما ظهرت بعض الجماعات الثورية السرية فى فرنسا، ولكن لم يظهر مفهوم الشيوعية كما هو متعارف عليه فى اليوم الأيديولوجيا إلا مع أواخر القرن للتاسع عشر. ولقد لاحظنا سابقاً، وجود تقارب فى بعض وجهات النظر بين الشيوعية والإشتراكية، وخاصة أن الإشتراكية الخالصة، تهدف إلى الشيوعية وشيوعية الثروة والمال والملكية العامة. كما أن الإشتراكية الثورية، وهى أحد مذاهب الأيديولوجية الإشتراكية تعتبر هى ذاتها الشيوعية، ولكن مع وجود بعض الاختلافات الشكلية وليست الجوهرية. ومن ثم، يمكن أن نحدد الشيوعية على أنها "مذهب ثورى صرف فى جوهره وفى وسائله، وغاياته". ونظراً لتداخل التحليلات المعقدة المرتبطة بالشيوعية، كنوع من الأيديولوجيات يمكن دراستها خلال فهمنا لثلاث تعريفات. أو تميزات مختلفة لها وهى بليجار^(١):

أولاً: أن مفهوم الشيوعية، يوضح مرحلة متقدمة من المجتمعات التى تقوم على الملكية الشيوعية للثروة، ويمكن وصفها أيضاً على أنها نوع من التنظيمات العامة التى توجد فى المجتمع الحديث. كما ظهر ذلك، فى تحليلات كل من أفلاطون *Plato*، وتوماس مور *T. More*، اللذين أول من إستخدما مفهوم الشيوعية، ولكن الإستخدام الحديث لمفهوم للشيوعية يرجع إلى كتابات كل من "كارل ماركس" *K. Marx*، وزميله "فريدريك أنجلز" *F. Engles*. ثانياً: يقصد بمفهوم الشيوعية الحركات السياسية *Political Movements*، التى تهدف إلى إقامة مجتمع يعتمد عادة على الأساليب الثورية، التى تقوم بها

(1) Hegwood, A. *Political Ideology*. op. cit. p. 124.

الطبقة العاملة. ولقد تم تأسيس هذه الحركة الشيوعية بعد الحرب العالمية الأولى، نتيجة لتأسيس الأحزاب الشيوعية السياسية تحت قيادة القائد السياسى الرومى "بلوشيفسكى" *Bolsheviks*.

ثالثاً: يطلق مصطلح الشيوعية لوصف للنظم السياسية التى تم تأسيس الأحزاب السياسية الشيوعية بها، وخاصة عندما حصلت على القوة، كما حدث ذلك فى الإتحاد السوفيتى، وأوروبا الشرقية، والصين، وكوبا وغيرها من الدول والنظم السياسية التى إنتشرت خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وهكذا، يطلق على مصطلح الشيوعية أنها إحدى المراحل المتقدمة والحديثة للإشتراكية.

ومن ثم، نجد أن مفهوم الشيوعية لا يمكن فهمه أو معرفة جيداً إلا من خلال تحليلنا بصورة عامة ما يطلق على هذا المفهوم ويستخدم فى الأوساط السياسية والعلمية. وهذا ما ظهر من خلال عرضنا للتحليلات السابقة، التى كشفت عن مدى تنوع تعريف الشيوعية كنوع من الأيديولوجيات السياسية التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر وإنتشرت فى القرن العشرين. علاوة على ذلك، نلاحظ أن مفهوم الشيوعية يرادف فى استخداماته الإشتراكية الثورية، والماركسية والمادية التاريخية، كما يعبر عن الحركات الثورية التى تبنى الصراع أو الثورة لتحقيق أهدافها ومسيطرتها على الدولة من ناحية أخرى، يمكن أن يطلق مفهوم الشيوعية، على مرحلة حكم الطبقة العمالية (طبقة البروليتاريا) وشيوع هذا النوع من الحكم فى جميع أنحاء العالم، كما أراد بذلك "ماركس" وبقية رواد الشيوعية من أمثال "لينين" و "ستالين" مهندسى إنشاء الإتحاد السوفيتى سابقاً.

٢- التطور التاريخى للشيوعية.

عكست التعريفات السابقة لكيفية تطور الشيوعية كنوع من الأيديولوجيا السياسية، فقد ظهرت الشيوعية فى آراء أفلاطون السياسية كما ورد فى كتابه "الجمهورية"، إلا أن هذا المفهوم عن الشيوعية تطور بعد ذلك خلال العصور الوسطى. كما أن عملية التطور للتاريخى للشيوعية، جاءت بعد ظهور "كارل ماركس" خلال للبدائيات الأولى من القرن التاسع عشر، وتأثره بتحليلات الفيلسوف الألماني هيغل، *Hegeal* وفلاسفة التاريخ من أمثال "فيكو"، وكانط، وغيرهم. ولقد نشر "ماركس" أفكاره فى البيان الشيوعى ١٨٤٢م، وفى العديد من الصحف والمجلات التى تنعكس الهيمنة الثورية. وبعد

طرده إلى فرنسا إتصل بالحركات الاشتراكية الفرنسية، وإصدار جريدة
الفورويرتس الاشتراكية *Vorwaerts* عام ١٨٤٤^(١). ولكن تحت ضغط
البوليس السرى الألماني، تم طرد "ماركس" من باريس إلى بروكسل وهناك
التقى بزميله أنجلز *Engels*، وتم التخطيط للنشر للدعوة الشيوعية، وتم تأسيس
جمعية سرية شيوعية هناك ونشر بيان الحزب الشيوعية المعروف ١٨٤٥.

كما تم إنتقال "ماركس" إلى إنجلترا والعديد من الدول الأوروبية محاولاً
نشر أفكاره الشيوعية، وخلال فترة إستقراره في لندن وبالتحديد عام ١٨٦٢، دعى
"ماركس" ممثلى الحركات العمالية في بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، ولإجتماع به في
لندن، وذلك من أجل توحيد حركة العمال الدولية، ونتج عن هذا الإجتماع تأسيس
جماعة العمل الدولية، والتي تعتبر أول نواة للهيئة الاشتراكية الدولية، والتي عرفت
بعد ذلك بالدولية الشيوعية. وعموماً، يخلص "ماركس" أهداف الشيوعية، كما
جاءت في البيان الشيوعي الحزبي مركزاً على ضرورة إلغاء الملكية الخاصة أو
الملكية البرجوازية، وضرورة إلغاء رأس المال بإصطباره قوة شخصية وإجتماعية.
كما أن العمال المأجور لا ينتج سوى المال التي تصبف قوته إلى أصحاب العمل
الرأسماليين. ومن ثم، فإن الملكية الشخصية في النظام البرجوازي هي في
الأساس مغاوة ومحدومة بالنسبة للطبقات الفقيرة، والمالك لرأس المال هم
الرأسماليين فقط. ومن ثم، فإن هدف الشيوعية الأول هو إلغاء الملكية للطبقات
الغنية وجعلها ملكية عامة.

وخلال البدايات الأولى من القرن العشرين تم تطوير أفكار ماركس
الذى توفي عام ١٨٨٢م وتم تبنى مؤلفاته مثل "رأس المال"، والأيدولوجيا
الألمانية، وبيان الحزب الشيوعي وغيرها التي تعتبر الميثاق العام للقيام الدولة
الشيوعية بعد قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧م. وبعد إنشاء الدولة السوفيتية
تحت حكومة سوفيتية بواسطة "كرنسكى" في نفس العام، تم إجتماع الزعماء
الروس من "لينين" و "تروتسكى" و "تسيلوفيف"، وتم إنتخاب "لينين" بعد
ذلك كأول رئيس لاتحاد الجمهوريات السوفيتية وعمل على تأسيس الدولة
الشيوعية وذلك حتى عام ١٩٢٤. ثم تولى رئاسة الجمهورية السوفيتية
"ستالين" الذي أعاد تخطيط الاتحاد السوفيتي وجعل الأمة الروسية أقوى دولة

(١) انظر: محمد عبد الله نعمان، مرجع سابق، ص ٧٩.

صناعية فى أوروبا فى الفترة من ١٩٣٧-٢٤، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، تم تصدير الحركة الشيوعية إلى خارج الاتحاد السوفيتى ليشمل معظم دول أوروبا الشرقية، وتم إنتشار الأيديولوجية الشيوعية لتشمل الصين والعديد من الدول للنامية مثل كوبا، وكوريا الشمالية للثان لا تزال شيوعية حتى الآن، حتى بعد إنهيار النظام الشيوعى فى بلادها الأصلية الاتحاد السوفيتى وتحول الشيوعية إلى رأسمالية ليبرالية.

٣- وسائل تحقيق الأيديولوجية الشيوعية.

أشرنا فيما سبق كيف دعى ماركس قبل وفاته عام ١٨٨٢ إلى أهمية قيام الدولة الشيوعية، عن طريق إلغاء الملكية البرجوازية، على أن يتم تحويل كل مكونات الثروة المادية إلى ملكية الدولة أو الملكية العامة، كما دعا لضرورة توزيع الثروة ونتائجها على الجميع وفقاً لحاجاتهم ومطالبهم، وذلك بغض النظر عن مدى قدرات الأفراد وكفاءتهم. وهذا ما جعل الإشتراكية تختلف عن الشيوعية، لأنها ركزت على ضرورة تعويض كل فرد حسب ما يستحق من عمله وإنتاجيته وكفاءته. وعلى أية حال، لقد تناولنا النظرية العامة للماركسية والأفكار التى قامت عليها بصورة عامة، خلال تناولنا النظرية العامة الماركسية فى هذا الكتاب. ولذا، نركز حالياً إهتمامنا على عرض أهم الوسائل العامة التى قامت عليها الأيديولوجية الشيوعية لتحقيقها سواء فى الاتحاد السوفيتى وغيرها من الدول الأخرى وهى بإيجاز:

- (١) ضرورة نزع الملكيات العقارية الخاصة وتحويلها إلى مصلحة الدولة.
 - (٢) فرض ضرائب تصاعدية ضخمة.
 - (٣) إلغاء حقوق الوراثة، وتول الملكية إلى الدولة.
 - (٤) إنشاء بنك وطنى فى الدولة وحصر الثقة المالية فى إجهزتها المصرفية.
 - (٥) وضع جميع وسائل المواصلات فى يد الدولة.
 - (٦) فرض العمل الإجبارى على جميع الأفراد، وتنظيم جيش عمل للعمل الزراعى.
 - (٧) ضرورة ربط العمل الزراعى بالصناعى.
 - (٨) فرض التعليم المجانى الإلزامى على الأطفال، وربط التربية بالإنتاج.
- هذه الوسائل تم عرضها بواسطة البيان الشيوعى "الماركسى"، كنوع من البرنامج الإنشائى للتخطيط لقيام الشيوعية فى أى دولة فى العالم، وذلك فى إطار تأكيد "ماركس" على ضرورة تصدير الثورة العمالية (البروليتاريا)

إلى بقية دول العالم، وذلك بعد حصول هذه الطبقة على السلطة عن طريق الثورة الدموية، بعيداً عن أى وسائل سليمة، نظراً لعدم جدوى هذه الوسائل فى التغيير والإصلاح والقضاء على الفوارق الطبقيّة. فى نفس الوقت، حرص ماركس و زعماء الأيديولوجية الشيوعية من أمثال "لينين" و "ستالين"، على ضرورة تأسيس أحزاب شيوعية سياسية، لتلعب دور فعال ونشط فى نجاح الأيديولوجية كنظام إجتماعى وسياسى وإقتصادى.

(٥) الفاشستية.

١- تعريف الأيديولوجية الفاشستية.

أطلق مصطلح الفاشستية إشتقاقاً من الكلمة الإيطالية *Fasces*، والتي يقصد بها حزمة العصى والمطرقة، وهى شعار الدولة فى روما القديمة، وكان هذا الشعار يحمل قبل إنعقاد مجلس للقضاء الرومان ليرمز إلى هبة وقوة هذا المجلس القضائى. ومع أواخر القرن التاسع عشر أطلق هذا الاسم فى إيطاليا بصورة كبيرة لبشير إلى جماعة أو حركة سياسية تقوم أساساً على الاشتراكية الثورية^(١). ويظهر من هذا التعريف للفاشستية أنها لم تطلق على حركة موسولينى، إلا بعد ظهور الحركة وتأسيسها قبل وخلال الحرب العالمية الأولى، وأصبحت بعد ذلك نزعة سياسية أيديولوجية قوية.

لما للفاشستية فلم تكن وليدة هذا المفهوم أو الشعار الرومانى القديم فقط، ولكنها ظهرت كنوع من الأيديولوجيات السياسية، التى تهدف أساساً إلى إحياء روح الأمبراطورية الرومانية ومجدها القديم، وإنشاء مجتمع بموده "نزعة الروحية والإيمان بالله، على أن تقوم بدور القيادة مجموعة من الصفوة المسببة المختارة، وتطبيق المساواة على جميع أفراد الشعب، ومقاومة النزعة اللامادية للحياة. وبايجاز، فإن الأيديولوجية الفاشستية فى صورتها السلمية يقصد بها، نزعة قومية لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع وجاءت هذه النزعة أو الحركة كحركة سياسية محافظة، تهدف أساساً لمقاومة لخطر الشيوعى والقوضى الصناعية، وذلك عن طريق إحياء المجد لإمبراطورى الرومانى لدى الإيطاليين ولكن تحولت هذه الحركة المحافظة السلمية، إلى حركة أيديولوجية سياسية ذات

(١) Heywood, A, op. cit. p. 212.

طابع ثورى وإقلايى وإصلاحي فى نفس الوقت، وهذا ما خطط لها بالفعل
قائدها ومؤسسها "بنيتو موسوليني" الذى أسسها عام ١٩١٩.
٢- التطور التاريخى للأيدىولوجية الفاشستية.

أسمت هذه الأيدىولوجية فى بداية عام ١٩١٩، وذلك عن طريق قيام
بعض الجماعات الوطنية الإيطالية لمقاومة خطر الشيوعية الذى ظهر فى روسيا
مع بداية الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وكانت قد ظهرت فى إيطاليا بعض
الجماعات الشيوعية التى تناصر هذه الشيوعية الروسية، ولكن تأسست الفاشستية
كحركة لمقاومة للخطر الشيوعى الداخلى والخارجى وحدث ذلك عام ١٩٢١ فى
مدينة بولونيا، منذ ذلك التاريخ، ظهرت الحركة على المستوى القومى وأطلق
عليها الفاشستية بقيادة موسوليني الذى كان يعمل صحفياً فى عدة صحف إيطالية
كبى نشر خلالها أفكاره الاشتراكية أولاً، ثم تعرض كثيراً للسجن. وكان يدعو
إلى عدم دخول إيطاليا فى الحرب العالمية الأولى، وإن تتخذ موقفاً حيادياً، ولكن
بعد إشباع الحرب لدى بضرورة انضمام إيطاليا إلى جانب الحلفاء، وإشترك
موسوليني فى الحرب ولكن جرح وعاد مرة أخرى للعمل الصحفى.

إلا أن الظروف السياسية والاجتماعية فى إيطاليا بعد إنتهاء الحرب
أخذت الطابع غير المستقر، فلجأ موسوليني إلى تنظيم حركات المقاومة وحشد
أنصاره لتبلى أفكاره الاشتراكية، وأنشأ فى مارس ١٩١٩ للهيئة الفاشستية
بعد تأييد الطبقات العمالية له، كما تم تأييد للجيش لهذه الحركة. فى عام ١٩٢٢
عند الفاشستيون اجتماعاً فى نابولى وساروا فى مظاهرة حربية مسلحة نحو
روما، وهناك تم إقامة الوزارة واستدعى إيمانويل، وذلك للقيام بتشكيل الوزارة
الفاشستية وخلال الفترة من عام ١٩٢٢ وحتى ١٩٤٣ سيطرت الحركة
الفاشستية على مصير إيطاليا والشعب الإيطالى، والتى أخذت طابعاً أيدىولوجياً
يقوم بتنفيذ البرامج والمبادئ الإصلاحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،
وذلك عن طريق القوة والنشاط والإجبار والقهر أيضاً، ويهدف إلى إعادة مجد
إيطاليا الرومانى القديم، وتعيد مكانتها بين الدول الكبرى خلال القرن
العشرين. ولكن الحرب العالمية الثانية قد قضت على هذه الأيدىولوجية تماماً،
ولاسيما بعد أن قد حققت إيطاليا بعض المستعمرات فى أفريقيا ووسط أوروبا،
وسعت لامتلاك تركيا واليونان ومصر وشمال أفريقيا، وهذا ما دفعها للدخول
فى الحرب العالمية الثانية، ولكن تبدد حلم الإيطاليين فى أيدىولوجيتهم

الفاشستية، نتيجة لتداعى قوى إيطاليا خلال الحزب، وسقطت إيطاليا عام ١٩٤٣ بعد توقيعها على وثيقة الإستسلام، وكان ذلك خاتمة لموسوليني وأيديولوجية الفاشستية.

٣- الأفكار العامة للأيديولوجية الفاشستية^(١).

١- الحكومة المثالية.

أكدت الأيديولوجية الفاشستية على أن أهمية الحكومة المثالية أو الصالحة، يجب أن تتحدد فى عالية تفضيل العناصر للصالحة وإستبعاد الفاسدة، وضروزة إختيار السلطات العليا على أساس الكفاءة. ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إنشاء حكومة دكتاتورية مهيمنة عليها بواسطة رجل أو زعيم واحد. ولكن لابد وأن يراعى ضرورة تحقيق التوازن من مختلف أنواع السلطات الثلاث. فى نفس الوقت، ركزت الفاشستية على ضرورة إختيار أفضل العناصر القيادية لتحمل المسؤولية بإدارة وإقتدار، وهذا ما جعل دعاة هذه الأيديولوجية يصفونها بأنها تقيم أرسقراطية خاصة تقوم على أهل الكفاءة وأصحاب الإمتياز، كما لم تكن تؤمن للفاشستية بمبدأ الإرادة العامة أو إرادة الشعب، ولا تؤمن بعبادة الأمة، ولكن آمنت بإمكانية إشراك الأفراد فى مسؤولية الحكم السياسى.

٢- الحرية.

ركزت الأيديولوجية الفاشستية على أن الحرية ليس حقاً للأفراد، أو بإمكانهم التصرف فى هذا الحق كما يشاؤون، ولكن تعتبر الدولة هى المانح الأول للحرريات، ويتم ذلك بما تتناسب مع الوازع الأخلاقى للسائد فى المجتمع. وكما حدد موسوليني تصوراتته بضرورة وجود نوع معين من الحريات أوقات الحروب، وأخر خلال مزلهل السلم، وثالث خلال أوقات الثورة، والرابع لأوقات العادية، ولتماط أخرى من الحريات خلال الرخاء، والشدة والأزمات. ومن ثم، فلتقد حرصت الفاشستية على إلغاء الحريات العامة التى توجد فى النظم الديمقراطية، حيث ألغت حريات الرأى والإجتماع، والكتابة وهذا ما

(١) للمزيد من التغطيات أرجع إلى:

- Griffen, R, *The Nature of Fascism*, London: Routledge, 1993.

- Neocleous, M, *Fascism*, Milton Keynes Copen Univ: press, 1997.

حدث خلال حكم موسوليني الذي كان يعمل صحفياً ثم دكتاتوراً فالنهي الحريات للصحف والصحفيين وإنشاء وزارة للدعاية الرسمية.

٣- الأفكار والمبادئ الاقتصادية.

هدفت الأيديولوجية الفاشستية إلى ضرورة تغيير للنظم السياسية المعاصرة، كما عارضت أفكارها ونظرياتها وسياساتها الاقتصادية، مع ضرورة استبدالها بنظم جديدة متطورة، فقد عارضت أفكار الرأسمالية والاشتراكية في نفس الوقت. ونظرت إلى الاشتراكية على أنها أيديولوجية خيالية ركزت على إلغاء الملكية الفردية وجعلها في أيدي الدولة فقط، كما وصفت الرأسمالية بأنها خيالية لأنها ركزت على الأفكار المغايرة للاشتراكية. وبإيجاز، إن للنظم الفردية المختلفة، والاشتراكية المطلقة في نظر الأيديولوجية الفاشستية كانت نوع من الخيال. كما رأيت أن للرأسمالية تتبنى نفس خطوات الاشتراكية، وكلتاهما نظامين إحتكاريين ويحملان عناصر فئتهما، وسيؤديان إلى إحلال المجتمعات البشرية.

ولقد ركزت الفاشستية على قلم الاقتصاديات التعاونية والنفابية للكبرى، كما كانت تحرم مبدأ الملكية الخاصة في حد ذاتها، ويجب أن لا تقوم فئة كبار الملاك أو الرأسمالين بالإضرار العام لكل من المجتمع ومصالح الأمة، ولكن يجب أن يراعوا مصالح العامة في تصرفاتهم المادية. وهذا ما جاء في إطار تحديد أو تقنين الأيديولوجية الفاشستية للنظام الإقتصادي الحر. كما إهتمت أيضاً، بالطبقات الفقيرة، وحرصت على ضرورة تحسين وضعها وخاصة توفير حقوق العمل، وضرورة تقوية عناصر التفاهم بين العمال وأصحاب العمل. وكان يتم ذلك عن طريق السلطة السياسية أو الدولة التي تنظم هذه العلاقة، ويظهر ما يعرف بالدولة التعاونية النفابية، التي تنظم عموماً مجال العمل التعاوني وتلعب أيضاً دور التقلبات العمالية في نفس الوقت. وهذا يعتبر علاجاً بديلاً للايديولوجية الاشتراكية والرأسمالية أيضاً. كما يمنع حق الإضراب إلى الطبقات العاملة على الإطلاق، وإذا حدث خلاف بين العمال وأصحاب العمل يلجأ الجميع إلى القضاء الأعلى. من ناحية أخرى، حرصت الفاشستية على تأسيس الأحزاب السياسية، التي أصطبغت بطابع الميليشيات العسكرية والمدنية، وتكون تحت أوامر الدولة، كما لعب الحزب الفاشسي دور الرئيس للدولة والحكومة في نفس الوقت، وأصبح هو الحزب الوحيد خلال حكم موسوليني طيلة العشرين

عاماً، قضاها الشعب الإيطالي في أيديولوجية الفاشستية والتي تعتبر من أيديولوجيات القرن العشرين.

(٦) النازية.

١- تعريف الأيديولوجية النازية.

ارتبطت النازية كمفهوم بالإشتراكية الوطنية الألمانية، وتعرف أيضاً بالحركة الهنترية نعمة إلى زعيمها السياسي ومؤسسها هنتر، ويمكن استخلاص تعريف مميز للنازية من خلال تحليلنا للثرات السياسية لهذه الأيديولوجية التي استمرت اثنتي عشر عاماً فقط في الفترة من ١٩٣٣-١٩٤٥ . فالنازية هي نوع من الأيديولوجيات السياسية المعاصرة التي تبنت الأفكار الإشتراكية المتطرفة (الثورية)، وانتقدت جميع الأيديولوجيات السياسية التي كانت موجودة، كما حاولت أن تبني لنفسها نظرية إقتصادية وإجتماعية وسياسية وعسكرية تدبر فطنتها التوسعية وأعدائها للسامية، وتميزها للجنس البشري الأرى على بقية الأجناس البشرية الأخرى". وفي الحقيقة، أن العلاقة بين الأيديولوجية الفاشستية والنازية علاقة قوية من خلال طبيعة النشأة والفلسفة العامة التي قامت عليها كل منها، إلا أن هنتر إمتاز عن موسوليني حيث تسلم الأول بمجموعة من الأفكار والنظريات الثورية قبل قيامه بتأسيس النازية، على خلاف الثاني الذي حاول أن يحدث أفكاره وأيديولوجيته خلال وجوده في الحكم.

٢- التطور التاريخي للأيديولوجية النازية^(١).

حقيقة، إن الفترة الزمنية والتاريخية التي ظهرت فيها النازية تعتبر أقصر الفترات التي أنشئت فيها هذه الأيديولوجية كما أشرنا في الفترة ما بين (١٩٣٣-١٩٤٥). إلا أن هذه الفترة شهدت تطورات أكثر أهمية وتأثيراً من الحكم النازي في إيطاليا. ولد أرولف هنتر عام ١٨٨٩ في النمسا، ثم هاجر في شبابه إلى ميونيخ بألمانيا وإتضم في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الجيش الألماني، وأظهر شجاعة فلقته، ومنح وسام الشجاعة الألماني، ولكنه أصيب في

(١) أنظر على سبيل المثال للمراجع التالية التي نقلت الأيديولوجية النازية كل من:

- محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص ٣٠١ ومابعدها.

- محمد عبد الله عتق، مرجع سابق، ص ١٢٤.

- عدنان الخطوب، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

للقاتل ورجع إلى ميونيخ وإنضم إلى حزب العمال الألماني، وأصبح قائده مع تغير اسم الحزب إلى حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني، وإستطاع هتلر أن ينفذ ألمانيا من مرحلة الفوضى واليأس والإضطرابات التي ظهرت في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وإن يضع في فبراير عام ١٩٢٠ ميثاق وطني يتألف من خمسة وعشرون مادة، وهي ميثاق الحزب السياسي الذي نشأ هتلر ويهدف هذا الميثاق الذي أطلق عليه بتأسيس البيان النازي على غرار البيان الشيوعي، إلى تحقيق خمس أهداف أساسية، تعتبر هي جوهر الأيديولوجية أو للحركة النازية والاشتراكية الوطنية وهي:

أولاً: الإستيلاء على الحكم والسلطة.

ثانياً: سحق الحركة الماركسية الشيوعية.

ثالثاً: صبغ ألمانيا كلها، بالصبغة الاشتراكية الوطنية.

رابعاً: تحقيق وحدة للشعوب الجرمانية.

خامساً: تنقية الجنس الألماني، وتطهيره من دم اليهود أو أي دم غير أرى

ومالبث أن تم تأكيد هذا الميثاق والحزب الاشتراكي الوطني بواسطة

قيادة الجيش، ورجال الأعمال والصناعة خوفاً من خطر الشيوعية الروسية. كما

تم إنشاء قوة عسكرية شبه الميليشيا التي تحمي هتلر وحزبه السياسي. وإستغل

هتلر بعض الإضطرابات الداخلية عام ١٩٢٣، وتم إسقاط حكومة برلين

الجمهورية، وأعلن للثورة على حكومة برلين اليهودية ولكن خلال ثورته سافر

إلى إيطاليا مع بعض زملائه، ولكن قبض عليه حكمه وبالسجن خمس

سنوات، وتم حل الحزب الاشتراكي الوطني خلال عام ١٩٢٣. وخلال فترة

وجوده بالسجن وضع كتابه المعروف "كفاحي"، وحاول فيه أن يحدد فلسفته

ونظرياته ومبادئ الحركة الاشتراكية الوطنية، والذي أصبح بعد ذلك ميثاق

الدولة الألمانية النازية وبرنامج الرايخ للثلاث الحزبي والسياسي والاجتماعي.

وبعد خروج هتلر من السجن أعاد تنظيم حزبه وإستطاع أن يدخل البرلمان

الألماني (الريخستاغ) عام ١٩٣٠، وأصبح حزبه أقوى حزب في ألمانيا وتم

ترشيح هتلر لرئاسة الجمهورية. وفي عام ١٩٣٣، أصبح مستشاراً للرايخ

ورئيس حكومته، وإشتراك معه في الحكم بعض ممثلي الأحزاب السياسية

الأخرى، وأسس الجستابو، في نفس العام، وهو البوليس السري الألماني، ولكن

بعد سبع سنوات تم نخوله الحرب ضد روسيا وتقهّرت ألمانيا وإستسلمت
لأجيوش العارية عام ١٩٤٥ وإنتهى حكم دلم أثنى عشر عاماً فقط.
٣- الأفكار العامة للأيدولوجية النازية.

حرص هتلر خلال تأسيسه للحزب الإشتراكي الوطني الألماني، على أن
يحدد ميثاق الحزب وأهدافه العامة، ولكن لم يستمر ذلك طويلاً خاصة عند دخول
هتلر للسجن، وحل الحزب الإشتراكي. ولكن حرص هتلر على تجديد قيادته وتطوير
أفكاره الحزبية السيمية التقليدية السابقة، ولذا، جدد تلك الأفكار في كتابه (كفاحي)
والذي طرح فيه أهم نظريته وأهدافه الأيدولوجية النازية، كحركة سيمية
وإقتصادية وإجتماعية وعسكرية في نفس الوقت، وفيما يلي أهم هذه الأهداف^(١):

١- تخطيط الجبهة الشيوعية والإشتراكية، وإلغاء جميع النظم السياسية
البرلمانية، والحكومات العامة، والسيطرة الكاملة على جميع وسائل النشر
والصحف والإذاعة.

٢- تركيز جميع السلطات في يد الحزب النازي، مع ضرورة إدماج فكرة
الدولة والحزب والزعامة، وإلغاء مظاهر الإستقلال المحلي، أو الفصل بين
السلطات التقليدية.

٣- محاربة اليهودية وطردها من جميع أراضي ألمانيا (الرايخ)، والعمل على
تطهير الجنس والسلالة الألمانية (الجرمانية) من السلالات الأخرى وذلك وفق
التعاليم الأيدولوجية النازية.

٤- توجيه السياسة الخارجية للدولة النازية نحو إلغاء معاهدة الصلح وتحرير
ألمانيا من القيود السياسية، وضرورة إعادة هيكلة كقوة دولية، مع تنفيذ ما
يسمى بالمنجال الحيوي، الذي يسمح لها بتكوين المستعمرات خارج حدودها،
وتوحيد الشعوب الألمانية وإنشاء ألمانيا الكبرى الموحدة.

وبالطبع، إننا نلاحظ أن تلك الأهداف للأيدولوجية النازية، تم إستنباط
معظمها من ميثاق الحزب الإشتراكي الوطني الألماني، مع بعض التحديث الذي
طرأ على نظريته نحو تكوين المستعمرات والسياسة الخارجية، وهذا ما ظهر
عموماً في كتاب هتلر "كفاحي" الذي يعتبر الموجه الأول للأيدولوجية النازية.

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه الأهداف ونظرية هتلر الطنصرية، أرجع إلى : محمد
عبد الله علان، مرجع سابق، ص ١٢٥، ص ١٤٣.

(٧) الصهيونية.

١- تعريف الأيديولوجية الصهيونية وتطورها.

ظهر مفهوم أو كلمة صهيونية أولاً في كتابات الكتائب اليهودي النمساوي "تلان برنباوم"، حيث استخدم كلمة صهيون، ليوصف بها الاتجاه السياسي الجديد، بين صفوف اليهود وغيرهم. هذا الاتجاه الجديد الذي حول الاتجاهات أو النزعات الماشيخانية للقدية اليهودية، التي بدأ ظهورها خلال القرن السادس عشر، وذلك تعبيراً عن يؤس اليهود وشقايتهم نتيجة لما يسمى بالمسألة والمشكلة اليهودية، وكيفية تحويلها إلى حركة سياسية. كما تم تحويل الحركات الماشيخانية التقليدية إلى نوع من البرامج السياسية و لتطبيق الأيديولوجية الصهيونية بصورة علمية وواقعية. ومن ثم، فإن الأيديولوجية الصهيونية يمكن تعريفها على أنها حركة سياسية تطالب بإعادة توطين اليهود في فلسطين (أرض الميعاد) كوسيلة لحل المسألة اليهودية^(١).

كما قد تطورت تعريفات الأيديولوجية الصهيونية مع تطور إنشاء دولة إسرائيل، فلقد ظهرت بعد ذلك كلمة صهيونية على المستوى السياسي وذلك عام ١٨٩٨، عندما قام "تيورد هرتزل" ليضع الأساس الأول للأيديولوجية الصهيونية على المستوى السياسي ليحددها بأنها "حركة سياسية ظهرت كنتيجة مباشرة للنزعات غير السامية، وهذا يعنى أنها تهدف إلى جعلها وسيلة لحماية لليهود من الإعدام والإضطهاد". ثم بعد ذلك حدد ويزمان *C. Weizman*، الذي أصبح بعد ذلك أول رئيس للدولة الإسرائيلية الصهيونية، إن عملية إحياء الدولة لليهودية لا يمكن أن تظهر إلا من خلال إحلالها بدولة فلسطين، وهذا ما يوضح طبيعة وهدف النزعة الصهيونية وأيديولوجياتها السياسية ومن ثم، فإن الحركة أو الأيديولوجية الصهيونية في البداية، كانت تجمع ما بين الاتجاهات الدينية والقومية، والتي إقترنت في نفس الوقت بالاتجاهات الإشتراكية، وهذا ما ظهر عند تأسيس إسرائيل واقعياً عام ١٩٤٨،

(١) عبد الوهاب محمد الميسري، الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، القسم الأول، عالم المعرفة، العدد ٦٠ ديسمبر، كانون الأول ١٩٨٢، ص

وإن كانت قد حصلت على وعد بلفور من الحكومة البريطانية لإنشاء هذه الدولة عام ١٩١٧م^(١).

وبعد عام ١٩٤٨، تطورت الأيديولوجية الصهيونية، وأصبحت سياسة إستيطانية لتحقيق أهداف إسرائيل كدولة صهيونية، وتوفير المسكن والحياة لكل اليهود، ومناصرة الدعم والتأييد مع الدولة الإسرائيلية للصهيونية والدفاع عنها ضد الأعداء. وبعد ذلك كما يضيف "أندرو هايوود" *A. Heywood* في كتابه المميز "الأيديولوجيات السياسية"^(٢). إن الأيديولوجية للصهيونية، أصبحت مصدراً لكل الاتجاهات السياسية والعسكرية الصهيونية للمتطرفة، وكما يصفها الفلسطينيون أنفسهم، بأن الأيديولوجية الصهيونية حركة توسعية إستيطانية. وأنشئت بصورة خاصة لمعاداة كل العرب.

٢- الاتجاهات الأساسية للأيديولوجية للصهيونية^(٣).

ظهرت عدة مدارس واتجاهات للأيديولوجية للصهيونية، ولكنها تنبني منهاجاً أيديولوجياً واحداً، وتنقسم هذه الاتجاهات إلى مدرستين أساسيتين ولهما الدور الرئيسي في معرفة الأيديولوجية للصهيونية، بالإضافة إلى ذلك، توجد مدرسة ثالثة فرعية لا يرتبط فكرها كلية بالجانب السياسي، ولكن تركز على الجانب الثقافي، ويمكن الإشارة إلى هذه المدارس والاتجاهات كما يلي:

أولاً: المدارس الصهيونية السياسية:

١- المدرسة الأولى "الصهيونية السياسية"، جاءت نشأة هذه المدرسة للإشارة إلى البدايات الأولى لنشأة الأيديولوجية السياسية للصهيونية، وتشمل أولاً: جمعيات إحياء صهيون وبليو، وهي جمعيات ذات طابع محلي، تهدف أساساً إلى استيطان اليهود في فلسطين معتمدة على تبرعات اليهود الأثرياء عامة. وثانياً: صهيونية هرتزل، فهي تدعو إلى تحويل المشكلة اليهودية إلى مشكلة سياسية ولتخاطب القاعدة الجماهيرية اليهودية بصورة أساسية فقط الأثرياء من اليهود. وعموماً، تؤمن هذه المدرسة بأن المسألة اليهودية هي مشكلة الفئات السكّانية لليهود غير القادر على الاندماج في الحياة العالمية، ولا يمكن حل مشاكلهم إلا عن طريق نشأة دولة قومية لهم في فلسطين.

(1) Heywood, A, *Political Edeology*, op. cit., p 315.

(2) Ibid, p.315.

(٣) عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق، ص ٢٠٠-٢٠٥.

وتوجد عدة اتجاهات تشمل هذه المدرسة الصهيونية السياسية، حيث تنتمي جماهيرها إلى نفس القطاعات الاجتماعية فهي تشمل أولاً: جماهير برجوازية ليبرالية، تؤكد على أهمية الاستثمار الخارجى، وتنقسم إلى فريقين أساسيين وهما: (١) فريق فى إسرائيل تضمه الأحزاب اللادينية للرأسمالية (تحالف ليكود) وفريق فى الدياسبورا يدافع عن دولة إسرائيل وما يسمى بصهيونية الشتات، كما هناك أيضاً عدد من الصهيونيات السياسية الصهيونية التتيجية، وهى إستناداً لفكر "هرتزل" وترى أن إنتشار الصهيونية جاءت نتيجة لمعاداة العمامة وظهور الحركة القومية اليهودية الصهيونية. كما يندرج تحت هذه المدرسة أيضاً، صهيونات سياسية أخرى، وهى الصهيونية العامة و الصهيونية الرأىكالية، التى ظهرت نتيجة لوجود خلافات سياسية فقط داخل المنظمة الصهيونية ذاتها.

٢- المدرسة الصهيونية السياسية (الصهيونية العمالية) أو الإشتراكية: وترى هذه المدرسة أن قضية عدم إنتماج اليهود عالمياً، ترجع إلى طبيعة البنية التحتية والوضع الإقتصادى والإجتماعى لبعض الطبقات اليهودية. وخاصة أن الشعب اليهود ليس لديه هرم طبقى مثل بقية الشعوب لأنهم فى الخارج لا يمكن وصفهم بكلمة شعب. ولذا، يجب عودتهم إلى إسرائيل أرض الميعاد، لأن المشكلة اليهودية ليست مشكلة دينية بحته بقدر ما هى مشكلة إقتصادية من الدرجة الأولى. وتؤمن معظم هذه الإتجاهات التى توجد داخل هذه المدرسة بالفكر الماركسى، وهذا ما ظهر فى تأييد العديد من الإقتصاديين اليساريين اليهود وفى دعمهم هذه المدرسة من أمثال "بورخوف" وجوردون وسيركين. وبالفعل، لقد أقيم البناء الإقتصادى والسياسى لدولة إسرائيل كنتاج للفكر الأنيولوجى السياسى، الذى يرتبط بهذه المدرسة (الإشتراكية). وهذا ما ظهر فى إنشاء المستعمرات (إتحاد نقابات عمال إسرائيل)، والكيبوتسى (المزارع الجماعية) والهاجاناه والبالماخ (منظمات عسكرية صهيونية)، وهى أدوات إستخدمتها إسرائيل فى إنشاء دولة الصهيونية والتى قامت أساساً على الإستيطان الجماعى (الإشتراكى).

ثانياً؛ المدرسة الصهيونية الثالثة:

وتشمل هذه المدرسة إتجاهين وهما:

١- الصهيونية الدينية، ويفترض أصحاب هذه المدرسة بأن الحركة الصهيونية، ولو تركت بحريتها سوف تنشر التعاليم القومية العلمانية مما يهدد الديانة اليهودية تماماً، ومن ثم نتج عن هذه المدرسة قسمين: القسم الأول، رفض الصهيونية في أول الأمر ولكن انضم بعد ذلك إليها مرة أخرى، والثاني رأى في الصهيونية السياسية بالرغم من طابعها العلماني، إلا أنها ستلعب دوراً أساسياً في إضفاء القيم الدينية على الكيان اليهودي ومن مؤيدي هذا الاتجاه "موهليفر" و"لاندوا".

٢- الصهيونية الثقافية، فهي فلسفة صهيونية أحتلت مكاناً بارزاً في الأيديولوجية الصهيونية المعاصرة، ولم تقبل آراء هورتل السياسية، ورأت أن السبب الأول لمشكلة اليهود لا يحد في معاداة السامية وعجز اليهود السياسي والاقتصادي، وإنما السبب يرجع إلى فقدان العناصر الثقافية والروحية والتضامن وضعف التمسك بالقيم الدينية والعادات والتقاليد الثقافية، وإذا يجب علاج هذه المشكلة اليهودية، عن طريق خلق شخصية قوية ثقافية يهودية جديدة على أساس الفكر الصهيوني الحديث، وضرورة استمرار الإبداع الثقافي اليهودي، وهذا ما تمثل في آراء رواد مدرسة فرانكفورت اليهودية في علم الاجتماع والأدب والفن والثقافة بصورة عامة^(١).

وبالإضافة إلى الاتجاهات الصهيونية السابقة، سواء أكانت إتجاهات سياسية أم ثقافية روحية، ظهرت بعض الاتجاهات الأخرى، ويطلق عليها بالاتجاهات الصهيونية العملية، أو الصهيونية التوفيقية، التي تهدف إلى دمج الصهاينة العمليون والسياسيون في أسلوبهم للعمل وضرورة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين لحل مشاكل اليهود كلية سواء أكانت مشاكلهم الاقتصادية أو سياسية أو روحية أو ثقافية. كما أن ذلك يوضح أن الأيديولوجية الصهيونية الممثلة في تطبيق إسرائيل عملياً، تجمع بين التيارات السياسية العمالية

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه المدرسة انظر، عبدالله محمد عبدالرحمن، النظرية الاجتماعية الكلاسيكية: الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.

والاشتراكية، أو للرأسمالية أو الراديكالية (العملية) أو السياسية أو الدينية أو اللادينية في نفس الوقت.

٣- السمات العامة للأيديولوجية الصهيونية^(١):

تعتبر الصهيونية كما وصفها مؤسسها الأول "هرتزل"، بأنها فكرة استعمارية تكمن كلية بفكرها وأيديولوجياتها وقوتها وتحولها إلى الاستعمار والأمبريالية الغربية وتوظيفها في دولة إسرائيل في الشرق الأوسط. والصهيونية تشارك في الأمبريالية في كل السمات الاستعمارية، والتي أبدتها الدول الغربية حتى تراعى مصالح هذه الدول بعد استقلال الدول العربية خلال الخمسينات من القرن العشرين. وبإيجاز، لقد ظهرت تحليلات كثيرة حول المماثلة بين الصهيونية كحركة سياسية واستعمارية والاستعمار الأمبريالي الغربي، ومن أهم هذه السمات^(٢):

١- الاستعمار الصهيوني استعمار استيطاني.

٢- الاستعمار الصهيوني استعمار عميل للإمبريالية العالمية.

٣- الاستعمار الصهيوني جيب منفصل عن المحيط الإنساني الحضاري الذي يحيط به.

٤- الاستعمار الصهيوني استعمار إحلالي.

٥- الاستعمار الصهيوني مستقل ظاهرياً عن الغرب ولكن معتمداً كلياً عليه.

٦- الاستعمار الصهيوني استعمار توسعي.

٤- علاقة الأيديولوجية للصهيونية باليهودية:

حقيقة، إن علاقة الصهيونية كحركة سياسية ذات أيديولوجية خاصة تعتبر من الأيديولوجيات التي ظهرت خلال القرن العشرين، مثلها مثل الأيديولوجية الفاشستية، والنازية. وللتأن لنهارنا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين. إلا أننا نلاحظ أن الأيديولوجية الصهيونية ارتبطت في نشأتها

(١) المرجع السابق، ص ١٥٦، ١٧٦.

(٢) للمزيد من التفاصيل لتحليل العلاقة بين الصهيونية والنازية وتعاون اليهود مع هتلر، انظر للمرجع التالي:

- روجية جارودي، يقاضى الصهيونية الاسرائيلية، ترجمة/ رانيا بونا صيف وبيار ريشا، بيروت: حويدات للنشر، ١٩٩٩.

وتطورها باليهودية، ولكنها تتناقض معها إلى حد كبير، وهذا ما يظهر من خلال تحليلنا لثلاث قضايا أساسية وهي^(١):

١- رفض الدين اليهودي.

٢- استغلال الدين اليهودي.

٣- محاولة إحلال الصهيونية للديانة اليهودية.

(٨) الأيديولوجية في الدول النامية:

١- إسهامات علماء الاجتماع السياسى المعاصرين:

تعددت إهتمامات علماء الاجتماع السياسى المعاصرين عدد دراساتهم للظواهر ، المشكلات السياسية التى ظهرت خاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وهذا يعكس عموماً مدى تنوع مجالات وميادين علم الاجتماع السياسى، التى بدأت تركز على دراسة الواقع السياسى فى الدول النامية. ولاسيما، أن هذا الواقع قد تشكل بصورة مغايرة عما كان عليه خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ذاته. وبالطبع، إن هذا الإهتمام يعكس الكثير من التحليلات النظرية والأمبيريقية السياسية، التى ظهرت حديثاً لتهتم بدراسة وتحليل الظواهر السياسية والقضايا والمشكلات التى تشكل الحياة السياسية المعاصرة فى الدول النامية ومحاولة العلماء والباحثين دراستها وتحليلها ومقارنتها بتجارب الدول المتقدمة السابقة.

وهذا ماينطبق على دراسة علماء الاجتماع السياسى لقضية الأيديولوجيات السياسية فى الدول النامية، ومحاولتهم لإثراء النظرية السياسية وإيضاً مناهج البحث العلمى السياسى التى تناولت مثل هذا النوع من القضايا، التى لاتزال تشغل إهتمامات الكثير من المتخصصين فى مجالات علم الاجتماع السياسى وغيره من العلوم المتخصصة فى علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى. وربما نجد فى تحليلات عدد من رواد علم الاجتماع السياسى المعاصر من أمثال "توم بوتومور" *T. Bottomore*، و"لويس كوزر" *L. Coser* وغيرهم آخرون، أمثلة هامة لإهتمامات هؤلاء العلماء بدراسة القضايا والمشكلات السياسية الواقعية فى الدول النامية ومنها قضية الأيديولوجية السياسية. فلتد إهتم "بوتومور" على سبيل المثال ، بقضية الأيديولوجيا السياسية

(١) عبد الوهاب المسيرى، مرجع سابق، ص ٢١٤ - ٢٢٠.

فى الدول النامية، عندما عرض لها فى كتابه علم الاجتماع السياسى *Political Sociology*، وخاصة عندما تناول فى فصله الخامس ظهور أم جديدة: القومية والتنمية. فقد حاول أن يعرض لقضية الأيديولوجيا وظهور دولة الأمة فى أوروبا بصورة خاصة، إلا أن سعى أيضاً لعقد نوع من المقارنة بين نشأة هذه الأمم خلال القرن الثامن عشر والبدليات الأولى من القرن التاسع عشر. وأيضاً كيف ظهرت دول قومية حديثة فى كل من أوروبا الشرقية، وخاصة الدول التى كانت خاضعة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى فى عقدى الخمسينات والستينات، وكيف أرتبطت ظهور الدول الجديدة، بنمط معين بين الأيديولوجيات السياسية، التى تنتمى إلى نفس الأيديولوجيات الغربية، مع محاولة تحديثها حسب متطلبات القيادات السياسية، والواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى يوجد فى الدول النامية. مع إشارته أيضاً لبعض النماذج الأيديولوجية التى ظهرت فى دول آسيا وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، التى حصلت على استقلالها خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

لما تحليلات "لويس كوزر" *L. Coser* فجاءت أكثر عمقا وتحليلاً للأيديولوجيات السياسية التى توجد فى الدول النامية. وهذا ما جاء فى كتابه " *Political Sociology* " وخاصة مقالته المميزة عن "منظورات فى الدول النامية: الشمولية، التسلطية، أو الديمقراطية" ⁽¹⁾ فقد حرص كوزر على أن يطرح عدد من التساؤلات السياسية الهامة والتى تحاول أن تكشف عن الواقع السياسى والأيديولوجى فى الدول النامية، التى حصلت معظمها على استقلالها من الاستعمار أو الامبريالية الغربية. وهل بالفعل ثبتت السياسات الحكومية لايديولوجيات مغايرة، إلى الأيديولوجيات الغربية؟ وإلى أى حد اختلفت هذه الأيديولوجيات عن ما هو معزوف عن الأيديولوجيات التقليدية، وما هى بالفعل أنماط الأيديولوجيات السياسية فى الدول النامية. هل هى ذات طابع شمولى (ديكتاتورى) أم ذات طابع تسلطى، يتسم بالاوليغاركية ونظم الصفوة، أم لايديولوجيات ديمقراطية غربية أو ذات طابع ليبرالى مميز حسب واقع الدول النامية.

(1) Coser, L. "Prosepects for The New Nations: Totalitarianism, Authoritarianism or Democracy," in Coser, L. *Political Sociology*, op.cit. p. 247 - 271.

حقيقة، حاول "كوزر" أن يدرس الأيديولوجيات في الدول النامية، من خلال تركيزه على الواقع الاجتماعي السياسي والثقافي والتاريخي، الذي يوجد في هذه الدول. وأكد على أن دور الإمبريالية الاستعمارية الغربية، قد أثر بوضوح على خلق نوع من السمات العامة لعملية التخلف *Underdevelopment* الاقتصادي والاجتماعي، والتي تتميز بإنتاجية ضعيفة، وقلة مستوى الدخل القومي والفردى، والذي يعكس مستويات متدنية من الاهتمام بمشكلات الصحة والتعليم، والتغذية، والسكان، والاتصالات، وغيرها ولاسيما في المناطق الريفية. كما حرص "كوزر" على أن يعطى أسباب أساسية وراء هذا التخلف، والذي ينتج عن دور الاستعمار الغربى الذى ظلت تستغل هذه المستعمرات أكثر من قرنين من الزمان على الأقل. من ناحية أخرى، أشار "كوزر" إلى أن للتخلف الاقتصادي والسياسى يرجع أيضاً، إلى حقيقة الثقافات التقليدية *Traditional Cultures*، التى توجد فى العديد من الدول النامية الأفريقية والآسيوية، والتى لم تستطع هذه الثقافات، أن تنتج طبقة متوسطة مستقلة، يعتمد عليها بصورة كبيرة فى عمليات التنمية والإصلاح والتحديث السياسى والاقتصادى. بالإضافة إلى ذلك، ذهب "كوزر" إلى أن عمليات التخلف السياسى والاقتصادى ترجع أيضاً إلى ضعف الموارد الاقتصادية، التى أثر على أضعاف نظم وميكانيزمات الحراك الاجتماعى. هذا ما تظهر فى الدول النامية أو الأكثر فقراً، والتى ساعدت قلة هذه الموارد على جعل الفوارق الطبقيّة أكثر إمتناعاً ولاسيما بين الطبقات الفقيرة والغنية.

وفى إطار تحليل "كوزر" للواقع السياسى والاجتماعى والتخلف الذى ظهر مباشرة بعد حصول الدول النامية على استقلالها من الأمبريالية الاستعمارية، والتي إتهمها صراحة باشتراكها فى عمية التخلف الشامل لهذه الدول. إلا أنه حاول أيضاً أن يخلق مشكلة الأيديولوجية السياسية فى الدول النامية، وذلك فى إطار تحليلى لأنماط السياسة التقليدية والشرعية ونوعية الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، التى تؤثر على عملية تكوين الوعى الجماهيرى لدى الأفراد أو الطبقات الاجتماعية. وهذا ما حاول مناقشته لدور الصفوة المتعلمة فى الدول النامية أو التى حصلت على تعليم غربى فى الدول النامية ذاتها، والتى أطلق عليها مفهوم *Intelligentsia* وتحليل طبيعة الأيديولوجيات العامة لهذه الطبقة، ودرجة الوعى السياسى

والجماهيرى لديها فى عملية التحديث، وتبنى الأيديولوجيات الديمقراطية أو الدكتاتورية بصورة عامة سواء أكانت هذه الأيديولوجيات سياسية أم عسكرية لم إقتصادية فى نفس الوقت.

٢- تصنيف الأيديولوجيات السياسية للدول النامية:

- أولاً: تصنيف "لويس كوزر" L. Coser

من أهم القضايا العامة التى طرحها كوزر عند مناقشته للأيديولوجيات السياسية فى الدول النامية، بالإضافة إلى القضايا السابقة التى أشرنا إليها، أنه حاول أن يطرح بصورة تصنيفية إلى وجود ثلاث أنماط من الأيديولوجيات فى هذه الدول وهى^(١):

١- النموذج الليبرالى *The Liberal Model*.

٢- النموذج للشمولى *The Totalitarian Model*.

٣- النموذج للسلطى *The Authoritarian Model*.

وجاءت تحليلاته لهذه النماذج الثلاث من الأيديولوجيات، فى إطار تحليلى تاريخى مقارن مستخدماً الكثير من التحليلات الهامة التى ظهرت فى علم الاجتماع السياسى، وفى محاولة منه للنظر للواقع السياسى الأيديولوجى فى الدول النامية. كما جاءت تحليلاته لتطرح عدد من الأمثلة لتطبيق هذه النماذج الأيديولوجية الثلاث فى عدد من الدول النامية خاصة فى قارتى أفريقيا وآسيا. كما جاءت معالجته لتهتم بدراسة الطبقات الاجتماعية، ونوعية البناءات الاجتماعية سواء أكانت ذات طابع قبلى أو مدنى غربى، وقارن بين تطور الأيديولوجيات النامية مع الأيديولوجيات الغربية وخاصة خلال مرحلة تطور الأخيرة خلال القرن الثامن عشر و التاسع عشر.

علاوة على ذلك، ناقش المشكلات والعقبات الواقعية والعملية التى تواجه طبيعة تطبيق النماذج الأيديولوجية السياسية، التى طرحها بالفعل، وفى النهاية، حاول كوزر أن يحلل الفرص الواقعية لظهور "الأيديولوجية الديمقراطية. ولاسيما، أن هذه الأيديولوجية لايمكن تطبيقها إلا فى واقع اجتماعى وثقافى وسياسى وتاريخى، يقترب بصورة نسبية، إلى الواقع الأوروبى أو الغربى، حتى يمكن أن يحقق أهدافه. كأيديولوجية شاملة للتنمية

(١) *Ibid*, p. 249.

والتحديث، ويعكس مرحلة من التدهور والتقدم. من ناحية أخرى، تعكس قيمة إسهامات "كوزر" في تحليلاته للأيديولوجيات السياسية في الدول النامية، لمناقشته أيضاً عمليات المشاركة السياسية وعملية تطور وتحديث الصفوات *Moderinization of Elites* وتحديث كل الأفراد والطبقات الاجتماعية، ومناقشة لعمليات التدهور أو التحول نحو الحضارية وللتصنيع. وأيضاً كيفية تحقيق عمليات التكامل الفردى والجمعى ومدى تأثير ذلك عموماً على مستقبل عمليات تطبيق الديمقراطية في الدول النامية بصورة عامة.

ثانياً تصنيف ف. ديرمهدن *F. Dermeden*

حاول "دير مهند" أن يطرح تصنيف أكثر تحليلاً للأيديولوجيات السياسية مقارنة بأراء "لويس كوزر" السابقة عن هذه الأيديولوجيات في الدول النامية، ولقد صنف الأول الدول النامية إلى خمسة أنماط بين هذه الأيديولوجيات وهى بليجار^(١):

١- الديمقراطية الفردية:

وتظهر فى هذه الدول التى تبنى الأيديولوجيات الديمقراطية، نوع من التبنى للسياسات الفردية والاقتصادية والسياسية، وتعتبر دول مثل الفلبين، وماليزيا، ولبيوريا ممثلة لهذه الدول التى حرصت على ضرورة إقتناء الديمقراطية الغربية للفردية، وهذه الأيديولوجيا تتقارب أو تحاول تطبيق الأيديولوجية الأمريكية للفردية، من خلال تأكيدها على ديموقراطية الملاك أو الطبقة المالكة.

٢- الديمقراطية الجماعية:

تعتبر دول مثل الهند، وغانا، والمكسيك كمثال لهذه الدول التى تبنى الأيديولوجية الديمقراطية الجماعية، وذلك النوع من الأيديولوجيات التى لم تصطبغ بالأيديولوجيا الماركسية أو الأيديولوجيا الاشتراكية كلية. فهى (الأيديولوجية الجماعية) بمط معين من الأيديولوجيا الوسيطة بين هاتين النوعين السابقين. فلقد أثرت الماركسية والاشتراكية معاً على القيادات السياسية. ولتى حاولت أن تأخذ نمطاً ومسطياً يتلاءم مع طبيعة مجتمعاتهم الاقتصادية والثقافية والتاريخية. فى نفس الوقت، نجد أن العديد من الدول

(١) ف. دير مهند، السياسة فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ١٤٥ - ١٧٢.

النامية بعد حركات الاستقلال، لم تكن قد تبلورت لديها أيديولوجيات سياسية مستقلة، فأُسِّرت إلى تبني أيديولوجيات جماعية في نفس الوقت.

٣- ديموقراطية البروليتاريا:

تشمل هذه الأيديولوجيات السياسية الدول الشيوعية التي ظهرت في الدول النامية، ولا تزال الكثير منها حتى الآن مثل الصين، وفيتنام، وكوبا، وكوريا الشمالية. وحاول أن تطبق هذه الأيديولوجيات الشيوعية سواء أكانت كلاسيكية (ماركسية) أو محدثة، كما جاءت في التوجهات الأيديولوجية (الستالينية أو الماوتستية) كما جاءت في التوجهات الأيديولوجية نسبة إلى مثالي أو ما تسمى تونج في الصين. ولقد أنتشر هذا النوع من الأيديولوجيات في الدول النامية نتيجة للتقارب السياسي بين هذه الدول والاتحاد السوفيتي والصين، اللتان كانتا رائدات الأيديولوجية الشيوعية. كما قد أسهمت هذه الأيديولوجيا في تطوير البناءات السياسية في العديد من الدول النامية، وحدثت الثورات السياسية المتعددة التي اعتنقت الشيوعية أو الإصلاح الثوري بصورة عامة.

٤- الديموقراطية الموجهة:

ويشمل هذا النوع من الأيديولوجيات دول نامية مثل بورما، وباكستان، وأندونيسيا، ومصر، تلك الدول التي تحاول أن تعد نفسها إلى طريق الديموقراطية مستقبلاً، ولكنها تبنت الأيديولوجيا الديموقراطية الموجهة - كمرحلة إنتقالية - كما جاءت عملية التطبيق نتيجة لقيام الثورات السياسية، وحرص الصفوة العسكرية على ضرورة تحديث البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي أولاً؛ ثم التحديث السياسي ثانياً. كما كانت للقيادات السياسية التي ظهرت في عدد من هذه الدول شأن كبير في تطبيق الديموقراطية الموجهة، والتدريب التدريجي على تبني الأيديولوجيات الديموقراطية في المرحلة المستقبلية. هذا بالإضافة إلى، أن هناك عدد من هذه الدول لم تكن قد استقرت أوضاعها الداخلية كاملة، وتوكلها لتطبيق الديموقراطية الشاملة، كما أن عملية تطبيق الليبرالية الديموقراطية قد تؤدي إلى زيادة فعالة لعدم الاستقرار والفوضى السياسية.

٥- الأيديولوجية الصفوية (حكم الصفوة):

ويشمل هذا النوع من الدول التي تتبنى نظام الصفوة مثل تايلاند، والمملكة السعودية، وليبيا، والكويت، واليمن وغيرها، وهذه الدول تؤمن بحكم

الصفوة لاعتبارات اجتماعية وثقافية ودينية، وهذه الاعتبارات تلغب نوراً هاماً في توجيه العمل السياسى وتحديد نمط المنطقة السياسية والحياة السياسية ككل. وإن كانت بعض هذه الدول تعمد الديمقراطية الليبرالية، ولكنها تتبنى نظام الصفوة نظراً لإيمان هذه الأيديولوجية السياسية، لطبيعة الاعتبارات الواقعية، التى توجد بها بالفعل، ولتلى يصعب فيها تطبيق نمط آخر عن الأيديولوجيات السياسية الموجودة بها. كما تؤكد هذه الصفوة، على ضرورة أن تقوم بدور هام فى مجال التنمية وللتحديث الاقتصادى مع التمسك بالمنطقة السياسية كرمز هام للاستقرار، وتحقيق الضبط والامثال من قبل الجماهير والطبقات الاجتماعية تجاه الأيديولوجيا للصفوة.

خاتمة:

يوضح تحليل مشكلة الأيديولوجية السياسية بأنها تعتبر من المشكلات السياسية الهامة التى إهتم بها علماء الاجتماع السياسى خلال السنوات الأخيرة. وهذا ما يجعل طبيعة تنوع مجالات وميادين هذا العلم، الذى تتدخل إهتماماته مع العديد من العلوم الاجتماعية والأخرى المتخصصة فى علم الاجتماع بصورة خاصة. وهذا ما يعكس عموماً مدى إهتمام المتخصصين فى هذه العلوم بدراسة الأيديولوجيا، ولاسيما فى الوقت الحاضر وهذا ما ظهر فى تنوع المفاهيم وتعاريفات، التى أطلقت على الأيديولوجيات السياسية. كما أن الأيديولوجيا لم تظهر فجأة فى العصر الحديث، ولكنها لها جذورها التاريخية القديمة، وأن كانت أيدىولوجيات العصر الحديث، وخاصة التى ظهرت خلال القرنين الماضيين (التاسع عشر والعشرين)، تكشف عموماً على أن العصر الحديث يعتبر بالفعل عصر الأيديولوجيات *The Age of Ideology*.

كما نجد بعض المحللين فى مجال علم الاجتماع السياسى المعاصر، يركزون على أهمية جعل قضية الأيديولوجيا من القضايا الهامة التى يجب أن تخصص لها فرع من فروع علم الاجتماع والذى يطلق عليه موسيولوجيا الأيديولوجيا *The Sociology of Ideology*^(١). على حد تعبيرات روبرت نيلسون "R.Nelson" نظراً لأهمية الأيديولوجيا ودراستها بواسطة علماء الاجتماع السياسى، الذين يمكن تبنيهم للنظريات الموسيولوجية والسياسية،

(١) Nelson .R, *Western Political Thought, op.cit, chap. 4*

بالإضافة إلى المناهج وطرق البحث الموسيولوجي، التي تنوعت كثيراً خلال السنوات الأخيرة، وتساعد على تحليل هذه الظاهرة السياسية والاجتماعية المعقدة. كما ركزت اهتمامات علماء الاجتماع السياسي على تقديم محاولات متعددة لتصنيف التراث التاريخي للأيديولوجيات السياسية، وبالفعل لقد جاءت هذه التصنيفات متعددة ومتنوعة ومتداخلة في نفس الوقت، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، ولكننا حاولنا أن نقدم أهم هذه التصنيفات والتي تعتبر أكثر شيوعاً وانتشاراً واستخداماً في الدراسات العلمية والأكاديمية الحديثة، أو التي تستخدم في الأوساط السياسية اليومية والحياتية عامة.

في نفس الوقت، كشفت التحليلات السابقة، عن طبيعة نشأة ظهور أنواع من الأيديولوجيات، وكيف ارتبطت هذه للنشأة بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والدني. كما تطورت أيديولوجيات بصورة تدريجية وازدهرت، في نفس الوقت فشلت واختفت أيديولوجيات أخرى، وهذا ما ظهر فيما يعرف بالأيديولوجيات القرن العشرين، وهما الأيديولوجيا النازية، والفاشية للثان ظهرت خلال فترة ما بين الحربين العالميتين في القرن العشرين. كما جاءت هذه الأيديولوجيات كلوع من الدمار الشامل لشعوبها وقادتها ومعتقداتها بصورة أساسية، وهذا ما حدث لألمانيا في عهد "هتلر" وإيطاليا في عهد "موسوليني". من ناحية أخرى، ارتبطت الأيديولوجية الصهيونية بالديانة اليهودية وحاولت هذه الأيديولوجية أن تقوم على أساس أيديولوجي واستعماري توسعي، وأن تستغل إحدى الديانات السماوية المقدسة (اليهودية)، اصطفاها بالمطلع الأيديولوجي. وهذا ما حدث في ظهور دولة إسرائيل الصهيونية، التي تحاول أن تبرر وجودها أيديولوجياً وديني. بالإضافة إلى ذلك، أن اهتمامنا خلال هذا الفصل، حاول أن يركز ولو بشيء من الإيجاز، على دراسة الأيديولوجيات السياسية، التي ظهرت في الدول النامية خاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وذلك في محاولة ل إعطاء القارئ نبذة موجزة، عن طبيعة الأيديولوجيات السياسية المطبقة بالفعل في الدول النامية، كما حرصنا أن نبرز أهمية تحليلات علماء الاجتماع السياسي المعاصرين الذين أعطوا اهتماماً ملحوظاً للكثير من القضايا السياسية في الدول النامية ومنها قضية الأيديولوجيا.

الفصل الثامن

الثقافة والتنشئة السياسية

تمهيد:

أولاً: الثقافة السياسية:

- (١) تعريف الثقافة السياسية.
- (٢) أنواع الثقافة السياسية.
- (٣) وظائف الثقافة السياسية.
- (٤) الثقافة السياسية والتنشئة السياسية.

ثانياً: التنشئة السياسية:

- (١) تعريف التنشئة السياسية.
- (٢) منظورات التنشئة السياسية.
- (٣) مؤسسات التنشئة السياسية.

خاتمة

تعتبر قضية الثقافة والتنشئة السياسية من القضايا الهامة، التي يهتم بدراستها علماء الاجتماع السياسي المعاصرين، وخاصة بعد أن تعددت المؤسسات الثقافية والاجتماعية، التي تلعب دوراً هاماً في عمليات التنشئة السياسية، التي تعتبر جزء من التنشئة الاجتماعية العامة ككل. وهذا ما يؤدي إلى تنوع مجالات وميادين علم الاجتماع السياسي لتشمل موضوعات وقضايا هامة، لم تعرفها تحقيقات المراحل الكلاسيكية لهذا العلم، علاوة على ذلك، إن موضوع دراسة الثقافة والتنشئة السياسية يعتبر من الموضوعات المتداخلة الاهتمامات بين علم الاجتماع السياسي من ناحية، والفروع الأخرى المتخصصة من علم الاجتماع، ومنها على سبيل المثال، علم الاجتماع الثقافي، وعلم الاجتماع المعرفي، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم اجتماع التنمية، وعلم اجتماع التنظيم، وغيرها من الفروع الأخرى المتنوعة من ناحية أخرى، كما نجد أن قضية الثقافة والتنشئة السياسية يهتم بمعالجتها علماء النفس، والسياسة، والاقتصاد، والأنثروبولوجيا، واللغة وغيرها من العلوم الاجتماعية، التي تضفي إهتماماً ملحوظاً بهذه القضية باعتبارها جزء من واقع الحياة السياسية والاجتماعية في مجتمعاتنا المعاصرة.

ولكن بالطبع، تكمن أهمية إسهامات علماء الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع السياسي خاصة في دراستهم لقضية الثقافة والتنشئة السياسية، نظراً لتركيز هذه الإسهامات للإستفادة من النظريات السوسيولوجية العامة التي تثرى مجالات البحث والدراسة والتحليل وخاصة التوجيه النظري والتصورى لنحوب النظرية والتمديدية. الذي يطبق على الدراسات المتخصصة حول مشكلة الثقافة والتنشئة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، إن قيمة إسهامات علماء الاجتماع السياسي في دراسة هذه القضية، تظهر من خلال إهتمام هؤلاء العلماء على المناهج البحثية وأدوات جمع البيانات المتنوعة التي يمكن توظيفها عند اجراء الدراسات الميدانية (الأمبيريقية)، والتي تكشف عن الكثير من الحقائق والظواهر والعوامل التي تتداخل مع تطور ظاهرة الثقافة والتنشئة السياسية بصورة عامة. من ناحية أخرى، إن الإهتمام النظري والمنهجي البحثي المترادف من جانب علماء الاجتماع السياسي، قد أسهم كثيراً في تطور الأساليب التحليلية الكمية والكيفية التي تساعد في معالجة البيانات الواقعية

المرتبطة بقضية الثقافة والتنشئة السياسية، والتي تثرى عملية التوصل إلى القوانين والإستنتاجات العامة المرتبطة بهذه الظاهرة.

على أية حال، إن اهتمامنا في هذا الفصل، سيركز أولاً: على دراسة قضية الثقافة السياسية وتحديد مفهومها والأفكار والتصورات التي تتدخل معها، وإلى أي حد يرتبط هذا المفهوم بمفهوم الثقافة العلم والتشامل وما هي أهم التصنيفات العامة التي أرتبطت بأنواع الثقافة السياسية؟، وإلى أي حد تختلف هذه الأنماط الثقافية السياسية حسب طبيعة الواقع السياسي والاجتماعي والحضاري التاريخي للمجتمعات التي توجد فيها بصورة عامة ؟ هذا بالإضافة إلى دراسة أهم الوظائف الهامة التي تقوم بها الثقافة السياسية في عمليات التحديث والتنمية السياسية الشاملة التي توجد في المجتمعات الحديثة سواء أكانت متقدمة أم نامية، وهل بالفعل تختلف وظائف الثقافة السياسية في المجتمعات الحديثة، وذلك حسب أيديولوجياتها السياسية العامة، أو التي تطبق بالفعل في هذه المجتمعات؟ ثم نحاول أيضاً، أن نعالج العلاقة المتداخلة بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، وإلى أي حد يمكن أن تقوم العناصر الثقافية بتشكيل السلوك السياسي ككل، وثانياً، سيركز اهتمامنا على دراسة قضية التنشئة السياسية، محاولين تقديم تعريف مميز لها وتفسيرها ومدى أرتباطها بمفهوم التنشئة الاجتماعية ككل، مع الإشارة إلى أهم منظورات وإتجاهات التنشئة السياسية، وذلك في إطار تحليلنا لإسهامات النظرية والميدانية التي توجه للباحثين عدد الاهتمام بقضية التنشئة السياسية بصورة خاصة. وأخيراً، سنشير إلى أهم وظائف ومؤسسات التنشئة السياسية والدور الفعال التي تقوم به مجموعة من المؤسسات والتنظيمات الحديثة في تحديث عملية للتنشئة السياسية.

أولاً: الثقافة السياسية:

(١) تعريف الثقافة السياسية:

ما من شك، إن الثقافة السياسية *Political Culture*، تعتبر جزء من الثقافة العامة، وهذا ما يجعل كلاً من المفهومين متداخلين إلى حد كبير. كما إن التراث العلمي يعكس الكثير من التعريفات التي أرتبطت بالثقافة ككل، وهذا ما جعل بعض علماء الاجتماع من أمثال "كلوكهين" *Kluckhohn* و"كروبر" *Kroeber* أن يشارا إلى أكثر من ١٦٤ تعريفاً متبليناً للثقافة، هذا بخلاف الأعداد الكبيرة من

تعاميم التي ترتبط بالثقافة بصورة عامة. وهذا ما نجعلنا نشير بإيجاز شديد لأهم التعريفات، التي إرتبطت بالثقافة ككل، ثم نشير لاحقاً إلى التعريفات المرتبطة بالثقافة السياسية على وجه الخصوص باعتبارها موضوع إهتمامنا الحالي:

١- تعريف الثقافة^(١):

- تعريف "بروم" و"ميلزنيك" *Broom & Selzink*، للثقافة بأنه لا يمكن إقتصارها على جوانب معينة من المعرفة *Knowledge*، ولكنها تشمل جميع أنماط السلوك والنشاط البشري. كما أن الثقافة لا تشمل فقط أساليب وطرق إكتساب الفن، والموسيقى، والأدب، بقدر ما تشمل أيضاً صناعات الحرف التقليدية.
- تعريف "جاي روشيه" *G. Rocher*، الذي يحدد الثقافة على أنها مجموعة متداخلة من أساليب التفكير، والمشاعر، والأفعال التي تتشكل بدرجة معينة، والتي تكتسب بواسطة العلم والمشاركة من جانب مجموعة من الأفراد، وذلك من أجل وحدة هذه الجماعة وإرتباطها بصورة جمعية مميزة.
- تعريف "تايلور" *Taylor*، يعرف الثقافة على أنها ذلك الكل المركب من المعرفة والمعتقد، والفن، والقيم، والأخلاق، والقيم، والأعراف، والقدرات التي يستطيع الفرد أن يكتسبها في المجتمع باعتباره عضواً فيه.
- حقيقة، هناك تعريفات متعددة هامة للثقافة مثل تعريفات كل من "لويس هنري مورجان" *L.H. Morgan*، و"ليبلي وايت" *L. White*، و"مالينوفسكي" *Malinowski* و"دور كايم" *Durkheim* و"وليم أوجبرن" و"زميله" "نيماكوف" *Ogburn & Nimoft* وغيرهم آخرون يصعب علينا فهمهم حالياً، بقدر ما حرصنا للإشارة للبعض منها لتوضيح هذا المفهوم المتداخلة بصورة عامة.

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه التعريفات انظر:

- *Krober A. & C. Kluckhohn, Culture: A Critical Review of Concepts and Definition, N.Y: Vintage Book, 1963, p.3.*

(٢) توجد تعريفات كثيرة للثقافة ويمكن الرجوع إليها في المرجع التالي:

- عبدالله عبدالرحمن، علم الاجتماع، الثقافة والتطور: الاسكتلندية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

٢- تعريف الثقافة السياسية:

- تعريف "موريس دورجيه" *Ad.Dverger*، يقصد بالثقافة السياسية بصورة عامة، الجوانب السياسية للثقافة، بإعتبارها أنها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة. كما يرى "دورجيه" أن من الضروري أن نحدد بإختصار الجوانب السياسية للثقافة، وليس من الممكن أن نضع لها مؤلفاً كاملاً أو فرعاً متخصص في علم الاجتماع ككل، لأن ذلك سوف يؤدي إلى كثير من الخطأ والمفوض حول كلمة الثقافة السياسية، ومحاولة إطلاق مفهوم الثقافة على مفاهيم أخرى متعددة، ولا سيما أن المجتمع يشمل الكثير من الأنماط الثقافية.

- تعريف "الموند" و"فريا" *Verba & Almond*، يحددان الثقافة السياسية على أنها ترتبط بالقيم الديمقراطية^(١). وإن كان كل منها يؤكد على أن تحديد ماهية الثقافة السياسية تختلف من دولة إلى أخرى، لأن لها جوانب أخلاقية واجتماعية ودينية متعددة تجعل صعوبة وجود ثقافة سياسية عامة تطبق سواء على الدول الديمقراطية المتحضرة أم على الدول التي تنتم بمستويات أدنى من التحضر أو المدنية.

- تعريف "فليب برو" *P.Baroud*، تتكون الثقافة السياسية هي مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقاتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمرجع للتعريف بهويتها إنها (الثقافة السياسية)، تسمح إذن لكل منهم في تحديد موقعه في المجال السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر، الواضحة أو غير الواضحة، التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو في سلوكه كداعية أو مكلف بدفع ضريبة... الخ^(٢).

كما يضيف "فليب برو" أن مفهوم الثقافة السياسية يتدخل مع الكثير من المفاهيم والمصطلحات العلمية الأخرى، مثال على ذلك تدخله مع مفهوم الأنثروبولوجيا، فكل منهما يتقاربان على موضوع مشترك بينهما تقريباً ألا وهو المعتقدات المتعلقة بالنظام السياسي. ولكن بالطبع، إن الفرق بين المفهومين يتجسد في نظره كل منهما إلى هذه المعتقدات المرتبطة بالنظام السياسي.

(١) *Almond & Verba, The Intellectual History of The Civil Culture Concept, N.Y: Princeton Univ. Press, p.3.*

(٢) فليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ٢١٤.

فحسب مفهوم الأيديولوجيا، يعنى الإشارة لهذه المعتقدات والالتزام بها، وذلك من خلال إستعمالها كنوع من الصراع بين كل لفافطين الميسيين مثل الأحزاب، والمفظرين والمفهييين والمؤيدين للمذاهب السياسية، والطبقات الاجتماعية. أما هذه المعتقدات التى ترتبط بالنظم السياسي، فإن الثقافة السياسية، تنظر إليها بصورة شاملة وواقعية وصورة نمبية الثقافة ومدى اختلافها وبنياتها حسب الواقع الاجتماعى والميسى والدنى الذى توجد فيه.

(٢) أنواع الثقافة السياسية:

تعددت أنواع الثقافة السياسية حسب التعريفات التى أشرنا إليها سابقاً، كما قد ظهرت تصنيفات لتحديد الأنماط أو الأنواع الشائعة للثقافة السياسية، وخاصة التى ظهرت خلال السنوات الأخيرة. وبالطبع، إن أهمية هذه التصنيفات تساعد الباحثين والمتخصصين فى مجال علم الاجتماع السياسى على دراسة وتحليل مشكلة الثقافة السياسية، وهذا ما ظهر فى محاولة كل من "جبريال ألmond" *G. Almond*، و"فيرا" *Verba*، لتحديد نمط الثقافة السياسية وجعلها على أنها نوع من السلوك الذى يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية، والتى تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابى لدى المواطن وزيادة نوعية المشاركة والثقة بينهم فى عملية الديمقراطية. وعلى هذا الأساس، ألقرا ثلاث أنماط من الثقافة السياسية وهى بإيجاز^(١):

١- الثقافة الرعائية أو الضيقة *Parochial Culture*

يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية، أن الناس لا يعرفون إلا القليل جداً من الأهداف أو اللغات السياسية، التى توجد فى الحياة السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أى نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التى توجد فى مجتمعهم. كما أن هؤلاء الناس لا يستطيعون تقديم أى نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة، أو حتى إلى اللقادات والزعامات السياسية التى توجد فى النسق الميسى. كما يعكس هذا النمط من الثقافة الشعبية أو الضيقة بأنها مجرد تجميع يسيطر على الاعتقادات، التى ترتبط بعدد من الثقافات المحلية السياسية المعزولة اجتماعياً ومؤسساتياً، والتى

(١) *Almond, G. & Verba op cit, 16 - 18.*

- انظر أيضاً

- *Doves, T. Introduction To Politics, op.cit, pp. 106 - 107.*

توجد في المجتمعات القبلية أو البدائية. كما أن هذا النوع من الثقافات لا يمكن أن ينتج عنه ما يسمى بالثقافات السياسية الوطنية *National Political Culture*. علاوة على ذلك، أن هذا النوع من الثقافات يظهر في الدول أو المجتمعات الجديدة التي تضم مجالات غير متجانسة والتي من الصعب خلق نوع من التكامل فيما بينها، وهذا ما ظهر أيضاً في العديد من الدول المتقدمة في مراحل نشأتها السياسية الأولى.

٢- ثقافة الخضوع *The Subject Culture*

وهذا النوع من الثقافات السياسية لا يمكن أن يشكل ثقافة وطنية، وذلك نتيجة تكوينها نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعي وإصدار نوع من أحكام القيمة التي ترتبط بالنظام السياسي ككل. كما أن هذا النوع من الثقافات يسهم في التعرف على عملية صنع القرارات السياسية ونوعية كل من البناءات وكل من مخدلات ومخرجات العملية السياسية. وبالرغم من ذلك، يبقى الأفراد سلبيين تجاه النظام الذي ينتظرون منه الخدمات والأنشطة والتسهيلات العامة، ولكنهم يخافون أن يقتنوا أي نوع من التجاوزات ضده حتى ولو كان ذلك عن طريق الرفض السلبي، ولهذا سميت ثقافة الخضوع. وكما أنهم لا يستطيعون المشاركة بفاعلية في النظام السياسي لا اعتقادهم أن دورهم سوف يكون لاقمة له سواء لعدم اعتراف النظام بأهمية مشاركتهم، أو الاعتراف بقدراتهم المتواضعة ونتائج تأثيرها في مخدلات ومخرجات النظام السياسي.

ولقد ظهرت تحليلات ودراسات متنوعة للكشف عن هذا النوع من الثقافات السياسية ذات الطابع الخضوعي، وهذا ما يظهر بين التنظيمات الكبرى *Large Organizations*، حيث يرحب أفراد هذه التنظيمات سواء إن كانوا يعملون في مجال المال والأعمال أو الصناعة والانتاج، بأن دورهم يكون سلبياً في المشاركة بعملية اتخاذ القرارات أو صنع السياسات العامة لهذه المؤسسات، بقدر ما يحرص للعاملين فيها على مصالحهم الخاصة الممثلة في الأجور وظروف العمل. وهذا ما ينطبق أيضاً على الكثير من المساهمين أو المشاركين في بعض هذه المؤسسات، لأن حرصهم الأول يكون موجهها نحو مكاسبهم، بغض النظر عن عمليات صنع القرار التي تضع السياسات العامة لهذه المؤسسات. وهذا ما تؤكدته دراسة "ستافورلاكوف" *S. Lakoff* عند دراسته خاصة لثقافة المؤسسات أو التنظيمات الإدارية الكبرى، والتي يمكن

ملاحظتها على تنظيمات اجتماعية أخرى، مثل الجامعات وال نقابات العمالية وغيرها^(١). كما قد إهتم الكثير من علماء الاجتماع التنظيمي *Sociology of Organization* من أمثال "لينيوني" *A. Etzioni* بدراسة ما يعرف بالثقافة السياسية للتنظيمات *The Political Culture of Organizations*^(٢).

٣- ثقافة المشاركة *The Participant Culture*

وهذا النوع من الثقافات السياسية على عكس الثقافتين السابقتين، حيث يعتقد المواطنون أن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسي، كما أنهم قادرون على تغيير هذا النظام وتعديله عن طريق أنشطتهم المختلفة أو ممارستهم للحياة السياسية الفعالة، وذلك كما يظهر من خلال الوسائل المتعددة لأنماط المشاركة السياسية مثل: الانتخابات والمظاهرات، وطلبات الإحاطة لأعضاء البرلمان أو الاستجابات، عن طريق ممثلهم في المؤسسات السياسية الديمقراطية أو الأحزاب السياسية، أو جماعات الضغط السياسي المتعددة. وبإيجاز يمكن القول، بأن مفهوم ثقافة المشاركة السياسية، يمكن أن يتحدد مع ما يسمى بالتوقعات الديمقراطية *Democratic Expectations* ومعرفة إلى أي حد يمكن أن تقوم للنظم الحكومية السياسية للاستجابة لتغطية احتياجات ومصالح الأفراد، الذين ينتمون إليها في المجتمع، وذلك باعتبارهم أعضاء مشاركون فيه بصورة فعالة.

من ناحية أخرى، حرص "ألموند" وزميله على تحديد أن لكل نمط ثقافي له علاقة مع نمط وبناء سياسي. فالثقافة الرعائية ترتبط ببناء اجتماعي تقليدي غير مركزي. أما ثقافة الخضوع السياسي، فتتعلق ببناء تسلطي ومركزي. في حين ثقافة المشاركة ترتبط بصورة ثقافية ببناء النظم السياسية الديمقراطية. ولأسيما، أن عنصر المشاركة يعتبر جزء هام في العملية الديمقراطية بكل معانيها، كما أنها تعتبر عنصر من عناصر المواطننة *Citizenship*^(٣). بالإضافة إلى ذلك، أن التماثل بين الثقافة السياسية والبناء السياسي، من شأنه أن يؤدي إلى

(١) Lakoff, S., "Private Government In The Managed Society in j. Pennock (ed) Voluntary Association, N.Y: Atherton Press, 1969.

(٢) Etzioni, A., *A comparative Analysis of Complex Organizations* (N.Y: The Free Press, 1961).

(٣) انظر، م. دوفرجوه، مرجع سابق، ص ٩٤.

استقرار النظام وتأمين وجوده. وإن كانت عملية التماثل لا تنطبق بصورة كلية، لأن ذلك مرتبط بعملية التجانس داخل الثقافة السياسية الواحدة، ولكن هذا لا يمكن وجوده من الناحية الواقعية. كما أن عناصر الثقافة بمفهومها العام، لا يعكس أن الثقافات القديمة يمكن إندثارها أو فلوها كلية، وتحل محلها للثقافات الجديدة. ومن ثم، فإن كل ثقافة قائمة أو موجودة، ما هي إلا خليط من الثقافات السياسية للثلاث السابقة وذلك بنسب متنوعة، وهذا ما يجعل هذه الأنماط الثقافية السياسية ما هي إلا أنماط مثالية مجردة.

(٣) وظائف الثقافة السياسية:

ما من شك، أن للثقافة السياسية أهمية ووظائف متعددة يستطيع من خلالها الباحثون المتخصصون في علم الاجتماع السياسي وغيرهم من المهتمين بدراسة هذه القضية، الكشف عن الكثير من الأهداف العامة للنظام السياسي بالنسبة للجماهير، وللمجتمع والقادة السياسيين والنظام السياسي ككل. ويمكن أن نشير إلى أهم هذه الوظائف بالآتي:

١- التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية، إن دراسة الثقافة السياسية يساعد على فهم مكونات وعناصر البناء السياسي الذي يوجد في أي مجتمع من المجتمعات، وهذا ما يساعد على سبيل المثال كل من "الموند" و"غيربا"، في دراستهم للثقافة السياسية في كل من بريطانيا، والولايات المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، والمكسيك ومحاولتهم للكشف عن نوعية البناءات السياسية وإلى أي حد تتماثل هذه البناءات مع الثقافات السياسية ذاتها.

٢- تحليل العلاقة بين المواطنين أو الجماهير والسلطة السياسية، تعكس نوعية الثقافة لدى الجماهير مدى توقعات الجماهير من السلطة السياسية، وما ينبغي أن تقوم به السلطة السياسية أو الحكومة في تلبية الحاجات والأهداف السياسية التي تتطلع إليها الجماهير فالجماهير ذات الثقافة المشاركة تستطيع أن تحفز السلطة على تلبية احتياجاتها من خلال مشاركتها الفعالة والنشطة، وذلك على عكس الجماهير ذات المشاركة الرعائية والضيقة.

٣- دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديثها. إن الثقافة السياسية تعتبر العنصر الأساسي لتطوير عمليات المشاركة السياسية أو التنشئة السياسية. ولأسباب، إن عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على خلق نوع

من الدافعية والعمل ونمو النشاط الديموقراطى للفعال فى الحياة السياسية، وهذا لن يحدث إلا من خلال وجود نوع من الوعي الجماهيرى السياسى.

٤٤ خلق للشخصية القومية. إن عملية الاهتمام بالثقافة السياسية يسهم فى تطوير سبل المشاركة السياسية وتطويرها من الثقافة المحدودة أو الضيقة إلى الثقافة بالمشاركة لأن وجود الثقافة المحدودة أو الضيقة يعكس عموماً درجات الانحياز للثقافة السياسية، وتعكس أيضاً أنماط من الانحيازات السياسية. وعلم المشاركة فى صنع القرارات السياسية سواء على المستوى المحلى أو القومى. وهذا يؤثر بصورة سلبية على ظهور للشخصية القومية، التى تظهر نوعية الأداء السياسى والاجتماعى لدى الجماهير أو المواطنين تجاه قضاياهم الوطنية وتحقيق المصالح والأهداف العامة.

٥٥ الثقافة السياسية وحقوق المواطنة: كلما تحسنت مستويات الثقافة بمفهومها العام، والثقافة بمفهومها السياسى، كلما استطاع المواطن أن يحصل على حقوقه الطبيعية والمدنية. فالثقافة تستطيع أن تزيد الوعي الفردى والجماهيرى نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق والمحافظة عليها. وتحقيق درجات مناسبة من الانتماء النفسى والعاطفى والوجدانى لدى الجماهير - عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها حق الحصول على الثقافة السياسية التى تؤهلهم إلى أداء وظائفهم السياسية التى تتمثل فى حقوق الانتخابات، والمعارضة أو المظاهرات أو الاضطرابات والاستفادة من المشاركة فى الأحزاب السياسية التى تسهم جميعاً فى خلق روح للمواطنة، التى تتمثل فى عدد من الحقوق والواجبات والمسئوليات أيضاً تجاه المجتمع والمشاركة فى حياته السياسية لتطويرها وتحديثها بما يتلاءم مع الحياة المصرية.

٦٦ الثقافة السياسية والتنمية الشاملة. ما من شك، أن عملية التعليم السياسى. يعتبر جزء من مكونات العملية التعليمية والثقافية والتربوية الشاملة التى يسعى للفرد لإكتسابها باعتبارها عضو فى المجتمع. وهذا ما نحرص عليه أيضاً للنظم السياسية المتقدمة أو التى تسعى إلى تطوير وتحديث مجتمعاتها وجماهيرها. فالثقافة السياسية ما هى إلا جزء من الثقافة العامة، والتى تسهم جميعها فى علميات التنمية الشاملة، والتى بالطبع تشمل أيضاً أنماط متعددة مثل التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وهذا ما يجعل

علماء الاجتماع يركزون على أهمية التنمية السياسية كجزء أو عنصر أساسى لحديث كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة.

(٤) الثقافة السياسية والتنشئة السياسية:

يهتم علماء الاجتماع السياسى بدراسة العلاقة بين الثقافة السياسية وعمليات التنشئة السياسية وكيفية تحديث السلوك السياسى والمواقف العامة للأفراد والجماهيم ولتطبيقات ومدى مشاركتها فى العملية والحياة السياسية ككل. ويحاول على سبيل المثال "فيليب برو" أن يفسر هذه العلاقة من خلال طرحه إلى رؤيتين أو اتجاهين متناقضين وهما^(١):

١- الاتجاه الثقافى للميراث أو المتزايد:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه ومنهم على سبيل المثال عالم الاجتماع الفرنسى "إميل دوركايم" *E. Durkheim*، أن الفرد ما هو إلا ناقل للثقافة أو بالتحديد ما هو إلا ناقل سلبي للتصورات والأفكار الثقافية ولجميع أنماط السلوك والأفعال والعادات والتقاليد وغيرها من مظاهر الحياة الثقافية الجمعية. ولعل هذا يرجع بالضرورة إلى اهتمام "دوركايم" بتطبيق نظريته عن التضامن الاجتماعى *Social Solidarity*، والتي كان يهدف من ورائها ضرورة أن يمثل الأفراد لجميع مظاهر الحياة الجمعية السلوكية والمجتمعية، وذلك من أجل تحقيق للتجانس والتضامن، وهذا ما تقوم به العناصر الثقافية ودورها فى تشكيل الوعي الجمعى لدى الجماهيم. كما يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة إلغاء استقلالية الفرد فى إطار المجموعة الثقافية المجتمعية ومنها بالطبع الثقافة السياسية.

وهذا ما ينطبق أيضاً على تحليلات عدد آخر من العلماء أمثال "إبراهيم كاردينر" *A. Kardiner*، الذى اقترح مقولة "الشخصية القاعدية"، و"الشخصية النموذجية"، وذلك من أجل ترسيخ الثقافة ككل، ومنها الثقافة السياسية فى بناء شخصية الأفراد. والنوع الأول من الشخصية القاعدية، فهى مشتركة بين جميع الأفراد وخاصة أنها تنشأ فى مراحل التنشئة الأولى وخاصة مرحلة الطفولة. أما الشخصية النموذجية، فأنها تتطور فى مرحلة الرشد والعقلانية، حيث يكون للفرد قد اكتسب الكثير من الخصائص الثقافية

(١) فيليب برو، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

التي تؤهله لأن يكون فرداً نموذجياً وذلك من خلال إكتسابه لأنماط معينة من العقلانية والسلوك. ومن ثم، فإن دور الثقافة يعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة لأصحاب هذا الاتجاه. في تكوين الشخصية ولاندماجها في الحياة الجمعية.

٢- الاتجاه الفردي المفرط:

يظهر هذا الاتجاه بصورة عكسية للاتجاه السابق، والذي يرى أصحابه من أمثال "أولسون" Olson، و "بودن" Boudon، أن للفرد يعتبر مستقلاً تماماً أو بصورة كبيرة عن الأنماط الثقافية السائدة. وهذا ما يظهر في طبيعة إكتساب الفرد العناصر الثقافية عقلانية وتركه لعناصر أخرى غير عقلانية. فالفرد يستطيع أن يدرك تماماً بين العناصر الثقافية المميزة أو التي تتطابق معه فكرياً وثقافياً والعناصر الأخرى التي تكون لها مظاهر سلبية على سلوكه ومدرجاته ورغباته لأن الفرد لديه اتجاهاته والمعايير والقيم والمعتقدات العامة التي تساعده على إصدار أحكامه للقيمة بين الأنماط الثقافية السائدة في المجتمعات الحديثة ككل. في نفس الوقت، يحاول أصحاب هذا الاتجاه، أن يوضحوا أن كثير من العناصر الثقافية السائدة في الحياة العصرية تؤدي إلى الإحراف أو جعل للسلوك الفردي سلوكاً منحرفاً، ولكن يستطيع الفرد العاقل أو المستقل في ثقافته واتجاهاته قيمة، أن يصدر أحكاماً مستقلة مع الأنماط الثقافية غير العقلانية أو السلوكيات التي تجعل من سلوكه سلوكاً لا عقلانياً ويبعده عن مظاهر التكيف الإجتماعي والثقافي ككل.

ولكن يرى "برو"، أن دراسة الثقافة ككل وخاصة الثقافة السياسية، تستطيع أن تبرهن على أن أصحاب الاتجاهين السابقين، يتسمان بالتطرف الفكري أو البعد عن الواقع. وخاصة، أن الثقافة السياسية على سبيل المثال، تبرهن على أهمية وجود كل من الثقافة العامة وتأثيرها على الأفراد، ولكن أيضاً، للأفراد إستقلالهم وخصوصياتهم، التينعكس كيفية إختيارهم لعناصر الثقافة التي تساعدهم على تكيف وتحقيق سلوكهم حتى يكونوا راضين عنها بصورة عامة. وهذا ما يجعلنا نجمع بين آراء كلا من الاتجاهين، وضرورة تلازم القيم الثقافية السياسية العامة مع الميول والاتجاهات. وأيضاً للرغبات الفردية أو الشخصية، التي تلعب دوراً هاماً في تكوين الآراء والأيدولوجيات ومظاهر التأييد أو المعارضة مع النظم السياسية أو المؤسسات أو القيادات

السياسية، وهذا ما يفسر عموماً العلاقة بين الثقافة والتشئنة السياسية وهذا سنعالجه لاحقاً بصورة أكثر تحليلاً.

ثانياً: التشئنة السياسية.

(٥) تعريف التشئنة السياسية:

ترتبط عملية التشئنة السياسية بعملية الثقافة السياسية، وخاصة أن الأخيرة تكون أعم وأشمل لأنها تشمل عمليات التشئنة السياسية *Political Socialization*، هذا بالإضافة إلى أن التشئنة السياسية بدورها تتدرج تحت دراسة عملية التشئنة الاجتماعية *Socialization*، التي أعطى لها كل علماء الاجتماع وعلم النفس وغيرهم من المتخصصين في العلوم الاجتماعية الكثير من الاهتمامات بصورة علمية. ودون الدخول في تفاصيل متعددة، إلا أننا يجب أن نحدد مفهوم التشئنة السياسية، ولكن قبل ذلك لابد وأن تطرح تعريفاً أو تميزاً محدداً للتشئنة بمفهومها العام (التشئنة الاجتماعية)، والتي تطلق عليها بأنها "عملية يتم من خلالها إكتساب الأفراد كل من نسق للمعتقدات والقيم والمعايير والاتجاهات التي توجد في المجتمع". وذلك كما حددها أو عرفها "أنطوني أوريم" *A. Orum*^(١). كما تم تعريفها بواسطة "كاردنر" *Kardiner* أن عملية التشئنة هي الوسيلة التي عن طريقها يتم التوافق للجمعي، ونهدف إلى جعل أعضائها يقبلون كل من المعايير والطرأق أو القيم والأدوار الاجتماعية، وذلك حتى يكتسب كل من الأعضاء شخصيته الأساسية^(٢).

وهكذا، يتضح لنا من تحليل وتعريف مفهوم التشئنة الاجتماعية بمفهومها العام بأنها عملية تسعى لنقل وإكتساب القيم والمعايير والأدوار والسلوكيات الاجتماعية. إلا أننا نلاحظ أن مفهوم التشئنة السياسية يعتبر أكثر تحديداً ولاسيما أنه يرتبط بعملية أو مظهر واحد من مظاهر التشئنة، ألا وهو الجانب السياسي الذي يعد جزءاً من الحياة المجتمعية العامة والتي ينبغي إكتسابها بواسطة أعضاء المجتمع، وخاصة أن العملية السياسية تعتبر من العمليات التي يتم إكتسابها في الحياة اليومية وعن طريق التشئنة السياسية. وبإيجاز، لقد عرفت لتشئنة السياسية حسب تعريف "كنيت لنجتون"

(1) Orum, A, *Political Sociology*, op. cit, p. 199.

(٢) م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٩٩.

K. Langton^(١) بأنها "عملية مستمرة وجزء من النسق الإجتماعي الذي يوجه لإكتسابها بواسطة الأعضاء الجدد من أجل تعلمهم وإكتسابهم سلوكاً سياسياً معيناً، ليساعدهم على كيفية التفكير والشعور بالنسق السياسي الذي يعيشون فيه. فهذه العملية. (للتنشئة السياسية). بليرجاز، تتم عن طريقها نظم الأفراد الموجهات السياسية وأنماط للسلوك السياسي بصورة خاصة".

على أية حال، إن تحديد مفهوم التنشئة السياسية وجد إهتمامات ملحوظة من جانب العديد من علماء السياسة والإجتماع والنفس، كما أن هناك من يرجع جذور الإهتمام بالتنشئة السياسية إلى أفكار أفلاطون، والتي ركز فيها على أهمية تربية النفس في المدينة الفاضلة أو في المجتمع اليوناني القديم. أما في العصور الحديثة، فقد إهتم الكثير من علماء السياسة من أمثال "شارلز ميريام" C. Merriam^(٢)، الذي حاول أن يتعرف على كيفية حدوث عمليات التنشئة السياسية، في العديد من الدول الأوروبية خلال القرن العشرين، وذلك عندما قام بتحويل هذه العملية في كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، والولايات المتحدة، وذلك بهدف التعرف إلى كيفية ظهور أو نشأة فكرة المواطنة Citizenship، وذلك عن طريق دراسة ما يعرف بمؤسسات التدريب المدني The Agents of Civil Training، وخاصة للمؤسسات التعليمية (المدارس).

هذا بالإضافة إلى، أن تحليلات علماء الإجتماع من أمثال ماكس فيبر M. Weber، وكارل ماركس K. Marx، وتالكوت بارسونز T. Parsons، كانت منها إسهامات مميزة في مجال للتنشئة الاجتماعية والسياسية. فقد إهتم ماكس فيبر بدراسة عمليات للتنشئة السياسية والاجتماعية، التي أسهمت في إكتساب المعرفة البروتستانتية، التي أسهمت في وضع الجذور الأولى للرأسمالية الغربية وإنتشارها، تلك التنشئة التي تتضمن الأفكار الدينية والأخلاقية والمهنية والاقتصادية والسياسية في نفس الوقت. ويشاركهم في هذا الرأي "بارسونز".

(1) Langton, K, Political Socialization. N Y: Oxford univ. press. 1969, p.5.

نقلاً عن المرجع التالي:

- Devos, T, Introduction Politics, op. cit. p. 124.

(٢) للمزيد من التحليلات أرجع إلى:

- Merriam, C, The Making of Citizens (N. Y:) Teacher College univ. 1966.

- Corunr. A. op. cit. p. 198.

الذى أكد على أهمية دور المؤسسات الإجتماعية فى التنشئة السياسية، وخاصة المدارس والجامعات وهذا ما جعله يؤكد على دور الجامعة باعتبارها التنظيم الأم *Mother Organizations* ^(١). وعموماً جاءت آراء فيبر وبارسونز لتؤكد على أهمية التنشئة السياسية، وهذا ما جاء على سبيل المثال، فى إهتمامات فيبر عن التنشئة السياسية وخاصة فى مقاله المميز عن السياسة كمهنة *Politics of Vocations*، والتى تعتبر من أهم التحليلات للتنشئة السياسية ولاسيما تحليلاته عن تنشئة فئة المهنيين *Professionals* ^(٢). من ناحية أخرى، يجب أن نشير إلى إسهامات علماء النفس الإجتماعى وخاصة تحليلات عالم النفس الشهير فرويد *Freud* وخاصة تحليلاته عن عمليات التنشئة الإجتماعية فى مرحلة الطفولة المبكرة على وجه الخصوص.

(٢) منظورات التنشئة السياسية.

أولاً: المنظورات الكلاسيكية:

ارتبطت بعض التحليلات حول التنشئة السياسية وتصويرها فى ضوء المنظورات العامة لعملية التنشئة الإجتماعية ككل، وهذا ما تناوله أنطونى أوريم *A. Orum* فى كتابه "علم الإجتماع السياسى"، عندما تبنى نظريات أو مداخل علم النفس الإجتماعى *Social Psychology*، والتى تقوم على دراسة المراحل التطورية للمعرفة الإدراكية لدى الأفراد خلال مراحل تطورهم العمرى. وهذا ما جاء فى محاولته للإشارة إلى ثلاث نظريات أو مداخل عامة يمكن عن طريقها دراسة للتنشئة السياسية وهى كما يلى ^(٣):

١- نظرية التنمية المعرفية *Cognitive Development Theory*، هذه النظرية التى ظهرت أولاً عند عالم النفس السويسرى "جون باجيه" *J. Piaget*، والتى تطورت بعد ذلك فى أبحاث علماء النفس الإجتماعى الأمريكين، من أمثال "ورانس كوهلبيرج" *L. Kohlberg*، الذى يرى أن تطور النسق المعرفى أو الإدارى لدى الفرد يقوم على الأساس السيكلوجى الذى يتطور لديه خلال مرحلة الطفولة، ثم مرحلة البلوغ، فمرحلة الرشد والعقلانية. ففى خلال

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر :

- عبد الله محمد عبد الرحمن، مسوولوجيا التعليم الجامعى، الإسكندرية: دار المعرفة، ١٩٨٨.

(٢) أنظر الفصل "السبع" من هذا الكتاب للمزيد من التحليلات حول أفكار فيبر السياسية خاصة.

(3) Orum, A. op. cit. pp. 198-205.

المرحلة الأولى، يتم إدراك الأشياء المحسوسة المحيطة به، ولكن خلال المرحلة التالية، يتم التفكير في الأشياء فيما وراء الطبيعة، ولكن في المرحلة الأخيرة. يستطيع أن يدرك بصورة عقلانية كل من الأشياء المحسوسة والأشياء المجردة (المتافيزيقية). وهذا ما ينطبق على دراسة الفرد وإكتسابه معارف حول للنظام السياسى، وكيفية تطور النسق المعرفى الفردى وإستخدامه فى إصدار أحكام قيمة وأخلاقية على هذا النظام أو الثقافة المعرفية للسياسية ككل.

٢- نظرية التعليم الإجتماعى *Social Learning Theory*، وطبقاً لرأى أصحاب هذه النظرية فإن إكتساب التنشئة السياسية تكون أكثر أهمية خلال جميع المراحل العمرية لدى الفرد، وهذا ما يجعل هذه النظرية على نقوض النظرية السابقة "نظرية التطور أو التنمية المعرفية أو الإدراكية"، التى تتم فى مراحل العمر التقليدية. فحسب نظرية التعلم الإجتماعى فإن مرحلة التعلم المبكرة لدى الفرد تعتبر من أهم المراحل وأكثرها إستقرار ونمواً للمعارف والخبرات، وإن كان الفرد فى مرحلة الرشد يستطيع أن يختار بصورة أكثر عقلانية لهذا الكم المعرفى، ويستطيع أن يصدر عليه أحكامه القيمة من خلال خبراته الفردية والإجتماعية. كما يستطيع الفرد أن يقد سلوك الآخرين وخاصة الوالدين وأفراد العائلة والوسط الإجتماعى. وهذا ما أيدته بالفعل دراسات كل من "سيرز" *Sears*، "باندیره" *Bandara* وخاصة عندما حاول الأخير أن يؤكد على ماوصفه بالشخصية السياسية *Political Persons*، ومتى يصبح الفرد مكتسباً لهذه الشخصية ولاسيما من خلال تعلمه من الوالدين والعائلة بصورة خاصة وخلال مرحلة الطفولة ككل.

٣- نظرية التحليل النفسى *Psycho Analytic Theory*، وبالطبع ترجع هذه النظرية جذورها ونشأتها الأولى إلى تحليلات عالم النفس الإجتماعى الشهير سيجموند فرويد *S. Freud*، وأيضاً إسهامات "إريك إيركسون" *E. Erikson*، تلك النظرية التى تركز على بناءات الشخصية للفردية، وخاصة كيفية بناء هذه الشخصية من خلال أنماط التفاعل، التى يظهر بصورة خنصة خلال مرحلة الطفولة المبكرة. وعلى أية حال، لقد ركز إيركسون فى تحليلاته حول التنشئة السياسية لدى الأفراد من خلال تأكيد على أفكار فرويد حول التحليل النفسى لمرحلة الطفولة المبكرة. كما إهتم أيضاً بدراسة عملية *Ego Process*، وكيفية

تكوينها عند الأفراد خلال المرحلة العمرية الأولى (مرحلة الطفولة المبكرة). ولكن بالطبع، كد أيركسون أيضاً على أن المعارف الثقافية والسياسية التي يستطيع الفرد أن يدركها أو يكتسبها خلال مرحلة الطفولة، يستطيع أن يصقلها بخبراته الواقعية في المراحل العمرية اللاحقة. وهذا ما يحدث على سبيل المثال، خلال مرحلة المراهقة والرشد. فالقرد يستطيع أن يلغى بعض من أفكاره السياسية أو تصورات حول العملية والنظام السياسي، ويكون آراء وإتجاهات وميول وأيديولوجيات سياسية جديدة.

٤- نظرية الدور الاجتماعي *Social Role Theory*، ترجع جذور هذه النظرية إلى إسهامات علماء النفس الاجتماعي من أمثال تشارلز كولي C. Cooley، وجورج ميد G. Mead، والتي ظهرت مع البوادر الأولى من القرن العشرين، والتي تؤكد على أن عملية التعلم واكتساب الأدوار الاجتماعية ونقل المعايير والاتجاهات والقيم والميول، تحدث من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة، وهذا من أجل جعل الفرد أكثر تكيفاً مع البيئة الخارجية. ولقد امتدت تحليلات هذه النظرية إلى عالم الاجتماع روبرت ميرتون R. Merton، الذي حاول أن يدرس عمليات التنشئة السياسية عند الطلاب في المدارس والجامعات الأمريكية.

ثانياً: المنظورات والتحليلات الحديثة.

وفي الواقع، إن هذه للنظريات السوسيو-سيكولوجية والتي إرتبطت أساساً بنظريات التنشئة الاجتماعية. وإستخدامها بواسطة العديد من الباحثين والمنحصرين لدراسة قضية التنشئة السياسية، قد فتحت المجال أما العديد من الدراسات الأخرى الحديثة. ولاسيما، أن أفكار نظريات علماء النفس الاجتماعي الكلاسيكي، قد ظهرت خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن عملية تحليل مشكلة التنشئة السياسية، قد أخذت أبعاداً ومنظورات أكثر تعمقاً وتحليلاً، ولاسيما بعد أن تزايدت نتائج الدراسات والمسوح السياسية، التي ركزت على مناقشة مشكلة التنشئة السياسية بصورة وخاصة. وهذا ما ظهر بوضوح خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، ويمكن فيما يلي أن نشير إلى أهم التطورات الحديثة في مجال دراسة التنشئة السياسية سواء على المستوى النظري أو الميداني (الإمبريقي).

ت. - فمع بداية الستينات ظهرت بعض الاتجاهات في عالم السياسة الأمريكية التي يمكن تلخيصها في
أبستون *De la Stasi*، التي ركزت على الجوانب النفسية من المعتقدات السياسية لدى الأفراد، وتناولت
التشكيك السياسي في الولايات المتحدة، وذلك على النقيض من ما كان يحدث في تلك الفترة من
المعاصرة من جانب ألمان مثل "Hesse"، و"Karl Jaspers"، وغيرهم، حيث كانوا يهتمون
بموضوعات عقلية. والدراسة النفسية السياسية في هذه الفترة كانت تركز على الجوانب النفسية
تتم على أربعة مراحل وهي: (1) التعرف على الذات، (2) التعرف على الآخرين، (3) التعرف على
المرحلة الأولى: التعرف على الذات، وهي مرحلة التعرف على الذات، وهي المرحلة الأولى من
المسألة، يكون الطفل في هذه المرحلة سياسياً، أو علمياً، أو فلسفياً، أو غير ذلك من المجالات، فيكون
بصورة عامة، من حيث التعرف على الذات، التعرف على الآخرين، التعرف على المجتمع، التعرف على
- المرحلة الثانية، مرحلة التعرف على الذات، وهي المرحلة الثانية من التعرف على الذات، وهي
عندما يبدأ الطفل بالاحتكاك بالظلم السياسي، وتكون هذه المرحلة هي المرحلة الأولى من
أشكال السلطة السياسية أو السلطة الاجتماعية. في هذه المرحلة، التعرف على الذات، التعرف على
- المرحلة الثالثة، مرحلة المثالية *Idealization Stage*، وهي المرحلة الثالثة من التعرف على الذات، أو
التي خلال هذه المرحلة، أن يسطو، أو يحكم، أو يسيطر، على ما كان الطفل في هذه المرحلة، حيث
بناءات السلطة والعملية السياسية ككل من خلال تلك الفترة، حيث يكون الطفل في هذه المرحلة
عامة لهذا الشكل والحكم عليها، سواء كان ذلك في السياسة، أو في المجتمع، أو في الأسرة، أو في
- المرحلة الرابعة، مرحلة التفوق *Aggression Stage*، وهي المرحلة الرابعة من التعرف على الذات، وهي
نفس خلال هذه المرحلة، يتخطى الطفل المرحلة الأولى، وهو في هذه المرحلة، التعرف على الذات، التعرف على
المطروحة سياسياً، وأن يندرج تحتها، كقوة عامة، على ما كان الطفل في هذه المرحلة، التعرف على الذات، التعرف على
السياسي.
ولكن مع بداية السبعينات ظهرت اتجاهات جديدة، حيث أصبح "Karl Jaspers" يهتم بالتشكيك في
فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية، وذلك على النقيض من ما كان يحدث في تلك الفترة من
تصورات دافيد أبستون" السابقة حول مراحل التشكيك السياسي، والتي كانت تركز على
الولايات المتحدة. ومن بين هذه الدراسات دراسة "C. Roing" و"J. Percheron"، والتي كانت
لدراسة ومعرفة رأي الأطفال والشباب حول طبيعة الظلم السياسي، والتي كانت تركز على
خلال حكم ديغول، الذي ظهر في الميكنات، وفي الفترة التي تلتها، حيث كانت تركز على التشكيك في

فجاءت مؤشراتنا إلى حد ما متباينة مع بعض مراحل التنشئة السياسية عند 'أيمتون'، وإن كانت أيدت بعض نتائجها وخاصة في المراحل الأخيرة من عملية التنشئة السياسية. فلقد لاحظ الباحثان، أن مرحلة التشخيص (المرحلة الثانية) كانت حقيقية بصورة نسبية لدى الأطفال بحيث لم يستطيعوا التعرف جيداً على من هو ديجول، وكانت معظم آرائهم مجردة وبسيطة، كما لم يقوموا أى أنواع من الأحكام على ديجول بصورة عامة، وهذا ما جاء فى المرحلة الثالثة (الثالثة) التى ظهرت ضعيفة جداً. أما المرحلة الأخيرة للتحويل نحو النظامية أو التعرف على طبيعة السلطة السياسية، فلقد جاءت آراء الأطفال معبرة وواقعية وبها أحكام قيمة على الحكم الديجولى فى فرنسا، كما أدركوا طبيعة النظام السياسى وتحليله بصورة عامة^(١).

من ناحية أخرى، أجريت دراسات أكثر حداثة حول التنشئة السياسية فى فرنسا أيضاً، البعض منها ركز على تبنى أساليب تحليل المضمون للكتب الدراسية وما تحتويها من أنماط الأيديولوجيا وتأثيرها على عملية التنشئة السياسية لدى التلاميذ، وكيفية انتقال الأنماط الثقافية من مرحلة عمرية إلى أخرى. أو إجراء دراسات ومسوح سياسية تستخدم إستمارات البحث، والمقابلات المكثفة، حول التنشئة السياسية عموماً. وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج مميزة حول هذه العملية، وخاصة إنطباعات التلاميذ حول التنشئة السياسية وتكوين أسس ونماذج الثقافة الوطنية *National Culture*. فلقد توصلت دراسة كل من 'كروستيان بولو' *C. Baudelot*، و'دورجيه إستبليه' *R. Establier*، إلى عدة نتائج هامة والتى أجريت على نوعين من المدارس فى فرنسا. النوع الأول، والذي ينتمى إلى طبقة عمالية وهى المدارس (الإبتدائية المهنية) والنوع الثانى، للمدراس (الثانوية العليا)، حيث وجد أن كلا من هذين النوعين من المدارس تتقل ثقافة عامة، وثقافة سياسية خاصة تعكس الوضع الطبقي لكل منهم. فلقد جاءت آراء المدارس الإبتدائية المهنية، تعكس آراء سطحية عن الثقافة والتنشئة السياسية. ذلك النوع من المدارس الذى سينتج برولينارية المستقبل. أما النوع الثانى من المدارس (الثانوية - العليا)، فجاءت آرائهم وتنشئتهم السياسية، لتعكس مدى تدریبهم وتأهيلهم ليصبحوا برجوازي

(١) المرجع السابق، ص ١٠٧.

المستقبل، ولنعكسوا الأيديولوجية البرجوازية التي يصنفون في إطارها الاجتماعي والعائلي.

وإن كانت نتائج دراسات كل من "بروديو" Bourdieu و"باسورون" Passeron^(١) حول البيئة المدرسية وعلاقتها بعملية التنشئة السياسية ونقل الأيديولوجيا والثقافة السياسية ككل، جاءت لتعكس صورة مغايرة عن الدراسة السابقة التي أجراها كل من (بردلو وإستيلييه). فبالرغم من النظام التعليمي في فرنسا يحرص على أن يجعل من المدرسة والبيئة المدرسية ذات طابع محايد وبعيداً عن التمايز الطبقي، ولا يؤيد نوعاً من الطبقات سواء أكانت برجوازية رأسمالية محافظة أو طبقات شعبية عمالية، إلا أن المدرسين وإدارة المدرسة يجنون أنفسهم بصورة لا شعورية أو غير واعية، بأنهم بالفعل يقومون بتمجيد النظام الثقافي السياسي البرجوازي، وإن محاولتهم للإلتزام بالحياد، وما هو إلا وسيلة غير مباشرة لإعادة إنتاج Reproduction، الثقافة السياسية البرجوازية. وهذا ما يؤكد على أن الأيديولوجيات السياسية قد لا تنقل بصورة مباشرة، بقدر ما تنقل معظمها بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق تقديم توجيهات معينة أو إحترام قواعد سلوكية سياسية محددة، تعكس في الوقت ذاته نوعية الأيديولوجيا المضادة أو المعاكسة. وهذا ما توصلت إليه دراسات كل من "بروديو" و"باسورون" على مدارس اللغات في فرنسا، حيث وجد أن هذا النوع من المدارس لا يدرس اللغات فقط، بقدر ما تعتبر قواعد لإنتاج سلوكيات ثقافية وسياسية وإيديولوجيات معينة، وترتبط بصورة أساسية بالأيديولوجية السياسية البرجوازية العامة، التي توجد في فرنسا والتي تمثل عدو الطبقة البرجوازية، واليعد عن الثقافة السياسية للطابع العمالي أو الشعبي، وهذا ما يؤدي مستقبلاً إلى توليد ما يعرف بالعنف الرمزي، بين المجتمع الفرنسي، وعدم حدوث عمليات الاندماج الثقافي والسياسي بصورة كبيرة.

(١) المرجع السابق، ص ١٠٨، ١٠٩، كما توجد دراسات متعددة حول التنشئة السياسية في كلا من

بريطانيا والولايات المتحدة انظر: Corum, A. op. cit, pp. 203 - 210.

(٣) مؤسسات التنشئة السياسية.

يوضح تحليل التراث العلمى لمؤسسات التنشئة السياسية أن إهتمامات علماء الاجتماع السياسى قد تزايدت فى السنوات الأخيرة، لدراسة هذه المؤسسات، بالإضافة إلى غيرهم من المتخصصين فى فروع علم الاجتماع مثل علماء الاجتماع التنظيم، وعلماء اجتماع للتنمية. ولقد انعكس هذا الإهتمام على تباين عملية تصنيف هذه المؤسسات باعتبارها وسائل التنشئة السياسية، التى تلعب دور هام فى عملية التنقيف أو التنشئة السياسية والاجتماعية ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التصنيفات بإيجاز:

- التصنيف الأول: تصنيف "موريس دوفرجيه" *M. Duverger*.^(١)

يصنف دوفرجيه مؤسسات التنشئة السياسية من خلال تركيز على مناقشة دورهم للمؤسسات فى عمليات التنقيف السياسى المستمر *Comprehensive Politicalization*، الذى حاول فيه أن يربط بين عملية التنشئة السياسية من ناحية، وإكتساب المعارف السياسية والأيدولوجيات من ناحية أخرى. كما سعى لتحديد نوعين من المؤسسات القائمة بعملية التنشئة السياسية، ومحاولاً تصنيفها من خلال رؤيته للواقع السياسى الذى يوجد فى الدول المتقدمة فى العقود الأخيرة من القرن العشرين، وهذين النوعين لمؤسسات التنشئة السياسية هي:

١- التنقيف للمبادئ الأخلاقية:

يمثل وجود هذا النوع من التنقيف أو التنشئة السياسية فى الأنظمة الشيوعية والفاشية أو المحافظة. فهذه الأنظمة تدعى أنها تطبق الحرية وتدعوا إلى إقامتها وأن ثقافتها السياسية والعامة ثقافة تعندية، ولكن هذا ليس صحيحاً على الإطلاق. كما يلاحظ فى الأنظمة الشيوعية بأنها تقوم بتربية للنشئ على أسس أيديولوجية سياسية محدودة، وتكتمل بين الديمقراطية والحرية معاً، كما إنها تخضع جميع وسائل الإنتاج بما فيها وسائل الإتصال الجماهيرى والإعلامى لمسيطرته المركزية وتركز هذه الأنظمة السياسية على ضرورة أن تقوم مؤسسات للتنشئة السياسية مثل الأحزاب، والنقابات، والجمعيات الوطنية والاتحادات النسائية، وحركات الشباب والنوادر الرياضية أو الأدبية، وهواة

(١) م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص ١١٠-١١١.

السيما والمسرح ومنظمات الترفيه، بدرو هام عن طريق تحديث كل منهما جمهور معين من المجتمع، مع مراقبتهم من أجل تبني نوع معين من الثقافة السياسية المرتبطة بالأيدولوجيا العامة للدولة.

٢ - التصنيف السياسي للتعدى:

يشمل هذا النوع من للتنشئة السياسية فى الدول الغربية مثل الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية واليابان وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وتقوم مؤسسات للتنشئة فى هذه الدول على أساس غير مركزى، بمعنى أنها لا تتركز فى أيدي السلطات الحاكمة، ولكنها موزعة على عدد كبير من المؤسسات الرأسمالية الإنتاجية، والنفابات، والأحزاب، والسلطات الإقليمية، والمؤسسات العامة المستقلة ذاتياً مثل *BBC* الإذاعة البريطانية، وغيرها. ويهدف هذا النوع من المؤسسات التى تقوم بعملية التنشئة السياسية بأنها تقوم بتقديم أيدولوجيات كاملة وليس فى صورة ظاهرة. ولكن يحدث صوماً تنوع مستمر فى دور هذه المؤسسات فى المجتمع، فالمدراس تقوم بإعطاء الأطفال والتلاميذ أيدولوجياتها الرأسمالية البرجوازية من خلال مناهجها وأنشطتها الدراسية، ولكن بصورة غير مباشرة. وهذا ما ينطبق على دور الصحف حيث تهدف الصحافة الغربية للرأسمالية إلى أن تمجيد الملوك السياسى للرأسمالى وتجعله هدف لعمليات للتنشئة السياسية والقومية والثقافية والروحية عند الأطفال والراشدين. فى نفس الوقت، تبدو الثقافة الغربية أنها تقبل جميع المعتقدات والأيدولوجيات، ولكنها فى نفس الوقت تحرص على إبراز أهمية ثقافتها وأيدولوجياتها بصورة خاصة.

- التصنيف الثانى. تصنيف "أرورم" أوريم.

حرص أوريم فى كتابه المميز عن علم الاجتماع السياسى *A. Orum* أن يتناول مؤسسات التنشئة السياسية، وذلك فى إطار تحليله لعملية للتنشئة الاجتماعية، وإهتمامه بتبني كل من إسهامات علماء النفس الاجتماعى، وعلماء الاجتماع السياسى، وعلماء السياسة فى نفس الوقت. وحاول أن يطرح فى قضيته الرؤى السيكلوجية والموسيوولوجية العامة التى تقوم بتصنيف للتنشئة

الاجتماعية السياسية، باعتبارها جزء من التنشئة الاجتماعية العامة، وهذا ما حاول أن يحدده في ثلاث مؤسسات للتنشئة السياسية وهي بإيجاز⁽¹⁾:

١- الوالدين *Parents*.

أكد دوركايم على دور الوالدين والأسرة في نقلها لعمليات الثقافة والتنشئة السياسية والروحية والدينية، خاصة أن الطفل يكتسب جميع مكونات ثقافته الأولى عن طريق الوالدين، حتى عملية إلتئاماتهم السياسية لعدد من الأحزاب أو القيادات السياسية. وهذا ما يظهر في خلال مرحلة الطفولة المبكرة، أما خلال مرحلة المراهقة، يستطيع الفرد أن يحقق نوع من الإستقلال في الآراء حول المعتقدات والأحزاب والأيديولوجيات السياسية، ولاسيما بعد أن تكون قد تكونت لديه الأتأ الخاصة به، وهذا ما يؤكد علماء النفس الإجتماعي ولاسيما أصحاب نظرية التعلم الإجتماعي. وتؤكد ذلك نتائج بعض الدراسات والمسوح السياسية، مثل دراسة برنالد بروسون "B. Berelson، التي قدرت أن حوالي ٩٠% من أصوات الأفراد البالغين (الراشدين) تشارك نفس أصوات والديهم حول للمرشحين السياسيين سواء على المستوى السياسي المحلي أو القومي.

٢- جماعات السن (الأقران) *Peers*.

تلعب هذه الجماعات دوراً هاماً في عمليات التنشئة السياسية أو إكتساب عمليات التعلم بصورة عامة سواء عن السياسة أو الجنس أو غير ذلك من معارف أخرى متعددة. وخاصة، أن جماعات السن أو الأصدقاء تقضي مع الفرد فترات طويلة من الوقت سواء في اللعب أو للدراسة أكثر من كونهم في المنزل مع والديهم وأفراد أسرهم. وهذا الوقت كاف لإكتساب مهارات وتعاليم وتنشئة سياسية وفكرية، قبل بلوغهم سن الرشد. كما أظهرت نتائج دراسات كثيرة أن تكوين للثقافات والتقاليد المضادة أو للفرعية تظهر خلال هذا السن، وذلك عن طريق تأثير جماعة الأصدقاء. وهذا ما ينطبق أيضاً، من خلال عمليات التنشئة السياسية حيث تقوم هذه الجماعات بدور إيجابي في تكوين النسق والآراء والاتجاهات السياسية. أو: تكوين للنسق العام للمعتقدات السياسية لدى الأفراد أو الكل. وهذا ما أبدته دراسات عالم النفس الإجتماعي تيودور نيو كومب T. New Comb، عندما توصل إلى أن طلاب المدارس والجامعات يكونون

(1) (Orum, A. op. cit. pp 214-220.

إتجاهاتهم السياسية، من خلال إكتسابهم نفس إتجاهات زملائهم وأصدقائهم فى المدارس أو الجامعات أو المؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى.

٣- المدارس.

تتعلم المدارس دوراً هاماً فى عمليات التنشئة السياسية وهذا ما أكد عليه علماء النفس والتربية من أمثال تشارلز ماريهام C. Merriam، عند ما أشار إلى أن المدرسة تعتبر للنظام التربوى الرسمى، التى تقوم بعمليات التدريب المدنى Civil Training، وبخلاف عمليات التنشئة الإجتماعية العامة التى تقوم بها المدارس، إلا أن للتلاميذ والطلاب يكتسبون أولى عمليات التنشئة السياسية الرسمية من خلال النظام المدرسى. وهذا ما يتمثل سواء من خلال الكتب والمناهج الدراسية، ولكن أيضاً من خلال الأنشطة اليومية أو النظم الحياتية داخل هذه المؤسسات. كما أنها تقوم بعملية إعداد وخلق طليعة وبشكل المواطنة Citizenship لدى للتلاميذ. وإن كان بالطبع، هناك فروق فردية تظهر بين التلاميذ من خلال عملية تنشئتهم السياسية، ولدى توليهم لدور القيادات أو لتقبلهم لهذا الدور بعد ذلك مستقبلاً. هذا فضلاً عن عمليات تكوين الإتجاهات والآراء والقيم والأيدولوجيات. وهذا ما أثبتته دراسات كل من "كينيث لانجتون" K. Langton، و "م. جينجز" M. Jennings، و "ريتشارد نيمى" R. Niemi^(١). وغيرهم آخرون، التى أكدت على دور المدرسة فى إكتساب التلاميذ لأنماط معينة من التنشئة السياسية، وإن كانت أشارت لنتائج هذه الدراسات فى نفس الوقت، إلى أن هناك قطاع كبير من التلاميذ لم يكتسب أى نمط من التنشئة السياسية أو الأيدولوجيات العامة، نظراً لدور الأسرة. وجماعة الأصدقاء والمجتمع المحلى، والميلالات العنصرية فى إكتساب أنماط الثقافة السياسية.

٤- وسائل الإتصال الجماهيرى.

يرى "أنطوان لوريم" أن لوسائل الإتصال الجماهيرى دوراً هام فى عمليات التنشئة السياسية وتشكيل الآراء والإتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية والأيدولوجية عند الأطفال أو الراشدين فى نفس الوقت. وخاصة، أن الفرد للمادى يمكنه أمام هذه الوسائل لفترات متعددة لإشباع حاجاته الأساسية من المعلومات والأخبار والأحداث، كما تسهم فى تكوين إتجاهات ورغباته

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

Jennings, M, K. Langton & R. Niemi, *Effects of the High School Civics Curriculum in the Political Charter of A dolesence*, N.J, Princeton, Princeton univ. press, 1994.

ومتطلعاته المستقبلية. ولقد أجريت دراسات كثيرة في الولايات المتحدة، للكشف عن مدى تأثير هذه الوسائل (الاتصال الجماهيري) في حدوث مظاهرات الشغب والعنف ذات الطابع السلافي والعرقى. فجاءت نتائج هذه الدراسات لتشير إلى أن دور وسائل الاتصال الجماهيري كانت وراء ظهور هذه الأحداث بين البروتستانت والكاثوليك، نتيجة لتكتبهم أخبار أيرلندا الشمالية قبل حدوث الإتياف المياسى بين اللانلقنن خلال السنوات الأخيرة من التسفونات. وهذا ما بفسر أيضاً حدوث الإضطرابات والمظاهرات فى الشوارع الأمريكية بين اليهود والمسلمين، عندما تقوم وسائل الإتصال الجماهبرى بنقل أحداث الشرق الأوسط وفلسطين خاصة.

- التصنيف الثالث: تصنيف طون ديفوس *D. Devos*.

قام ديفوس بتصنيف مؤسسات التنشئة الإجتماعية وذلك بصورة أكثر شمولاً وتحليلاً من التصنيفات السابقة التى عرضنا لها بشئ من الإيجاز، وقام بتصنيف هذه المؤسسات إلى خمسة أنواع وهى باليجاز⁽¹⁾:

٢- البناات المياسية الرسمية *Formal Political Structures*:

يقصد بهذا النوع من البناات أو التنظيمات الحكومية الرسمية، التى تلعب دوراً أساسياً فى صليات التنشئة المياسية، وتقديم توجيهات سياسية للمواطنين لأهمية النظام المياسى، الذين يعتبرون جزءاً أساسياً فيه. ومن أهم المؤسسات المياسية الرسمية التى تقوم بالتنشئة المياسية مثل المدراس الحكومية العامة والجامعات والمراكز التعليمية التى تقوم بتقديم مناهج دراسة مغنية عن طبيعة المجتمع والنظام المياسى ومضمونه وأيديولوجيته العامة. كما تقوم المؤسسات الحكومية بتقديم الدعاية المحلية والعالمية، وهذا ما يظهر أيضاً فى دور وسائل الاتصال لجماهيرى المنعده. من ناحية أخرى، يظهر دور المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال الإدارية والتعليمية والتنقيفية مثل مؤسسات الدعم الحكومى الخارجى، كما هو موجود فى الولايات المتحدة عن مؤسسة الإغالة، ومؤسسات فورد الأمريكية.

٣- البناات المياسية غير الرسمية *Informal Political Structures*:

ويقصد بهذا النوع التنظيمات المياسية التى لا تأخذ طابعاً رسمياً حكومياً مباشراً، ويتمثل ذلك فى دور الأحزاب السياسية، ووسائل الإتصال الجماهيرى فى المجتمعات الديمقراطية، وجماعات الضغط المياسى. وإن كان

(1) Doves, T. op. cit, pp. 142-150.

جزءاً كبيراً من عمليات التنشئة السياسية قد تمت بالفعل عن طريق تأثير الوالدين وأفراد الأسرة إلا أن هذه للمؤسسات غير الرسمية تؤثر كثيراً على عمليات التنشئة السياسية. ويؤيد ذلك، نتائج الدراسات المتعددة التي ركزت على أنوار وسائل الإتصال في التنشئة السياسية، حيث أشارت دراسة كل من "جنيجز" وآخرون أن ٨١% من أفراد عينة الدراسة أشاروا أنهم يحصلون على معلوماتهم السياسية من التلفزيون، و ٩٠% من الصحف، و ٢٩,٣% من الراديو، و ٧,٥% من المجلات، في مقابل ٤,٥% من خلال التحدث مع الآخرين من الأفراد في الشؤون السياسية^(١).

٣- الأنشطة غير البنائية *Unstructured Collectivities*.

تتم أيضاً عمليات التنشئة السياسية عن طريق وسائل أخرى ولا تعتمد فقط على التنظيمات أو المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية. فقد تتم هذه العملية لدى الأفراد أو الجماهير من خلال إشراكهم في المظاهرات العفوية *Spontaneous Demonstration*، والحشود الغاضبة *Mob Scences*، وأحداث الشغب *Riots* ولا سيما ذات الطابع السياسي. فهذه الوسائل ربما تأخذ طابعاً غير رسمياً في بعض الأحيان إلا أن الفرد يستطيع أن يكتسب منها الكثير من الأفكار والآراء السياسية سواء عن طريق مشاركته في هذه الأعمال في حالة إذا كان طرفاً فيها، أو عندما يشاهد جماهير هذه الأحداث ويتسلل عن طبيعة أفكارهم وآرائهم وليدولوجياتهم، التي من الممكن اعتناقها أو نفيها. وهناك الأمثلة الكثيرة التي قامت على أسسها العديد من الأيديولوجيات السياسية، وخاصة النازية والفاشية التي كانت تقوم بنظم المظاهرات الاحتجاجية أو الإضرابية بعد حصولهم على السلطة "مرع من الوسائل التعبيرية، لرموز القوة والسلطة والإجبار والتضامن وغيرها من عمليات التنشئة السياسية المختلفة لاكتساب هذه الأيديولوجيات.

٤- الأحداث *Events*.

ما من شك، إن الأحداث تعتبر وسائل للتنشئة وهذا ما تمثل في أحداث المظاهرات والشغب، والحشود المنظمة أو غير المنظمة. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، في ثورة الطلاب السياسيين أو للتمرد السياسي الذي حدث في أوائل الستينات في فرنسا، وكان له جانب كبير في عمليات التنشئة

(1) Jennings M & R. Miemi, " *Patren of Learning Harvard Education Review*, 38, Summer, 1988.

السياسية وظهور الحركات الراديكالية العمالية والإضطرابات النقابية التي قامت بتأييد الطلاب، وهذا ما يحدث في الكثير من أنحاء العالم. علاوة على ذلك، إن هناك الكثير من التنشئة السياسية والتأييد أو الرفض السياسي للحكام أو القيادات السياسية، التي تتم عن طريق أى أحداث أو أخبار ترتبط بهذه الفئة خاصة عندما تحدث عمليات الإغتيال السياسي أو التصويت الانتخابي، بالرشوة أو الفساد السياسي.

٥- الأفراد *Individuals*

هناك الكثير من عمليات التنشئة السياسية التي يمكن أن تنتقل بواسطة الأفراد، وهذا ما ظهر في دور الوالدين، والزوج، والزوجة، والأصدقاء، والأشقاء وزملاء الدراسة أو المهنة أو غيرها. فجميع هؤلاء يستطيعون المشاركة في عمليات التنشئة السياسية لدى الفرد، وهذا ما كينته دراسات كل من "جبريل الموند" *G. Almond* و "كارتر" *Kartz* و "لازرفيلد" *Lazerfeld* وغيرهم آخرون.

خاتمة:

كشفت تحليلات هذا الفصل عن الثقافة والتنشئة السياسية طبيعة إهتمامات علماء الاجتماع السياسي المعاصرين، وبضرورة تنوع مجالات وميادين هذا العلم، وخاصة عند تحليلهم للعديد من القضايا والمشكلات السياسية التي لها أهمية مميزة في الحياة السياسية التي توجد في المجتمعات الحديثة. وبالمطبع، إن هذا التوجه العلمي والاكاديمي للباحثين والمتخصصين في مجالات علم الاجتماع السياسي المختلفة وجاءت نتيجة لتطور طبيعة النظرية السياسية عن طريق تحديثها بالكثير من مكونات النظرية السوسيولوجية العامة، التي تلعب دوراً أساسياً في تحديث كل من الإطار التصوري النظري والأساليب التحليلية التي تساعد في الكشف عن مكونات الظواهر السياسية المعقدة ومنها ظاهرة الثقافة والتنشئة السياسية. ومن ناحية أخرى، لقد أسهمت مناهج البحث السوسيولوجية وطرق وأساليب جمع البيانات في تعزيز المادة العلمية التي تم جمعها من الواقع السياسي والمربطة بدراسة هذا النوع من الدراسات، وهذا ما تمثل في المصوح السياسية، التي قام باجرائها الباحثين والمتخصصين في مجالات علم الاجتماع السياسي المتعددة، وهذا ما تمثل في دراستهم لظاهرة التنشئة السياسية.

وبالمطبع، إن مظاهر هذا للتنوع والإهتمام بدراسة قضية الثقافة والتنشئة السياسية، جاء بعد الاستفادة المشتركة من علم الاجتماع السياسي وغيره من

الفروع المتخصصة فى علم مثل علم الاجتماع التنظيم، وعلم إجتماع للتنمية، وعلم النفس الإجتماعى. وهذا بالإضافة إلى، الإستعانة بتحليلات علماء النفس والسياسة على وجه الخصوص الذين أعطوا إهتماماً ملحوظاً لقضية التنشئة السياسية بصورة عامة. حقيقة، إن إمكانية تبلى للمدخل التعددى بين العلوم الإجتماعية *Multi Disciplinary Approach* ، من شأنه تعزيز القضايا المشتركة التى يهتم بدرستها علماء العلوم الإجتماعية مقارنة بما حققته العلوم الطبيعية من تقدم ملحوظ سواء على المستوى للنظرى أو المنهجى أو الواقعى أيضاً. وربما هذا يعكس عموماً مدى تعقد الظواهر السياسية كظواهر إجتماعية، وهذا ما جاء فى دراسة مشكلة الثقافة والتنشئة السياسية، وتعدد تعريفاتها وتصنيفات العلماء لها، ونوعية المفاهيم والتصورات التى تتدخل معها، وهذا ما جعل أيضاً، وجود أنواع متعددة من الثقافات السياسية فى المجتمعات الحديثة والوظائف العامة التى تقوم بها فى الوقت الحاضر.

من ناحية أخرى، إن دراسة للقضايا السياسية ترتبط بعملية التنشئة السياسية، كما أن دراسة مفهوم التنشئة السياسية يساعد على فهم وتحليل العملية الأخيرة (التنشئة السياسية)، وهذا ما إنعكس من خلال تحليلنا وطرح مفهوم للتنشئة السياسية للمعالجة والتحليل، ولأسميها من قبل علماء الاجتماع السياسى ودراسة تصوراتهم لطبيعة هذه العملية. وهذا ما تبلور بصورة كبيرة من خلال تناولنا لمجموعة من المنظورات أو المداخل التحليلية، التى أهتمت بدراسة التنشئة السياسية سواء أكانت منظورات تقليدية (كلاسيكية)، أم حديثة معاصرة، والتى تهتم بدراسة هذه القضية على المستوى للنظرى أو الميدانى. بالإضافة إلى ذلك، إن تحليل للمؤسسات المتعددة للتنشئة السياسية، كشف عن مدى تعدد التصنيفات المختلفة لهذه المؤسسات، وهذا ما جاء فى تحليلات عدد من علماء الاجتماع السياسى المعاصرين من أمثال "موريس دورفجره"، و"أوريم" و"ديفوس"، التى تعد نموذجاً وللعياً لمدى إهتمامات علماء الاجتماع السياسى بدراسة الدور الوظيفى والبنائى لمؤسسات للتنشئة السياسية التى توجد فى المجتمع الحديث.

المحتويات

الصفحة

الموضوع

مقدمة الطبعة الثانية

الباب الأول

النشأة التطورية والمجالات وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

الفصل الأول

تعريف علم الاجتماع السياسي ونشأته وتطوره

١١	تمهيد
١٢	(١) تعريف العلم ومسمياته
٢٥	(٢) أسباب ظهور علم الاجتماع السياسي
٣٣	(٣) المراحل التطورية لعلم الاجتماع السياسي
٤٠	(٤) علم الاجتماع السياسي في الوطن العربي
٤٣	خاتمة

الفصل الثاني

علم الاجتماع السياسي

أهداف ومجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

٤٧	تمهيد
٤٨	(١) أهداف علم الاجتماع السياسي
٥٢	(٢) مجالات علم الاجتماع السياسي
٥٧	(٣) علاقة علم الاجتماع السياسي بالعلوم الأخرى
٧٣	خاتمة

الباب الثانى

الاتجاهات النظرية التقليدية والمعاصرة فى علم الاجتماع

الفصل الثالث

الاتجاهات النظرية التقليدية

٧٩	تمهيد
٨٠	(١) النظرية السياسية الأخلاقية
٩٧	(٢) نظرية السيادة المطلقة
١٠٣	(٣) نظرية العقد الاجتماعى
١١١	خاتمة

الفصل الرابع

الاتجاهات النظرية الحديثة

١١٧	تمهيد
١١٩	(١) النظرية الليبرالية النفعية
١٢٨	(٢) النظرية الاشتراكية المثالية
١٣٨	(٣) النظرية الماركسية
١٥١	خاتمة

الباب الثالث

النظم والعمليات السياسية

الفصل الخامس

الدولة

١٥٩	تمهيد
١٦٠	(١) تعريف الدولة وأركانها
١٦٩	(٢) النظريات المفسرة للدولة
١٧٧	(٣) أشكال الدولة
١٨١	(٤) الدولة والحكومة

١٨٦	-----	(٥) الدولة والسيادة
١٩٣	-----	(٦) مستقبل الدولة المعاصرة
١٩٦	-----	خاتمة

الفصل السادس

الأحزاب السياسية

٢٠١	-----	تمهيد
٢٠٢	-----	(١) تعريف الأحزاب السياسية
٢٠٧	-----	(٢) نشأة الأحزاب السياسية
٢١١	-----	(٣) أهمية الأحزاب السياسية
٢١٩	-----	(٤) أنواع الأحزاب السياسية
٢٢٥	-----	(٥) البناء التنظيمي للأحزاب السياسية
٢٣٧	-----	(٦) الأحزاب السياسية في الدول النامية
٢٤٢	-----	خاتمة

الفصل السابع

الأيديولوجية

٢٤٧	-----	تمهيد
٢٤٨	-----	(١) الأيديولوجية: التعريف والنشأة والتصنيف
٢٥٦	-----	(٢) الديمقراطية
٢٦٢	-----	(٣) الاشتراكية
٢٦٧	-----	(٤) الشيوعية
٢٧١	-----	(٥) الفاشستية
٢٧٥	-----	(٦) النازية
٢٧٨	-----	(٧) الصهيونية
٢٨٣	-----	(٨) الأيديولوجية في الدول النامية
٢٨٩	-----	خاتمة

الفصل الثامن

الثقافة والتنشئة السياسية

٢٩٣	تمهيد
	أولاً: الثقافة السياسية:
٢٩٤	(١) تعريف الثقافة السياسية
٢٩٧	(٢) أنواع الثقافة السياسية
٣٠٠	(٣) وظائف الثقافة السياسية
٣٠٢	(٤) الثقافة السياسية والتنشئة السياسية
	ثانياً: التنشئة السياسية:
٣٠٤	(١) تعريف التنشئة السياسية
٣٠٦	(٢) منظورات التنشئة السياسية
٣١٢	(٣) مؤسسات التنشئة السياسية
٣١٨	خاتمة
٣٢١	المحتويات

